



وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء التاسع

بيع - بَيْعَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ خَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ »

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(تفسيره المختار ج ١ ص ١٢٢)

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

طبعة ذات السلسلة الكويت

حقوق الطبع محفوظة لوزارة

ص.ب. ١٢ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

أحدهما: للبيع بالمعنى الأعم (وهو مطلق البيع)
والآخر: للبيع بالمعنى الخاص (وهو البيع
المطلق).

فاحتفية عرفوا البيع بالمعنى الأعم بمثل
تعريفه لغة بقية (التراضي). لكن قال
بن الحسام إن التراضي لا بد منه لغة أيضا،
لأنه لا يفهم من (باع زيد ثوبا) إلا أنه استبدل
به بالتراضي، وأن الأخذ غصبا أو عطاء شي،
آخر من غير تراضي لا يقوى على العمل باللغة
باعت^(١) واختار صاحب القدر من احتفية لتفصيل
بـ (الاكساب) بدل (التراضي) احترازا من
مقابلة المنة بالمنة، لأن مقابلة مثل ياله ذكر
على طريق التبرع لا يقصد الاكساب^(٢).

وعرفه المالكية بأنه: عقد معاوضة على غير
منافع ولا متعة لغة، وذلك للاحتراز عن مثل
الإجارة، النكاح، ويتصل حبة التراب^(٣)
والصرف والسلم^(٤).

وعرفه الحنابلة بأنه: مقابلة مال ياله على
وجه مخصوص.

وأورد القسوي تعريفه قائل إنه أولى، وهذه
عقد معاوضة متبادلة متبادلة عين أو متعة على
التأبذ لا على وجه القدر. ثم قال: وعرج
بالمعاوضة نحو هدية، وبالمالية نحو نكاح،
وبإفادة ملك، كبيع الإجارة، وبالدائنة
الإجارة أيضا، وبغير وجه القدر كقرض.

(١) منع القديم ٤٥٥/٥

(٢) القدر شرح القدر ١٩٢/٢

(٣) المراد حبة التراب مما أنه يجب له طه الوضوء له طه

فيه.

(٤) الخطاب ٢٥٥/٩

بيع

التعريف:

١ - البيع لغة معاوضة باع، وهو: مبادلة مال
بمال، أو معاوضة أخرى في بعض الكتب: مقابلة
شيء بشيء، أو دفع عوض واحد ما عوض
عن.

والبيع من الأضداد - كالشراء - قد يطلق
أحدهما ويراد به الآخر، ويسمى كل واحد من
التمتع قسمين: بائعا، وليّعا، لكن إذا أطلق
البائع فالتبادلة إلى الشعر في العرف أن يراد به
بذل السلعة، وذكر الخطيب أن لغة قريش
استعمل (باع) إذا أخرج الشيء من ملكه،
ولا اشتري إذا تمخض في ملكه، وهو الفصح،
وعلى ذلك اصطلاح العلماء تحريما للفهم.

ويسمى القفل (باع) بقفه إلى مفعولين
فوقال: بعث فلانا السلعة، ويكثر الاختصار
على أحدهما، فنقول: بعث النار، وقد يراد مع
القفل لتوكيد حرف مثل (من) لو (السلام)
يقال: بعث من فلان، أو فلان.

أما قولهم: باع علي فلان كذا، فهو فيها بيع
من ماله بدون رضا^(١).

أما في اصطلاح الفقهاء، فليبيع تعريفان:

(١) للبيوع، والقرن، والفتاوى ص ٥٥٠، والخطاب

أن البيع القاسد لا يقتل المثلث وإنما يقتل شبهة المثلث، ثم أشار الخطاب إلى أن العرب تسمى الشيء صحيحاً بمجرد الاعتقاد بصحته، فأنك لا يقتل على حكمهم في الحقيقة ولا لا يقتل على حكم الإسلام، على أن المقصود من الحقائق الشرعية إنما هو معرفة الصحيح.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الهبة، والوصية.

٢ - الهبة : تملك بلا عوض حال الحياة.

والوصية : تملك بلا عوض بعد الموت. (١)

فهما يفرقان عن البيع في أن البيع تملك بعوض.

ب - الإجازة.

٣ - الإجازة : عقد على منفعة معلومة بعوض معلوم.

والإجازة محددة بالوقت أو بالعمل، خلافاً للبيع.

والإجازة تملك المنفعة، أما البيع فهو تملك للذات في الجملة. (٢)

ج - الصلح.

٤ - الصلح : عقد يقتضي قطع النزاع والخصومة.

وعرفه ابن عرفة بأنه : اتفاق عن حق أو دعوى بعوض لرفع نزاع، أو خوف وقوعه.

وفرقه بالصفة بين مخرج حق المهر. (٣)

وعرفه الخطابة بأنه : مبادلة مال - ولو في الذمة - أو منفعة مباحة (كمهر المهر مثلاً) بمشئ أحدهما على التأييد غير ربا وقهر. وعرفه بعضهم بأنه : مبادلة المال بالمال متبكما وتلكا. (٤)

أما البيع بالمعنى الضيق، وهو البيع المطلق، فقد ذكره الخفية والمالكية، وعرفه المالكية بأنه : عقد معاوضة على غير منافع ولا منفعة لذة قومكسية، أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة، معين عبر العين فيه. (٥)

فخرج منه الشرب بقولهم : قومكسية، والكنيسة : العارية، ويخرج الصرف والمراطة بقولهم : أحد عوضيه غير ذهب ولا فضة، ويخرج السلم بقولهم : معين. (٦)

ثم لاحظ الشافعية أن التعريف للبيع قد يراد به البيع وحده، باعتباره أحد ثقب العقد، فقالوا عنه إنه : تملك بعوض على وجه مخصوص، ومن ثم عرفوا الشراء بأنه : تملك بعوض على وجه مخصوص.

كما أورد الخطاب تعريفها شاملاً للبيع النصحيح والقاسد بقوله : دفع عوض في معوض. (٧) لا يختلف صاحب هذا التعريف من

(١) شرح المروزي ٢/٢٢٢، والمطوحي ١/٢٥٢.

(٢) نقله والشرح الكبير ٢/٤، وكشاف القناع ١/١٦٢.

(٣) غير أنه، أنه، لأن غير العين في السلم لا يكون معنابل يكون في الفضة، والمهر ليس ما ذهب له الفضة، الذي هو رأس مال السلم.

(٤) الخطاب ٢/٢٢٥، والهجته شرح النفا ٢/٦.

(٥) الخطاب ٢/٢٢٤.

(١) السدائع ٢/٣٣٣، وجواهر الإكليل ٢/٢١١، والمطوحي ١/٢٥٢.

(٢) ومبني للفتح ١/٢٤.

(٣) المروزي ٢/٢٥٦، والشرح الكبير ٢/٥١٤، ودرر السرف.

وجواهر الإكليل ٢/٢٨٥، ومبني لفتح ٢/٣٣٣.

والنهي ٢/٤٣٣، وسنن دار الحديث ٢/٣٥٦.

وعلى ذلك بعض المالكية . قال ابن عبد البر : القسمة بيع من البيع . وهو قول مالك في المدونة .

وإن كان في القسمة رد (وقسمة الرد هي التي يستعان في تعديل أعضائها بهل أنجي) فهي بيع عند الشافعية والمالكية .

جاء في المهذب : إن كان في القسمة رد فهي بيع ، لأن صاحب الرد يذل المال في مقابلة ما حصل له من حق شريكه عوضا .

ويقول ابن قدامة : إن كان في القسمة رد عوض فهي بيع ، لأن صاحب الرد يذل المال عوضا عما حصل له من مال شريكه ، وهذا هو البيع .

وهي عند الحنفية يقرب فيها معنى قير الحشر في قسمة التلي . وفي قسمة القيمي يقرب فيها معنى البيع .^(١)

الحكم التكميلي :

٦ - اتفق الفقهاء على أن البيع مشروع على سبيل الجواز ، دل على جوازه الكتاب والسنة والإجماع والمعقول .

فمن الكتاب قوله تعالى : ﴿واحل الله البيع﴾^(٢) وقوله عز وجل : ﴿لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون عقوبة عن ترأسر منكم﴾^(٣)

وإذا كانت المصلحة على أخذ البذل فالبيع مباحة ، ويعتبره الفقهاء بيعا بشرط فيه شروط البيع .

يقول الفقهاء : المصلحة على أخذ شيء غير المدعى به بيع لذات المدعى به بالأخذ إن كان ذاك ، فيشترط فيه شروط البيع وإن كانت الأضحية منافع فهو إجارة .

أما المصلحة على أخذ بعض المدعى به وترك باقيه فهو هبة .

والمصلحة في بعض صورته يعتبر بها .^(٤)

٥ - القسمة .

٥ - عرف الحنفية القسمة بأنها : جمع نصيب شائع في معين ، وعرفها ابن عرفة بأنها : نصيب مشاع من مملوك مالكين معينا ولو باختصاص تصرف فيه بقرعة أو تراش .

وهي عند الشافعية والمالكية : تمير بعض المخصص وإقرارها .^(٥)

واعتبرها بعض الفقهاء بيعا يقول ابن قدامة :

القسمة إقرار حق ويميز أحد النصيبين من الآخر ، ولها بيع ، وهذا أحد قول الشافعي . وقال في الآخر : هي بيع ، وحكي عن أبي عبد الله بن مطية ، لأنه يذل نصيبه من أحد السهمين نصيب صاحبه من السهم الآخر ، وهذا حقيقة البيع .

(١) المعنى ١١٤/١ - ١١٥ - والذهب ٥٠٢/٢ ، والكنز ٦٠٢/٢
عبد البر ٨٧٩/٢ ، ومنع المجلد ١٣/٢٦٩ ، والقواعد
المعاني ٣٢٧/٢ ، والفتح ١٧/٢

(٢) سورة البقرة ٢٨٥

(٣) سورة النساء ٢٩

(٤) لا خلاف ٥٠٣/٢ ، وبالإجماع ١٠٢/٢ ، ومضى
للصالح ١٧٧/٢ ، وشرح مني الإرواء ٢٦٠/٢

(٥) البحر الرائق ١٦٢/٢ ، ومنع المجلد ١٣/٢٦٩ ، ومباحة
للصالح ٢٦٩/٢ ، ومضى للإرواء ٢٦٠/٢

وقد يعرض للبائع الرجوع، كمن اضطر إلى شراء طعام أو شراب لحفظ المهجة.

كما قد يعرض له التذبح، كمن أقسم على إنسان أن يبيع سلعة لا يرضى عليه لي يبعها فتتطلب إيجابته، لأن إبرار المقسم فيها ليس فيه ضرر متعدي.

٧ - وحكمة مشروعية البيع ظاهرة، وهي الفرق بالعباد والتعاون على حصول معاشهم^(١).

تقسيم البيع :

٨ - البيع قسمان عديدة باعتبارات مختلفة، أهمها تقسيمه باعتبار (المبيع) وباعتبار (الشرع) من حيث طريقة تحصيله، ومن حيث كيفية لادائه. وباعتبار الحكم الشرعي التكليفي أو الوضعي (الأثر).

أولاً - تقسيم البيع باعتبار المبيع :

يتقسم البيع باعتبار موضوع المبادلة فيه إلى أربعة أنواع :

البيع المطلق :

٩ - وهو مبادلة العين بالعين وهو أشهر الأنواع، ويتيح للإنسان المبادلة بطرقه على كل ما يحتاج إليه من الأعيان، وإليه ينصرف البيع عند الإحلاق فلا يحتاج كميته إلى تقييد.

بيع المسلم :

١٠ - وهو مبادلة الدين بالدين أو بيع شيء مؤجل بشئ معجل^(٢) وتخصيله في مصطلح (سلم).

(١) حاشية المصنف ١/ ١٦٥. وحاشية الإسلام البخاري الحفي ص ٧٩
(٢) التوبة مائة (١٢٢)

وأما السنة فمنها : أن النبي ﷺ مثل : أي الكلب أطيب ؟ فقال : وحمل الرجل يده، وكل بيع مبرور^(١) وكذلك فعل النبي ﷺ وإقراره لأصحابه عليه.

والإجماع قد استقر على جواز البيع.

أما المعقول : فلأن الحكمة تقتضيه، لتعاني حاجة الإنسان بما في يده صاحبه، ولا سبيل إلى المبادلة إلا بعرض غالباً، في تخير البيع وحصول إلى العرض ودفع للحاجة^(٢).

هذا هو الحكم الأصلي للبيع. ولكن قد تستمر به أحكام أخرى، فيكون محظوراً إذا اشتمل على ما هو ممنوع بالنص، لأمرني الصبيحة، أو العالدين، أو المفقود عليه. وكما يجرم الإقدام على مثل هذا البيع فإنه لا يقع صحيحاً، بل يكون باطلاً أو فاسداً على اختلاف المعروف بين الجمهور والمفتية، ويجب فيه الزاد. على تفصيل يعرف في مصطلح (بيع سني عنه) وفي أفراد البيع المسئلة فكيف عنها، وفي مصطلحي (البيع الباطل، والبيع الفاسد).

وقد يكون الحكم الكراهة، وهو ما فيه شيء غير جازم ولا يجب ضمه، وقتل له الخطاب من المالكية ببيع السباع لا لأخذ جلودها^(٣).

(١) حديث : ... حمل الرجل يده وكل بيع مبرور. أخرجه أحمد ١/ ١٤٦ ط الحسنية، ولطريقه القسبي في الجمع ٢٠/ ٤ ط المصنف، وشاهد : رواه أحمد والبيهقي والطبراني في الكبير والأوسط، وفيه العمري، ومروث، ولكنه منقطع، وبقي رجال أحمد رجال الصحيح.

(٢) للنبي ﷺ والفسح الكبير ٢/ ٤٠، وكشف النفاق ٢/ ١١٥. والقدحان لابن رشد الجزء ٢/ ٢١٣. دفع القدر ٧٢/ ٥
(٣) للمراجع السابقة

الأمانة، لأنه يؤمن فيها البائع في اختياره برأس المال، وهي ثلاثة أنواع:

أ- بيع المراجعة، وهو البيع الذي يحدد فيه الثمن زيادة على رأس المال. وتفصيله في مصطلح (مراجعة).

ب- بيع التولية، وهو البيع الذي يحدد فيه رأس المال نفسه لشئ بلا ربح ولا خسارة. انظر مصطلح (تولية).

ج- بيع الوضعة، أو الخطيئة، أو القيسة: وهو بيع يحدد فيه الثمن بقص من رأس المال، أي بخسارة، وتفصيله في (وضعة).

وإذا كان البيع جزء من المبيع فيسمى بيع (الإشراك) ولا يخرج عن الأنواع المتقدمة^(١). ويظهر تفصيله في مصطلح (إشراك - تولية).

ثالثاً - تقسيم البيع باعتبار كفية الثمن:

١٦ - ينقسم البيع بهذا الاعتبار إلى:

أ- منجز الثمن، وهو ما لا يشترط فيه تأجيل الثمن، ويسمى بيع النقد، أو البيع بالثمن الحال.

ب- مؤجل الثمن، وهو ما يشترط فيه تأجيل الثمن، ويسمى تفصيل الكلام عن هذا النوع في مباحث الثمن.

ج- مؤجل الثمن، وهو بيع السلم، وقد سفت الإشارة إليه.

د- مؤجل الموضرين، وهو بيع الدين بالدين وهو مسموع في الجملة. وتفصيله في مصطلح (دين)، وبيع مني عنه^(٢).

(١) رد المحتار ٣/٩، فتح القدير ٥/٥٥٥

(٢) فتح القدير ٥/٥٥٥

بيع الصرف:

١١ - وهو مبادلة لأثبان. وتفصيله في مصطلح (صرف).

ويخص المالكية الصرف بما كان نقداً بنقد متساو وهو بالعد، فإن كان بنقد من نوعه فهو (مراطة) وهو بالوزن^(١).

بيع المقايضة:

١٢ - وهو مبادلة العين بالعين. وتفصيله في (مقايضة).

ثانياً - تقسيم البيع باعتبار طريقة تحديد الثمن: ينقسم البيع باعتبار طريقة تحديد الثمن إلى أربعة أنواع هي:

بيع المساومة:

١٣ - وهو البيع الذي لا يظهر فيه البائع رأس ماله.

بيع المزايدة:

١٤ - بأن يعرض البائع سلعته في السوق ويتزايد المشترون فيها، فتباع لمن يدفع الثمن الأكثر^(٢).

بيع الأمانة:

١٥ - وهي التي يحدد فيها الثمن بمثل رأس المال، أو أزيد، أو أنقص. وسعيت يسرع

(١) الخطيب ١/٣٢٦، والدسوقي ٢/٣

(٢) وبما به للسراة بالشفعة، وهي أن يعرض المشتري شراء سلعة موصوفة بأوصاف معينة، لينتفع الباعة في عرض البيع بشئ الحبل، ويرسو البيع على من رضي بكل سعر، ولم تطلع على ذكره في كتب الفقه بعد التصحيح، ولكنه يرى عليه ما يصرح على المزايدة مع مراحل الخطابي.

بحث مستقل عن البيع لطلق، لكنها تأتي
تالية له.
ومن هنا جاءت تسمية (البيع) لأنها تشملها
مطلقاً لبيع، لكنها لا تدخل في (البيع المطلق)
كما سبق.

أركان البيع وشروطه.

١٨ - للفقهاء خلاف مظهر في تحديد الأركان
في البيع وغيره من العقود، هل هي الصيغة
(الإيجاب أو القبول) أو مجموع الصيغة
والمعاقد (البائع والمشتري) والعقد عليه أو
محل العقد (المبيع والتمتع).

فالمشهور (المالكية والشافعية والحنابلة)
يرون أن هذه كلها أركان البيع، لأن الركن
عندهم: ما يتوقف عليه وجود الشيء، وتصوره
عقلاً، سواء أكان جزءاً من حقيقته أم لم يكن،
ووجود البيع يتوقف على التعاقد بين والعقد
عليه، وإن لم يكن هؤلاء جزءاً من حقيقته^(١).

ويرى الحنفية أن الركن في عقد البيع وغيره
هو الصيغة فقط. أما المضافان والمحل فمما
يستلزمه وجود الصيغة لا من الأركان، لأن
ماعد الصيغة ليس جزءاً من حقيقة البيع، وإن
كان يتوقف عليه وجوده^(٢).

واسحسن بعض الفقهاء المعاصرين تسمية
مجموع الصيغة والمعاقد والمحل (مقومات
لعقد): للائطاف على عدم قيام العقد
بدونها^(٣).

وقد أورد ابن رشد الحنفية تفسيرات للبيع
بثلاث تسمية، تبعاً لما تم عليه التأمل وكيفية
تحديد الثمن ووجوب الطهار، والحلول والنسبة
في كل من المبيع والثمن، بما لا يخرج عما
سبق^(٤).

وهناك تفسيرات أخرى مروية بحسب حضور
المبيع وغيبته، وبحسب رؤيته وعدمها،
وبحسب إت العقد أو التخيير فيه^(٥).

١٧ - أما التقسيم باعتبار الحكم الشرعي فأنواعه
ثلاثة: فمن ذلك البيع المنعقد، ويقابله البيع
المتأمل. والبيع الصحيح ويقابله البيع الفاسد.
والبيع النافذ، ويقابله البيع الموقوف. والبيع
اللازم، ويقابله البيع غير اللازم (ويسمى بجائز
أو المخير)، وتفصيل ما يتصل بهذه الأنواع ينظر في
مصطلحاتها. وتنظر البيوع التي منها في
مصطلح (بيع منهي عنه).

وهناك بيع مائة بأسماء، خاصة ورد النبي
عنها كبيع النجش، وبيع المناذرة، ونحوهما.
وتنظر في مصطلحاتها.

وهناك أنواع أخرى روعي في تسميتها أحوال
تقترن بالعقد، وتؤثر في الحكم، كبيع المكره،
أو المألول، وبيع الشبهة، وبيع الفضولي، وبيع
الوفاء. ولها مصطلحاتها أيضاً.

كما أن (الاستصناع) يدرج في عداد البيوع،
مع الخلاف في أنه بيع أو إحارة، وينظر تفصيله
في مصطلحه.

وهذه البيوع المسماة حطيت من الفقهاء،

(١) الشرح لمصير ٢/١ ط الحنفية، ومعي المحتاج ٥/٢ - ٧.

وشرح مشي الإحداث ١١٠/٢

(٢) الاحتيا ٤/٢

(٣) المدخل العملي الماء ١/٢٩٩ - ٣٠٠

[١] حاشية المجتهد ١٠٨/٢

(٢) الخطاب ٢٠٦/٢

بصححه ليع فصلان سبب الإثارة إليه من
توسط نصيب في العبدية عند
٢٦ - لا خلاف فيه رد في الإيجاب والمعلوم
بصحة الماصي من حيث أثره في
المصارف الواردة حال مقرنه لفظة مثل
أيضا لا أثر له في حاله كذا جرى تعرف
على استعماله في نصوص على الحد
ولا يصح بيعه إلا كان الإيجاب له المهور
بصحة الاستعمال، مثل أبي حنيفة أو لخصه
المرداة الاستعمال، من حيثك لو حدث
عنه

أو، الأمر من بني، هو، فحده الآخر
معه يثبت كذا، هذا اللفظ الثاني أيضا،
وحتاج إلى مهور من الأول (آخر ما يبيع)،
بهذا عند الجمهور، وفي رواية عند أحد
ومقابل أو أظهر عند شاذبه^(١)

وفي كذا، هذا، فلا يحل الصفة لصيغة غير
بما مر في لفظه بعبارة واستدراك، ما
في كثير مما ذكره من بيع، لأن المصارف
بعبارة صفة معه، أيضا، على ما من
معه^(٢)

٢٢ - ويحصل البذل بين الإيجاب والشروط
بأن المصروف كل شيء يملك المصروف
أو في حاله من غير بيع، ومعها الإيجاب أو
بذل غير عهدها، وكذا لا فرق بين
بذل الشيء الذي دفع به لا يملك له غيره
إذا كان كذا ليعرف إلى خبر ما في الإيجاب، كذا

بصححه ليع فصلان سبب الإثارة إليه من
توسط نصيب في العبدية عند

٢٦ - لا خلاف فيه رد في الإيجاب والمعلوم
بصحة الماصي من حيث أثره في
المصارف الواردة حال مقرنه لفظة مثل
أيضا لا أثر له في حاله كذا جرى تعرف
على استعماله في نصوص على الحد
ولا يصح بيعه إلا كان الإيجاب له المهور
بصحة الاستعمال، مثل أبي حنيفة أو لخصه
المرداة الاستعمال، من حيثك لو حدث
عنه

أو، الأمر من بني، هو، فحده الآخر
معه يثبت كذا، هذا اللفظ الثاني أيضا،
وحتاج إلى مهور من الأول (آخر ما يبيع)،
بهذا عند الجمهور، وفي رواية عند أحد
ومقابل أو أظهر عند شاذبه^(١)

أو عند ما يملك، وهو أظهر عند الجمهور،
وإحدى الروايات عند الحنفية، صفة البيع
معلوم المشتري يعني، ويقول المبيع، مطلق،
لأنه على الرضا، ولا يحتاج إلى قبول من
الأول^(٢)

وهذا المصنف، على المشتري، دفع
الماضي أو المصارف، يعني، أو يبيع، هذا
البيع، حيث لم يعد البيع حتى عرفه
ذلك^(٣)

١ - شرح المحقق ٢٦٠٩، والشمس ٣٠٣، والمهور
١٢٣٢، وشرح مشهور ١٠١٦، ١١
٢ - المصنف ٢٣٣، وكذا في المصنف ١١١
٣ - شرح المحقق ٢٦٠٩، والشمس ٣٠٣، والمهور

١ - شرح فتاوى الأئمة ٢٦٠٩، والشمس ٣٠٣، والمهور
المصنف ٢٣٣، والمهور ١١١
٢ - شرح المحقق ٢٦٠٩، والشمس ٣٠٣، والمهور
المصنف ٢٣٣، والمهور ١١١
٣ - شرح المحقق ٢٦٠٩، والشمس ٣٠٣، والمهور

وبمصر منك والحلال به يدكري
موضح (مصري)

انقلد البيع بالكتابة والمراسلة

٢٥ - يصح التعاقد بالكتابة من غير حصر
مطلق من حصر وانكاته من آخر وكذلك
يحق البيع إذا أوجب العاقد البيع بالكتابة إلى
عقب مثل غيره بحيث لا يرد في حكمه، وإن
بدلت رسولا لم يفسد البيع بدله على
الإيجاب من الكتاب أو الرسول.

وأشهر الشافعية القول في القبول، وقالوا
يحتج به من حسن لكتاب إليه أو يرسل إليه
مادام في حسن قبوله، ولا يفسد للكتاب
مجلس، ولو بعد قبول الكتاب إليه، بل يفسد
حينئذ به مادم حيا للكتاب إليه كي قالوا
لا يفسد به إرسال الكتاب أو الرسول أو عطف
الإجابة

وإن بشرط غير اشتاقبه الموردي لقوله
على صريح حديثه بأنه لا يفسد التراضي هاهنا
الإيجاب والقبول، لأن الشرع مع حصة
المتنزي لا يدعي إجماعه من الإيجاب^(١)

انقلد البيع بالإشارة من الآخرين وغيره

٢٦ - ينفع البيع بالإشارة من الآخرين إذا
كانت معروفة ولو كان قادرا على الكتاب، وهو
المعتمد عند الحنفية، لأن كلام الإشارة
والتكليف صحيح

لأنه يتحقق بعدة طرق فلهذا مشري
بأنه وحسين، أو أخرى شخص عدة ماله
فصل الجاه بهما بمائة، وهذه موافقة صميمه
ولكن لا يلزم إرادته، إلا إن قصد الطرف
الآخر

أما الخط من النعم فجائز ويصح البيع^(٢)
وكذلك لا يرد من يباعه ماله بأن قصد
عصفا بحسينه مثلا، لا إن وصي السبع بعد
هذه فيفسد البيع بإيجابه ورعا لفتح بدله
قبول

وهو صرح به من سألته لأنه لو كان الناعم
حينئذ هذا ماله ويصفه بحسينه، قبل بصفه
حيز، ومنه يعرف حكم ما لو وجدت فيه برضا
السبع منخرته فيجوز بثلاثة للنعم^(٣)

انقلد البيع بمعاينة روي المعاصي

٢٧ - لصاطة هي إعطاء كل من المالكين
تصاحبه ما يقع اشتاقت عليه دون إيجاب
ولا قبول، ولو بحباب دون قبول، أو عكسه،
وهي من قبيل الدلالة الحالية، ويصح ببيع
في الفيل وتكرار عدة معية وإتلافه وحديثه
ومعنى اشتاقبه كالمثول واشتاقبه، خلافا
لغيره^(٤)

^(١) خرج الوجه بالأدبي ١١٥ والشرح الصغير ١٠٠
المجموع، وهاش الفروع ٢٩٠، واليه مرجع البحث
^(٢) ٢٩ وطبري ١٠٤، وشرح منكر الإردن
١٢٠ ٢

^(٣) انظر المعاصي

^(٤) شرح لوجه ٣٦، والندوي ٢٣، ومعنى المصاحف
٣٠، وشرح منكر الألف ٢٥

^(١) انظر أسئلة ٢٤٢، والشرح ٥٥ وخطاب
٢٤١، والندوي ١٠٤، وكتاب الفروع ٢٢٨

شروط بيع

للبيع شروط هي

أن يكون ببيع موجوداً حتى العقد

٢٨ فلا يصح بيع ببيع فلهذا: وذلك بانماز
لصها،

وهذا شرط المعداد عند احتجبه

ومن أمثله مع معلوم ببيع ثمنه قبل أن
تقبل، وسبع مضامين (وهي ما يوجد من ماء
البحر)، وبمع املايح (وهي ما في الطول من
الأحبة) وذلك حديث ابن عباس رضي الله
عنه وهو رسول الله ﷺ عن بيع لمضامين
واملايح وحسن خبنة^(١) ولما في ذلك من
التفرد والجهالة والتحديث انتهى عن بيع
البحر

ولا خلاف في استثناء بيع التسمم فهو
صحيح مع أنه بيع بمعلوم، وذلك للتصريح
بأنه فيه، ومنه ما في رسول الله ﷺ عن بيع
مائه من السم لاسد، ويخص في التسمم^(٢)

أن يكون مالا

٢٩ - وهو ما كنهه والفقهاء عن هذا الشرط
لمصطلح البيع أو لاكتناح، ثم قالوا ما لا يسه

أن الإشارة غير المعتبرة فلا عبرة به

ولا تقبل الإشارة من الناس عند الجمهور.

ما للفاكية تمسدهم ببيع بالإشارة

المفهمة ولزم مع التقدرة على التفسير

ومما من اعتقل لسانه، وهو من غير أهلية

الخرس فيه خلاف وينصير^(٣) بظن في

مصطلح (اعتقلاً لساناً)

شروط البيع

٢٧ اختلفت طريقة الفقهاء في حصر شروط

البيع، عند حملها بعضهم شروطاً بصفة البيع

من حيث هو، في حين ذهب آخرون بذكر شروط

البيع، ثم اختلفوا في جمع شروط البيع أو

في بعضها، حسب إمكان تصويرها فيه

ولا تأسر بين معظم ثلث شروط، لتعذر

التقصود به، وهو به عنها

وهذاك شروط اورد بذكرها بعض الفقهاء

دون بعض، ومع أن أخيه يعرفون بين شروط

الاعتقاد وشروط المصحة، فانهم يفترون

شروط الاعتقاد شروطاً بصفة، لأن ماله بغير

هو غير صحيح، ولا عكس

ومما على لسان ثلث الشروط على طريقة

الجمهور، مع الإلمام إلى ما عتبه احتجته منها

شروط الاعتقاد^(٤)

(١) حديث أبي موسى رضي الله عنه عن بيع الخيل والجره
عند السرقات في مصنف من حديث أبي حمزة (٢/٢٦٦ ط
الجلس المسموع) وسرى ابن حبان في مسنده في الطبعين
(٢/٢٦٦ ط نه كة الطبعه الثانيه)

(٢) حديث أبي موسى رضي الله عنه عن بيع الثمره بغيره
مستقيم (١/١٤٢ ط الخليلي)

(٣) مع المبدع ٥٠٠، والاسواق ١٥٧، ١٥٨، والمعي
وتخرج الكلب ٢٧٦، ٢٧٧، والفتاوى ١٦٥، ١٦٦

(٤) شرح لمحة ٢٥١، ٢٥٢، ومسرح الدوا ١٢٧، ١٢٨،
والفتاوى ١٥٥، ١٥٦

(٥) الفتاوى المصنوعه ٢٧، وشرح المصنوع ٢٨، ٢٩، ٣٠

القبول خلاف يظن في مصطلح (بيع
المصري)

أن يكون مقنن التصميم

٢١- وهو شرط انعقاد العقد، فلا يصح
بيع دمن الماشية ولا بيع الطير في الهواء،
ولا السمك^(١) في الماء، لمبي التبي^(٢) عن بيع
الغرد^(٣).

أن يكون معلوما لكل من العاقدين

٢٢- وهذا التشرط عند الحصرية شرط صحة،
لا شرط بطلان، فإذا تخلف لم يطل العقد بل
يصر فاسد.

ويقتضي العلم بكل ما يميز المبيع عن غيره،
ومنع النزاع، فيصح مجهول جهالة تفضي
إلى النزاع غير صحيح كبيع شاة من
القطيع^(٤).

هذا ولقد زلت المالكية والشافعية في شروط
المبيع اشتراط طهارة عينه
كما ذكر المالكية شروط أخرى مما
أن لا يكون البيع من البيوع المبي عنها،
ولن لا يكون البيع عمرا^(٥).

فيه كسر بال فلا يقابل به، ي لا يجوز المداخلة
به. وهو شرط انعقاد عند حصة

والمال ما يميل إليه القطع، ويجوز فيه البدل
والنسخ، مما ليس بال ليس محلا لمعادلة عوض،
والحصة بالمالية في حظر الشروع، حالته والدم
المفروح ليس بال^(٦).

قد يكون مملوكا لمن يلي العقد

٢٠- وذلك إذا كان يبيع بالأصالة واعتبر
الحصة هذا الشرط من شروط الانعقاد، وهو
بلى شق.

الأول أن يكون أصبح مملوكا في نفسه، فلا
يعقد بيع الكلأ مثلا، لأنه من المباحات غير
المملوكة، ولو كانت الأرض مملوكة له

والثاني أن يكون المبيع ملك البائع فيها
ببينة نص، فلا يعقد بيع مائيس مملوكا، وإن
ملكه بعد إلا السلم، ومنصرف بعد صمد
والمبيع مملوكا له، أو البينة الشرعية، كالولي
والوصي والمهر^(٧).

وهو استدلال لعدم مشروعيته بيع ما لا يملكه
الإمامان بحديث حكيم بن حزام رضي الله
عنه^(٨) ولا تسع مائيس مملوك^(٩) وفي بيع

(١) ابن عابدين ١/٤٠٦، والسنوسي ١١/٢٣-١١/٢٤، والفرق
١١/٢٣، وحاشي الصمد ١٢/٢٣٨، ١٢/٢٣٩، والسنوسي

١٢/٢٣٨، وشرح مني الإردان ١٢/٢٣٨

(٢) حديث ٥ من التبي في بيع الغرد من غير طهارة
والصمد ٢٢/٢٣٨

(٣) ابن عابدين ١/٤٠٦، والسنوسي ١١/٢٣-١١/٢٤، وشرح مني
الإردان ١٢/٢٣٨، والسنوسي ١١/٢٣٨

(٤) صحيح الجليل ١٢/٢٣٨، وجماع الإكمال ١٢/٢٣٨،
ومعني المصالح ١٢/٢٣٨، والسنوسي ١١/٢٣٨

(٥) ابن عابدين ١/٤٠٠، والسنوسي ١١/٢٣-١١/٢٤، والسنوسي
١١/٢٣، والسنوسي ١١/٢٣، وشرح مني الإردان

١١/٢٣٨، وابن عابدين ١/٤٠٠، والسنوسي ١١/٢٣-١١/٢٤، والفرق
الفرق ١١/٢٣، والسنوسي ١١/٢٣، وشرح مني المصالح

١١/٢٣٨، وابن عابدين ١/٤٠٠، والسنوسي ١١/٢٣-١١/٢٤، والفرق
الفرق ١١/٢٣، والسنوسي ١١/٢٣، وشرح مني المصالح

(٦) حديث ١ لا بيع مائيس مملوك، لفرج القروي (١٢/٢٣٨)
نقطة (الأموال) وصحة

الأظهر ر عند الشكفية وفي الأخير عند
النافذة، أنه لا يصح بيع العائنه^{١١}.
وفي البيع غير المتبرع به حصه على
المستمرع سواء أكلت من غير مؤنظون،
وسواء أكلت المشاع فأبداً للمستهة لوعر فب
هذا، فإن للمبيع على الشيء لا يتعين إلا
المستهة والتسليم^{١٢}.

وعما يصل بالتعيين للمبيع، بيع شيء واحد
من عدة أشياء، على أن يكون للمشتري خيار
لتعريف أي معين ما يشتره منها، ويمكنه
بذلك أن يختار ما هو أنسب له منها وهذا عند
من يقول بخيار التعريف.

وفي حوار هذا البيع وشروطه وما يرتب عنه
هذا الخيار تفصيلات^{١٣} نظير في مصطلح
(خيار لتعريف).

ثانياً وسيلة معرفة البيع وتعيينه

٣٤ إذا كان المبيع عائناً للمجلس لا يتم
معرفته المبيع بقرينة أو الإشارة إليه على
ما سبقت، فإنها تسمى بالوصف الذي يعبر عنه
عنه، مع بساطة وصفه وإذا كان عفاً كان
لا بد من بيان حدوده، لاختلاف قبسه المقدر.

وهذه الشروط تقترح فيما سبق من شروط
ونظير تفصيل مختار ذات هذه الشروط
وما يترتب على تخلف كل منها في مصطلح
(بيع متعي) ونظر إليها انبيع بنفسه، كلا
في موضعه.

المبيع واحكامه واحوائه

أولاً - تعيين المبيع

٣٥ لا بد لمعرفة البيع من أن يكون معلوماً
بالسبب للمشتري بالخاص والشرع والمقدّر،
فالخاص كالقيد مثلاً، والشرع كأن يكون من
إساح بلد معروف، والمقدّر بالكيل، الوزن أو
حجمها^{١٤}.

وتعيين المبيع لمراد المشتري من المعرفة به، لا
يكون، بتعيينه على صورة يعلم معرفته ذاته ومقداره،
وهذا التعريف إما أن يحصل في العقد نفسه
بالإشارة إليه، وهو حاضر في المجلس، يتعم
حينئذ، ويشترط لتعريف أن يعطى المشتري سواء
من جسمه إلا برصده والإشارة إليه طرق
التعريف^{١٥}.

وإما أن لا يعين المبيع في العقد، بأن كان
عائناً موصوفاً، أو قسماً من حبرة حاصراً في
المجلس، وحينئذ لا يتعين إلا بالتسليم
وهذا عند الخصية والملكية والتحديد، ومقابل

١ شرح المحلة مادة (٣٠٩)، وجوه الإكليل ١/٦ - ١/٩،
وكشاف الفتاوى ١/٣ - ١/٤، والمغني ١/٢٤٢، وسلي
الاحتاج ١/١٩ - ١/٢٠.

٢ شرح المحلة مادة (٣٢٠)، وأسهل استدراك ١/٢٨،
وخصية المروية مسجلة ١٨٠ - ١٩٩، وهو المحتاج
١/٢١٢، والمغني ١/٢٢٠، وكشاف الفتاوى ١/٢٣٠.

٣ المحمدية ٢٠١٣ - ٢٠١٤، وجوه الإكليل ١/٢٤ - ١/٢٥،
وكشاف الفتاوى ١/٣٠ - ١/٣١.

١١ شرح المحلة مادة (١٠٤)، وصح بمجلس ١/٢٤١،
والشرح الصغير ١/٢٤٢ ط الحلبي، والمغني ١/١٦١،
وكشاف الفتاوى ١/٣٠٣، والمصروع شرح المصنف
١/٢٤١ - ١/٢٤٢.

١٢ شرح المحلة مادة (١٠٤)، والمصروف المدعي ١/٢٤١،
والهجة شرح نسخة ١/٢٤٢، والمغني ١/١٦١،
وشرح مختصر الإرفاد ١/٢٤٢.

الانعام فيه، المبيع على ذلك في الترويات
وغير المبيع مكيال أو موزن خاص، كحجر
معيّن لمصليين، ولو لم يكن متعدياً عنه أحد
غيرها

ما المبيع مكيال غير منقطع، بل كان
يسع ويضيق فلا يجوز بيع امتثاله ببيع الماء
بالقرب، فيجوز استحسانه نظراً لتعرف به كما
يقول الخنيزي

ثالثاً - فصول المبيع

فصل المبيع

٣٥ - بيع الشيء على العمى ومثلهما، وإن كان
مرفوضاً أو حياً، بدينار أو الفيلة مائة
دينار، لتحصيل بيعه كالحق منه، أو أن يفتني
بصرف مشهور ببيع الأشياء داخل فيه ولو لم
يصح بذلك في بعض كتابها لا يحصل عنه
دلالة استتابة

فصل الخفية، ما كان في المبيع مخفي

أ - ما يتلوه مدرسون اسم المبيع، بحيث يعتبر
جزءاً من لغتهم، ببيع الشرح مثلاً بدينار
عشرها، وبيع طم، يتلوه الأذرع

ب - ما لا يفسد إلا بعد ذلك عن المبيع، كسفر إلى
البحرين من العقد عنه، فيجوز العقد بدخله معه
استتابة

ج - ما كان مضمناً بالمبيع، كالحق، ما كان

باجتلاف جهة وموعد، وإن كان من المكيلات
أو القرويات المستروحات وتعددت قايده
فحصل مخرجهما، فيختار الذي يباع به " وفي
ذلك بعض التفصيلات سيأتي بيدها قريباً

ويصح بيع طرفه، وهو إما أن يكون بإحدى
الطرفين على الصورة كلها، فيصح بالتسليم مع
معرفة ما ذكره الملكية من شروط في بيع
الطرف

وإما بتقصيه بحد، قل صاح بكه - فيصح
عند المالك والشاعية والخدمة وبقي يومك
وعلمك وما أبو حنيفة يصح في غير واحد
ويطل بها سواء، جهته جميعاً وتكون وقع
عنه العقد

وصاحب الشاعية إن قدر لغيره كذا قال -
بذلك المبيع كل صاع عروم، على أنها مائة،
صح المبيع إن خرجت مائة منسوخة أحمله
واكتسبه، وإن لم يخرج منه، بدينار خرجت ثمان
أو أكثر ففي الصحيح لا يصح البيع، لعدم
إجماع مدعيه الثمن، وتقصيه، والقول الثاني
صح

ويجوز بيع التكيل بالقرون، وعكسه، وهو في
الخيلة في غير القرويات، أي جبالاً لا يجرم

(١) شرح لمجلة دار (٢٩٠٦)، وحاشيته ابن عيسى ٢٨٠/٢
(المطبعة ١٢٩١) واليهاب ١٢٧، وكشف المحجج
١٢٨/٢، ومعي المحتاج ١٢٨/٢

(٢) شرح لمجلة دار (٢٩٠٦)، وحاشيته ابن عيسى ٢٨٠/٢
ومعي المحتاج ٢٩٠/٢، والشرح لمصنف ١٢٨/٢ - ١٢٩/٢
في المطبوع، ومعي المحتاج ١٢٨/٢، وباب المحتاج
٢٩٩/٢، ١٢٨/٢، واليهاب ١٢٨/٢، وكشف المحجج
٢٩٩/٢

يصبح استنزه في البحر ، فصح في سببها
عنه

وهكذا كان عهد لا غير مستور
داستان شاه در معينه من عظيم

ولا جور في مخالفة واست-سحره وحالة
عنه لا من له لحيون من بعدهم

بصير عهولا كان عن كشي امح سيج
والاست-وحد عا الحجوم

ويج عا لاهم ماله من-و حلال ابو
سحره ولو دهن باغيا على ان يدره

و كد ممد صدر اللث اوله و كد سيار
حلاله مودا-لحقه المرز في ذلك

ولا جور سيع مود و-عاه معلومة
و كد سيع مود مود مود مود مود

و كد سيع مود مود مود مود مود
و كد سيع مود مود مود مود مود

و كد سيع مود مود مود مود مود
و كد سيع مود مود مود مود مود

و كد سيع مود مود مود مود مود
و كد سيع مود مود مود مود مود

و كد سيع مود مود مود مود مود
و كد سيع مود مود مود مود مود

و كد سيع مود مود مود مود مود
و كد سيع مود مود مود مود مود

و كد سيع مود مود مود مود مود
و كد سيع مود مود مود مود مود

و كد سيع مود مود مود مود مود
و كد سيع مود مود مود مود مود

و كد سيع مود مود مود مود مود
و كد سيع مود مود مود مود مود

ولا يدخل فصل عند الحاجة ، واحد وجهه
عند الحاجة ، فدخل حيز من المستقر

ان كد منصلا ولا سجل البحر الثواني
ولا كد دله مود مود مود مود

الاستناء من سيج
٣٦ سيج حكم الاستناء من سيج على مود

وصلط مود مود مود مع اتفاق مود في بعض
مادني عن سيج من مود مود مود مود

معدنها لاهم سبب اختلافهم في التوجيه
و كد سيع مود مود مود مود مود

اما احسن فهو ما ولد المود مود مود
التي مود مود مود مود مود مود

واما مود مود مود مود مود مود
مود مود مود مود مود مود مود

مود مود مود مود مود مود مود
مود مود مود مود مود مود مود

ولا مود مود مود مود مود مود
مود مود مود مود مود مود مود

مود مود مود مود مود مود مود
مود مود مود مود مود مود مود

مود مود مود مود مود مود مود
مود مود مود مود مود مود مود

مود مود مود مود مود مود مود
مود مود مود مود مود مود مود

مود مود مود مود مود مود مود
مود مود مود مود مود مود مود

مود مود مود مود مود مود مود
مود مود مود مود مود مود مود

مود مود مود مود مود مود مود
مود مود مود مود مود مود مود

بيع الأصول

٣٧ - الأصول جمع أصل، وهو ما يبيع عليه غيره. والمراد بالأصول ما ما عر عنه القنوني. بقوله في تحريره الأصول الشجر والأرض^(١) وفي شرح منهي الإرادات المراد بالأصول هنا أرض ودور ومساكن^(٢)

وقد دوج النعماء على أفراد فصل بعنوان (بيع الأصول) ذكر في ما يبيع هذه الأصول في البيع وما لا يبيع. وبما دلل كما يأتي

٣٨ - بيع الأرض مواع أوصا دخل فيها العرائس والنساء لا يصفها بها تصدق حراره وهي من حقوقها. وهذا في جميع مدعها إلا في قول عبد الشافعي أنه إن أعطى ولم يمل بحقها فلا يدخل البناء والشجر لكن يذهب دخوله عند الإطلاق كما أنه الشافعي مبررا للشجر الذي يبيع الأرض بالتمتع الأرض، كما لا بأس فلا يدخل. على ما صرح به بن الأربعة والسبكي نعمها وقال الأسنوي لا يدخل جزءا

كم يدخل في بيع الأرض المحاذرة المحاذرة والمشتة فيها. لأنها من أجزائها. جون المدونة ذكر فلا تدخل في بيع. ويكون للبايع، لكن قال القرافي لا تدخل المدونة إلا على المور بان من عاقل فاعلم الأرض ماثل ماثلها

ومستأه رأسه وحده وأضراره وسقطه وحده مالك ذلك في المسترقط، إذ لا شيء للمواضع هناك، وكرهه في الخصم. ولأن المأهولا يمكنه الانتفاع بحدود المأهولة، والدليل على حوار استأه ذلك ما ليس به شيء عن ثبوتها لا أن عليه وهذه معدومة

وروي أن النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة ومعه أبو بكر وعمر بن هجرة مروا برابي عم فذهب أبو بكر وعمر فاشترى عنه شاة وشرط به سلهاه (أي حدها) وأكلوها ونضها^(٣) ولا يجوز ذلك عند غيره والمناصية

وما اختلف لغيره فيه من الاستأه، ما اعتبره بعضهم شرط صحها، فأجازوه وحار البيع. وعبره غيره شرطا فاصدا، فبعضه وأبطل البيع

ومثل ذلك من بيع المأهولة يستأه مكداه شهر مثلا، فأجاز ذلك المالكية والحنابلة. واستدلوا بحديث حماد بن عمار بن أبي حماد، واشترط ظهوره إلى أدبهه (أي وكونه) وفي لفظ قال: دفع واستتمت حملته إلى أهله^(٤)

وعند الحنفية والمنصية لا يجوز ذلك. ويبطل المشرط والبيع، لأنه شرط غير ملائم^(٥)

الإكمال ٦/٢٠ وعنده شرح النسخة ٣٢/٦، وتكونه التدوير ٣٣/١٧، ومادة لفظ ٢٤/٢، وشرح روض الطالب ١٥/٣٠، ١٧، والمهمل ٣٢/٢١ وحسب العمل ٨٣/٢، والمفاتيح ١١٣/٢

ومابعدنا، وشرح منهي الإرادات ٢٤/٢

١، أسس اللطاف ٩٥/٢

٢، شرح منهي الإرادات ٩/١٥

١) حبيب بن أبي ذيب لما هاجر إلى المدينة ومعه أبو بكر وعمر بن هجرة مروا برابي عم فذهب أبو بكر وعمر فاشترى عنه شاة وشرط به سلهاه (أي حدها) وأكلوها ونضها^(٣)

٢) حديث حماد بن عمار بن أبي حماد، واشترط ظهوره إلى أدبهه (أي وكونه) وفي لفظ قال: دفع واستتمت حملته إلى أهله^(٤)

٣) حبيب بن أبي ذيب لما هاجر إلى المدينة ومعه أبو بكر وعمر بن هجرة مروا برابي عم فذهب أبو بكر وعمر فاشترى عنه شاة وشرط به سلهاه (أي حدها) وأكلوها ونضها^(٣)

٤) حبيب بن أبي ذيب لما هاجر إلى المدينة ومعه أبو بكر وعمر بن هجرة مروا برابي عم فذهب أبو بكر وعمر فاشترى عنه شاة وشرط به سلهاه (أي حدها) وأكلوها ونضها^(٣)

٥) حبيب بن أبي ذيب لما هاجر إلى المدينة ومعه أبو بكر وعمر بن هجرة مروا برابي عم فذهب أبو بكر وعمر فاشترى عنه شاة وشرط به سلهاه (أي حدها) وأكلوها ونضها^(٣)

وإن كان في الأرض فرع محرمة بعد أخرى
فالأصول للبشرى، والفرع الظاهرة عند بيع
للبيع^(١)

٣٩ - ومن باع دار دخل في البيع بنوها
وجنلها وبها من شجر مفروس، وما كان
مستلماً لمصنعتها كسلاط، ودرعوم مسمره،
وأبواب ورحى مصنوعة، ولا يتأخر مدنها من
كثر معدود ولا هو مفصل عنها كحل بذلوه
ولا ما يعل كحجر وحطب، أما انفق المنيب
فيدخل مباحه عند الخصة ولأنه على
ما تقدم، فهو الأصح عند الشافعية، وفي رواية
عبد الحنبله^(٢)

٤٠ - ومن باع شجر تنفع الأغصان والفوق
وسائر أفرعه شجرة، لأنه من أجزاءها حتى
تختلطها، أما الأرض التي هي مكان غرسها
فتدخل إيف في بيعها عند المالكية، وعند
المختصة إن شجرها يفرق اتفاقاً ولا يدخل عند
الحنابلة، وعلى الأصح عند الشافعية لأن
الاسم لا يتأخر ولا هي نوع للبيع

وإن كان في الشجر ثمر موزر
للبيع، إلا أن بشرط ذلك الشري، ١ - وفي
ابن عمر رضي الله عنه نفعهم عنها أن
يبي بقاء قال ومن باع بخلافه يرب ثمرتها

(١) ابن عابد بن ٣٧١، والشمسوقي ١٧٠/٢، والفرزدق
٢٨٤/٢، وبسبب المحتاج ١١٦/٤ - ١٢٢، والشرح
روى لفظ ٩١/٢، ولفظ ٨٤/٢، وشرح
صلى الله عليه وسلم ٢٧٢

(٢) ابن عابد بن ٣٢١، وشرح لفظ ٧٢٥/٢، وبسبب
المحتاج ١٢٧/١

للبيع، إلا أن بشرط المباح،^(١)
أما إذا لم تكن مؤبده فهي للبشرى، لأن
قول سبي بقاء دل على أن إذا لم تكن مؤبده
فهي لمباح، ولأن ثمره المباح كالحب، لأنه
بها كامل نظيره عليه وهذا عند الجمهور
وعند حنبله لا تدخل الثمرة مؤبده أو غير مؤبده
على الصحيح إلا بالشرط^(٢) للحديث لتقدم
لكم برواية يفسر فيها لتبيع

٤١ - ومن باع جوارثه مخرى العرف ببشرى
له كالحمام والنفود والشرح، ولفظ الشافعية يرب
ما هو مفصل بغيره كالثمرة (حنبله التي في ألف
ندينه) وكالحمل المسمى، فهو يدخل في بيع
الجوارث بها

أما الحمام والشرح، فبقوله، فلا يدخل في
بيع الجوارث اقتصار على مقصود اللفظ^(٣)

بيع الثمار
٤٢ - يجوز باتفاق الفقهاء بيع الثمار وحدها
معددة من الشجر، ولا يجوز بيعها، إلا بعد بيع
صلاحها، مع احتلامهم في تفسير مو
الصلاح، على هو ظهور النفع والحلاوة وهو
ذلك كما يعرف الجمهور، أو هو من العبادة

(١) حديث ابن عباس رضي الله عنهما، والمحدث المحدثي
الفتح ٣١٣/٤، والشافعية

(٢) إصداية ٢٥٢/٢، وابن عابد بن ٣٨١، والفرزدق
٢٨٤/٢، وشرح لفظ ٧٢٢/٢، وبسبب المحتاج
١٣٠/١، وشرح لفظ ١٠١/٢، والشرح ٨٧/٢،
٩٢، وشرح من الإرفاق ٢٠٩/٢

(٣) ابن عابد بن ٣٨١، والشافعية ٢٥٢/٢، وبسبب المحتاج
١٢٠/٢، وشرح لفظ ١٠١/٢، وشرح من الإرفاق
٢٠٩/٢

يقدر صرح العربي قد بين لم يذكر احسن في
البيع، بأن قال: بعتا، فوما اشتمع إجماعا
وهذا إذا كان الوصف محتملا بشرطه منه بـ
أنما لو كان لا يعمى عليه، لا يحتاج إلى حمله
كالوصف ليعرف ما فيها مطلوب، ثم يرد
للجنة في أنها يجب كذلك، فإن دور
الوصف هنا مؤثر، إن كان قد استند في
شعده، ولو كان بيع حاصرا عشارا، فإن
الوصف هنا دغير من القانع، ويؤيد على
هاته حار منقضى، يسمى حار دواب
الوصف (٢٩)

ويسوي في استحقاق اعتبار بعبارة الوصف
أن يكون البيع حاصرا أو عتبا، ويعتبر ذلك
في (حيل الوصف)

ب- غياب البيع

٤٤ إذا كان بيع عتبا، فوما إن يسري
بالوصف الكاشف له، على النعماء، ليس في عقد
شعده، وإن أن يسري دور وصف، بل يفتقر
بالإشارة إلى مكانه أو بصفته إلى ما تضمنه

فإن كان "بيع بالوصف، وهو ما عبر
بالوصف المردوب سابقا، فإذا تبين منه
بأن البيع بعد مشاهدته وبين الوصف أوم

(٢٩) الصفحة ٢٨، وفتح الحليل ٢٧٨، ٢٩٠
وجوه الإحصاء ٢٩٧، وفتح منهن الآراء
١٤٦٥، وكسائر الفروع ٢٩٦، ٢٩٧، وحياتا مرقا
ص ٢٩، وفتح المحتاج ٢٩٦، ٢٩٧، وفتح
٢٩١ (٣)

(٣٠) فتح الخلف ٢٩٠، ما يرد

ليج، وإلا كان لمحتري حار غدر عند
مهور النساء
أو خفيه منهن يكون للمشتري هنا حار
لأول مرة، يدفع انظر على سوي وصفه أو علمه،
وكيفه في حار الوصف، وعنده الأول مرة
لكن إن تم استراء على أساس النموذج، ولم
يختلف بيعه، فيس لمحتري حار
تؤيده

- وبيع بعائب مع الوصف مباح عند
أحمد، في حمله والخير، والمالك، حمله
وهو مدلس لا يفرق عند اختلافه، بعد أن يفرق
أشبهه وأوم يسري وصفه، وفي دور الاستعانة
لأن من الوصف لا للمشتري، هذا هو المؤيد
على كل حال سواء مع الوصف وعطائه، أو
المخالفة، ببيع عدم الوصف وهو حار سلمي
لا يفتح إلى الشرط (٣١) حازه أحاديث مع
الوصف من الوجه المطلوب لصحة السلام،
وفضروا على حار عدم نظره (٣٢)
وحار، بالكتب ثلاثة شروط

أ- ألا يكون مريبا جدا بحيث يمكن رؤيته بعين
مشتبه، لأن بيعة حار في هذه الحار عدول عن
مجهول إلى نوعي نظير فلا يجوز
ب- ألا يكون مريبا جدا، ببيع بعينه قبل
الاستعانة ولاحتفال بعينه

ج- أن يصفه المشتري صفاته التي تتعلق

(٣١) الصفحة ٢٩٢، ٢٩٣

(٣٢) المراجع السابقة

(٣٣) البي ٢٧٨، ٢٩٢، وفتح منهن آراء ٢٩٦، ٢٩٧

ويرى أن يكون من قبل بيع الجراف (أو
جرافه) وهو يسمى (بيع التمام) ومنه
بعض صور البيع على البرامع أو الأصحاح،
حيث يظهر الفتر عائدا لما كتب في أثر البيع

أ- بيع الجراف .

٤٦ - إذا كان البيع حرا فلا أثر لظهور النقص
أو الزيادة عما شتره بشرى أو البائع وتصل
ذلك في (بيع الجراف).

ب- بيع الجراف

٤٧ - إذا ظهر نقص أو زيادة في بيع مقدر مكمل
أو زود أو زود أو زود في البيع، هل هو
كما يصره الشئ أو لا يصره؟ كما ينظر في
سائر الشئ الذي به عليه البيع هل هو عمل
أو مفضل على آخره؟

٤٨ - كان البيع في لا يصره الشئ
وكذلك لا يصره. وكذلك بعض الموزون
كالصنح، والموزون، فالشئ الذي يباع
السواغ، دون نظر إلى ما يمكن للثوب
الخاص، وكذلك الموزونات لثوبه، فإن
الزيادة في البيع هي للصنح، والنقص على
حسابه، ولا حاجة في هذه الحال للنظر إلى
تفصيل الشئ أو حاله

وإذا كان الشئ مضمنا، كما لو قال: كل
درع ملزمهم، فالزيادة للناس والنقص عليه،
ولا حاجة للنظر إلى كونه بصره أو شئ أو لا

الأخرى بما وهي صفة السلم
والأخرى في مذهب النجاشي أنه لا يصح
بيع العائنه. وهو عالم بوجه التخصيص أو
أحداهما، وإن كان محصرا للشيء عن بيع
الحر.

لما أتبع على البرامع، وهو التقدير
فيه الأصح، أو غير الأمودج بأنه مبره صدى
ويجوز لصنح على ما سلكه فقد اجتاز الجميع،
وهو قول للمصنف صوره المردوي - فما سن
والثوب، والأصح للمصنف صعه، وأجرا
للمصنفه هو موال بلا عنك الحصة التي في
هذا البيع، وهذا الموضع، ويدخل الأمودج
في البيع.

وتلكه بعضه فيما ظهر أن ما في الفتر
لبيع على البرامع، بل وأكثر، ونقصه في
ظهور البيع زائد أو ناقص.

حاشا ظهور التخصيص أو الزيادة في
البيع

٤٩ - مختلف لحكم في البيع إذا ظهر فيه نقص أو
زيادة من أن يكون البيع على سائر الموزون،

(١) الخليلي ١١٠٢ - وفي نسخة ١١٠٩، وفيه لحن

(٢) مرجع مسهل الأ - ١٤١٢ - والخليلوي ١٤٠٩
١٦٥ - وفي نسخة ١٦٠٩ - مرجع ١٦٠٩
والاصناف ٢٩٥

فذلك بمنزلة الصفة للمبيع، وإن وجد أكثر فهو للمشتري. وإن وجد أقل للمشتري باختيار بين أحدهما بجميع النسخ أورده.^(٦٦)

ومقابل الصحيح عند الشافعية في ظهور الزيادة أو النقصان صحة البيع بالإسرة شرطاً ثم للمشايبة بمصطلح وهو أنه إن نال البائع خمسة بالحملة، كقوله - بمثل الصبرة بائة على أنها مائة، فهي حال الزيادة أو النقصان يصح البيع، ويستحق الخيار من عليه الصبر

أما إن طلق الأجزاء بالأحرى كقوله بمثل الصبرة كل صاع ما درهم على أنها مائة صاع، فإذا ظهرت زيادة أو نقصان فالبيع صحيح عند الأسدي، وحق للزوردي بين النقصان فيكون البيع صحيحاً، وبين الزيادة فيه الخلاف السابق، وهو طلاق البيع على الصحيح، أو صحته على ما قبله.^(٦٧)

ودكر ابن قدامة في لمعي أنه إذا خال جئت هذه الأرض فوهذا الثوب على أنه عشرة درع، فإن أحد عشر، فهي روايتان.

وإذا كان البيع باطل، لأنه لا يمكن إيجاب البائع على تسليم الزيادة وتباً باع عشرة، ولا اشترى على أخذ البعض، وإن اشترى الكل وعنه ضروري اشترى أيضاً

أما إن كان الثمن غير متصل، وأبيع ي يصره البعض، فإن الزيادة للمشتري والنقص عليه، ولا يقابل شيء من الثمن، لكن يثبت للمشتري الخيار في حال النقص، وهو جواز تفرق الصفة

وذلك لأن ما لا يصره البعض يعتبر التخيير فيه كالجبر، وما يصره البعض يعتبر التصدير فيه كالتوصيف والموصف لا يقابل شيء من الثمن بل يثبت له الخيار.^(٦٨) هذا ما ذهب إليه الحنفية.

وذهب الشافعية في الصحيح، وهو رواية عند المختلة إلى أنه إذا ظهر في المبيع للتقدير زيادة أو نقصان فالبيع باطل، لأنه لا يمكن إيجاب البائع على تسليم الزيادة، ولا اشترى على أحد البعض، وهذا ضروري في الشركة بين البائع والمشتري بالسوية لما رآه.^(٦٩)

ولما لم يمكن تحصيل بين كون النقص قبلًا أو كثيراً فإن كان قليلاً نزع المشتري طلقاً بما يوزنه من الثمن، وإن كان كثيراً كان خبر في التلقي بين أحدهما بما يوزنه، أو رده وقبل إن

(٦٦) القحطاني ٢٢٢/٢ ٢٢٩، وماتية ابن عيسى ٣٠١/١
والشعرى شرح الضرر ١٧، ومع الخليل ٢٠٢، ٢٠٢
٢٢٩، وجواهر الأكسل ٢٠٢-٢٠٨، والخطيب
٢٢٩/٢، وماتية المحتاج ١٧/٢، وماتية المحتاج
٢٠٢/٢ ٢٢٩، وشرح منتهى الإرادات ٢٢٩/٢
٢٢٩-٢٢٧

(٦٧) ماتية المحتاج ٢٠٢/٢، وماتية المحتاج ١٧/٢، ١٨،
وشرح منتهى الإرادات ٢٢٩، ٢٢٩/٢

(٦٨) مع الخليل ٢٠٢/٢، والخطيب ٢٢٩/٢، والشرح
الصبر ٢٠٢/٢
(٦٩) ماتية المحتاج ١٨/٢، والذهب ٢٢٩/٢

الشمس وأحكامه وأحواله

أولا تعريف الشمس

١٨ - الشمس هو ما ينفصل منه في من عوض
للحصول على المبيع، الشمس أحد جزئي
المعقود عليه - وهو الشمس والشمس - وهما من
مقومات عقد البيع، ولذا ذهب جمهور الفقهاء
إلى أن الشمس المعقود قبل القبض يفسخ به البيع
في أحدهما.

ويرى الحنفية أن المقصود أصلي من البيع
هو **الشمس**، لأن الاستعاضة به يكون بالأعيان،
والأعيان مبيعة للمالك،^١ وقد اعتبروا المقوم
في الشمس شرط صحة، وهو في البيع شرط
الاعتقاد، وهي فقرة خاصة بهم دون الجمهور،
لأن ذلك الممنوع غير معقود به بطلان البيع
عندهم، بل يفسد فقط، فإذا أنزل سب
أقسامه صح البيع.

ثم إن هؤلاء الممنوع قبل القبض لا يبطل به
البيع، بل يستحق أن يأنق به - ههنا ههنا المبيع
عنه يحصل به البيع.^٢

والشمس غير لينة، لأن اللينة هي
ما يسهو به شيء في تقوم المقروين وأصل

ولذلك السبع صحيح والمزبذ بلذائع، لأن
ذلك ينص على الشرعي، فلا يسع صحة
المبيع كأنه، ثم عبر المذائع بين نسيم سيج
رائد، وبين نسيم للشمس، هذا رضى من
المصنف فلا عبر للمعشري، لأن راده غير
ذلك أن نسيمه رائدًا فلفس في الخيال بين
المصنف، ولأحد جميع الشمس المسمى وقط
لرائد، بين رضى بالأحد أحد العشرة، والذائع
مربك به بالذريع، وهن للذائع حيز المصحف
بمجان أحدهما، المصحف لأن عبه ضروري
المشركة والناس لا يخبر به، وقوله
بين فذائه، وإن بين المبيع صحة من رايان.

أما ما بين المبيع كم تقدم والناية المبيع
صحيح، وخبر في المجلد بين المصحف والإسك
سنة عند السبي.

وإن سبي صوره على أنه عسء ففوه
ثبات أحد عسء رد الزائد ولا حيز له هاهنا،
لأنه ضروري الريادة، وإن كانت سبعة أخوه
بسطها من الشمس.

وهن سعي الكيل في المذرع لا يكون
مضيقا إلا بالذليل، فإن وجدته رائدة رد
الزباده، وإن كانت بقية أحدها بفسطها من
الشمس وهن المصحف في حله المصنف على
وحيث أحدها له لخيال والناس لا حيز
في.

١، جوامع الإكفيل ٢٢٢، وسبح الإكفيل ٢٢٢
(٢٢٢، ٢٢٢) ونسخ الزور ٢٢٢، والمجموع ٢٢٢، ٢٢٢
والشعوب ٢٢٢، ونسخ شهر الأمانة ٢٢٢، ٢٢٢
والإعجاز ٢٢٢/٢٢٢
٢، مجلة فقه ٢٢٢/٢٢٢

٣، مجلة فقه ٢٢٢/٢٢٢، وفتاوى ابن عابد ٢٢٢/٢٢٢

٢٢٢/٢٢٢، ٢٢٢/٢٢٢

وبطلانه إذا كان بالإكراه^(١) وحدث الحديث
إلا أنه هو المتعبر بقاضى اليأس التواقي
وبه لا رجو أن الله ليس الله وليس أحد منكم
بغائب يظلمه في دم ولا مال^(٢)
وتفصيل ذلك في مصطلح (تسعر)

ثانيا ما يصلح له وما لا يصلح

٥٠ - قل ما صحيح أن يكون صحيحا صحيح أن
يكون ثمتا والمكسر صحيحا أيضا، هذا
ما يهيم من أعده الجمهور وذهب منعه إلى
أنه لا عكس، مما يصلح أن يكون ثمتا قد
لا يصلح أن يكون مبيها^(٣)

والنفس إما أن يكون عما يبيع في نفسه،
وحدث كالغنى والثبات من مكمل «مو» و «د» به
مدروغ أو عهدي متعبر وإما أن يكون من
الأعيان الصبي كها في بيع السلم، إذا كان رأس
أمال عينا من الصمبات، وكذا في بيع المنصب
والذهب والعصا أنما بالخلفه، «د» كذا
مضروبين نفودا «د» غير مضروبين ونهائفة

المقبرة، أما النفس فهو كل ما يترخص عليه
للمتعلق، سواء كان أكثر من الصبي، أم أقل
منها، لم مثلها^(٤)

فالقبضه هي الثمن الحقيقي ليس به
لما للنفس التراضي عنها فهو الثمن
الحقيقي

والسعر هو الثمن المقدر للسلعة.
والسعر يحدد لسعر بيع السلع وقد يكون
التسعر من السلطان، ثم يبيع الناس من البيع
بريافة عليها أو أقل منها^(٥)

حكم التسعر

٤٩ - أحسن التفهيم في التسعر، فلهب
الحقيقة وبالحكمة إلى أن كولي الأمر ذلك، إذا
كان الباعة يمدون القيمة، وعجز الفاضي عن
صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعر يشوره
أهل الرأي والبصر، وذلك لعدم عمر وصي الله
عنه حين لم يعالج في السرق فقال له إما أن
ترفع السعر وإما أن تدخل بيتك فبيع كيف
شئت^(٦)

وذهب الشافعية والحنبلة إلى تحريم
التسعر، وكراهة التشرك به، وحرمة البيع

(١) المغني ١٦٤/٣ ط القاهرة، والفتاوى المندية ٣١١/٣
وشرح منظر الأزمات ٦٥٩/٧ وفتاوى لاب عبيد الله
٧٣-١٢

(٢) حديث «د» الله هو التسعر، وأخرج طبرسي
وتبريد عن أس رضي الله تعالى عنه وفتاوى الشيخ
عبد القادر الزنوزي بسند صحيح وصحة الحديث
وفي حاشي (جانب الأصول ١ ٥٩٥) بتعريف
الأرباب

(٣) حاشية ابن عبيد ١ ١٦٥ وشرح الطحاوي ١٠٦٢
٧٤١ للأشعري ١٢ ١٢٢ للأشعري ١٢٢/٢ والهيكل شرح المنهاج ١٢٩
وشرح منظر الأزمات ١٢٢/٢ وسواها الأكابر
٥٦٣/٣٠٥/١

(٤) الطحاوي ١٠٦٣، وحاشية ابن عبيد ٥١٤/١ و١٦٦
وشرح الأكابر ١١/٢

(٥) الطحاوي ١٠٦١

(٦) «د» عمر رضي الله تعالى عنه وأخرج طبرسي
للوطاء ورواه عنه الشيخ عبد القادر الزنوزي عن جميع
الأصول بسند صحيح (جميع الأصول ١٢٩) ط
الأح

ب - إذا كان أحد العوصيين أعاد لهجه، والآخر لموالا عليه معية أي مشار بها فالتعبي هو المبيع، وإلخ هو الفتن، ولا عده أيضا إذا كان تعبيته تقتضي عبر هذا

ب - إذا كانت الأموال الثبته عبر معية (أي منبر) في البعثة فالتعبي هو موصي المقتري باله، كما لو قال بعثك هذه البعثة برطل من الأار، فالأار هو الثمن لدخول الباء عليه ولو قال بعثك وطلا من الأار هذه البعثة، فالبعثة هي الثمن، وهو من بيع سلم لأنه بيع موصوف في البعثة مؤجل، ثمن معجل

ج - إذا كان كل من العوصيين مالا متبا، فالتعبي هو ما اقترى باله كما لو قال بعثك لورا مبيع، فالمبيع هو الثمن
د - إذا كان كل من العوصيين من الأعيان الثبته فإن كلا منها ثمن من وجه وسبع من وجه^(١) وهذا التفصيل للتعبي

أما عند السامعية والخطابة فإن الثمن هو ما دخل عليه الباء

وإن لالتكبة عقد مصر عن أنه لا مانع من أن يكون نمود مبيعة، لأن كلا من العوصيين مبيع بالآخر، وفي الهجة كل من العوصيين ثمن بلا عر

ومن استحکام الثمن عند حاصيت الإشره إليه

(١) حاشيته ابن حنبل ١١/٢٠٠، ومبع والمجلد ٢٠٠، والبيهقي ٨٦/٢، ومجموع ٢٢٩/٩، ومبر المحتاج ١٠/١، وشرح مني الإ ١٠/٢ ٢٠٥/٢

الصلوس أنباء، ولأنها لا تعبي بالمعبر عند اختصه والمالكية (وهي المالكية الصرفة والكراء) فلو قال أشتري من ثمن البعثة بهذا الصيار، وأشار إليه، فإن له بعد ذلك أن يمنع موه، لأن بقوده من التكتيب، وهي تثبت في البعثة، والذي ثبت في البعثة يحصل الرداءه مني رد ماله ولا يقبل التعبي
وذهب السامعية والخطابة إلى أن تعبي يقتضي

أما إذا كان ثمن قيميا فإنه يمنع، لأن الصغيات لا تبس في البعثة، ولا يمكن رد منها محل آخر، لأنه صبي^(٢)

ثالثا - تعبي الثمن وعبره عن المبيع
٥١ - سبيل شمن عن المبيع صرح طرقيه بالصبط الذي، وهو متنى مع عبارات المالكية والسامعية

أ - إذا كان أحد العوصيين طفولا عند ب هي الثمن، وب عداها هو المبيع مهي كان موه ولا يظهر إلى الصفة، حتى لو قال بعثك دينار هذه البعثة، فإن للدينار هو الثمن، ثم دخول الباء على (البعثة) وهي تدخل عقدة على انتم

(١) حاشيته ابن حنبل ١١/٢٠٠، وطريق الصغيات والسبعة ١٢/٢٢٢، والقرود للفرالي ٢٠٥/٢٠٥، ومجموع ٢٢٩/٩، وشرح مني الإ ١٠/٢ ٢٠٥/٢
(٢) ابن حنبل ١١/٢٠٠، ١٢/٢٢٢، والبيهقي ٨٦/٢، ومجموع ٢٢٩/٩، ومبر المحتاج ١٠/١، وشرح مني الإ ١٠/٢ ٢٠٥/٢

عاشا تحلبد النعم النظر إلى رأس من
 ٥٣ - تحلبد النعم أما في يعلم بمسألة
 والألمة وهي على صفة الأعمدة
 المدة في المسمى في لوماع حلقه مفرقة من
 بعد ثوبه وشاء الله

وَلَا تَقْرَأُ فِيهَا لِلْمُؤْمِنِينَ
وَلَا تَقْرَأُ فِيهَا لِلْمُؤْمِنِينَ

سمی: احمد
اس میں اللہ اور اس کے رسول صلی اللہ علیہ وسلم کا نام لیا جائے۔
لا حول ولا قوۃ الا باللہ العلیّ العزیز

[illegible]

والتجوع الآخر فهو جوع الأمل، ويستمر
في توقيفه وهو سيم شغل النفس، إذا
كان عصر اليوم سببه في النفس لرب و
نزلت في كبر جوع تومر حبه حياه
في تقيده وتغيب هذه السيرة في
مصفحة حشر

حکام مشرقیہ بین اربع و ہفتس
ولا ہریدہ و سبع اولیہ

١٥ - يجوز للمسلم أن يترك الصلاة في بعض أحواله
التي لا يملكها ولا يستطيع أن يصلي فيها في بعض
أحواله التي لا يملكها ولا يستطيع أن يصلي فيها في بعض
أحواله التي لا يملكها ولا يستطيع أن يصلي فيها في بعض

وہاں سے لے کر وہاں تک۔ یہیں سے وہاں تک۔
 یہیں سے وہاں تک۔ یہیں سے وہاں تک۔

سید ابو عبد اللہ محمد عیسیٰ بن مریم علیہ السلام
 علی نبوتہ و آلہ و سلم

جاءه من بعض حوزة شريف في العراق
 حاضر اذ لم يكن على نفسي يعرف في
 (يوم من بعد يوم امير علي بن ابي طالب)

د. محمد حبيب النجار - أستاذ في جامعة بغداد
د. محمود - محاضر في كلية التربية
أستاذ في كلية التربية

فصلنامه علمی پژوهشی مطالعات فلسفی

واللہ اعلم

٥٢ إلهام - وظنوا فلهذا -
 من عند الله - وفي ذلك -
 الخلق - في القصة -
 والحمد لله رب العالمين -
 حشرنا روح - فلهذا -
 الروح - في القصة -
 حشرنا روح - فلهذا -
 الروح - في القصة -

١٥٠٠

١٦- قصصنا في تلك السنين: ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦، ٢٠٢٧، ٢٠٢٨، ٢٠٢٩، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٢، ٢٠٣٣، ٢٠٣٤، ٢٠٣٥، ٢٠٣٦، ٢٠٣٧، ٢٠٣٨، ٢٠٣٩، ٢٠٤٠، ٢٠٤١، ٢٠٤٢، ٢٠٤٣، ٢٠٤٤، ٢٠٤٥، ٢٠٤٦، ٢٠٤٧، ٢٠٤٨، ٢٠٤٩، ٢٠٥٠، ٢٠٥١، ٢٠٥٢، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤، ٢٠٥٥، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢٠٥٨، ٢٠٥٩، ٢٠٦٠، ٢٠٦١، ٢٠٦٢، ٢٠٦٣، ٢٠٦٤، ٢٠٦٥، ٢٠٦٦، ٢٠٦٧، ٢٠٦٨، ٢٠٦٩، ٢٠٧٠، ٢٠٧١، ٢٠٧٢، ٢٠٧٣، ٢٠٧٤، ٢٠٧٥، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٢٠٧٨، ٢٠٧٩، ٢٠٨٠، ٢٠٨١، ٢٠٨٢، ٢٠٨٣، ٢٠٨٤، ٢٠٨٥، ٢٠٨٦، ٢٠٨٧، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢٠٩٠، ٢٠٩١، ٢٠٩٢، ٢٠٩٣، ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، ٢٠٩٦، ٢٠٩٧، ٢٠٩٨، ٢٠٩٩، ٢١٠٠، ٢١٠١، ٢١٠٢، ٢١٠٣، ٢١٠٤، ٢١٠٥، ٢١٠٦، ٢١٠٧، ٢١٠٨، ٢١٠٩، ٢١١٠، ٢١١١، ٢١١٢، ٢١١٣، ٢١١٤، ٢١١٥، ٢١١٦، ٢١١٧، ٢١١٨، ٢١١٩، ٢١٢٠، ٢١٢١، ٢١٢٢، ٢١٢٣، ٢١٢٤، ٢١٢٥، ٢١٢٦، ٢١٢٧، ٢١٢٨، ٢١٢٩، ٢١٣٠، ٢١٣١، ٢١٣٢، ٢١٣٣، ٢١٣٤، ٢١٣٥، ٢١٣٦، ٢١٣٧، ٢١٣٨، ٢١٣٩، ٢١٤٠، ٢١٤١، ٢١٤٢، ٢١٤٣، ٢١٤٤، ٢١٤٥، ٢١٤٦، ٢١٤٧، ٢١٤٨، ٢١٤٩، ٢١٥٠، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤، ٢١٥٥، ٢١٥٦، ٢١٥٧، ٢١٥٨، ٢١٥٩، ٢١٦٠، ٢١٦١، ٢١٦٢، ٢١٦٣، ٢١٦٤، ٢١٦٥، ٢١٦٦، ٢١٦٧، ٢١٦٨، ٢١٦٩، ٢١٧٠، ٢١٧١، ٢١٧٢، ٢١٧٣، ٢١٧٤، ٢١٧٥، ٢١٧٦، ٢١٧٧، ٢١٧٨، ٢١٧٩، ٢١٨٠، ٢١٨١، ٢١٨٢، ٢١٨٣، ٢١٨٤، ٢١٨٥، ٢١٨٦، ٢١٨٧، ٢١٨٨، ٢١٨٩، ٢١٩٠، ٢١٩١، ٢١٩٢، ٢١٩٣، ٢١٩٤، ٢١٩٥، ٢١٩٦، ٢١٩٧، ٢١٩٨، ٢١٩٩، ٢٢٠٠، ٢٢٠١، ٢٢٠٢، ٢٢٠٣، ٢٢٠٤، ٢٢٠٥، ٢٢٠٦، ٢٢٠٧، ٢٢٠٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠، ٢٢١١، ٢٢١٢، ٢٢١٣، ٢٢١٤، ٢٢١٥، ٢٢١٦، ٢٢١٧، ٢٢١٨، ٢٢١٩، ٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٢، ٢٢٢٣، ٢٢٢٤، ٢٢٢٥، ٢٢٢٦، ٢٢٢٧، ٢٢٢٨، ٢٢٢٩، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ٢٢٣٢، ٢٢٣٣، ٢٢٣٤، ٢٢٣٥، ٢٢٣٦، ٢٢٣٧، ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، ٢٢٤٠، ٢٢٤١، ٢٢٤٢، ٢٢٤٣، ٢٢٤٤، ٢٢٤٥، ٢٢٤٦، ٢٢٤٧، ٢٢٤٨، ٢٢٤٩، ٢٢٥٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٢٥٣، ٢٢٥٤، ٢٢٥٥، ٢٢٥٦، ٢٢٥٧، ٢٢٥٨، ٢٢٥٩، ٢٢٦٠، ٢٢٦١، ٢٢٦٢، ٢٢٦٣، ٢٢٦٤، ٢٢٦٥، ٢٢٦٦، ٢٢٦٧، ٢٢٦٨، ٢٢٦٩، ٢٢٧٠، ٢٢٧١، ٢٢٧٢، ٢٢٧٣، ٢٢٧٤، ٢٢٧٥، ٢٢٧٦، ٢٢٧٧، ٢٢٧٨، ٢٢٧٩، ٢٢٨٠، ٢٢٨١، ٢٢٨٢، ٢٢٨٣، ٢٢٨٤، ٢٢٨٥، ٢٢٨٦، ٢٢٨٧، ٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٢٩١، ٢٢٩٢، ٢٢٩٣، ٢٢٩٤، ٢٢٩٥، ٢٢٩٦، ٢٢٩٧، ٢٢٩٨، ٢٢٩٩، ٢٣٠٠، ٢٣٠١، ٢٣٠٢، ٢٣٠٣، ٢٣٠٤، ٢٣٠٥، ٢٣٠٦، ٢٣٠٧، ٢٣٠٨، ٢٣٠٩، ٢٣١٠، ٢٣١١، ٢٣١٢، ٢٣١٣، ٢٣١٤، ٢٣١٥، ٢٣١٦، ٢٣١٧، ٢٣١٨، ٢٣١٩، ٢٣٢٠، ٢٣٢١، ٢٣٢٢، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٢٦، ٢٣٢٧، ٢٣٢٨، ٢٣٢٩، ٢٣٣٠، ٢٣٣١، ٢٣٣٢، ٢٣٣٣، ٢٣٣٤، ٢٣٣٥، ٢٣٣٦، ٢٣٣٧، ٢٣٣٨، ٢٣٣٩، ٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٢، ٢٣٤٣، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥، ٢٣٤٦، ٢٣٤٧، ٢٣٤٨، ٢٣٤٩، ٢٣٥٠، ٢٣٥١، ٢٣٥٢، ٢٣٥٣، ٢٣٥٤، ٢٣٥٥، ٢٣٥٦، ٢٣٥٧، ٢٣٥٨، ٢٣٥٩، ٢٣٦٠، ٢٣٦١، ٢٣٦٢، ٢٣٦٣، ٢٣٦٤، ٢٣٦٥، ٢٣٦٦، ٢٣٦٧، ٢٣٦٨، ٢٣٦٩، ٢٣٧٠، ٢٣٧١، ٢٣٧٢، ٢٣٧٣، ٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩،

٣١
٢٠١٧

بعد الفرض كذا للآخر حتى الاسترداد
لمستعظم

ولا يشترط لجواز خط سابع من الشئ أن
يكون السبع قائم، لأن الخط إسقاط، ولا يلزم
أن يكون في مقابلة شيء

أما في خط المشتري معص سابع من السبع،
فيشترط أن يكون البيع ذو نسيئة في القيمة فيقول
الخط أما يوكلف عينا معينة لزمه لا يصح الخط
من سابع حيثك، لأن الأعباء لا تقبل
الإسقاط (أو إيراد) وإسقاط

ثالث الزيادة أو الخط

٥٦ - من لم يرد عند فقهاء، أحسب أن الزيادة
والخط بينهما تأصيل العقد السابق طريق
الأساس، ما لم يصح من ديث سابع بمعنى أنه
نسب الزيادة في البيع حصه من الثمن، كما لو
كان الثمن مقسما على الأصل والزيادة، وكذلك
عكسه، وكتاب الزيادة في الثمن
ومن أثار ذلك

أ - إذا دفع المبيع قبل الفسخ، فبطلت الزيادة، و
هبتك الزيادة وهي السبع، سقطت حصه
المخالف من الثمن، وبهذا خلاص الزيادة الثلاثة
من المبيع نفسه

ويشترط أن يكون المبيع ثابت، إذ كانت
الزيادة في الثمن، لأنه إذا كان هالك يوجب
الزيادة سعده، وإذا كان في حكم المالك
وهو ما أخرجته عن ملكه، جوبت الزيادة بما هو
في حكمه من يوم

ولا بد من تركيب الزيادة بعد التصديق أو
شله، وكتاب من جنى المبيع أو الثمن أو من
غيره

٥٧ - حكم الزيادة في المبيع قبل العقد
وليس فيه، وقد لا يحتاج إلى الفصل، فشرط
أنه لا يفسد فيه في حكمه، ويستفي

هذا ما هو عليه

٥٨ - عند السامع والزيادة من الزيادة بعد
البيع، فبطلت حكم المفسر، وفي الشرط
لا يجوز ما هي في حكمه، ويستفي
فصل

ثانياً حكم من لم يرد

٥٥ - يجوز بمسرتي الخط من البيع، ويجوز
للائحة الخط من الثمن، من الفرض، الأجنبي
مجدد، خط، ويستوي أن يكون خط بعد
تقبض ودمه، فهو خط مشتري أو أليان

١ - حاشية بر حاشية ١٦٦٠ و١٦٦١ في حاشية ٢ - ٢٠٠
والشرح للمدة ٢٨/٢٠، وسأشبه للمصري ٢٠٠ ٢٠٠
وسمح المجلد ٢٠٠ ٢٠٠، والمصنف ٢٠٠ ٢٠٠، والمصنف
١٩٦/٢٠٠، والمصنف ٢٠٠ ٢٠٠، والمصنف ٢٠٠ ٢٠٠
٢٠٠ ٢٠٠، وسأشبه للمصنف ٢٠٠ ٢٠٠، والمصنف ٢٠٠ ٢٠٠
وشرح من أثار ذلك ١٦٦/٢٠٠ ١٦٦/٢٠٠

١ - شرح المحلة (المجلد ٢٠٠) والمصنف في شرح المصنف
٢٠٠ ٢٠٠، وسأشبه للمصنف ٢٠٠ ٢٠٠، وسأشبه للمصنف
٢٠٠ ٢٠٠، والمصنف ٢٠٠ ٢٠٠، والمصنف ٢٠٠ ٢٠٠
٢٠٠ ٢٠٠، وسأشبه للمصنف ٢٠٠ ٢٠٠، والمصنف ٢٠٠ ٢٠٠

الذي لم يجرها عاتق له وجب به جميع النسخ قبل
لقد أو بعده لم يجب الثبات^{١٦}

وفي السبعة، يقول الشيخ عيسى بن
اسمري منسباً بالشيخ ترويه، ثم وضع عنه التابع
شعائنه وهم بعد أئمة الشيعة أو غيره، ولا
لشبه أن يكون من النسخ من الناس ملته
ترويه، أو يبيعوا بينهم، أو يبيعوا بغيرهم،
وضع. ثم عن الشيخ، لأن في الظاهر من النسخ
الأول يتم كان من لخطه السبعة

وإن لم يبيعه لم يكون له مائة، قال
ابن بوسر: أراد من أنه يكون له مائة أو
أكثرها، ثم لم يخط بالشيخ سينا، وكانت بوجهه
هذه التفتيح، وقال في موضع آخر: أو خط عن
أئمة ما يشبهه لم يخط في التبدع، وهذا دلت على
الشيخ ورد كان لا يخط مثله فهي جهة،
ولا خط عن التفتيح سينا^{١٧}

ومما يشاهد بعد ذلك في الزيادة أو الخط
في النسخ أو النسخ، إن كانت بعد ترويه السبعة
بالتصا، خبر فلا تلحق به، لأن بيع متفرق
بالنسخ الأول، والزيادة أو الخط بعد ذلك
تخرج، ولا يخط بالخط

وإن كان ذلك قبل ترويه السبعة في مدة خيرة
النسخ أو جاز شرط، فالتصحيح عند جمهور
الشافعية، وفي قطع أكثر العراقيين أنه يخط
بالخط في مدة خيرة خيرا، وهو ظاهر نص

منه. فطالع جميع البيع حتى يقهر من
أو يخطي والزيادة عليه

حد. إمكان البيع بالامانة من صاحبه أو بولييه أو
وصيهه، فإن الأخير، وثقني بعد ترويه أو
أخط

د إذا سحقت بيع، ونقصي به المستحق،
رجع المشتري على سائق المثل كنه من أصل
وريادة، وكذلك في رجوع بالعيب

حد. في الأخذ بالسبعة، يأخذ بالبيع مائة
لمستقر عليه من مائة الخط ولو زاد البيع سينا
في البيع أخذ الشيخ أصل العقار بخصه من
النسخ لا بالتدريج وهذا بالامانة في جهة
على ما سباني

وحد المالكه الزيادة والخط بثمان
ببيع، سواء أحدث ذلك عند التصديق أم
بعد

والزيادة في النسخ يكون في حكم النسخ
الأول، فتروى عند الاستحقاق، وعند الرد
بالعيب، وما سبه دلت^(١)

يخبر حد كل النسخ عن المشتري، أي منه
له، وللخط ثمة في بيع الترويه وفي السبعة

في بيع الترويه، يقول الضرير: ندوسني
بخط يداي عليه يخصص النسخ إن كانت بمصادره من
النسخ، ما يشبه عظمه الناس، فإن لم يخط

(١) كالمسوي ٢٦٥، وفتح خليل ٨٠٨

(٢) فتح خليل ٥٥٥، والقاسمي ١٩٥/٣

(٣) غريب المروء ٢٩، والقاسمي ٢٩٠، ٣٥٠

الإشراق والفراسة كالتوبة في ذلك وعظم
بمحصل في (فراسة، توبة، إشراق)

والرؤيا بالعبادة في هذه المحتاج لوتر
أبانه السري من بعض الناس أو كله، ثم رد
البيع بمبني، فالأوجه أنه لا يرجع في الإبراء من
جميع الناس بشيء، وفي الإبراء من بعضه إلا
بالمعنى

أو بعد البيع لمنه في النفس، فكل
بمعنى الرد، وكل يرد، وبطلب بطلب النفس،
وهو الأوجه^١

وإضافة كشافه في ذلك، فهو جاء في
شرح معنى الإبراء ما يرد في نفس المؤمن
وهو الحرس (حار الحرس وخيل الفرس)
بمعنى العفة، فيجوز به في مريضة والتوبة
والإشراق كإصله

وما يوصي من نفس أو منس وهي الخيل
بمعنى العفة، فيجوز أن يجر به كإصله.
١- قال الحار مرة حار العفة
وان حار النفس كنهه

ولا يلحق الحار حاراً، أو حط به لوجه
ولا يحذر تعريه^٢

وفي الرد بالعبادة جاء في شرح معنى
الآراء أحد عشر رد لمعنى ما دفعه من

الشعبي، لا الرينة، الخطر مدد حيار
للحنس نحن بالمقدمة ونسب حيار
خيار الشرع بجمع علم الاستمرار وهذا الحذر
الأوجه التي ذكرها النووي

وفي وجه آخر لا يلحق ذلك، وبمصلحة
الشود

وفي وجه ثالث يلحق في حيار مجلس دور
حيار الفرس، قاله الشيخ نور الدين والعبد

هذا الرد في الفرس في شعبه يلحق
الرينة استبحر كقولهم الشعر في ربح خط من
النفس من، فحكمه كذلك^٣ ويظهر بحصول
في (شعبه)

وفي التوبة والإشراق والتوبة جاء في هذه
المحتاج هو خط من ثوبه يكسر اللام
المشادة من السائق بعض الناس بدم التوبة أو
فاتها، ولو لم يفرغ، لمجد عن ثوبه بفتح
اللام، لا خاصة التوبة، وإن كانت بعد
خطئ السري على السري لأرب فإن خط
جميعه المحل بعد ما لم يكن جزاء التوبة،
ولا - بأن كان قبل التوبة أو بعدها وقبل
لربها بطلان، لأن حينئذ يع من غير نفس،
بمعنى ثم يوقد بلا خط حقه بعد التوبة، ثم يرجع
النفس من السائق يعني^٤

١- الجوز ٩٠٩ - ٣٥٠ وحاشية المجلس ٩٠٩/٢

ونسب بفتح ٢٤

٢- ما به المحتاج ١٠٠ - ١٠٠٠ وحاشية المجلس ١٠٠/٣

٣- وأما بفتح ٩١٠ - ٩٢٠ فلهذا ٢١٠

١- ما به محتاج ٩١/٤

٢- شرح معنى الإبراء ١٠٠ - ١٠٠٠، وتوفي ١٠٠٠

٣- ما به المحتاج ١٠٠ - ١٠٠٠

بالنفس الأصلي دون الرتبة، سند، بطلب التواضع
مصحح جو الشفعة

كما الخط من النص يفسر بعدم إضراره
بالشمية، وكذلك الزيادة في بيع

لبي . إذا رغب عن الالتحاق بطلان
بيع، ثم لو شغل 'خط جميع النص، لأنه
مجره الإبراء التفصيل عن العقد، وبذلك يحل
عقد البيع من النص، وبطل

من آثار هذا المانع، أنه لو خط لتع قل
النس في المظنة فلا ينبغي بأخذه جميع
النص الأصلي، لأن عقد إذا اعتبر إبراء
مصدرا رتب عليه حو البيع عن النص، ثم
طلابه، وبذلك يفسر عن الشفعة. وإذا يفسر
بيع مقابلا لجميع النص في حقه، ولكن
سقط النص عن نس في الخط، ضرورة
صحة الإبراء في ذاته، وقد - عقد النص بعد
النص، أما إن خط بطله فبالحقه الشفعة
باعتمة^{١٤}

خلاصا مؤونة سليم أصبح أو الشفعة
٥٨ - نص الفقهاء على أن أجره الكيل
للمسح، أو الدور أو المبيع أو المدة تكون
على التام وكذلك موزة إحصائه إلى عل
العقد بدو كل جانب إذ لا يحصل التوفيق إلا
بدلت

نصر. أو بدل ما امرء المبيع منه أو بدل
ما وجب له ابتاع من منه، كلاً كان أو بمصاء
لاستحقاق المصري بالنسح استرجاع جميع
نص^{١٥}

وبما نص فداعة في السند، يجوز الشفعة
لشخص ما كان من أسير عليه لعقد، فهو
سبعه بغيره، ثم إن في من خيار مريده أو
نصر، فبذلك نص في حق الشفعة لأن
حق الشفع يسبب إذا سم العقد، وإذا
بمحق بالنص الذي هو رتب حاز لصفته،
ولأنه هو أصبا، مبره حدة العقد، وانحصر
محق بالعقدية، لأبى عن خيارها في ثم
كذلك التفسير في ح - عقد، فلما إذا أقصى
أخيرا ولم يرم العقد، فإذا أو نقصا م يلحق
العقد، لأن الرتبة بعده هي^{١٦}

والباي - موافق التحلل الرتبة أو الخط في حق
المير

٥٧ - يستحق النصف الرتبة للنص، والتحك
الخط به بأحد مري

حدهما إذا رتب على التحلل الزيادة أو
أحد بالنص استقام من حق المير ثابت
بالعقد. فيفسر حكم الالتحاق على
الاعتقاد في دون المير صدق أدريعه الإحصاء
وهو آثاره، جامع أن المشتري إذا ولد في
النص. وكذلك الشفع عقدا، فإن الشفعة يحده

١ - شرح الشفعة ١٩ - ١٩٠، ١٩١، ٢٠٤ م يفسر على ما
١٩٢ - ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٤ م يفسر على ما
٢٠٩، ٢١٠

١ - شرح نص الإبراء ١٩١، ١٩٢
١٩٣ نص ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١

فيان حدث من البيع ما به سواه، وروى
على هؤلاء، فصار الخلفاء لأبى يسط من
الشيء بحسب الظاهر الثاني، وهو لشري
بين أحد الباعين بحسب من الشراء أو بيع
البيع التبري الصفة (بحر جبار تفرق الصفة)
هذا عند الخصم ١٠٠٠

ثم لا يخفى في كل ما سبق من الملائكة
اجتري ليس بقصا في الظاهر، بل في الوصف
- وهو ما يدخل في البيع تعاونا فلا يسط
من الشراء شيء، بل للمصري اعتبار في بيع
البيع في المصنف، لأن الوصف لا يتبها شيء
من نفس لا بالظواهر، وبعدها من
وخصيص جزء الوصف هو التامع

• وروى من بعض البعوض فعل أبى سقط
عائنه من بعض مطلقا، مع أنه لشري
بين الأعداء والصحة لشري الصفة

وإنما ثبت لبعض البعوض اجتنبي، لأن
مصري حيث بين الصبح والملك
بالحق والرجوع على الأعداء بعض الآخر
الثالث

لأنه هناك فعل لشري مع أنه عليه على
صياغة، ويعتبر ذلك قصدا

عند الخصم وكذلك حكم عند الخصم ان
تعب بعمل جائع وتساوية هؤلاء بسبب
أنه يصح كأنه يصف به مائة، والظهور
الأحرى بتعب مصري من الصبح وسداد
الشيء، وبين إحصاء جيع وأحد فيه للبيح
وذلك في صبح البيع ما أنه يصف النمر من
المصري إن لم يكن دفعه، وله استرداد إن كان
قد دفعه، ويرد صبح لا يتم لشري بالشيء
والجزم للبيح عليه سج بغيره منطوق

• وهو حسنة هؤلاء من النائع كهلاك
بفعل الأجنبي، وسباني غصبة

وإذا هلك ببيع بفعل لشري، من البيح
بشراء، وبأمر من الأجنبي - يعني بلاف
لشري للبيح سرقة نفس ١٠٠، وهذا
بالأصح ١١

وإذا كان هلا - معاً أجنبي ومثله هلاكة
بفعل البائع عند إخلاله فإن الشري محرم
لأنه لا يصح البيح بعد تسليم، ويصدق به
الشري حينئذ، (وسأج الرجوع عن من يصف
البيح) وإنما إن به لك البيح، وروى عن
الأجنبي - وعليه أداء التمس للبيح، ورجوعه
على الأجنبي بشر إن كان أهلاً مسبب
وبالنتيجة إن كان قبض، وهذا مذهب الحنيفة
وإحسانه، وهو الأظهر عند الأصمعي ومطابق
الأصح انصاح البيح كسقف ما به

وإذا هلك ما من البيح فحلف حكم
أيضا بما من صدمته الإلحاق

(١٠) حرج لعله ١٥٥٥: ٢٢٠ وأما من فاعله ١٠٠٠
ومعنى الخلف ١٠٠، وروى جليلي ١٠٠٠ ١٠٠٠

١٠ من نسخة لعله (١٠٠٠) وحده من عباس ١٠٠
١٠٠٠ مراجع السادة مؤلف القرآن ١٠٠

١٠ حرج لعله ١٠٠٠ ١٠٠٠ ويصح للصحاح ١٠٠٠
١٠٠٠ حرج من ١٠٠٠ ١٠٠٠

لكنهم فصلوا في اهلاك المربي، مما لا بد كان
بأنه نقل من النصف، أو كان البيع مباحاً.
فحينئذ للمشتري خيار، أما إذا كان الثمن هو
النصف فأكثر، ومعدد لبيع، فإنه يلزمه الثاني
بحصته من الثمن^{١١}.

الأثر لمقربة على البيع
أولاً انتقال الملك

٩٠ - يملك المربي بيع، ويسلك البائع
الشر، ويكون من الثمن في البيع مباح
عند البيع الصحيح. ولا يوقف على
التأخير، وإن كان يتأخر أثره في البيع
لما في عند البائع المفسد عند الحقة فلا
يمتلك المربي لبيع، لا بالنقص^{١٢} وعينه في
مصطلح (البيع المفسد)

أما المالكية فقد اختلفوا هل ذلك البيع يفسد
البائع أو يعمل الأجبي بوجوب عوض نصف
على البائع أو الأجبي، ولا خيار للمشتري.
سواء كان اهلاك كلياً أم جزئياً.

ثانياً هل لا يربح باقة مهوية فهو من ضمان
المشتري، كذا كان انبيع صحيحاً لا ربحاً. لأن
الضمان ينتقل بالعدد ولو لم يقص المشتري
البيع^{١٣} وأما المالكية - صوري -

أ - ما لو كان في البيع جز ثمنه خسرته، وهو
المتي من مكي أو مودون أو معدود حتى يبرع في
أواني المشتري فإذا ملك به البائع عند خسرته
فهو من ضمان البائع

ب - السلعة المحروسة عند بائعها لأجل نص
الشر.

ج - القبح العاص على الصفة أو على زو
مستعدة، فلا يدخل ذلك في ضمان المشتري
إلا بالنقص

د - البيع بمقادير

هـ - الثمن المبيع بعد بدو صلاحه، فلا يدخل
في ضمان المشتري إلا بعد أثر الخاتمة.
و - الرهن حتى سمي عهداً الثلاثة الأيام عند
البيع^{١٤}.

وتنوب على انتقال الملك في المثلين التاليين
١ - أن ينتقل للمشتري ملك ما يحصل في البيع
من زيادة مثله، ولو لم يقص المبيع
ولا يبيع من انتقال ملكه لبيع إلى
المشتري كونه الثمن من جلا

ب - أن تعدد تصرفات مشتري في البيع،
وتصرفات البائع في الثمن، كما في حال شحف
به على المشتري. هذا بعد القبض، أما تصرف
المشتري قبل القبض فإنه يفسد أو باطل^{١٥} على

١١ - المخرج الصغير ١٦/٢، وصاحب الدعوى عليه وقد تفرغ
لخصاي وكتاب البيع
١٢ - شرح الطحاوي ١٠٠، ١٢٩، ١٣٠
١٣ - شرح الطحاوي ١٠٠، ١٢٩، ١٣٠

١٤ - المخرج الصغير ١٠/٢، ط الحلي وهو في الدرر
١٥ - ١٢٠، ١٢٩

١٦ - المخرج الصغير ١٠/٢، والقوى الصغير ١٠/٢

وحتى لأبسى في سراج مبدع على قمر راج في
عليا من لونه لا يحور خطفي انفس
وموجه.

وفي غنة لا حكام اوردت ابع المظلو
بمعد معللا في سبب الجدة على حرق
شعر في محل على أن يكون ليبي المظلو
مؤجلا في مفسد كم سراج انفسه دانه
لا يحور سراج في به طبار لا في من الحيد
ولا في من عجا في بيح الوهم ويمنه
ليبي دانه في مفسد لا يحور ان يسرط
في الامن في بيح الدانت على اللوم والحور
نظروا

بعد سراج كما سبب في النسي بما في يكون
مفعلا في ان كان مؤجلا في انفسه المؤجل
في ان كان في مبدع معبر لمفسد النسي
في أن يكون سراج في مفسد على مواضع
معلومة
ومن بيح غربي في ان النسي بما عجز دانه
في امان من مبدع في الدنه

في النسي في كان دانه مفسد لمفسد في
دانه مفسد كونه معللا في مؤجلا في دانه
في كان مؤجلا في سراج في يكون لأجل
مفسد في سراج في مفسد في مفسد في مفسد
في

جلاف وتخصي نظر في مفسد (بيح دانه
سراج)

في ان قبض اليان النسي في مفسد المفسد في
المفسد حتى في مفسد النسي مفسد في
لمفسد في مفسد في بيح على سراج
لمفسد في يكون المفسد في دانه في مفسد في
المفسد ولا مفسد في مفسد
في لا يحور المفسد في مفسد المفسد في مفسد
المفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد

في ولا بيح في مفسد في مفسد في المفسد في
سراج كونه في مفسد في مفسد في مفسد في
الأعيان في المفسد في مفسد في مفسد في
مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
المفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد

في ان النسي في مفسد في مفسد في مفسد في
في الاصل في مفسد في مفسد في مفسد في
في المفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد

في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد
في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد في مفسد

أنه يصره انحصار والقول الآخر للشافعية
بيع له الصخر - بل يباع للمع - ويؤتى حله
من نفس كسائر المديون^{١١}

أشراط التراد بالتخلف عن الأداء :

٦٥ - مما ينصل بإسبو عن احتيمه - من إلتان
حتى المسح إذا اشترطه لعدم الأداء في الموعد
محدد، وهو ما يسمى (حمار التقد) - نصريح
بالكفة مثله فيما إذا قلل الشئ للمشتري
بمثلك لو لم يكد، أو على أن تأتي بالنس في
ولم يكد - إذا لم يأت به في ذلك الوقت فلا بيع
بيننا، فقد جاء في المذاهب صحيح البيع وعملان
سوط

وروي عن مالك قولان آخران صححه الشيخ
واشترط، وصحح الشيخ^{١٢}
ونصبه في (حمار التقد)

حد وإذا كان الشئ مؤجلاً، إلا على
المانع تسليم المسح، ولا يطلق المشتري
تسليم الشئ إلا عند حلول الأجل^{١٣}

وكذلك إذا كان الشئ محلاً وقد صرح
الشافعية أنه في الشئ للمزجل ليس للبايع حبس
بيع به، وإن حل قبل التسليم لرجاء
بناحية

كان الشئ غالباً عن البلد حاشاة الفهر

ودهب المحتمة إلى أنه ليس للبايع من
الفخر، لأنه يمكنه التفصي للمعصور على
حقه، وهو في هذه الحالة ذلك، كغيره من
الديانير. وهذا عندهم ما لم يشترط نفسه حمار
التقد، بأن يقول مثلاً - إن لم تدفع الشئ في
موعد كذا فلا بيع بيننا واحتلف في مخصص
هذا الشرط، هل هو التخصيص الجريح، أو
استملاكه الصخر باعتباره فلهذا^{١٤} وإرجح عدم
احتيمه له بعد ولا يصح،^{١٥} ونصبه في
(حمار التقد)

وبشأنية والحاشاة نصلي - في حال احتلال
مشتري بأداء الشئ أخلاً، لا لتفليس، بل
لعاب ماله حبة قريبة في ماله. أو في أن من
مساهة الفهر - خلاصة - المنجر على تسري
في البيع بمسائر أسواله حتى يسلم الشئ - حوى
من أن يصرف في ماله تصدياً بقصر ماله
إن كان المال غالباً مساهة الفهر فأكثره، فإنه
لا يكلف الشئ الصبر إلى إحصائه، بل يحجر
على البيع ومالك المشتري كما سر ويصدق
البايع الفهر في التخصيص للشافعية، وهو وجه
لحجابه، وهذا فضلاً عن حقه في حبس ماله
حتى يقضى نفسه وهذا الحاشاة وجه بأنه
لا خيار لتأخير في الفسخ فيما دون مساهة الفهر.

١١ المرجع الشبهة

١٢ الشرح الصغير ٢٩ - ٣٤، وموسم ١٧٥٠، وقطع النسخ

مالك ١ ٣٥٣

١٣ شرح نسخة المذهب (٣٨٣)

١٤، فهي مستلقة ٧٥٢٢

١٥ الفقه ٦ ٢٩٩ - ٢٩٠، ومضى الشرح ٧٥٠١، والشرح

للمعاصر الصغير ٢٩، وشرح المجلد ١٩٩/٢، وحاشية

١٦ حاشية ١٩٩/٢

ومن عبارات فائقة "العقل إن كان
تربها فلهذه بالتحية وإن كان ذلوا لكلي
تبعها لا خلا"

عز لم يحصر الاعتماد العقل الجيد. هذه
ذهب السامية في الأصح (وبدل مثله عن حص
الغنية في العقل السعيد من المعتقد) إلى أنه
يعبر عن دور من يمكن فيه المضي إلى العقل.
لأنه إذا لم يعبر حضور المعتقد إلى العقل
لنفسه. فلا مثله في غير مصي المبدأ. (١)
ويبدو أن الحكمة في ذلك الأسى من تدخل
الضحايا

كما انقول. بعد ذهب الفلكية والشمسية
والخاتبة إلى أن بعض المكمل والموروث
والعقل السعيد الكلي أو الوجود أو العهد وقال
الشامية: لأن مع ذلك من لتقل وهذا لم
يبح حرافا فيحصل فيه بالمثل. على خلاف
وتحصل (٢) (بيع الحراف)

ولما غير ذلك من الحيوان والمروص. تلك
مصها بحسب العرف. كسليم الثوب وزمام
الذابة وصونها. أو عرفت عن ذوات التبع أو
الخراف التبع عب

صحيح التسليم. وأجر البيع على مبيع
البيع (٣)

ومن صور عقل الجيد. يكون. محلا لعقد
مرد له من البائع. فإن رضى فبى فبى
بالانتظار إلى نهاية مدة الإجارة. نكر له خلافه
بالتسليم. ولكن يمكن به حصر المصا إلى أن
سلي الإجارة. فيصبح البيع طالا
بالتسليم (٤)

وكي يجب سليم مبيع عب سليم
معه (٥)

ويختلف حكم المص من أسى من مكمل و
مورد. أو معلود. ومن غير من عقار وحيوان
معه

عن قصص الصدا. تكفي السعية اعتماد شرط
مره من أمتعة البائع. فلو تمت أصحه بائع
في عرفه صحيح بعض ما عهد. ويوقف بعضها
على تفرعها (٦)

نكر لو أذن التبع للمتر في نفس الدار
وثناع صحيح سليم. لأن ثناع صر ودينه عند
مرد. (٧)

(١) مجلة القضاء ١٩٢ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣ ١٥٢٤ ١٥٢٥ ١٥٢٦ ١٥٢٧ ١٥٢٨ ١٥٢٩ ١٥٣٠ ١٥٣١ ١٥٣٢ ١٥٣٣ ١٥٣٤ ١٥٣٥ ١٥٣٦ ١٥٣٧ ١٥٣٨ ١٥٣٩ ١٥٤٠ ١٥٤١ ١٥٤٢ ١٥٤٣ ١٥٤٤ ١٥٤٥ ١٥٤٦ ١٥٤٧ ١٥٤٨ ١٥٤٩ ١٥٥٠ ١٥٥١ ١٥٥٢ ١٥٥٣ ١٥٥٤ ١٥٥٥ ١٥٥٦ ١٥٥٧ ١٥٥٨ ١٥٥٩ ١٥٦٠ ١٥٦١ ١٥٦٢ ١٥٦٣ ١٥٦٤ ١٥٦٥ ١٥٦٦ ١٥٦٧ ١٥٦٨ ١٥٦٩ ١٥٧٠ ١٥٧١ ١٥٧٢ ١٥٧٣ ١٥٧٤ ١٥٧٥ ١٥٧٦ ١٥٧٧ ١٥٧٨ ١٥٧٩ ١٥٨٠ ١٥٨١ ١٥٨٢ ١٥٨٣ ١٥٨٤ ١٥٨٥ ١٥٨٦ ١٥٨٧ ١٥٨٨ ١٥٨٩ ١٥٩٠ ١٥٩١ ١٥٩٢ ١٥٩٣ ١٥٩٤ ١٥٩٥ ١٥٩٦ ١٥٩٧ ١٥٩٨ ١٥٩٩ ١٦٠٠ ١٦٠١ ١٦٠٢ ١٦٠٣ ١٦٠٤ ١٦٠٥ ١٦٠٦ ١٦٠٧ ١٦٠٨ ١٦٠٩ ١٦١٠ ١٦١١ ١٦١٢ ١٦١٣ ١٦١٤ ١٦١٥ ١٦١٦ ١٦١٧ ١٦١٨ ١٦١٩ ١٦٢٠ ١٦٢١ ١٦٢٢ ١٦٢٣ ١٦٢٤ ١٦٢٥ ١٦٢٦ ١٦٢٧ ١٦٢٨ ١٦٢٩ ١٦٣٠ ١٦٣١ ١٦٣٢ ١٦٣٣ ١٦٣٤ ١٦٣٥ ١٦٣٦ ١٦٣٧ ١٦٣٨

الكل، فإن البيع ينتهي بمرم ثمنه من سببه
وسلم
وسمي ثمنه اتماماً لإفائه^(١)
وعصم الكلام عما في مصطلح (تفاته)

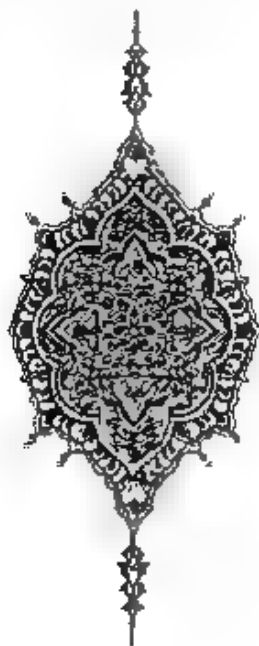
وم يرق المصحة - وهي رواية عن أحمد - بين
التكليات والمورثات والمعدونات ومن غيرها
بالحلية حتى في الجميع حتى لو كانت
الشحنة في بيت النافع فإنه صححه فإن حدث
بيع بعينه هلك من صفاته المشتري لا
كالتوبة عنه^(٢)

وسواء الفضي السابق أو المبيع عن تحديد
بعضه، إذا كان قد مضى على سبيل الصبر،
إن كان المشتري قد عصمه من النافع قبل أن
يسره به منه، فإنه ذلك الفضي يعني لأنه مضمون
قوي بمنزلة قبض المشتري ما اشتره، إلا بعه
ملاكه في الخلف على الفاض

أما إذا كان المضمون السابق من غير دفع
الأمانة، كقبض السحر والوديع - وهو
بالأصله من هو يهد في حال هلاكه دون بعد
ومعصم فيعتبر ذلك المضمون صحيحاً لا يرب
من قبض الصبر^(٣)

انتهاء البيع

٦٧ - بالإضافة إلى ما سبق الكلام عنه من
انحاش البيع بسبب بعض حالات هلاك



١ - مصابري النسخة ٦٦:٤ وهو راجع إلى ١٦ وهي
١١٥ - ١٢٢/٤

٢ - حاشية ابن طاهر ١١٢/٤، وشرح المحلة للأمامي
(النفذ ٢٨٤)

وتعبر بربية الاستحجار، المتعاضى هو أن
بيع الاستحجار فهو - لأنه قد يكون يتعاض
وقوب، وقد يكون - متعاض، كما أن المتعاض في
الاستحجار تتجمل الثمن، وعدم تعاضد في
بعض الصور

بيع الاستحجار

المعريف

الأحكام المتعلقة ببيع الاستحجار
تعدد صور بيع الاستحجار، وذلك يختلف
حكمه من صورة لأخرى، وبما أن ذلك
هو أن

١ - البيع - جاذبة مثل بالثمن غيبكاً وثمناً^١
والاستحجار رتبة الخصم، السحب،
في حرمه الذي اثرته له^(٢)

مذهب المذهب
صور بيع الاستحجار التي وردت عند
المذهب هي

وبيع الاستحجار أحد أنواع من البيع
شبهاً عشياً، ودفع ثمنها بعد ذلك^(٣)

لائحة ذات الصلة

٣ - صورة الأولى أن يأخذ الإنسان من
"بيع م ٤ ج ١" ثمانية مائة من
الخرق، الخلع، القرب، والعصا، وجوهرها، مع
مهالة الثمن وقت الأخذ، ثم سترها بعد
سهلاكها

البيع بالتعاضى

لأصل عدم انعقاد هذا البيع، لأن البيع
مردود وب التضرر، ومن شروط انعقاده عليه
أن يكون موجوداً، فكيف يمكن في هذا البيع
و حرمه غير هذه المتاع (أنه) ط وصود
بيعاً)؛ فحازوا بيع المردود كما سجدنا
يذكر كم في البحر الرائق ولقنه
وقال بعض المفسرين أن هذا بيع مملوك

٢ - معاضة والتعاضى - ثمنه وثمنه
والبيع بالتعاضى - أن يعطى البائنه
و بشرط من غير صفة، أو، أن البيع بمضى
بيع ولا يملك بنيه، - بشرط تعاضى من
كس^(٤)

(١) غير ١٢/٢٠٠ وفيه الأحكام المتعلقة به

(٢) كمال العرب والمصباح

(٣) ابن حزم، ١٠/٤، والدرية ٢٩٢، وأبو طوب

(٤) ٣، ونظم ٢٩٨٢

(٥) غنية شرح مملوك ١٩٧/٩

٥ - الصورة الثالثة - أن يدع الإنسان إلى البيع بزوجهم، ويقول له - اشتريت منك مائة رطل من حبر مثلاً، ويجعل يأخذ كل يوم خفة أرطال

هذا البيع فاسد، وما أكل فهو مكره، وذلك لجهل البائع، لأنه اشترى خيراً غير مثله، به فكان البيع مجهولاً، ومن شرط صحة البيع أن يكون البائع معلوماً.

٦ - الصورة الرابعة - وهي أن يدفع الإنسان البواهم للبيع دون أن يقول له - اشتريت. رجس يأخذ كل يوم خفة أرطال ولا يدمع ثمنها فهذا لا ينفذ بها يذهب على جهالة من، فإذا تصرف الأخذ في البيع، وهو دفعه ببيع رجس بالدفع ويشتريه على وجه يتوهم عنه، لم ينفذ بعد، وإن كان على به البيع، لأن البيع لا ينفذ بالثمن، فيكون فيه القصر المضمون بمثله أو ثمنه، فإذا توافقت على شيء - بذلك التل أو القيمة يثبت دمه الأخذ^(١)

مذهب المالكية .

الصور التي وروثت عنه المالكية هي

٧ - أن يدفع الإنسان عند البيع دواحه، ثم يأخذ بغيره معلوم من انظرهم صلحه معلومه

إنما هو من بين صيغ الخلفاء بإذن مالك عرفاً، نهياً للأمر ودفعاً للحرج كما هو إعادة ولم يرتض الحموي وغيره هذا لمعى وعلى ابن علقم إن لماله استحسان، ويكره تحريكها على عرض الأعيان، ويكون صحتها بالنقص مستحسناً، كحل لا يتناع في الأشياء القيمة، لأن قرضها فاسد لا يمين الانتفاع به دون ملكته بالقبض

٨ - الصورة الثانية - وهي نفس الصورة الأولى، لكنها تختلف عما دللنا من عرفه الثمن، أي أن الإنسان يأخذ ما يباح إليه شيئاً فشيئاً مع العلم بالثمن وقت الأخذ، ثم يحاسبه بعد ذلك

وهذا البيع جائز ولا خلاف في إعادته، لأنه كما أخذ شيئاً فنقد بهما منه المعلوم، ويكون بهما بالتعاطي، والبيع بالتعاطي بعهده، سواء دفع الثمن وقت الأخذ ثم تأجل

ومثلها في الحكم أن يدفع الإنسان إلى البيع البواهم دون أن يقول له - اشتريت، وجعل يأخذ كل يوم خفة أرطال مع العلم بشيئاً

هذا البيع جائز، وما أكله حلال، لأنه وإن قامت بینه الشراء وقت الدفع، لا أنه لا ينفذ بهما بمجرد الثمن، وإنما انعقد بين الألف بالتعاطي، ولأن البيع ممنوع فيعقد البيع صحيحاً

١ - الدر المختار وحاشية ابن علقم ١/٦٦، ٦٧، ٦٨، والجمهور
المراتب ٤/٦٧٩، وقيل بين زوجين ٣٩١

وهكذا، فهذا البيع صحيح، لأن السعة معلوم، والتمس معلوم

٨ - أن مصع عند البيع نوحها، وقول له: اخذ به ست كذا وكذا من التمر مثلاً، أو كذا، وكذا من البير أو غير ذلك، يقتدر معه فيه سلعة ما، ويقتدر ثمنها مقدراً ما، وسرك السلعة بأخذها متى شاء، أو بوقت ما وقتاً يأخذها فيه، عهد بيع جائز بها

٩ - أن يترك عند البيع درهمان في سلعة معينة أو غير معينة، على أن يأخذ منها في كل يوم سحره، ويغداً على ذلك البيع، فهذا البيع غير جائز، لأن ما عقد عليه من التمر محسوب، وذلك من الثمر الذي مصع صحة البيع

١٠ - أن يأخذ الإنسان من البيع ما يحتاج إليه بسعر معلوم، فيأخذ كل يوم معلوماً بسعر معلوم، واتمس إلى أجل معلوم، أو إلى حصه إذا كان المصاع معلوماً مقدراً، فهذا البيع جائز

مذهب الشافعية .

بيع الاستحراق عند الشافعية صورته .
١١ - إذا كان يأخذ الإنسان من البيع ما يشاءه شيئاً فشيئاً، ولا يعطيه ثمن، ولا يتلفه من بيع، بل نوماً أحده ممة مصاد،

(١) مجموع ٩ - ١٤ - ١٤٩ - وفي المصاع ٢: ٢٠٢ وأخرى
المطالع ٢٠٢ - وسابقة الشرواني من نسخة المطالع
٢٠٢ ٢ ٢ ٢

حسن قال عني أنا كرهه، لأنه بيع مجهول،
والصغر بخصه، يريد ويشعر
في هاتين الروايتين لا يجر الإمام أحمد هذا
البيع
١٥ - أما روايتان بخلافهما

قال أسود في مسائله ما في الثمن
ولا يسمي ثمن سمعت أحمد سئل عن
الرجل يبعث إلى البقال، فيأخذه الشيء بعد
شيء، ثم يحاسبه بعد ذلك، قال أرواحان
لا يكون ذلك بأس، قيل لأحمد يكون البيع
ساعتته؟ قال لا

هذا ابن يمينه وظاهر هذا أنها اتفقت على
الثمن بعد قبض البيع والتصرف فيه، وإن البيع
م يكن وقت انقضاء وأنه كان وقت التبايع،
وأما معناه فمعرفة البيع بالصغر، أي الصغر
لمعهود بيعه

وهو مثنى بن جاسع عن أحمد في الرجل
يبيع إلى معامل به، ليعتق إليه ثوب، فيمر به
مسألة عن ثمن الثوب فيجبره، فيضرب به
أكنهه. والرجل يأخذ الصغر فلا ينقطع ثمنه، ثم
يمر به حب الصغر فيقول به أكتب ثمنه؟
فأجروه إذا ثمنه سعر يوم تحمله وهذا صريح في
جواز البصر، ثم ثمن ثمن وقت القبض لا وقت
التحاسب، سواء ذكر ذلك في العقد أم أطلق

يعطى لأحمد من البيع

ورويته أخباراً عنه هي ما احتارها وأحد بها

يباع بها يدفع به الصغر لا يبيع، وهو
مذهبنا ونحوه الأصحاب، وفي رواية أخرى عن
الإمام أحمد يبيع وأخذه الشئ من الدين
من سمعه، وقال هو أحد القولين في مذهب
الإمام أحمد

ومن شروط البيع كون الثمن معلوم حال
العقد على الصحيح من مذهبنا، ونحوه
الأصحاب، وحار بن يمينه صحة البيع وإن
يضم الثمن، وإن لم يثنى، يظهره صحة
البيع دون مذهبنا، وما ظهر المثل

وإن ذكر ابن منبج في قوله عن مشكل
المحصر^١ اختلاف الروايات عن الإمام أحمد في
مسائل البيع بعد ذكر الثمن، وأورد صورته
احتسب فيها رأي الإمام أحمد، فلم يجر البيع في
أحدهما، وحار في الآخر

١٤ - لأن الحلال في صحيح يغير ثمنه،
عن حرب مسألة الإمام أحمد قبض الرجل
يشترى رجل يبعث في حريصاً من بر، وأخذه
على سعر مائة قال لا يجوز هذا حتى يبيع
له سعر

وعن إسحاق بن منصور فثبت للإمام أحمد
سرحي: جد من الرجل سمعه فيقول لأحمد
سئلت عن ما يبيع الثاني، لأن لا يجوز ومن

١١ الإصناف ١

١ نكحت والنفقة المسبة حبر مشكل للمصنف ١٢٨

صحيح، ويجزئه، وهذا جمع الأمة على صحة
الكساح، مذهب المثل، وأكثرهم يجوزون عقد
الأحبار باحرة المثل، كالعمال والخيار والملاح
وفيم أحباء وبنكري، فعليه البيع بالسعر ان
يكون بهجه من المثل، فيجوز كذا يجوز المعوضة
بمنه، مثل في هذه الفصول وغيرها، فهذا هو
القياس الصحيح، ولا تقوم مصالح الناس
إلا به^١

بيع الاستئمة

انظر استرسال

مر بهجه رأس القيم يقول ابن القيم في كلام
موصي، اجتماع الفقهاء في حود البيع به
بمصلحة به المصير من غير تقدير النسي وبه
العقد، وهو شرط، فيبيع من به ماله من حجار أو
لحد أو مهاد أو غيرها، بأحد منه كل يوم سبعا
يعتوما، ثم يخلصه من رأس الشهر أو يخلصه
على الجميع، ويعطيه ثمة فتمتة الأكثرين،
ويعملوا انقص فيه غير مقل للملك، وهو نفس
داسد يجري عرى مخصوص بالخص، لأنه
مفروض بقدر فاسد، هذا وكنتهم إلا من فسد
على نفسه بفعل ذلك، ولا يجد منه بدا، وهو
يعي ببطالته، وأنه بقي على ملك البائع،
ولا يمكنه التخلص من ذلك إلا بمس ومه به
عقد كل حارس يأخذها قل ثمنها أو أكثر، وإذا
كان من شرط الإيجاب والقبول للمطال، فلا بد مع
استامره أن يعرف به الإيجاب والقبول للمطال

١٦ - قال ابن القيم القول الثاني وهو صواب
المطروح به، وهو عمل الناس في كل عصر
ومصر جواز البيع بما ينقطع به السعر، وهو
مقصود الإمام أحمد، واختاره شيخنا (يعني
ابن قيم) ومعه يقول هو أحسن الخلق
أشرفي من المملومة، يقول في أسوء الناس
أحد به يأخذ به غيره، قال وأنتى بمعون
نبت لا يمكنهم بركة، بل هم واقعون فيه،
وبس في كتاب الله تعالى ولا سم رسول الله
تعالى ولا إجماع الأمة ولا قول صاحب ولا قياس

وهذه الأمانة والثقة ماوه تكون مطلوبة من قبل المشتري ، ومادة تكون مصدرة من قبل البائع

٣ - فإن كانت مصدرة من جانب المشتري ، فإنها تكون بيع سلفاً ، لأن المشتري يكون غير متأكد حتى يرد له الشيء الذي دفعه ويأخذ الأمان عليه

أما : كتاب مطلوبه من جانب البائع - وهو الذي يجب عليه التصديق بشره وسر الله به - فإذا كان البيع مثل الثمن الذي اشترى به من غير ريبته ولا ضمان فهو بيع التولية ، وإن كان بيع بعض الشيء ببعض الثمن فهو بيع وشراء ، وإن كان بالثمن مع ريبته فهو بيع لمرحلة ، وإن كان يأخذ من الثمن فهو بيع الوصيفة أو خصطة

وإن كان البيع بغير انظر من الثمن الذي اشترى به فهو بيع ، من ضمان أو ريبته أو ضمان ، وإن كان بغير السوى ، فهو بيع غير متأكد أو البيع بغير السوى

٤ - وبما هو بيع لأمانة بيع حسنة ، وهو البيع بالثمن الذي يترأس عليه له الثمن من غير نظر من الثمن لأمانة المشتري له كالتابع

بيع الوفاء

١ - هو البيع بشره ان يتابع من رد الثمن يرد المشتري عليه ، لأن المشتري يضمن الوفاء

بيع الأمانة

المعريف

١ - الأمانة هي الإطمئنان ، يقال امن بها واثاناً وأمانة إن اطمأنت ولم تخف ، فهو آمن وأمن أمنه وأمن رجلاً وأمن أمانة صهر أمية ، والمؤمن الآمن ، والمؤمن في الأمان هو المؤمن المؤمنة الآمنة

والمؤمن فلا من كذا ، ومن به واثاناً

والأمانة هي بضعة (بيع الأمانة) على ما هو عليه من قبل البائع لأنه أمانة في يد المشتري ، فهو بيع لأمانة من قبل المشتري ولا ضمان في ما عمل به المشتري

أنواع بيع الأمانة

٢ - بيع الأمانة بضعة على بيع الوفاء ، وبينه شحشه ، وبينه مرحمة ، وبوصيفة ، ولإسراك وبينه لمرسول أو بيع سحر سوي

وتمد ماله ان لعل المراجعة حتمية عربية
 لم تتم، وفي المسئلة والموقعه إلا ان
 ان في المراجعة انك الفرق هو ما تقدم
 و... المراجعة من البيع احتسب عنه
 و... وذهب المذكرة ان الله خلاف الأول
 و... و... فكثره ما يحتاج منافع من
 بيع الأول على البيع من
 ...

بيع التوبة

٧- ... من بيع إلى على ما عليه
 ... و... ... غير صالح
 ولا ... (مفتي)

بيع الاشراك

٨- ... التوبة، إلا ما بيع على
 ...
 ... (مفتي)

بيع التوضيع

٩- ... في ... معلوم من
 ... وهو ...
 ... (مفتي)

... على (بيع الأمانة) ...
 ... من ...
 ... لا ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...

بيع المراجعة

٦- ...
 ...
 ...

...
 ...

...
 ...

١٩ ...
 ...
 ...
 ...
 ...

...
 ...
 ...
 ...

أن يصرح الرجل للرجل - يعني كإمام الناس -
بهدد البيع صحيح عند المالكية، ولكن إن عبه
بأن يخرج عن العادة طه الخبر

١٥ - ومن صورته أيضا أن يبيع شخصا
لا يملكه، أو لا يملكه له المالكية، فكان
مستري استرسل إلى الثلث وأعطاه إليه،
فأخذ ما أعطاه من غير عاكفة، ولا معرفة
بعبه.

وبيع مسترسل بهذا الترخيم يعتقد به اتفاق
المذاهب، ولكنهم اختلفوا في ثبوت الخبر
بلمسترسل فيه

ذهب الحنفية في ظاهر الرواية -
والمالكية إلى أنه لا يشت له الخلق، لا -
مضمان بيمينه الطاعة مع سلامتها لا يبيع لزوم
النعقد، وعمره كونه مضمونا لا يتبدل به خبر،
لكنه مكروه عند الشافعية

وذهب الحنفية في القول الثاني به عندهم،
والمالكية والمطالفة إلى ثبوت الخبر له إذا كان
المس داخشا وعمره الحصية لا يدخل تحت
مقوم المقومين، لأن ما لم يرد الشرع مستبد به
يرجع فيه إلى العرف، وهو المالكية والحنابلة
الذين القاحس بأنه عاراد على الثلث، لقول
نبي الله في النجاسة «الثلث، والثلث كثير»^(١)

كان لشركه بضعه، فقد اختلف في حكمه
ذهب الشافعية في الظاهر وهو ذهب
عند المالكية، وقال به أبو يوسف من المحبة
أنه لا يجوز له، ولكن يحط هذا الخبر به
جميعا، وذلك لعدم في الثبوت، وذهب إلى
مرايحه، وحققته من الترخيم، وهو جزء من
عشره أجزاء من درهم وطره يبيع

وقال أبو حنيفة فاسترسي بالخبر وفي
لما رآه، إلا شاء أن يبيع الجميع وإن شاء،
لأنه وفي الثبوت لا خيار له، لكن عند عدم
الخيار، وطره العقد ينقض الثاني

وذهب المالكية إلى أنه إن حط السامع الرائد
المكروب وروحه ثوبه البيع، وإن لم يحط لم يبرم
استرسي وخبر بين الإصناف والرد

وفي القول الثاني للشافعية، وهو قال محمد
به الخبر في المراجعة والثبوت جميعا، إلا شاء أحد
مجمع الثمن، وإن شاء رده على المائع
١٣ - وأما المراجعة، فإنها تطبق عليها شرط
مراجعة واحتكامها، إذا هي يبيع مثل الثمن
الأول مع شخص معلوم به

وكذا في المرافعة حكمه حكم المراجعة، ولكن
ثبوت بعض البيع بعض الثمن^(٢)

١٤ - وأما بالبيع المسترسل فمن صورته

١ - البهني ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ولم يوافق ١١٢،
والله سري ١٦٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣،

فقد وصف ثلث بنه كثير، وقيل النسي،
وقيل ما لا ينبغي به النسي علة واعتدلا
بقوله عليه الصلاة والسلام من التمريل
حرمان^٤، ولأنه من حصل بهذه بالمع، فأنه
غير، كالمع في نظري المكيان^(٥)

البيع الباطل

التعريف .

١- أخرج لغة من الأعداء مثل السوء، والأصين
من أخرج مهادله ماله ماله، وذلك حقيقة في وصف
الأعداء، لكنه أطلق على العبد بخاراً، لأنه
يجب التملّك والتسلط
والغافل من بطل الشيء، حسد، أو سمع
حكمه هو باطل^{١١}

والبيع اصطلاحاً : مبدلة مالي سائر^(١٤)
 والبيع الباطل عد شخصه هو عالم بشرخ
 لا يباصله ولا يورثه^(١٥)
 وعن الجمهور - وهم لا يفرقون بين الفاسد
 والباطل في الخلع - هو ما لم يرتب الفسخ عليه
 فلم يشر ولم يحصل له طلاقته من حصول
 الخلع^(١٦)

وهو موافق لما عند الطائفة أيضا



(١٩/٨) ط وواره الأوصاف الثمينة، ولطال الميثري
عيسى بن عبد الحميد الأصغر - وهو صغير جدا - في مجمع
الرواة ٧٦ ط (المجلد ٢)

۴۱. امیر خانبهادر (۱۷۸۶)، توضیحات امیر و کشد ۱۷۸۳،
و سر امیر الحسن ۱۷۸۳، در وجه الظلم ۱۷۹۳
و انحصار ۱۷۹۳، و کشد ۱۷۹۳

(١٦) للمصنف غير ملوك العرب منه يوم يخل.

(٣) مجلة الأحكام العدلية القديمة : ١ - وجاهة المحتاج
٢٩٦/٥ ، وليس عليه دين ٣ / ٤ ، والمضي ١ / ٣
ورأى المفسر ٣ / ٣

(٣) لير هايدين (١) ١٠٠، مجمع القدم ١٢/٩ متر هار اجنه
 اقزوت المرمي - وازلم ١٣٢٤

(٤) فتح المكيال / ٢٥٥، وخواصها لمباقي ١: ٢٩٢.

فهو أنه من أهل العلم والعين واليد، وإن
أخضع عليه العمل، أخذ يقول أعلمهم
وأورعهم وأعلمهم صواباً في ذلك، ولا يتحسر
ما يذيل إليه جواباً، لأن ذلك يزني إلى سبع
ألفه، من غير حساب إلى ذلك، وقال يوم

لا يثبت ذلك عليه، لأن لكل طرف

أسباب طلاق البوم :

٦ يرى جمهور الفقهاء (والمالكية والشافعية
وعامة) أنه لا فرق بين البيع القاسد، وبين
الباطل، فهما مترادفان لأن كلا من البيع
القاسد والباطل يقع على خلاف ما ينسب
إليه، ولذلك لم يعتبر: ولم يوجب عليه الأثر
الذي رتبته على صحيح الصحيح من حصول
سنة وحل الانتفاء

وأسباب الفساد أربع هي أسباب ظلاله ،
وهي ترجع إلى الخلل الواقع في وكى من اركان
معدن ، اولى شرط من شرائط النصح ، فلو لم
اليس من السبب لما لازم الضمير ، ارض

فقد قبل يشتري الولي شيئا ثم يدفعه إلى
آخر. ثم يأمر الطفل بشرائه، وهذا ما نسميه
لبيع المصروف على جفلة له، كبيع لحبوب
و عصي السدي لا يبيع، وبيع نبيه والدم
و لآلئهم والحضامين

أما البيع المتعاقب بطلانه بين الله ما
 كان كالمطلق طبعه وهو باطل في مذهب
 آخره كبيع القصوي، وبيع العطاء، وبيع
 الكتب المتأزق في اشتراكه، فمرد القدم عليه إن
 كان بينهما عد باع بنية الاحتجاج فلا يعتبر البيع
 بطلان في حقّه، ولا إثم عليه، لأنه كمرى لغيره
 الشارع سداً لاحتجاده، حتى وهل إلى ذلك
 يؤيده، بحيث لو ظهر له خلاف حذره مدبيل
 ، وى لم يرجع إليه، والمخطئ في اشتراكه
 لا يعتد، بل يكون معلوماً ومأخوذاً^١

إلا أنه يستحب اخروج من الخلاف، بمعنى
أن من يعتقد جواز الشيء، فإنه يستحب
أن يكون إذا كان غيره يعتقد حراماً^٩

والخلاصة كذلك يسلط حكم المجهد في سقوط
إلزامه عنه ، مادام حملته لإصحة نقلها ماثلاً
والمدعي يفتقر له انه يستحق من غلب على

(١) طبع في القاهرة سنة ١٢٩٤ هـ، رقم مخطوطته في المكتبة
والمعهد القومي للدراسات والبحوث، رقم ٦٠٧-٦٠٨.
الطبعة الأولى: ١٣٩٤ هـ، رقم مخطوطتها في المكتبة
والعهد القومي للدراسات والبحوث، رقم ٦٠٧-٦٠٨.

١. التفرع عن التوضيح ٦٦٨-٦٦٩، فتح المكي، ص ٢٠٤.
٢. وكذا تنبيهات للتفتي، ٧٧، والمفسر، ١٥-١٦.

(۴) انگریزی و اردو لغتوں کی تصحیح و ترمیم ۱۳۷۲-۱۳۷۳ء

الوصف المجاور عند الحديث^(١)

واستدل الجمهور على ذلك بما يأتي

أ- البيع الناجز أثره المقتضى منه في عه شرط،
وعني عه يكون حرمانه والمحو لا يصح ما
يرتب الأمر عليه، لأن النهي عن التصرف بما
هو بهاء أن ذلك التصرف قد خرج عن اعتباره
شرعه

ب- قال قسي^(٢) من أحدث في أمرنا هذا
ما ليس فيه فهو ذن^(٣) وانعكس النهي عه وقع على
غير ما نرى به الشروع، فيكون مردوداً، فكذلك لم
يجز

ج- لم يجمع سلف الأمة على الاستدلال بالنهي
على التمسك^(٤) ففهموا فساد الرب من قوله
معالي فوودوا ما بقي من شرابك^(٥) وقوله^(٦)

(١) حاشية القسوقي ٢٤/٥٠، والمواهب اللطيفة
لأبي حريز ١٧٠، ومبانيع المحتاج ٢٩: ٢٩٦، واللب
السيوطي ٣٠٩ ط حيس الخليلي، وروضة القائلين ١٢
والمعالي ٢٩٩/١، ومبانيع، وشرح منبر الإرادات
١٢/١٤٤، ١٥٩، ١٥٧، والمبانيع ٢٩٩/٥، ٣،
وإدراك المجتهد ٢٢/١٢٥، ١٢٦، ١٢٧

(٢) حديث، من أحدث في أمرنا ما ليس فيه فهو ذن
أصححه البخاري في فتح ٢/١٥ ط شعبة، ومسلم
٢/١٢٩ ط الخليلي

(٣) ينظر كتاب تحقيق المرواني في النهي الشخصي العبد
صلاح الدين بن كوكيلي العملي، رسالة الدكتور،
مطبعة محمد إبراهيم السليفي، من مطبوعات مجمع
العلم بالربحية دمشق

١ سورة البقرة ٢٧٨

أ- لا يبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً مثلاً^(١)

ومس كذا عن بيع وشروط^(٢)

هذا عند الجمهور

أما الحصة فإن سب طلاق البيع عندهم
مرجع إلى احتمال ركن البيع أو شرط من شرائط
الاعتداد، فإذا تخلف الركن أو شرط من شرائط
الاعتداد كان البيع باطلاً ولا وجود له، لأن
لا وجود لتصرف إلا من الأهل في المحس
حرمته، ويكتفون بالحد فالتامع من ركن
وجه. أما الاعتداد بمعنى التصرف كبيع اليه
وعدم ولا اعتداد أهله التصرف كبيع المحس
والنهي الذي لا يعمل

أما احتمال شرط من شرائط الصحة فلا
يعمل البيع باطلاً، كما هو عند الجمهور، بل
يكون باطلاً

(١) حديث، لا يبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً مثلاً
أصححه البخاري في فتح ٢/١٥ ط شعبة، ومسلم
٢/١٢٩ ط الخليلي

(٢) جمع المصنف ٥٩/١، وروضة القائلين ٢/١٢
والنهي الشخصي المرواني ٢٩/٢٦، وحاشية المرواني
١٢/٥١٢، ومبانيع المحتاج ٢٩/١٢٧، ١٢٩، والمرواني
المعالي ٢/١٢٩، ١٥٧، ومبانيع المحتاج ٢٩/٢٢٩، والمرواني
المواهب ٢/١٢٩، ١٥٧، والمعالي ٢/٢٢٩، ١٥٧، ومسلم
الإرادات ٢/١٢٩، ١٥٧

وحدثت، ليس عن بيع وشروط، أخرجه
المرواني في الأوسط كذا في نسخة الرواية، ونقل الخليلي عن
أبي طاهر أنه صنف كتاب في البيع ٢/١٢٩ ط المطهر
العلمي

وامتناعه عن بيعه على ذلك نادى البيع ففاسد
منسوخ جميعه الملك في الجملة. والقدير عن
به مشروع باصفه التصوهر العامة، مضافة في
باب البيع من نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُرِّثَ
الْبَيْعُ﴾^(١) وبحوث ذلك ما ورد من النص من
العامة في هذا الباب^(٢)

وبالحفظ هو أن بعض الشافعية يرون
أمدح احتج في التضييق بين البيع الحسن
والبيع الفاسد، رغم أن الفوائد العامة عنه
لخالف ذلك.

وله في أسنى المطالب فرق لأصحاب به
الباطل والفاسد، فقالوا: إن رجع، فحضر إلى
ركن العمدة كبيع العبي فهو باطل، وإن رجع
إلى شرطه أو صحت فهو فاسد^(٣)

٧ - بعد هذا التصريح بين من ذهب خفية
والجمهور، هنالك من البيع الباطل ما هو ممنوع
عن مطلقا من المذاهب الأربعة، كالبيع
الذي حدث خلل في ركبه، أو في شرطه من
شرائط انعقاده، كبيع اليه والسم والاصباح
والنصارى، وهذه ممنوعة على مطلقا
وهناك من البيوع ما هو مختلف في مطلقه بين

الذاهب، وهو ما رجع اخلل فيها لغير ما سبق
فبيع الفضولي مثلا صحيح، ولكنه موقوف
على الإحذرة عند الحمية والملاكية، وهو باطل
في الأصح عند الشافعية والحنابلة. والبيع عند
المدح، يوه الجملة باطل عند الحنابلة. ومن
ذلك يقال في بيع المعاقلة، وبيع الكلب، والمأثور
في تحاده، وبيع النجس، وهكذا

ويرجع سبب الاختلاف في الحكم على مثل
هذه البيوع بالباطل أو عدمه إلى الاختلاف
في الدليل^(٤)

ما يتعلق بالبيع الباطل من أحكام.

٨ - بيع الباطل لا يترتب عليه نكاح، لأنه
لا وجود له إلا من حيث الصورة، وهو ممنوع
من أسبابه، ولا يخرج لحكم حاكم لفصحه^(٥)

ولا تلحقه الإجارة لأنه معلوم، والإحذرة
لا تلحق المعلوم

وعدم ما تعلق للفقهاء في البيع المجمع عن
مطلابه، وأما البيع المختلف فيه كبيع العصري
فإنه إما يحكم حاكم بصحته صح الطلوع فساد،

(١) سورة طه: ٢٥

(٢) القسري للقسري ٨٦/٢، ٨٢، والجمهور ٧٠، وجمع
الحنبل ٥٥٠/٢، وبذلك المعتقد ١٩٢/٢ ونظر ص ١٦٧

(٣) المصنف ٣٠٥/٥، وابن طهيم ١١٥/١، وحاشية
المصنف ٥٩/٣، ونسخته الإزديت ١٩٠/٢

(٤) المذاهب ١٥، ١٦٩، ٣٠٠، والريعي ٩٢/٥، والجمهور
على التجميع ١٦٢/١، وجمع التجميع ١٠٥، ١٠٤

(٥) أسنى المطالب شرح روض الطالب مع حاشية المصنف
١٧٩/٢

في حرمه منه ملك عليه في يده. وادب شعره صبر
نصه لاه صبر. عليه. عذر لها نكر
مضمرة ايضا

شرح هذا الكتاب: وهو ما يسمونه
بمؤلفه: المؤلف

معصومه در دنیا پنهان خود را از انظار

منى عودى من جوارى عيسى عليه السلام
واحبته في الاصح عندكم. دار حكم حاكم
في حلاله وفضل الاصح عندكم
بجدة لا جوارى

و ان وجه الفیض فیها علی وجه وجوده من حبس
 فی رده بعلو به معنی الاستقامه چنانکه در

١٩٨٤

۹. عا. وقع في أيديهم وحدهم وجهه مستبهم
س. و. ر. احد الطغرىين. وجهه. غل. ع.
من لا يبيد الملك فاعلم. ويك. ع. كل
س. الطغرى. و. ر. احد. ان. كان. د. ب. و. د.
١٠.

[illegible]

ورد المبيع بكونه مع بقاءه لشغل والمبيع

ج. - القصباني

١. إذا تلف المبيع في الطريق، فالصاحب

١ - وضع المؤلف ٨/٤ في مقدمة العمل على شرح
المنهج " أ. ب. والمجلد T&T. والفصل
الخامس ١٩٦٠ - ١٩٦١ للمؤلف ١٩٦٢

[illegible]

١٩، أمير مظهر ٧٠٤، وضع الجلي ٥٦٢، وكشفه القناع
١٨٧٠، ونجاسة الخنازير ٣٢٨، والاسوي
وغيره ١٦، وصحة طمسك ٧١

١٠٥٨ هـ / ١٩٤٦ م - ولي غدير از ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م
١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م - تقاعد و خدمت در وزارت معادن و
صنایع معدنی از ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م - رئیس هیئت مدیره
شرکت ملی صنایع مس ایران از ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٣ م

(*) بهاء المصطفى: ۱۳۲/۲، مجله علمی

وبالجمعة أي أحس، وهو أن البيع يكون
أد أنه عند الشتر يـ لا يصح إلا بالتعدي أو
لتعريف في الحفظ، لأنه متى قبضه يوق مباحة
في عقد وحده ضرورة لا معنى، فالنق بالعدم
أي أنه بالتقصير^{١٢}

٥ - بيع الباطل

١٢ - سرده تحسّر البيع الباطل لا يشتمل
بيع على ما يجوز به وما لا يجوز به صفة
وحده، فيكون في شق منه صحيحاً وفي الشق
الأخر باطلاً، ومن القواعد الفقهية إذا اجتمع
حلال والحرام غلب الحرام، ودخل العقد
عند هذه القاعدة ما يفسد بغيره الصفة،
وهو الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز في عقد
و-٥-

وعند البيع إذا كان في شق منه صحيحاً،
ولي الشق الآخر باطلاً، كالجمع بين العصب
والخمر، أو بين الذكوة والمثقة، ويصح ذلك صفقة
واحدة، فالصفقة كلها باطلة، وهذا عند الخصم
وبالكيه - عدا بين القصار مبيع - وهو أحد نوعي
شاذة (ولاعى الأسوى في كتاب الهبة أنه
- - -

١ - الغلابر ١٠٨/٢٠٠ وعادى الخمل على شق ٨١/٣
والشاذ البوطي ص ٣٧٣، وكشاف القضاء ١٩٧/٧
١٩٨ والمحب ٢٥٢/٤

١ - المباح ٣٠٠-٣٠١ وبين عليين ٢/٢ - وهو أحد
للشاذ ٣٧٠/١

عند الخصم، وهو مذهب الشافعية، وعنده
به يلزمه صيرته غلط في المثل والقيمة في
المعروف
والقيمة عند الشافعية تعدل بالنقص مهم في
من يوم من وجه النقص إلى وجه البيع، وفي
وجه صدر قيمة يوم الثلاثاء، وفي وجه يوم
بعض

وعند الحنفية تعتبر القيمة يوم انعقاد
البيع فيه، فإنه الخاص، ومن أحد عيوب في
النقص، ولأنه يفسد يأن ملكه لأشبه
الندرية، وذكر آخر في العصب أنه يبرمه
فيه أنه ما كان، فيخرج عنها كذب، وهو
ولي - لأن العقد كاذب على ملك صاحبه في
حال رباذته، وعليه ميثان ففسد مع رباذته،
لكذلك في حال ثلثها

ولللكية تمصيل في ذلك، فخر - إن كان
البيع بيد الشتر في بعض المختلف فيه - لم كان
الخلاى خارج النقص الفلكي - بالنسبة ندي
وبمع به لبيع، وإن لم يكن مختلف فيه - من معده
عن مسلكه - ومن فشر في قيمة إن كان
شترها حين القبض، ومن صل الثاني إذ بيع
كيلة أو وزن - وعلم كله لأورب - يوم بعد
وحدته، وإذا ضمن قيمة يوم النقص عليه
نارذ^{١٣}

١ - المباح ٣٠٠-٣٠١ وبين عليين ٢/٢ - وهو أحد
٧١/٢ وسنح المجلس ٢ ٥٧٦، ٥٧٨ ووضه -

وعند السليم، وخيانة يجري اختلاف السابق في الصورة الأولى، لأن التحد للمقرب عندهم باطل في الأصل.

• الصورة الثالثة ذكرها ابن قدامة، وهي: أن يبيع معلوماً ومجهولاً، بقوله: «ملاك هذه القهرس» وقال: «هذا صحيح، أصل نكس حاشي» قال ابن قدامة: «ولا أعلم في بطلانه خلافاً»^{١٢}

وهو صحيح البيع الباطل

١٣ - صحيح البيع باطل بممكن تصويره
مصور

الأولى إذا ارتكبت مبيعاً للعتة، فهل يفتى البيع صحيحاً؟

ثانية: إذا كانت صيغة البيع الباطل مؤدي إلى معنى عقد آخر صحيح، فهل يتحول البيع إلى باطل إلى عقد آخر صحيح؟

وبناءً على ذلك: هل يبي

أما الصورة الأولى: فإن الحكمية يعرفون ببيع البيع الباطل والبيع عا، صحيح عندهم في

صحيح وهو رده عن إمامه أحد، وذلك لأنه من بطل العقد في البعض، هي في الكل. لأن بطله عم محترمه، «سعيد حرام على الخلال عدد اجتماعها، «حيث النص»

والقول الآخر المصعب، والرواية الثانية هي لإمام أحمد، وهو قول ابن القصار من أن يبيعه به يجوز غرة مضاعفة، يصح بيع بها يجوز، «مطل وبها لا يجوز» لأن الأطار في نكس بطلان أحدهما من يفس من تصحيح لكل نسخة أحدهما، فقال على حكمه، ويصح بيعاً بجور، ويطل فيها لا يجوز

وقال أبو يوسف وعبد بن الحسن إن عتت اسده لكل شق حصه من العتة بعد ذلك بغير تصدقه صفتين مستطليين يجوز فيها لتحرته، تصح واحدة ويطل الأخرى وهذه إحدى صور امرين المصعب

والصورة الثانية: أن يكون العقد في صورة صحيحاً، وفي نفس الأمر موقوف، كاجتماع بين ذمة وذمة غيرة، وبينهما صفة واحدة، فإن البيع يصح فيها، ويلزم في ملكه، ويذهب المروم في ملك الغير على «حار» وهذا عند مالك وأحمد عند ر، وهو مني عند حنيفة على فاقته عدم حوار البيع «صعب اشتداد»

وحوار ذلك بقا

وعند ربح يطل أحدهم، لأن العقد وقع على الجميع، ولا يجوز لا يجر

١٢. الألبان لا ي - م ١١٣ - ١١٤، «والتدقيق» ١٢٥، «وسعيد بن ١١١/١» والأخبار ٣٨/٢، «وسواء» الإكبال ٦/٢، «والمدام الطيبة» ١٢٢، «والسوي» ٢٦٨/٢، «رأى» بسوهم من ١٢ - ١٣، «والقتر» «المراد» ٣٨٢، «وإسامة المصنف» ٢٦٢، «وروضة الظاهر» ٢٠٢، «والتي» ٢٦١، ٢٦٢

هو محرم، والبيع باطل، كما روي عن الله بن عمرو وصفي الله عبيداً في البيع ^١ فإن لا يجل مفسد ويبع، ولا موطان في بيع، ولا بيع عالم يصير، ولا بيع عالمير عند ^٢

ولأنه انصرف عقد في عقد ففسد، كبعض في بيعه، ولأنه إذا اشترط الثمن في الثمن لأجله، فكيف السرقة في الثمن عوض عن القرص وربحائه، وذلك وما محرم، فقد كمل لو صرح به، ولأنه بيع ففسد فلا يعود صحيحاً، كما لو ربح ثوبها عشرين ثم ترك أحدهما ^٣

وفي شرح منتهى الإرادات من مانع بشرط صيانة تركه إلا من زيد لم يصح بيعه له، لأن استثناءه يرد من صيانة تركه بقدر غنى حرمه في البيع، لأنه ثم يأن له في بيعه فيكون باطلاً، ثم أن ضمن تركه به أيضاً ثم يعد البيع صحيحاً لأن الفاسد لا يثقل صحيحاً ^٤

والأصل عند المالكية أن كل شرط ينافي بعض العقد كبيع التبع (بيع الوفاء) وموان

حكمة صحيح البيع الفاسد بالبيع مع
رون الباطل، ومعلوم ذلك بأن أرمع ففسد
في العقد يرد صحيحاً، لأن البيع قائم مع
الفاسد، ومع البطلان لم يكره فالباطل بصفة
الطلاق، بل عدوها

وعلى ذلك لا يجوز بيع الفاسد في العقد،
وإسبغت في الربوي، والحق في الفسخ، والبرر
في الطبخ، والحق في الثمن، لأنه معلوم حتى
لو سلم البائع للمشتري الثمن، أو الدين، و
العصير، لا يثقل صحيحاً، لأن المعلوم عنه
معلوم حالة العقد، ولا يتصور معقار العقد
بدونه، فلم يعقد أصلاً، فلا يضمن البائع ^٥

١٤ - ثم المحمود (وهو لا يبرء من حرج البيع
عائد والباطل) فانكم عندهم أن البيع
الباطل لا يثقل صحيحاً برفع العقد
منه كنه الشائبة : لو حلف العائد أن
العقد صحيح، ولو في مجلس الخبر، يثقل
العقد صحيحاً، إذ لا حجة بالقاسد ^٦

وفي المقي لا ينافي لوجبه بشرط أن
يسلفه أو يبرمه، ثم شرط المشتري ذلك عليه،

عائذ، لا يجل لم يبيع، ولا شرط في بيع،
ولا يبيع فلم يضمن، ولا يبيع ماله حثله أحرما
استواء (٣/٢٩٩ ط عزت عبد الصفر)، وطريدي
(٣/٢٣٨ ط الحلي)، والحكم (١٧/٢) ط المصنف
المشقة وصحة

(٢) المعنى ٢٥٩/١ ٢٦٠ ط القزويني
(٣) شرح منتهى الإرادات ٢٥٠/٢

(١) ابن عساقين ١٠٨/٢ ١١٣، والطريدي ١٧/١، و
شرح المنتهى ٢٢/٢ شرح دار إحياء التراث، والذائع
١٣٩/٥

(٢) بركة للمصنف ٢٣٤/٢ ٢٣٥، وروى عنه الطيالسي
١١٠/٢، وصححه للمصنف ٢٠/٢، وحاشيته الجمل
٨٤، ٨٤/٢

يتناع السلمه على أن السائق من رد الثمن
فالسلمه له. وكذا كل شرط من بطلان الثمن
كبيع وشرط سلفا، فإن العقد يكون قائدا
لكن يصح البيع إن حذف شرط السلف،
وكذا كل شرط ينافي المقصود، إلا بعض
الشروط فلا يصح أنبيع معها، ولو حذف الشرط
وهي

(١) من انتاع سعة ثمن مؤجل على ثمنه
إن مات فالثمن صدفه عليه فإنه يصح البيع
ولو اسقط هذا الشرط، لأنه ضرر، وكذا لو
شرط إن مات فلا يهلك البائع ورثته فالثمن
(٢) شرط السب يفسد البيع ولو اسقط
الشرط، وهو المشهور

(٣) شرط السلف في بيع الجهار قال
ابن الحاجب لو اسقط شرط النقد فلا يصح
لما شرط ادبي يزدي إلى الإحلال شرط
من شروط الفسخة فهذا يوجب الفسخ، وليس
فما عطف بمصلا

١٥ - وصار السأله عند العقد فيما سق كما حال
من رتد هو على يد من العقد بالبيع من قبل
الشرط يرتفع العقد إذا ارتفع الشرط أم
لا يرجع المباد؟ كما لا يرجع العقد الآخر
لبيع إحلال من أجل أن الزمان المحرم تغير به

(١) فتح المجلد ٢/ ٥٧٠، ٥٧١ ويظر الملاحظات للمصنف

كمن باع قرواصيه دهب رزق حر، فلما عقد
البيع طلق، أدع الرق، وبه البيع مفسوخ عند
العق، بإجماع

وهذا أيضا ينبغي على أصل آخر وهو: هل
هذا العقد حكمي (معي) أو معنوي؟ فإن
قد حكمي، لم يرجع ما انتاع الشرط وإن
دنا معنوي، لو منع ما راع الشرط
في ذلك وإن معنوي، واجمهور رأوه غير
معنوي

ومسألة التذي بوجوده في بيع الرما والعمود
أكثره حكمي، ولذلك لا ينعقد عندهم أصلا،
وإن ترك الرما بعد البيع أو رجع العمود،

١٦ - أما الصورة الثانية، وهي تحول البيع
الباطل إلى عقد آخر صحيح، فهذا يرجع إلى
اختلاف الفقهاء في فاعله (العمد، جميع الحدود
أو معانيها)

يقول السيوطي: هل العمدة يصح العقود
معيها؟ خلاف، والله جميع مختلف في الفروع
ومن ذلك

لرباع للبيع المباح قبل قبضه بطلان
أول، وهو إقالة المظ، ويخرجه السبكي
على الفاعله، ثم تحريم مفسد صبي
قال: إن أعسر المظ لم يصح، وإن أعسر
على الإقالة، (٢) ويذكر أن السأله لا وقع على

١ - بداية المجلد ٢/ ١٦٦ ط جيس الخفي

(٢) لأبي القاسم ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧

البيع قبل أن يفسد، ولكنه مع ذلك يجوز
إلى غاية صحته، ويشمل تعدد على جميع
عناصر الإقانة

وفي الأنسبة لا يحسم الإفسار بمعنى
لا الإلزام، صرحوا به في مواضع

وفي قول الحنابلة: لا يفسد في الموهبة بفساد
ويعلى لا يفسد بالسوء، والرد على وجه
الرد في نه البقاء^{١٢}

وفي مدح مالك أن من باع عقارا أو غيره
بسيط على أن يفسد لا يفسد ولا يفسد على
بعضه، فليس فلا يفسد هذا، لأن سيرة الرهن
في كمال إعطاء، فمن لأجل معنى^{١٣}

وعنه لا يخفى حكمه حين البيع الناضل من
نصف آخر صحيح صرح القاضية التي من
ردها

بيع التلجئة

البيع

بعض الحقيقة بيع السطح به عند

بشأنه ضرورة امر قصير كالفروع إليه
وغيره من أصحاب الإفساد بفساده هو أن
يظهر أيضا أن يفسد ما به قبل خوف من عدم
(وجوه)، دونه^{١٤}

وسواء التلجئة بيع الأمانة^{١٥}، وهو به كما
ذكر النووي في المجموع أن بعضا على أن يظهر
بعدم ما التلجئة من حارة وجوه، دونه^{١٦}
ذلك، وبعضا على أنها إن أظلم له لا يكون
بيعا، ثم يفتق لبيع^{١٧}

وما التلجئة التي يفسد منه شيء إليها فدر
و التلجئة بمعنى الإكراه والاضطر^{١٨}
وإن في الإفساد صرح به معناه من

١٢ انظر في المسألة ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠٩ ١٥١٠ ١٥١١ ١٥١٢ ١٥١٣ ١٥١٤ ١٥١٥ ١٥١٦ ١٥١٧ ١٥١٨ ١٥١٩ ١٥٢٠ ١٥٢١ ١٥٢٢ ١٥٢٣

البايع إذا احصر نفس فيه سرور المبيع، عيب الرجاء في حقه رهن بلفظ البيع أو موصى إليه، أجل بلفظ البيع، فاشترط التلجئة به نفسه^(١)

معنى الإلحاح، وهو الإكراه التام أو المقتضى، ومصاد كلفهم عن حاشية بن عابد بن عبد الله شحصر عيه بالتلف، نفس أو مذهب أو صرف من ح. لا يفعل ما يطلب منه^(٢)

ب - بيع المكره

لا تأخذ ذات الفصلة

١ - بيع الوفاء

٣ - المواد مع المكره حل البايع على البيع مع استحلاله، رد الإكراه في الدفعة معناه حل الإنسان على شيء بكرهه وفي الشرع عدم وجوده في المكره فيحدث في المصنوع معنى يصير به مذكوعاً إلى الفعل الذي طلب منه^(٣)

٢ - صورته أن يبيعه الغير بالغ عسى أنه إذا رد عليه الثمن رد عليه المبيع^(٤) يمتنع بيع التلجئة وبيع الوفاء في عدم إرادته حليفه البيع وبمقتضى في تم بيع الشيء بشئ من هو مع شرط ظاهر، أنه بيع التلجئة حالاً على عدم إرادته البيع مقصور عليها وليس هناك بيع أصلاً

والفرق بين بيع التلجئة وبيع المكره أن بيع التلجئة بيع في الظاهر فقط لا في الحقيقة، وما بيع المكره فإنه به معنى، مع الاختلاف في حكمه هناك وزاد

هذا، والفرق بين بيع التلجئة وبيع الوفاء أن معاقبين في بيع التلجئة يعصم عسى أن يصير العتد إما خوفاً من ظلم ومخوفاً من غير ذلك، ويعتقد المصالح على أنه لا يظهر له لا يكون بيعاً، وما في بيع الوفاء لأنه يتعاقب عسى أن يبيعه الغير من معج، ولتعاقد أيضاً على أن

ج - بيع ائثار

١ - المثلوث في بيع عر الشئ يمكنكم بكمال البيع لا على إرادته حقيقته

واصرل هو أن لا يراد بالتلف معناه، لا المصنوع ولا محاري، وهو صد الجس، وهو

(١) بن عابد بن عبد الله ط المصنوع، ولفظ اسرار عن رسول صخر الإسلام المؤيد ٣٥٧ ط دار الفتنة النجفي

(٢) حاشية ابن عسلى على الفهر العباد ١٤١٤ ط المصرية وحاشية المصنف ٢٠٩ ط المكتبة الإسلامية وحاشية الطحطاوى على الفهر لصخر ١١٢٣ ط دار المعرفة

(٣) للمصنوع السروي ٣٣١/٩ وابن عسلى ٢١٩/١ وحاشية المصنوع ١، ٢٢٠، ٢٣٦ وكتبت الفتاوى ١٥١، ١٥٩، ١٦٢

(٤) الفهر العباد ٨ والمصاح مذكوع

وعو، شرط عدم البيع لا يدفع الضرورة، ولو
احترق أحداهما دون الآخر لم يجر وزن إيجازاته
خبره، لأن شرط السائر وهو شواصحه
(الساووط) بحيث انعقد العقد في حين الحكم،
فكان سريته شرط جبر، أي، فلا يصح إلا
بم صبيها، ولا يطكك خسر في البني

وفي مع التعليل لم يوجد الرضا بمسأله
الب في الحايين أصلاً، فلم يعقد الب في
حق الحكم، فتوقف على أحدهما فأنه لم
سره خيار للتأجيل^١

٨ - جاء، ويتصرف على تصور سطلان هذا
سبه أن الناسين إذا احتبنا، فدعى أحدهما
السبه، وتكرر الآخر، ورغم أن البيع
رعه، فالقول قول حكم السبه، لأن الظاهر
معهده، فكان القول قول مع يمه على
مذنبه ملحقه من السبه إذ طلب الثمن
١٠ - أقام المدعي البيه على القنحه فقبل يسه.
لأنه أثبت لشرط بالنسبه، فقبل يسه، كما لو
سب الخيار بالنسبه.

وما على القول بجواره فلا يؤثر هذه
الديوى، لأنها - وإن صح - لا تؤثر في البيع
الظهر

أما إذا توقف على السبه، سم فلا عه

ووجه القبول بالتطلال أن التأجيل يكتفي
بصحة البيع لا غير قصد الحقيقه وهو نفس
المراد، والخرق يبيع جوان البيع، لأنه بعدم
الرضا بمسأله السب، فلم يكن هذا بيع
مستقداً في حق الحكم^٢ وكذلك دلائل الحال
على أنها في مثل هذا البيع لا يوجدان أصح،
وإن لم يحل في عقد يبعد هذا طعنه^٣

ثالثها أن البيع جائز، ورواه أبو يوسف
عن أبي حنيفة، وهو أيضاً ملحق بيه
التأجيل، وكذا أحمد بن حنبل على الوجه الذي
عدهم^٤

وجه هذا هو أنه لا عبرة بما اتفق عليه
في تفسيره وسب العبرة بالمتن الذي أظهره،
ولأن مشروطه في إبرامه يكره في العقد، وإن
عقد عقد صحيحاً شرائطه، فلا يؤثر فيه
عالمهم من شرط كذا أن انعكس أن
بشرط شرط عدم عقد البيع، ثم ما عاين على
سره^٥

ثالثها وهو لم يروى عن محمد أن يبيع حمار
(عسر لاره) ويلزم إن جازاً، معاً لأن الحكم
سطلان هذا البيع لمكان مصروره، فهو عسر ما

(١) خاتم المصنف ٥/ ١٧٦

(٢) كتاب البيع ١١/ ٣٠

(٣) بدائع المصنف ١٧٦/ ٥، والمجموع ٣٤٤/ ٢، والمروغ

٤٩/ ٤

(٤) بدائع المصنف ٧١/ ٥، والمجموع ٣٢٤/ ٢

١ - بدائع المصنف ٧٦٥/ ٧٧٧، وحاشيته لمحمد بن

٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، وحاشيته لمحمد بن علي بن أبي

٣ - ١٤٤، والأختار ٢/ ٢١

الشيء المذموم، ثم يسأله في الظاهر بغيره، فهل
المراد في مثل هذا البيع بالظاهر أو بالباطن؟
اختصم الفقهاء في ذلك على قولين
أصحهما أنه لا ينعى به الظاهر، أي أنه بعدا
بشيء، وهو تضمنه بغيره.

وهو إلى ذلك أبو حنيفة حين رآه في
سوقهم^١ وهو يذهب إليه الشافعية، وهو
صحيح صحيح عننا لحديثه، ونظير
تفصيله^٢.

فإنهم إذا نكحوا بغيره لم يفسد
عليه سر، وهذا القول به له محمد في الأملاء من
عمره^٣، وفي قول أبي يوسف أيضا
وهو أيضا يذهب إليه حديثه عن أحمد
بجاهل عندهم، وهو مذهب مالك بن نبي
بأنهوا عليه في مهر السر وهو لعلته^٤.

وروي الترمذي أن النسي هو النسي المسمى، وهو
من مذكور في العهد هو الذي صح المهر،
وهو ذكره سراج بإذنه حالة العقد، فلهذا
حكاه^٥، ويصاحبه الأستاذ الساجي مذهب^٦.

١ - الأختار ١٠٢١، ٢٢

٢ - الاختيار ١٠٢، ١٠٢، ومغني المصنف ٣٩٩

٣ - مسند ٣٢١، ٣٢١، ومسند ٣٢١، ٣٢١

الأستاذ ١٠٢١

٤ - لا يفسد ٢٢، ٢٢، ومغني المصنف ٣٩٩

٥ - مسند ٣٢١، ٣٢١، ومسند ٣٢١، ٣٢١

٦ - ١٠٢

البيع كل شرط كان يسهل بغيره بغير
المتعنه ويعبر^١، لأنه مرفوع عنه،
فاحتمل السقوط بالإسقاط، وفي مسند صدر
العقد حاشا^٢.

النسب الثاني بيع تكون المتعنه في
الاقتران به

٩ - المتعنه إذا كانت في الإقرار بالبيع ما
انضم إلى غيره أصبح له بغيره، فأقر بذلك، ثم
بعضه على أنه له بغيره، لا يفسد^٣، مع ما نقل في ذكر
صاحب المتعنه ولا يجوز، وهو مذهب^٤، لأن
الإقرار بغيره، وصحة الإقرار هي بسبب بغيره
به حال وجود الإقرار، فإن كان ثابت كان له
صداها والإقرار كذا والمحرر به^٥، وهو
البيع ليس ماسا، فلا يحمل إلا حاشا^٦،
بأنه لو وجد لا يفسد^٧.

القسم الثالث بيع تكون المتعنه في نفس
أو قبل

وهو يفسد على مذهب

١٠ - النسب الأول بيع تكون المتعنه به
في قدر النسي

بمثابه في بواضع في السر والباطن على

١ - مع المصنف ١٠٢، ١٠٢، والاختيار ١٠٢

٢ - مذهب المصنف ١٠٢، ١٠٢، ومغني المصنف ٣٩٩

٣ - مذهب المصنف ١٠٢، ١٠٢، ومغني المصنف ٣٩٩

كف درهم. ثم يظهر البيع مائة دينار، فهل
يطل هذا سبع أو يصح بثمن المعلن؟^١

كتب محمد إلى أن هذا سبع يطل قبالة،
ويصح استعصاء، في بثمن المعلن.^٢

وعمله - كي جاء في استباح - إن قال محمد
للمواصم إن الثمن مائة دينار، وسمعه، فإن لم
يسر له ذلك فالثمن مائة دينار عليه، لأن الثمن
لم يذكر عند العقد، والمذكور عند العقد
ينبغي هو ملكه دينار.^٣

وروجه بطلان هذا البيع على القياس هو أن
ثمن السلم يذكر في العقد، وثمن الفعلية لم
يقصده عند هذا، فصح وبقي بيعاً بلا ثمن
فلا يصح.^٤

وروجه صحه سبحانه هو أنها لم يقصدها
بيعاً بطلاناً، بل ما صحها، فوجب عمله على
الصحة - أمكن، ولا يمكن عمله على الصحة
إلا شيء معلاني، فكانها تصرفاً في شرطه في
البطر، فتعلق حكمه بالصهر، كما لو اتفقا
على أن يبيعا بيع تلحنه فتواها، بخلاف
الألف والألمين، لأن الثمن المذكور مشروط
في السر المذكور في العقد، فعلق العقد
به.^٥

مدلل بها لو اتفقا على شرط فاسد ثم عقداً لا
شرط صح العقد.^٦

وروجه القول بأن الثمن هو ثمن السر هو
بها اتفقا على أنها لم يقصده لألف الزائد،
فكانها مائة دينار.^٧ أي لا يصح إسـ،
ويعني الثمن هو الثمن الذي اتفقا عليه في
السر. وهذا عند الحنفية وإحدى المذاهب يفسد
بيع المأزول.^٨

ولما عند التدبره الثماني يصح - في صحيح
الوجهين - فتنضم إلى الثمن.^٩

هذا، ويعلم مما ذكره صاحب الدائع من أن
المحصر هل هو ثمن السر والثمن المعلن، أن
عنه إن قال محمد للمواصم إن أسد، الأصيل
لمعلنين رياء وسمعه، أما إذا لم يقر ذلك عند
لواصم فالثمن ما نزلنا عليه، لأن الثمن
لم يذكر عند العقد، والمذكور عند العقد
السر.^{١٠}

١١ - الضرب الثاني - بيع تكون فيه النتيجة
في جنس الثمن

ومثال ذلك أن يبيعا في السر على أن الثمن

١) الاختصار ١٢/١٩، والمجموع ١٩/٣٣٩

٢) الاختصار ٢٢/٢

٣) ينقل المستطاع ١٧٦/٥، وكشاف النافع ٨٣/١٥

٤) المسرع ٣٣٤/٩

٥) دائع الصالح ١٧٧/٥

٦) الاختصار ٢٢/٦

٧) ينقل الصالح ٥/٢٧

٨) ينقل المستطاع ١٧٦/٥، والاختصار ٢٢/٢

٩) دائع الصالح ١٧٧/٥، والاختصار ٢٢/٢

العقد ان أنبأ له ان يعطى له البيع على نفسه، ثم
عقد البيع ثم انشأ فيه وجهين
أحدهما أن أنشأ ما تنص عليه
والثاني ما رجع عليه العقد كالشكاح

١٥ - وأما المالكية، فليهم به يصير حواشي كتبهم
بيع سلخه كبيعهم، ولها ذكر وبيع المكره
والمقصود ببيع الحازن، وقد سقت الإشارة إلى
ذلك، لكنهم تكلموا عن عقد الشكاح رسميه
مهر مهر ومهر للعلاقية، ويؤيد العمل به
المراد كانت هناك تسمية تشهد على أن مهر
المرء لا يبرأ منه، وإنما ذكر لأبيه وأمه وقد
لم يذكر حيث فيه وانظر الزوجان على مهر السر
محل به، فإن احتملا خلعت غروجه خروج إلى
عنه السر جوع عن حديق السر شاعيل إلى
مندان العالجه الكثيره فإن خلعت محل
عنه ان السر، ولا بكل خلعت الزوجه على
أن جوع وعمل بضيق لعملة فيه. فإن تكلم
عنه بضيق السر^{١١}

١٦ - هذا، وذكر صاحب التيسره ان المصنف
شهد به الأسر هذه من الآن مرعه في التيسر
٢ يجوز، مثل أن يشهد قبل أن يبيع ما رجع في
البيع، وإن بيعه لأمر يوفقه، لأن المبيعه خلاص
ما يبيع منه، وقد أخذ الشافعي فيه لما في ذلك

١٢ - هذا وذكر صاحب البدائع أيضا أنه
كان إذا شهد في السر ولم يشهد في السر أم إن
أنصف في السر وبعد هذا أيضا في السر يفسد، ثم
بواضعا على أن يظهر العقد بالكتاب وحسب
أمره، فإن لم يتولا إن العقد أنشأ به، وسمعه
بالعقد الثاني يرفع العقد الأول، ومن هو
مذكور في العقد الثاني، لأن البيع بحسب المصح
والإصالة، فمروجهما في العقد الثاني يبطال
بأول، فبطل الأول والعقد الثاني يفسد
عنه وقد قالوا به وسمعه، وقد كان السر
من حسن آخر والعقد هو العقد الأول، لأنها
ذكر^{١٢} أقرأه، والسمعة عند أهلنا اسمى في
العقد الثاني، ثم يصح العقد الثاني، فهي
العقد الأول، وإن كان من حسن لأول ما بعد
هو العقد الثاني، لأن البيع بحسب المصح،
فكان العقد هو العقد الثاني لكن بالنسب الأول،
ويزيد بإحالة لأنها انطأها حيث هو^{١٣}

١٣ - وأما الشافعي فإن البيع يصح عند من
بأنفس المعرف، ولا أنسر للأهل السابق لأنه
ملي، مما لو كان لو انصاع على شرط فاسد، ثم
بأن لا شرط^{١٤}

١٤ - وأما الحنابلة، فقد جاء في المروغ في كتاب

١١ - وفيه تحريف، وذكر في (١) أن يذكر

٢ - بدائع المتصنف ١٧٧/١

٣ - المجموع ٣٧٩/٩

١١ - المروغ ٣٧٧/١

٢ - المجموع ٣٧٧/١ وهو الإكثار ٣٧٧/١، والمروغ

٣٧٦/٣

الاستحقاق في السر، فلا ترد هذه
التفصيلات عندهم، وهم أرحم به وإشاعة
، غاصي من الحيلة^١
هذا هو حيث لمناه، ونظر تفصيلات
-أله والخلاف فيها في صحت البيع
والمدعوى

هو للمناخ، إلا - يعرف التهمة الإكراه على
البيع والإعانة، فمحور الأمر هنا إذا تعدد من
البيع، ويضمن التهمة من يعرف الإحالة
والنوع الذي ذكره
وهذا بعد أن ذكره على البيع لأمر يوجهه أو
بما لا يلزمه البيع عند الإكراه، بل له أن يرجع
فيه حتى بعد أن يفرض السر، فلهذه الشهادة
الأساس عند مدعوى الإكراه على البيع وب- ب
الإحالة

بيع التولية

صر تولى

بيع الشئ

انظر بيع الوفاء

أثر الاختلاف بين البائع والمشتري
١٧ - لو دعى أحدهم ببيع التولية، وتكر
الأخر - فإن جاء مدعى بتولية به فلت،
وإذا تعذر له على الأصل وهو عدم الحج
منه، ولو قدم كل منهما ببيع قدس ببيع مدعى
التولية، لأنه يشك طلاب الظاهر
ولو تباعا في العلانية، فإن اعتذر فابتنى عن
التولية، فالبيع في العلانية - ظل ساقطاً عن
انها هزلاته، وإلا فاصح لأمره
وهذا ما علم من مذهب أبي الفتح وصحة
بيع السر وطلال البند، ومن - وهو أبو يوسف
ومحمد بن الحنفية، وهو مذهب عند أهلنا،
والجمهور من مذهب مالك
أما من ذهب إلى صحة البيع لئلا يطلان

١ - انظر المختار من حاشية من حاشية ٢٤٥، ٢٤٦، وحاشية
الخطوط على الدر المختار، ١٣/٢، والموافق بتفصيله
لا يجرى من ٢٥٢، والرد المحتار ٢/٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢،
والجمهور ٢٢٤، ٢٢٥، وكذا في المصنف ٢/٢٢٤، ٢٢٥،
٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦

وفي الشرع فعل بوجده المكروه جديع، فكرو
إلى ما طلب منه ^(١)

فالمرق فيه وبين البيع الجبري ' أن البيع
الجبري لا يكون بلا حق، أما البيع بالإكراه
فهو في الأصل أعم، تكن العداء بإطلاقه على
الإكراه وبلا حق.

البيع الجبري

معرفة

١ - البيع الجبري مركب من لفظين ' البيع
والجبري،

فالبيع مباداة على مال على وجه
مخصوص ^(٢)

والجبري من جبره على الأمر جبراً - حله
عليه فهو ^(٣)

فالبيع الجبري في اصطلاح الفقهاء هو البيع
الحاصل من مكروه حق، أو البيع عليه بانه
عمه، لإيقاع حق وجب عليه، فوالفزع ضرراً، أو
تحقيق مصلحة عامة ^(٤)

الألفاظ ذات الصلة

أ - الإكراه على البيع

٢ - الإكراه في اللغة - من الإنسان على امر
مغير اختياره ^(٥)

(١) - نفس الطلب ٢

(٢) - التصريح بالبيع مباداة - جبر

(٣) - تعريف اصطلاحاً من لغة البيع الجبري - من كتب
العلم

(٤) - نظر الصحاح، والمصباح المثير لمادة الإكراه، وإلى غايد
٨٠/٥

ب - بيع التلجئة

٣ - بيع التلجئة في اصطلاح الفقهاء أن يظهر
عقداً ومالاً يريدانه ببيعاً إليه صاحب المال
جبراً من عدو أو سلطاناً جائراً ^(٦)

فالمرق فيه وبين البيع الجبري أنه بيع
التلجئة فيه ضرره البيع لا خفيه

حكمه التكليفي

٤ - يختلف حكم البيع الجبري باختلافه،
فإن كان لإيقاع حق، كبيع ماله لإيقاع دين
حق، وطالب صاحب الحق فهو واجب، وكذا
إذا كان لمصلحة عامة، كترسيه المسجد الذي
حق على المصلين، ' النظر في التمام ^(٧)

ويصوم البيع في اللغة الإسلامي - كسائر
المعقودات لقوله - على من صبي لمح على إنشائه

١ - حاشية ابن عابد ٨٠/٥

٢ - حاشية ابن عابد ١٤٤

(٣) - الموسوي ٦٠/٢٢

أما إن كان ماله من غير جس الدين كالعمار
والمرحوم، فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى أن
الإمام يبيع ماله عليه حراً بطله عنه ^(١)

وعند الإمام أبي حنيفة، لا يبيع الحاكم ماله
عنه، بل يجب حتى يقوم بإرضاء الدين يبيع
ماله أو غيره، لأن ولاية الحاكم - في نظر الإمام -
عنى من عليه الدين، لا على ماله، فلم ينفذ
بعض في ماله بغير إذن، ولأن البيع تجارة
ولا يصح إلا برضى، ولله لطف نزع من الحبر
الذي لا يحبر ليرجعه. وقد خالفه صاحبنا في
ذلك، فجاء يبيع الحاكم ماله لوفاء دينه
حراً، وأجاب هو الفتى في الكتاب ^(٢).

بيع الموهون

٦ - إذا رهن عينا بدين حال أو مؤجل، وحل
الأجل، ومنع المدين عن لقاء الدين أجبره
الحاكم على بيع الموهون، لرداع عليه بطله
عنه، لأنه حق وجب عليه، فإذا امتنع من أدائه
لام إحقاق مقامه في أدائه، كإيفاء في حسن
الدين وللتفصيل ر: (وهو).

ولعل الإمام أوسع - لا يبيع عرقه

من الجانيين لقوله تعالى: «وإن الدين أموالاً
لا تأكلوا أموالكم يتكلم بالباطل إلا أن تكون
عبرة من ترغص منكم» ^(٣)

وغيره «إنما البيع عن تراض» ^(٤) ولا يضر
الصنفاء ببيعاً لم يرض على التراض من
الحاسبين: البائع والشري، إلا ما توجبه
نصلحة العامة لإحقاق حق، أو تعطيل مصلحة
عامة، أو دفع ضرر خاص أو عام، وهو ما يسمى
في عرفهم: الإكراه المشروع، أو الإكراه مع
ومعه الضرر المحتمل الذي يجرى به أخذكم، إما
مباشرة بطله عن يمينه عليه إحراقها، إذ
يمنع عنها، أو غير هو على إجرائها.

ومذكر لفقهاء أمثلة للجبر المشروع على
البيع منها:

إجبار المدين على بيع ماله

٥ - يجبر الدين على بيع ماله لإيفاء دين حال،
إذ امتنع عن أدائه وله ملك ظاهر، فيجبره
الحاكم على وفاء الدين بالتحرير عليه ما حسن أو
الضرر، فإن أصر على الامتناع غنى الحاكم
الدين من ماله جبر عليه، إذا كان له مال ظاهر
من جس الدين

هذا محل اتفاق بين الفقهاء

(١) روي عنه الفقهاء ١/٣٧، وسأله للجهاد ٢/٣٠٥.

٣٨ - والسنن ٢/٢٩٩، والإيضاح ٢/٢٧٩، ونحوه

١/١٨١، والأحوط لتعليق المختار ٢/١٨١

(٢) إمام المذاهب ٥/٩٥، والأحوط ٢/٩٨

(٣) سورة غافر/٢٩

(٤) حديث ١٠ - إنما البيع عن تراض أخرجه ابن ماجه

١/٧٣٧، ط (الطحاوي) وقال البيهقي: استناد صحيح

رواهه أبو بكر

بدن على أنه كان في عهد الرسول ﷺ . عاصم
حكم المربع
ولهذا اتفق الفقهاء على جواربه من حيث
الحمة، والأظهر عند الشافعية جواربه مع
الكرهة (١)

شروط بيع الخراف

٣ - اشترط للمالكه جواز بيع الخراف سنة
شروط

(أ) أن يرى البيع حرام حال العقد، لوقوله
إذا استصر على حائه إلى رب العقد دون
غيره، وهذا ما لم يرم على الربوه بسا المبيع،
كعائل الخيل الطبية بمسدها معها، فيمكن
بردها في مجلس العقد

(ب) أن يجهل المتبايعان معا قدر الكيل أو
الوزن أو العدد، فإن كان أحدهم يعلم قدرها

فلا يصح

(ج) أن يجرى ويصدر مدته عند إبرام العقد
عليه

(د) أن تستوي الأرض التي يوضع عليها
لبيع

(هـ) ألا يكون عليه ما يبعه جواربا كثيرا.

بالقدر، كبيع صبرا طعام، دون معرفة كيلها أو
وزنها. وبيع قطع الخالية دون معرفة عددها.
وبيع الأرض دون معرفة مساحتها، وبيع الثوب
دون معرفة طوله

وبيع الخراف استثنى من الأصل لحاجة
فئاس واضطرارهم إليه، به بعضي التسهيل في
التعامل قال الدسوقي الأصل في بيع الخراف
معها، ولكنه حرم فيها شق غلظه من التمرد.
لوقوله في المكيل بوزون (١)

وذليله حديث ابن عمر - رضي الله عنهما -
«كنا نشتري الطعام من الرثال خرافا، فهانا
رسول الله ﷺ أن يبعه حتى تنقله من مكانه»
وفي رواية - «رأيت الناس في عهد
رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام حروفا يضربون
في أن يبعوه في مكانه، وذلك حتى يزوروا إلى
رجلهم»

وفي رواية - «يجوز» وفي أخرى: «إن
عند الله من عمر رضي الله عنهما كان يشتري
لنظام جزافا يحميه إلى أهله» (٢)

فدل على أنهم كانوا يبيعون بيع الخراف،
فيكون هذا دالا على جواربه، والملاحظ الرواية

(١) الفصولي ٢/٢٠

(٢) حاشي - كذا شري الطعام من الرثال جزافا، فهانا
رسول الله ﷺ «يبعه حتى ينقله من مكانه» أخرجه
مسلم (١١٦١/٢) ط الخفي

بإشارة للمتنج ٣٩٢/٣ وحاشية الدسوقي ٢/٢٠
وكشاف القضاء ١٦٩/٣، ونبذ الخلفاء ١/٥٠، وروضة
الطالب ٣٠٤/٣

عني أساس السهم الإفرادي، كما لو قال: كل
صاع عنب مكدأ

نمسا النوع الأول، فقد قال ليس قنانه
لا يضمن في جهازه خلافاً إلى ما لا ينبغي
حرفاً. ويشترط عند الجميع أن لا يكتسب من
أموال الزبيرة إذا بيع شيء منها بحصة كـ
يحيى^{١١}

والثاني وهو بيع الصبرة التي يجهل مقدار
كيفية أوزنها على الطن معلومة النكاح و
البر، فقد ذهب المالكية والشافعية والحنابلة
وغيرهم من المذاهب إلى أن يجهل عدد صيغيات
الحرفة، ثم يقول: وذلك هذه الصبرة من
بعضهم كل صاع منهم. لأن زبيرة الصبرة
يكتفي في تقديرها، ولا يضر الجهل بحده
المتوسط، لأن بالإمكان معرفة ما يتحصل من
الصبرة، فيرفع الحرف، ويرد إلى الجهة

وذهب سويجه إلى أن البيع محرم في غير
أحد ولا يجوز في الصبرة كلها، إلا إذا عرف
عدد الصيغيات، وذلك لعدم عرف الحرف إلى
يكتفي بتجهيزه بالبيع والتمس، فيعرف من
ذلك وهو معلوم

ثم قال: أجهل به سمي حلة الغفران، أو
بأن نكاح الصبرة في غير الحرفة، حرم بيع

تعتبر تقديره. سواء كان مكيلاً أو موزوناً أو
معدوداً

كما سبب ط لا يقل جداً إن كان معدوداً
لأنه لا مشتق في معرفة نظره بالعدد

أما إن كان مكيلاً أو موزوناً فيجوز وإن غا
حد

(و) أن يثنى عليه ولا يقصد حرفة بالبيع،
سواء قل ثمنه أو لم يقل كالتيسر. وإذا قصدت
أهماده حريجه حراماً إلا في ثمنه بالنسبة
بعضها مع بعض. وسع من بيعه حرافاً لم
يعمل ثمنها كالتيسر

أما إذا لم يثنى عليه لم يحرف. باع حراف،
سواء انقصت أوزنه ثم، قصدت له صفاً أو
غيره^{١٢}

وأورد المالكية في تفصيل الصبرة عن
المحرم، وإن كان صفاً ما شاركهم غيره في
عسرها، كما في الشرط الأول والثاني والثالث
كما سيأتي تفصيله

ولبيع الحرف لا حرم تختلف أحكامه على
التفصيل التالي

بيع الصبرة حراماً
١. الصبرة هي التكملة المتجمعة من الطين
ويصوه والصلابة المجهولة القدر بمقدار
اللزوجة، إما أن يباع بنفسه إجمالاً، وإما أن يباع

بيع للمزروعات والمعدونات المتفاوتة جزائفا

٦ ذهب جمهورنا إلى جواز البيع بطبع
للشئ مع غيره عدده كل واحد مكدا بل
مع الآخر، والشوب حرر كل ذراع مكدا مع
أهمل محمده الدرعا

وذهب سرحيفه إلى عدم الجواز، وهو هو،
إلى القطع من الساقية

والعرقى: مكبات، وموزونات، وبيع
للمعدونات، ومزروعات، من الأولى لا تتفاوت
أحرارها في المعدن تسوية فاحشا إذا عرفت،
فتكفي رؤيتها

أما المعدونات والمزروعات كالأشبه
والأرض لتفاوت حرثها إذا عرفت،
ولا تكفي رؤيتها

البيع حررا مع عدم أحد المتبايعين بقدر البيع
٧ يشترط لصحة بيع الجزاء أن يكون
المتبايعان مجهولان قدر سبب جميعا، أو يعلم
جميعا، ولا يجوز البيع جزائفا مع علم أحد
المتبايعين بقدر البيع دون الآخر، وذلك عند
الملك والخاصة وفي وجه لسانية

المصره ويخرج ذلك عن أن يكون حررا

ساوي موضع صرة الطعام عند بيعها جزائفا

٨ لا يخلو البائع في بيع صرة الطعام جزائفا
بصحتها على موضع يفسدها، كإلحاقه على
كه أو حجر يفسده، وكذلك السر وسببه من
ذاتها التي يباع بوضعها في ظرف، أو إناء، فلا
يجوز للسائق إن أعدها حررا - أن يكون الطرف
لما تختلف أحرارها معه ويصعب، لأن هذا على
يؤدي إلى المصروف والجهاز والبراع، فلا يمكن
معه تقديرها بمجرد رؤيتها

٩ قد كتبت المصنف على دكة أوروبية أو حجر
ببعضها سواء انقص السائق أم لم ينقص،
وتظهر له المشتري وهو غير عالم بذلك، فيبيع
صحيح ولم يلزم للسائق، ولا يشتري الخيل في
سبح المقد، أو الرجوع بالنقص إلى المتسأل على
السائق، فإن قصم المصنف معشوشه مع وضعها
على دكة أو حجر، وهو لم يدرك ذلك، فما يقصر
من ثمنها يرجع به المشتري على البائع

١٠ إن باعه صرة طعام، وظاهر أن تحتها
حسرة فلا يعلم للمشتري، لأن ذلك يفسده ولا
يصرفه، لأنه سريه في قدره

وللبائع الخيل إن لم يعلم بالحسرة

(١) شرح الصغير ٢٤١ ٢٤٢، وروضة الطالبين ٢٤٦/٢.

والظاهر ١١

(٢) فتح القدير ٧١٤

(٣) حاشية المحقق ٣٠ ٣١، وروضة الطالبين ٣٥٨/٣.

والظاهر ١٣٧

(٤) شرح الصغير ٢٤٦، والشرح المص ٣٨ ٣٩، وروضة

فتح ٣٩٦، ٣٩٧، وكشاف القناع ٢١٩

(٥) الشرح الصغير ٢٥١/٢، وكشاف القناع ١٢٩/٣، ١٣٠.

وروضة الطالبين ٣٥٨/٣

فيبقى أحبال الرما قلتها، وقد سمى النبي ﷺ
عن « حراسة » وهي مع النمر الرطب بالنمر
الخراف، وذلك فيما روى ابن عمر رضي الله
عنه، فإن « سمى رسول الله ﷺ أن يبيع الرجل
نمر حياطة إن كان محلا نمر كيلا، وإن كان
كرم أو يبعه بربوب كيلا، وإن كان يريه
ببيعته بكل شطام، تبي عن ذلك كله »^{١٦}
وبذلك لأنه يتقصن إذا جف، فيكون مجهول
المقدار

ونقله في الترمذي أن الهذلي قال
كالنمر بالمتماثل^{١٧}

ضم معلوم في البيع أو جراف إلى جرف
٩ إذ ضم حراف إلى حراف في البيع شمس
واسم أو بشين لم يسمع ذلك صفة البيع، لأنها
في معنى الحراف الواحد، من حيث مساو
الرحضة « كذا لوقال » تلك صري النمر
و غيب هاتين، فوسعت ثمره حافط هذين
جراف بثلاث سنين، فوافق أولاهما بديار،
وثانية بديار

وكذا أو ضم إلى الجراف مطعة مما لا يبع

١٦ حديث « من من الرينة » أخرجه غياثي (الفتح
٣٨٤/٤ ط الساقية)، وسم (١٦٢٢/٣ ط غياثي)
وأخر من الأوطار ١٤٨

١٧ (٢) وروى الطبري ٣٨٣/٢، وكتيب الفتاح ٢/٣
والصحيح ٣٥٣/١٠، وفتح القدير ١٥٠/١٥، والدموي
٢٣ ٣

ووجه علم الجراف عنهم « ما فيه من النمر،
فإن يبع الخراف حرا للضرورة وأخذته في بيع
محميا وحورا، فإذا عرف قدره لم يجر أن يباع
حورا إذا لا ضروره فيه

ويستحب عليه أن يرد المشتري السلعة التي
اسرها جزافا، إذا علم علم البائع بعنده،
وبتأنيق فسح التمسك إذا علم بعدم شري
بعدها

وعند الجمعية، وهو الأصح عند الشافعية
أنه يصح مع علم أحد المتعاقدين بمقدار بيع
وهو أحمد رواية نكرانه وعدم حرمة، رواها
خلاف العلماء^{١٨}

بيع الترمذي بجنه جزافا
٨ لا يجوز أن يباع المثل الترمذي بحسنه محاربة،
بقول النبي ﷺ « لا تبيع بالذهب بالذهب، والفضة
بالفضة، والبر بالبر، والنمر بالنمر، والنمر
بالنمر، والملاح بالملاح، مثلا مثل، مر، بسره،
بد»^{١٩}

قدل الحديث على أنه لا يباع الترمذي
به إلا بتحقيق المثلة بهما، ولا بالتخييص
ولا يمكن أن تتحقق المثلة في البيع
الخراف، لأنه فاقم على التعمين والتقدير

١٨ غياثي ١٧٣/٤
١٩ حديث « لا تبيع بالذهب بالذهب » أخرجه مسلم
١٦١٦/٢، ط غياثي

بيع الجراف ٩

هذا كله في الجراف إذا بيع على غير كيل أو

سحرة

أما إن بيع الجراف على كيل أو سحرة فلا يجوز أن يقدم إليه شيء، غيره مطلقاً، كأن قال:

بعثك هذه الصبرة كل صاع يدرهم، على أن

مع البيع صبعة كد، من غير نسبة ثمن لها، بل

نسبها من جهة ما أسرى به الصبرة، لأن

ما يخص الصبعة من الثمن حين البيع مجهول،

ومعنى مطلقاً أي سواء كانت الصلعة من

حسن الصبرة أو من غير حسنها، لأنه إذا

سعى الثمن كان أنه يساوي أكثر، وسأخ فيه

البيان من أجل إتمام الصلعة جزافاً، كانت

التسمية كعدمها، لأنه صار مثابة الشيء لم

بسم

وإذا لم يسم ثمنها، كان ما يخص الصلعة من

المن مجهولاً

وعند الحنفية لو قال: بعثك هذه الصبرة

وقبضاً من هذه الصبرة الأخرى عشرة دراهم

صح

لأنه لو قال: بعثت هذه الصبرة، كل قير

بدرهم، عني أن أزيدك قبضاً من هذه الصبرة

الأخرى لم يصح قالوا: لأنه لا يضاف إلى جهالة

المن في التعميم، لأنه يصير قبضاً وشيئاً

بدرهم، والشيء لا يصره، لعدم معرفتها

كيلاً أو وزناً، كما لو قال: بعثت هذه الصبرة

وهذه الثمانية بعشرة مثاقير

أما إن قسم في البيع إلى اجزاف معلوم بكل

أو وزن أو عدد، قصد يودي ذلك إلى صلدة

البيع، لأن نصيبه إليه يصير في المعلوم جهلاً لم

يكن

وقد قسم المالكية^(١) المصم المعلوم القدر

بكيل أو وزن أو عدد إلى أربع صور: لأن اجزاف

أما أن يكون الأصل فيه - بحسب العرب - أن

سأخ جزافاً كالأرض، أو أن يبيع بالتقدير كالكيل

للمحسوب، وكذلك المعلوم القدر منقسم إليه.

أما أن يكون الأصل فيه أن يباع جزافاً، أو أن

يسأخ بالتقدير، فإن كان اجزاف أصبه أن يباع

جزافاً، وللمعلوم القدر أصبه أن يباع بالكيل أو

الوزن أو العدد، كجزاف أرض مع مكبل حب،

صح البيع في هذه الصورة، لأن كلاهما يبيع

على أصله

ومعد البيع في الصور الثلاث الأخرى،

مخالفة الأصل في كنهها، أو في أحدهما،

وامثلها

١ - جزاف حب مع مكبل أرض (أي أرض

معدرة بالمساحة)

ب - جزاف حب مع مكبل حب .

ج - جزاف أرض مع مكبل أرض

بأنه درهم، فوجدها أقل ثواباً ومن اتبع له
على أنه عشرة ثوبين بمقداره درهم، أو لو
على من ثوبين ثوبين درهم، فوجدها أقل
كتب درهمين ثوبين ثوبين، إلى حصة سبع في
هذه الصورة، سواء هي الميراث أو النصف
عم وقع عليه الاتفاق في العهد

وسو، كان المبيع ثوباً ثم لم يصب من
خروجها، فوجدها صاعاً من المكلف

ولي رواية للحاشية أو أربعين مثلاً، كـ
مقدرة عليه أربعين ثوبين، وذلك لاختلاف
الوصف فيها، لأنه لا يمكن إحصاء الثوبين على
سليم أنه ينفذ ولا يمكن إحصاء الميزان على
حد، إلا عصر، لأنه يسمى الكيل كـ
لا يجرى على الميزان في الفرض الذي لم يصر
حاصل بسبب ثبوته

ويقال في العهد من حيث الحصة على
سبب إحصاء الثوبين في حد الزيادة، والميزان
في حد النقص في الصورة المتعددة

ويقال في الحصة وإحصاءه من مائة درهم
كأنه مائة درهم، وسبب ما يباع كذا فصره
المقدار، ولا يسمى المبيع فيها من ثوبين
بأنه مائة درهم الضرر مقداره

من مائة درهم مائة درهم من مائة درهم
بأنه مائة درهم فوجدها أقل كـ

حصة والحاشية إلى المائة درهم، إن
مائة درهم لم يجرى بخصته من ثوبين كـ

بكمية ما في الصورة من الثوبين^١
ودرب ذلك بمقدار ثوبين مائة درهم في صورة
ما إذا كان المبيع مائة درهم الصورة كل واحد
منهم، على أن يزيدا فها من هذه الصورة
لا يجرى لأنه بمقدار ثوبين مائة درهم في حصة الميراث
والنصف، كـ مائة درهم مائة درهم وصفاً وصفاً
بدرهم، أي لا يعرف، لم يجرى بكمية
ما في الصورة من الثوبين^٢

ومن نظره على تفصيل الحصة في هذه
حاشية

١ ثوبان هذه الصورة فوجدها مائة درهم
من صاع ثوبين من ثوبين منهم صاعين كـ
خرج ما زاد مائة درهم فوجدها بالنصف
عمره لا حواشي وزاد كـ مائة درهم مائة درهم
أقل أو أكثر فوجدها المبيع على الصحيح
هذا التقدير، وذلك لتعلقه بكمية من الثوبين
وسمى بفصله

وتوجه التارة على أنهم أنه يصح بيعها
بأنه مائة درهم^٣

فهو المبيع أقل أو أكثر من المسمى
١١ من مائة درهم طعمه من مائة درهم

١ الفهرست ١٣٧

٢ الفهرست ١٣٨

٣ بيان المحتاج ٢٩٩

ان باحد الموجود بحيث من الشمس، أو لو كانت
البيع
وإذا ظهر ان البيع أكثر مما اتفق عليه،
فذهب المذهب إلى أن قرأته للمشتري بالشمس
نفسه، لأن الشمس كالوصف، والأوصاف
لا يحددها شيء من الشمس، ولا حيز للمانع
وذهب المذهب والشافعية إلى أن الشارع
في الخبر

والمحالة تفصيل في مذهبهم

قد ذهبوا إلى غير المانع من مبيع البيع
رائد، ومبي سلبه المانع للوجود فإن روي
سليم جميع فلا خيار للمشتري، لأنه راده
خير وإن أبي سلبه رائد، فلمشتري
الخيار بين المبيع أو الأحد بجميع غرض
سمى ونقط الزائد

لأن روي بالأخذ أحد العشرة، بالمائع
شريك به في الذراع

وفي غير المانع في المصح وجهان

أول، أنه المصح، لأن عليه ضرر في
اشارته

ثاني لا خيار له، لأنه روي مبيع الجميع
بما الشمس

فإن روي إليه الشمس مع نقاء موه له فيه كمال
وبناء على ما روي به من الشمس، فلا استحقاق
في المصح، فإذا بدلت المانع لمشتري الشمس،
أو غرضه من شيء من الشمس، لم يلزم الآخر القبول.

مصح البيع، وذلك لأن الشمس يعصم على آخره
المبيع أشبه مكبلاً قومودوساً، ولم منه روي
المشتري به لأنه أقل مما اتفق عليه، وهذا
كان به خيار أحد الموجود بحيث من الشمس،
وكان به خيار المصح لأنه وجد البيع ناقص
وفي قول للمحالة أنه ليس له خيار
مصح، لأن ضمانه التقدير ليس بسبب في شيء
من الكيف

وعند الشافعية المشتري الخيار من أن
بأحد موجود بكل الشمس يسمى، ويروى
نفسه

وإذا وجد المصرو أكثر مما تم عليه الاتفاق
رد المشتري المبيعة للمانع لأنه ضرر بالربا،
ولأن مبيع وقع على مقدار معين، فإذا راد عليه
لا يدخل في البيع وهذا عند الحنفية والمذاهب
وعند الشافعية، يشبه الخيار للمانع،
ولا يفسد خياره فيما إذا كان المشتري بالمائع
لا مصح، وأما أصح ما يقدر المشرع، أو ما
عصبت من الزائد

وإذا كان ما يساع جوازا مذكوراً كالمشروب
والأرض، يظهر أنه أقل مما شرط عليه في المصدق
وهو خمسة والشافعية إلى أن المشتري
بالمخير من أن يحدد الموجود بصفة الشمس وبين
أن يترك البيع، ولا يفسد خيار المشتري في رد
خط المانع من الشمس قدر المانع
وذهب المحالة إلى أن المشتري بالخيار بين

لأنه معارضه بيع فيها انقراض مبيع. فلا
يحرر واحد مبيع عليه وإن ترخصا على تلك
٥

بيع الحاضر للبادي

تمريف

١ حاضر أحد البادي، وبخده أحد
البادية^١

والمحاضر من كان من أهل الحاضر وهو
بكن الحاضرة، وهي المدينة الثرى، والريف
وهو ريف فيها سنة ررع، محض

وقال النسي أنه صديق لي من
والثرى والبادي صانك المدينة، وهي سنة.
تحت المنة كونه من البادي والثرى والريف، قال
عاشي ٥ و١٠ باب الأسماء بوزن ٥ بهم
بالذات في الألف والهمزة ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠
الثاني لهم بكتابة وال ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠
حضرى. وفي البادية بوزن ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠
وهو بعض المالكية بيع حاضر بمعدني

١. عار الصالح منذ سنة ١٠٠٠

٢. صورة الألف ٢

٣. شرح المحلى على التمهيد وحاشيته المحلى على التمهيد

٤. ١٠٠٠ سنة ولحمه المستن ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

٥. ١٠٠٠ سنة ولحمه المستن على كبره غرض ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

ووجه التفرقة بين المديرة والمكاتب
أن ظهر عليه في العقد على المكاتب هو
مدر، أي في المدة وشأن فهو الوصف
والمدد غايته التميز، أما الوصف فهو بيع
بمبيع، ولا يفتقر إلى من التميز، وهذا يحد
ببيع محله من التميز، لا ذلك انقراضه
عنه، وهذا البيع بالمدد كسلا، إن كان
الوصف للمدد عليه فهو قال الثابت، إن كان
المدد على مدد، فهو قال الثابت، إن كان
بمدد، فهذا هو المدة، فالمدد بالحق إن
سأله أحد من محضها من الناس، وإن شاء ترك
لأن الوصف وإن كان تابعاً للمبيع، إلا أنه
صار صلاً، أنه امر مدد التميز، فيقول في
بيع مدد، فهو مسئلي

لأنه إذا كان لكل شخص أن يبيع أحد المكاتب
بيع مدد، فهو وجدها زائدة، فهو باختيار
سأله أحد من الناس، وإن شاء
أن يبيع، أنه إن حصل له التميز في المدد
بمدد، وإن كان نفس فكذلك هو مبيع
فبيع بوزن ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

١. بيع مدد ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠، وصف المدد

٢. ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠، وصف المدد ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠

بيع الحاضر للبائى ٢-٣

بأنى أن اسراراً بحديث أن يبيع الحضري
سنة من البصري، وذلك طعناً في الشئ
العالى، وهو مذهب، لا به من الإصرار يأنى
الملك^(١) وعلى هذا التفسير تكون اللام في
ولا يبيع حاصر باده بمعنى من - كما هو
ظاهر - فهذا غير من قال إن الحاضر
هو الملك، والبائى هو اشري

قال آخر رسمي ويشهد لصحة هذا
التفسير، مالى المصنوع العينية، عن
أبي يوسف - أن اسراراً دعوا الكوفة، وولوا
أن يسلوا (سروى من الطعن) منها، ألا ترى
أن لعل البداة يصح من الشراء المحكرة،
هذا أولى^(٢)

وصرح المصنف من الطبعة^(٣) بأن
الأصح - كما في المجتبى - أنها - المستدرك
(وهو التفسير لأبى الذي عليه الجمهور) وذلك
لوجهين

أولهما - موافقة لأحر الحديث في بعض
رواياته - دعوا الناس - يرقى الله بعضهم من
بعض^(٤)

والصمدى هو البائى، سنة من عمود، لأن
اليدوي يكون الخياط

غير أن أحسنه اعتبر البائى شاملاً
للمعجم في السنية، ولكن من يدخل السدة من
غير أهلها، سواء كان يدوي، أم كان من قرية
قريبة أخرى^(٥)

وموقوف عند الملكية^(٦)

٢ - وأما بيع الحاضر للبائى عند الجمهور
أن يتولى الحضري بيع سنة البائى - كما
يبيع الحاضر ممر البائى الداع
قال الخواص - هو أن يبيع السمسار الحاضر
بمروء من البيع، وهو - لا يبيع أب، أما
أعلم بذلك، هوكله، ويبيع ويمن، وهو
تركه يبيع بغية لرخصه على الناس^(٧)

فليس - على هذا - هو من حذر الحاضر
بأنه من البائى، يضمن على

وعلى هذا التفسير، تكون اللام في
ولا يبيع حاصر باده عن حقه، كما يقول
أبو عاصم، وهي التفسير

٣ - وجب بعض التفسير - كصاحب المدونة -

(١) مخرج كبير للمرجع ٩٤/٥، والقوانين الفقهية من ١٧٦

(٢) المقتضى ٣٧٩/٨، وكشف النجاة ١٨١/٣

(٣) لسريته من جزى في القوس الخلويا من ١٧٤
بعض التفسير

(٤) فتح التفسير ١٠٧/٦، ودر الحاضر ١٣٣/٥، والمخرج

الكبير للمرجع ٩٩/٣، والقوانين الفقهية من ١٧٦،

ونقطة المحتاج ٣٠٩/٢، ٣١٠، والمقتضى ١٧٩/٤

(١) القاموس بشرحه ١٧٦/١، والقاموس المختار ١٣٣/٩

(٢) شرح التلخيص على الحداد ١٠٨/٦

(٣) رد المحتار ٣٢، وانظر في هذا التفسير أيضاً تبيين

الافتقار، وحاشية الشافعي عليه ١٤٨/١

(٤) المصباح لتبى عات ١٠٨، (بيع) ورد المختار ١٣٣/٩

(٥) الحديث بأنى لم يرد (ب)

عنه النبي عن بيع الحاضر لليادي

اختلف المذهب في هذه هذا النبي .

١ - (١) مذهب الجمهور، بناء على التسليم

الأول، أن المعنى في النبي عن ذلك، هو

مؤذي إليه هذا البيع من الإصرار بأهل

البلد،^(١) والتصديق على الناس^(٢) والقصد أن

...عن الناس بعضهم^(٣)

قال من لقنهم ١ بخلف أهل العلم في أن

النبي عن بيع الحاضر قلنا في أنها هو بيع

الحاضر،^(٤) لأنه منى ترك الطوي بيع سمته،

أما إذا قلنا بوجهه، ويوسع عليه السعر،

فرد يوسى الحاضر بيعها، وأسمع من يبيع، لا

بسر البلد، صلي على أهل البلد، وقد أجاز

السرخسي في تعليقه إلى هذا المعنى^(٥)

٢ - (ب) ومذهب بعض الفقهاء، كونه عن

عنى ما يشاء، والكلاني، وكذلك لغيرنا في

...في يمينه على التفسير الذي، أن المعنى في

نبي عن ذلك، وهو الإصرار ببلد، فقص، من

الاخر له عدي باللام، لا ينع

فمن هذا يكون مذهب الحق، كالجمهور

في تفسير الحديث^(٦)

النبي عن هذا البيع

١ لا يخلف الفقهاء في بيع هذا بيع عند

ورد النبي عنه في أحاديث كثيرة منها

حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول

الله ﷺ قال: «لا تفسروا إلّا ركبا، ولا يبع

بكم على بيع بعض، ولا تشتروا

ولا يبع حاضر لباد، ولا تشتروا العبد»^(٧)

ومما حديث أبو عيسى رضي الله عنه

قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يبع حاضر لباد،

دعوا الناس، يروق الله بعضهم من بعض»^(٨)

ومما حديث أنس رضي الله عنه قال: ذهب

أن يبيع حاضر لباد، وإن كان أحدهما

ولي فقط، وإن كان أحدهما لأمه ولأمه»^(٩)

(١) ذكر المحققون في إسناده ١٢٩٢ و ١٢٩٣

(٢) حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولا يبع بكم على

بيع بعض، م. أخرجه البخاري (١/٢٦١) الصحيح ط

المطبع، وصف (١٢٤٠) ط خبي، والله

(٣) حديث أبي عيسى رضي الله عنه، ولا تفسروا إلّا ركبا، م. أخرجه

البخاري (١/٢٦٠) الصحيح ط المطبع، ورواه

(٤) حديث جابر رضي الله عنه، ولا يبع حاضر لباد، وهو الخاسر يروق الله

بعضهم من بعض، م. أخرجه مسلم (١/١٠٧) ط الخبي

(٥) حديث أنس رضي الله عنه، لا يبع حاضر لباد، وإن كان

أحمد وأحمد، أخرجه البخاري (١/٢٦١) ط

المطبع، وصف (١٢٤٠) ط خبي، والله

(٣) حديث أبي عيسى رضي الله عنه، ولا تفسروا إلّا ركبا، م. أخرجه

البخاري (١/٢٦٠) الصحيح ط المطبع، ورواه

(٤) حديث جابر رضي الله عنه، ولا يبع حاضر لباد، وهو الخاسر يروق الله

بعضهم من بعض، م. أخرجه مسلم (١/١٠٧) ط الخبي

(٥) حديث أنس رضي الله عنه، لا يبع حاضر لباد، وإن كان

(٦) حديث أنس رضي الله عنه، لا يبع حاضر لباد، وإن كان

قالوا: لأنه إذا سأل المحصري أن يقمص له بيعة، بسعر يومه على التبريج، لم يجمعه ذلك على مواليفه، فلا يكون ميسرا للتقصيص، بخلاف ما إذا سألته: ببيعه بأقلى، قال: زيادة ربحا حلت على المرافقة، فيؤدي إلى التقصيص^(١)

١٠ - وإن يكون البيدي جاهلا بالبيع^(٢)، لأنه إذا علمه لم يرد المحاصر على بيعته^(٣)، ولأن النبي لا حل أن يبيعهوا قلسا برخص، وهذه الأمة إنسا وحده إذا كانوا جاهلين بالأسعار، وإذا علموا بالأسعار فلا يبيعون إلا طينها كما يبيع المحاصر، فيبيع للمحاصر حينئذ بمنزلة بيعهم^(٤) وهذا الشرط للملكية والحنفية

ومع ذلك فقد أطلق مخرشي النبي، سواء أكان البيدي جاهلا بالأسعار أم لا^(٥) وأفتى في المصدا عند الملكية فلفظ عند المخرشي، شرط الجهول بالأسعار^(٦) وهو الذي نص عليه ابن حري^(٧)

(١) حاشية الجمل على شرح مع ٨٩/٢

(٢) الشرح الكبير للفرغاني بحاشية المنصور ٩٦/٢، والمجلد

١٨ / ٢، وكشاف اللغات ١٨٤/٢

(٣) كشاف اللغات ١٨٤/٢

(٤) حاشية المنصور على شرح مخرشي للفرغاني ٦٩/٢

(٥) شرح المخرشي ٨٢/٥

(٦) حاشية المندوي على شرح مخرشي ٨٣/٥

(٧) المخرشي للفرغاني من ١٧

جهة أخرى غير الرخص، وهي أن يكون أهل البلد في حال قحط وعوز إلى الطعام والعيش، فلا يبيعها المحصري - مع ذلك - إلا لأهل البلد، بنص غالب^(٨)

فهو النبي .

فقد جهز الفقهاء، النبي عن بيع المحاصر للبيدي، بقدر وشروط شتى منها

٧ - أن يكون ما يقدم به السادي، بما تميم الحاجة إليه، سواء أكان معلوما أم غير معلوم، فما لا يحتاج إليه إلا بآخر، لا بدخل تحت النبي^(٩)

٨ - وأن يكون قصد البيدي البيع حالا، وهو مذهب واحدة بالبيع بسعر يومه، فلو كان قصده البيع على التدرج، فسأله البيدي بمريض ذلك إليه فلا بأس به، لأنه لم يضر بالنفس، ولا سبيل إلى مع، فمالك منه^(١٠) وهذا الشرطان كشافهما والحنفية.

٩ - وأن يكون البيع على التدرج بأقلى من بيعة حالا، كما استظهره بعض الشافعية

(١) إتيان المحتاج ٢٣٢/٢، وإقامة بخر ربح ١٠٧/١

والمخرشي ١٢٢/٢، ويثير الحديث ١٨/١

(٢) حاشية المحتاج ٢١٤/٢، وشرح المصلي على الشهاج

١٨٢/٢، والمجلد ٢٨٠/٢، وكشاف اللغات ١٨١/٢

(٣) شرح المصلي على الشهاج ١٨١/٢، والمجلد ٢٨٠/٢

وكشاف اللغات ١٨١/٢

والحمد بعد تحرير كتابه التسليمي .
هو لا يطعن^١

١١ - وإن شرط الحائز أن يكون بادي في حبس البيع، وحضر لبيع، لأنه إذا حضر، لم يتركه، ففصله الحاصر حصه على بيعها، كان توسعة لا تضيقاً^٢

١٢ - وإن شرط الحائز أن يكون ببيع حاصر، فلو باع على حصر، لم يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^٣

١٣ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^٤

١٤ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^٥

١٥ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^٦

١٦ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^٧

صدا في الثمن الثماني، فبذلك التحريم بأن يبيع البيع بأقل الثمن، لأن ذلك وسواي فحط من الطعام والمال، فإن كثرت في حبس وسعة فلا ... لا يبعد الضرر،^٨ عارضة محتملة وقد في حصر فحط وعوز، وإلا لا، لا يبعد الضرر^٩

١٥ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^{١٠}

١٦ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^{١١}

١٧ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^{١٢}

حكم بيع الحاصر بعدد

١٨ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^{١٣}

١٩ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^{١٤}

٢٠ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^{١٥}

٢١ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^{١٦}

٢٢ - إن شرط الحائز أن يبيع بأسره، فإنه يتركه، لأن البدي لا يتركه، لأنه يجوز، لأن البدي لا يجهل أسعار هذه السلع فلا أحدها إلا بألفها، سواء أبيعها من حصره أم من السوق. فيجب الحصري به بغيره بيع السوق للسوق^{١٧}

حصلها بنس يقصد، وأما التي حصلت بها
النقد، فلا يجوز ان يبيعه به يبيع، قال
لأن لعله التي ومع البيع به نأثر حسنة
وإنما احررون منهم. طاهر كلام الأئمة به
لا يجوز شراء له إلا بالنقد، لا بالنسيء مطلق
وإلا كان بيعا للطلقة، وهو مكره مذهبنا
المعتدل - كما تقدم - ونسوجه هذا
المسوي^١

١٩ - ب - يذهب الشافعية مترد في إباحة به
نسيء، فلو قدم من النسيء بريد انشراء،
فتمسك به من المخر من يشرى له رجهته
(١) فابن يونس قال هو حرام، وبحث
الأدعي الحريم بالإثبات، وبأنه كمال
لن حصره وهو التمسك على البيع، قال
الشراء في ' وهو المعتدل، لكن هذا بأن يكون
التمسك بما مع الحاجة إليه وتكون به به
بعض من هاتين من الحائز

(٢) وخرج من متأخري المتقدمين عدم الإجماع
في التمسك، وفرقوا بين البيع وبين ' نسيء
المسوي، هذا بشرط أن لا بالنقد، وهو لا مع
احداه إليه

(٣) أما ابن حنبل، فذهب إلى ذهب أبو يونس

نسيء مباح، قالوا: ولما حكم أن يهرق
أركان ما لا يبيع غالباً، وإن ادعى جهله
بأنه المسوي إن احرمة مفيدة بالعلم أو
النسيء، وإن احرز برهانه بهذه الحقايق^(١)
غير أن التمسك من أئمة الشافعية، جعل
الإجماع هذا على المسوي دون المديني، وقروا أنه
لا حرج في نسيء^(٢)

ثم عمن الشافعية أثر بط النسيء بالحكمة، في
كل مبيع عن

قال ابن حنبل ولا بد هذا، وفي جميع لمناهي،
أن يكون عاقلاً بالغاً، ومعتزلاً في علمه، كما
هو ظاهر، أحداه قهراً يجب على من يشرى
أن يبيع جميع ما يبيع به، كما يطلب
ويعتد^(٣)

١٨ - ث - ب - إن انصرف رودي في النبي عن البيع
ببائى، فقد احتج في حكمة الشراء له
٢ - يذهب لمكة التمسك بين انشراء له بالنقد
أو بالنسيء

فذهب من يرى حلال الشراء له بالنقد
بأنه مطلق، أي سواء حصل السلعة بعد
أو بعد نسيء، وهو ظاهر كلام الشيخ حليل
وحسن خبرني حول انشراء بالنسيء في

١٩ - قالوا بالتمسك بالهبة من ١٩١

١٩١ - الفروع الكبرى للشيخ رحمه الله تعالى في المسوي عليه ٢ - ١٩١

وشرح الحاشي ٨١ / ٥

١ - شرح المحلى ورواياته للشيخ عليه ١٨٣ / ١

٢ - شرح المحلى له الموضح فيه

(٣) - كما لم يهاج ٣١٠ / ١

لا بد من أن يبيع ويشتري أو يبيع ويشتري
 في البيع، لا بد من أن يبيع ويشتري
 في البيع، لا بد من أن يبيع ويشتري
 في البيع، لا بد من أن يبيع ويشتري

من المعلوم، فحصل القول الأول بالإجماع
 ١. إذا كان الشراء متعاقباً، فليس له
 القول بعدم الإجماع على خلافه، وهو من
 المبرور متعاقب لا تعد أحدهما إليه

٢٠ - ج. وهو ذهب إلى أنه لا بد من أن يبيع ويشتري
 أنه صحيح وإليه وحده،^(١) وذلك لأن البيع
 غير مطلق، بل هو باعق، ولا هو في معناه، وإن
 البيع من البيع ليس هو بالبيع، بل هو
 عليهم أحسن من أن يبيع ويشتري، ليس ذلك
 في البيع، بل لا بد من أن يبيع ويشتري
 في البيع، بل لا بد من أن يبيع ويشتري
 في البيع، بل لا بد من أن يبيع ويشتري
 في البيع، بل لا بد من أن يبيع ويشتري



٢١ - ثالثاً، هذا ما نتوصل إليه من البيع
 في البيع، ولا يشترط به، وهي ما لم تكن
 من أن يبيع ويشتري، من أن يبيع ويشتري
 في البيع، بل لا بد من أن يبيع ويشتري
 في البيع، بل لا بد من أن يبيع ويشتري

في البيع، بل لا بد من أن يبيع ويشتري

١ - حاشية المحقق وحاشية الشرح في البيع ١٠٠
 (الاصحاح ٢٢٥)

٢ - حاشية المحقق وحاشية الشرح في البيع ١٠١
 (الاصحاح ٢٢٥)

٣ - حاشية المحقق وحاشية الشرح في البيع ١٠٢

٤ - حاشية المحقق وحاشية الشرح في البيع ١٠٣

١ - حاشية المحقق وحاشية الشرح في البيع ١٠٤

٢ - حاشية المحقق وحاشية الشرح في البيع ١٠٥

٣ - حاشية المحقق وحاشية الشرح في البيع ١٠٦

بيع الحصة

التعريف

١ - بيع الحصة هو البيع بالقاء الآخر وكان معروف في الملكية^(١) وورد النبي عليه السلام في حديث النبي عن عمرو بن عبد الله بن مسعود عن النبي عليه السلام في بيع الحصة^(٢) وحلف المماليك في بيعه

٢ - حال الحصة هو لم يلحق حصة ردة الشراء في ثوب وقع عليه كان هو بيع بلا مامل ولا روية ولا حيل بعد ذلك^(٣)

وهذا المصير للحديث ذكره جميع علماء

فانهم

٣ - الملكية فالق هو بيع معروف على ما يقع عليه الحصة من الخلف مثلا فلا حصة من الرامي

(١) لسان العرب مادة حصة

(٢) حديث عن النبي عليه السلام في بيع الحصة وهو بيع الميراث

لنبيه مسلم ١٦٥٢/١٠١

(٣) في الفصول ١٠١/١ في البيع المملوك وهو البيع

١٠١/١

بسيء معروف، وهذه القديرة باختلاف السلع أو سباب^(٤)

٤ - والشاوية فالق في البيع هناك من هذه الأنواع ما يقع عليه الحصة^(٥)

٥ - الحصة فالق في البيع أن يقع البائع من هذه الحصة، حتى في ثوب ومثلهم هم لك هكذا^(٦)

ولا من بين رعي القام والمشتري، كما ثوب غيره الرعي^(٧)

٦ - وهناك قسم ثالث فما السوا من البيع وهو أن يقول القام لمشتري هناك من هذه الأ من من محل ومثلي أو يصف فلان السوا ما انتهى إليه راية هذه الحصة هكذا من علم هذه الحصة المالك والحصة، وهذه الأول، ما يقع بيع على الميراث^(٨)

٧ - في تفسير لسان الشافعية، أن يقول البائع إن رحت هذه الحصة، فهذا الثوب بيع منك عشوة، أي يحمل الرمي صيغة البيع^(٩)

(١) الفروع الكبير القديرة بعائنه القديرة عليه ٥٧/٢٣

(٢) شرح المعنى على الميراث ١٠١/١

(٣) كتاب الفروع ١٠١/١، وشرح الفروع في دليل المعنى

١٠١/١

(٤) حاشية غيره هي شرح المعنى ١٠١/١

(٥) الفروع الكبير في القديرة، ووجاهة القديرة عليه ٥٧/٢٣

(٦) كتاب الفروع ١٠١/١، وشرح الفروع في دليل المعنى

١٠١/١

(٧) شرح المعنى على الميراث ١٠١/١

بالخصر، لا ياتي معنى: إذ وقع حجر ي على
برق فله حصته منك، أو يعتب به كذا،
ومع ذلك لا تحمله، لأدائه إلى معنى
نحو: ^{١١}

ويشره لبقية أن القصد لهذا المعنى مشروط
بسبب ذكر التمس، فإن لم يذكر التمس في هذا
البيع، كان القصد لعدم ذكر التمس، إن سكت
عنه لأن خصر عندهم أن البيع مع بني
التمس باطل، وجع السكوت عنه فاسد ^(١)

ومثلت على المالكية القصد فيها، فالمجهل
من بيع ذكهم شرطاً لكونها خلاوة عن
اختلاف السلع، علم قصد الرامي شيء معين
مهما، أم لركن الرمي بقصد طلق، إن كان
الرمي من المشتري، أو كان من البائع، وحمل
اختار بمشترى

كما أنه لا تنفك السلع، جاز البيع، سواء
أكان وبيعاً للخصصة بقصد أم بغيره. ^(٢)

٨ - وفي الصورة الثانية، وهي بيع قدر من
الأرض من حيث يقف الرامي إلى مائتي
اليه رمية اخصصة، فالقصد للمجهل بمقدار
البيع، لا اختلاف الرمي كما علل للملكية،

٥ - وفي بيع: ابع للملكية والشافعية والمذنبه
أو رسول البائع للمشتري، هناك شك،
عن أن معنى ريمت هذه اخصصة وحسب البيع
والم ^{١٢}

٦ - وخرج الملكية تعميماً عن
- أن رسول البائع للمشتري، وم اخصصة في
خرج (وحد من أحوال تلك اخصصة التي
تكررت كان في مقلده فتأثير لودراهم
ب - أو يقول المشتري للبائع: ارم بخصصة، في
خرج من أحوالها لتصرفه حال وميها، كان ذلك
بعده فتأثير لودراهم

ج - ويجعل اخصصة عندهم أن يكون المراد
بالاخصصة الجنس، أي يقول البائع للمشتري:
خذ منه من اخصصة، في كسك أو كسب،
وحركته مرة أو مرتين، مثلاً: فلما وقع في يده
دراهم لودراهم ^(٣)

ولا يختلف الفقهاء في قصد هذا البيع بهذه
بصرف القصد للحديث كلها، وهذا وجهه: ^{١٤}
كل صورة ما يشير إلى وجه الفساد فيها

٧ - وفي الصورة الأولى: عمل الخلق العا
بها بما هما من المجهول، ويعلق التمسيت

١١ - ابع القدر والمائة على: نسخة ٥٥٦٦، وأظهره المحقق
١٩٤

١٢ - انظر غير المختار وبراجعة التي عزا إليها، ورد المختار
٩٤

(٣) - المخرج الكبير للمؤيد بن الحسن القسولي، ص ٥٧٦

(١) - المخرج الكبير للمؤيد بن الحسن القسولي، ص ٥٦٦، والمؤيد بن
الشافعية، ص ١٣٠، ويخرج للمخرج على هذا: ١٧٦، ١٧٧،
وكذلك المختار ١٦٧، ١٦٨

(٢) - المخرج الكبير للمؤيد بن الحسن القسولي، ص ٥٧٦

بيع الحصاة ٩. ١١، بيع السلم، بيع الصرف

دائم - فساد البيع للحجل بمقدار الثمن - إذا
لا عدم فساد الثمن من الحصى
فلا خلاف إن أي فساد للبيع بالحصاة،
بالقيود التي ذكرت في تصور كلها وتعليلها
وفي هذا يقول ابن قدامة: وكل هذه البيوع
فسده، فإنها من العرو والحجل، ولا يعمم به
حائلاً

وغيروا من محل الفسخ بشرط أن يقع البيع
على الزموم^(١)

٩ - وفي الصورة الثالثة، التي ذكرها الشافعية
عمر صاحبها بعدم وجود صيغة البيع - إذا جعل
الرمي للحصاة بيعاً، اكتفاء به عن الصيغة^(٢)

٢٠ - وفي الصورة الرابعة، وهي رزم البيع
بموضوع الحصاة، من أحد المتبعين أو من
غيرهما فالفساد لتعليق لزوم البيع عن الشروط
لأن رزم غير مضمون، فليس فاسداً للحجل بزم
وموعها، فيه تأجيل متجمل مجهول - كما يقول
مالك^(٣) - أو جهل بزم الحجل، كما يقول
المالكية^(٤)

إسألوه حين وقوعها باختياره - حلاً معلوماً،
وكان الأجل قهراً من الحجل، وهو كل شيء،
بحسبه - كما يقول المالكي - كما لو قال: إن
دفع الحصاة من طلوع الشمس إلى الظهور، أو
من الزم إلى عد، فهذا، كان بيع لا رما
ولا يفسد^(٥)

١١ - وفي الصورة الخامسة التي طرحها، مالكية،
وهي البيع بعد ما يتناثر من الحصى، تراهم أو

بيع السلم

انظر سلم

بيع الصرف

انظر صرف



(١) الموسوي ٢/٤٠٠

(٢) شرح النووي على الفتاوى ١٢٦/٢ ١٢٦٧

(٣) شرح الكبير للزمخشري ١٢٦/٢ ١٢٦٧

(٤) شرح النووي على الفتاوى ١٢٦/٢ ١٢٦٧

(٥) شرح غفرته وحاشية النووي عليه ٢١/٥

بيع العربون

تتميز

١. العربون بصفحة كحظون، وتكون
ورق خفيف، به قبة والعربان بالصم
لته تلت، "تورون" الثربان "١" وأما الصم مع
الإسكان فليس. يتكلم به العرب "٢"
وهو صم "٣" وصم به صم "٤"
لج "٥"

وفي الاصطلاح المسمى "٥" في
العلم، ويصم إلى البائع درهم، كذا، صم
ب. أن أحد العلم، أحسن به من الصم
ويزن لم يأتها فهو للعلم "١"

فخص له أو محس ذلك، ويصم مكان
محرمه ثم بعدد ما يخرم منه "١"
وهو حاتم محمد الخميني، كما في الصم لا
يوصف له، لم يملك اسمه، عدم الصم،
فصار بانب منكه مملكه، وهو حاتم لا طريق
بصم صم، وإيا هو حاتم صم، وصم ذلك
بمد حاتم، لأنه لم يملكه، فيكون بواحد كما
يكون صم حاتم "١"

٥. وقد شرط الحاشية شروط أجه بلواريح
العرب، وفيه الشافعية على صمها "١"
ولا منكنة شروط العرب، حكمتها،
وصمها راجع مصطلح (عربا)



١. المصباح المصنف، ص ٥٠

٢. المصباح المصنف، ص ٥٠

٣. حاشية المصنف على شرح الفهرست، ص ١٠

٤. حاشية المصنف، ص ١٠

٥. المصنف المصنف، ص ٥٠، حاشية المصنف على شرح الفهرست، ص ١٠

٦. المصنف المصنف، ص ٥٠، حاشية المصنف على شرح الفهرست، ص ١٠

٧. المصنف المصنف، ص ٥٠، حاشية المصنف على شرح الفهرست، ص ١٠

٨. المصنف المصنف، ص ٥٠، حاشية المصنف على شرح الفهرست، ص ١٠

٩. المصنف المصنف، ص ٥٠، حاشية المصنف على شرح الفهرست، ص ١٠

فتح القدير، ص ٥٠، وصم حاتم حاتم، ص ٥٠، وصم حاتم حاتم، ص ٥٠

١. حاتم مع صم حاتم، ص ٥٠، وصم حاتم حاتم، ص ٥٠

٢. المصنف المصنف، ص ٥٠، حاشية المصنف على شرح الفهرست، ص ١٠

٣. المصنف المصنف، ص ٥٠، حاشية المصنف على شرح الفهرست، ص ١٠

٤. المصنف المصنف، ص ٥٠، حاشية المصنف على شرح الفهرست، ص ١٠

٥. المصنف المصنف، ص ٥٠، حاشية المصنف على شرح الفهرست، ص ١٠

الحكم الإجمالي

٣ - (ب) ومذهب الخاتبة جواز هذه الصورة من

البيع

ومصر حيا بأن ما ذهب إليه الأئمة من عدم جواز بيع العريون هو الخبيث، لكن قالوا وإنه صار أحمد فيه إلى مزوي عن نافع بن الخضر، أنه أنكر أن يعمد دار السجن من صعدان بن أمية، من رعي عسرة، وإلا فنه كذا وكذا قال لأكرم طلب لأحمد يذهب إليه؟ على أي شيء، أنزل؟ هذا عمر رضي الله عنه

ومذهب الحديث المزوي عن عسرة من شعب في أبي عمير ^(١) لكن فرد الشوكاني أرحية مذهب الجمهور، لأن حديث عمرو بن شعيب قد ورد مر طرد يقوي مذهب، عسرة، ولأنه يخصص الخبر، وهو يرجع من الإباحة، كما نرى في الأصول ^(٢)

من أهم الأحكام في بيع العريون .

٤ - أن المشتري إن أعطى العريون على أنه إن كره البيع، أحده وأسرده، وإلا حاسب به، جاز كما يقول المالكية ^(٣)

٥ - وأن هذا البيع يصح عندهم، فإن عات إاي بعد الفسخ، عصى الشيخ بالقيمة ^(٤)

١ - والفقه عاتقون في حكم هذه " ح

(١) من جمهورهم، من الحفية والمالكية والشافعية، وأبو الخطاب من الحنفية، يرون أنه لا يصح، وهو المزوي عن أبي عمار رضي الله عنه، ونحو كذا في ابن قدامة، وذلك مبني على أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: سمى النبي ﷺ عن بيع عريون ^(١)

ولأنه من أكل أموال الناس بالباطل، ومنه ^(٢) ولأنه شرطان مصلدين شرط منه للمريون، وشرط يرد البيع بمدير أو لا يرد ^(٣)

ولأنه شرط لمتاع شيء يبيع عسرة، فمن يصح، كما لو شرطه لأجنبي ^(٤)

ولأنه يضمن الخيار للمجهول، فإنه شرط أن له رد المبيع من غير ذكر عسرة، فصح، كما هو قال في الحنفية، من شرط رتب السعة، ومعهما فيهم ^(٥)

١١ حديث أخرجه من بيع العريون أخرجه أبو داود ١٦٨٠/٣ وأبو حنيفة عسرة، ومعه من جاز في العريون (٢٧/٣) شركة الطيعة الفياض

٢١ شرح الحرشي بحاشية الطوسي عليه ٧٨٠/٥

(٣) شرح الشيخ وحاشية الحبل عليه ٧٦/٢، ومعه يحتاج ٢٢٢/٤، وشرح العمل على النهاج ١٨٦/٢، ونظير الأثر ١٠٤/٥

(٤) القرح الكبير على المتن ٥٨/٤

(٥) القرح الكبير ٥٨/٤، ٥٩

١١ المرجع السابق ٥٩/٤

(٢) جيل الأثر ١٨٢/٥، ١٨٤/٥

(٣) القرح الكبير للرحير ١٧٠/٢، وهو القرح الكبير للرحير ١٧٦

(٤) القرح الكبير للرحير ١٧٢/٢

٦ - إن دفع الشري إلى البائع درهم، وقال
لا تبع هذه السلعة لغيري، وإن لم أنته عامك
بهذا الدرهم لك.

أ - قال ابن رشد ما بعد ذلك يدفع مبدئاً.
واجتب الدرهم من الثمن صح، لأن البيع
جلا عن الشرط المقيد

بيع العينة

التعريف

١ - العينة بكسر العين معاهاتي اللغة.
السلف يقال عتسان الرجل إذا اشترى
الشيء بشيء سبقت^(١)، واشترى بصفة - كما
يقول الوردي^(٢)

وقيل هذا البيع عينة، لأن مشتري السلعة
إلى أجل يأخذ بعدها (أي من الثمن) حيناً، أي
نقدًا سلفاً^(٣)

والكمال من الهام يرى أنه سمي بيع العينة
لأنه عن العين مسترجعة^(٤)

ولستحسن الدسوقي أن يقال إنها سميت
عينة لإعانة أهلها لمصطر على تحصيل
مطلوبه، على وجه التحصيل، دفع قليل في
كثير^(٥)

ويحصل أن شراء دار المسكن من صموان بن
أمية الذي وقع لعمر كاد على حد الوجه،
فيحمل عليه، جماع دفعه وبين الخبر وموافقة
العالم والأئمة القائلين بمساواة بيع العربون
ب - وإن لم يشتتر السلعة، لم يستحق المئاع
الدرهم، لأنه يشتبه بغير عوض، ولصحة
الرجوع فيه.

ولا يصح جملة عوضاً عن انتظاره، وإنما
يبعه من أجله، لأنه لو كان عوضاً عن ذلك،
لما حاز عمله من الثمن في حال الشراء، ولأن
الانتظار باقٍ لا يجوز معاوضه عنه، ولو
جازت توجب أن يكون معلوم المقادير، كما في
الإجارة^(٦)

بيع العهدة

انتظر^١ بيع الزهراء

(١) المصباح في شرحه (١٠٠٠)

(٢) مختار الصحاح (١٠٠٠)

(٣) المصباح في شرحه (١٠٠٠) وكشاف القناع ١/٢٠٦

(٤) رد المحتار ١/٢٧٩

(٥) حاشية القسطلاني على الشرح المبين للمصنف ١/٢٠٦

(٦) شرح هكج في جيل للمصنف ١/١٠١

حكمها

٣ - اختلف الفقهاء في حكمها بدء الصورة

فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز هذا
ابن عباس وقتل محمد بن الحسن هذا بيع في
قلبي كائنتان الحيوان، أحرقته الله الرب^١

ونقل عن الشافعي - رحمه الله - جواز الصورة
للذكورة (كله مظهر إلى ظاهر بعد، وبوهر
الركنية، فلم يعتبر فيه)

وفي هذا استدلال أنه ليس قداسة من الخبث
لأنه متى يجوز بيع السلعة به من غير نافع،
فيجوز من نافعها، كما لو باعها بشر مثلها^٢
٤ - وعلى المالكية عدم الجواز بأنه سلب حر
حما،^٣

ووجهه إلى ما فيه - كما يهوى الربيعي من
الحقبة - أن انتم لم يدرس في صلبه السائح في
قبضه، فإذا أعد إلى عبث ماله بالصفة التي
خرج عن ملكه، وصار بعض شيء فصار
بيعه، بقي له عليه فضل لا عوض، فكان
ذلك ربح مالم يضمن، وهو حرام بالخص^٤

٥ - وسئل الخطابة عن التحريم بالانبي
١ - بما روى عنده عن شعبه، عن
أبي إسحاق السبكي، عن امرأته العذبة،

ولي الاصطلاح الفقهي، عرفت

بغير ميات

أ - هي د محتر هي بيع العين من رتد
سببه، يبيعها المستعرض بشئ حد من أكل،
لبيعي ديه^٥

ب - وعندها الترفعي بشئ يبيع شيئاً من
غيره من مؤجل، ويسلمه إلى المشتري، ثم
يشتره بانه قبل قبض الناس شئ فقد نقل من
باليه الفخر^٦ وفروبه منه تعريف الخلفه

ج - وعندها المالكية كما في الشرح الكبير -
باب بيع من طلب به سلعة قبل ملكه إياها
حالها بعد أن بشر بها

ويمكن بمصرعها - فخذ اعابني بأنها
فرس في صورة بيع، لاستحالة الفصل

صورها

٢ - لدنه اسمي منها بغيرات أشهرها

١ - بيع سمه بشر إلى أجل معلوم، ثم
بشرها بغيره بعد ائتمن أكل، وفيه الأجل
بدفع سائر شيء الأول، وانصرف بين
السمين فضل هو ربا، ليلتح الأول
وتزول العملية إلى فرس عشرة، لرد خب
عشر، وتبيع وسيلة صورية إلى الربا.

(١) هو قول الفقهاء عن (١٧١)

(٢) الفخر (١٧١)

(٣) الشرح فذكر للدمع (١٧٢)

(٤) رد المحتار (١٧٣)

(٥) الدر المختار ورد المختار (٣٧٩)

(٦) من الأوطار (٣٧٩)

بيع العينة • بيع العرر

أصاب الغرر ورهبهم بالزرع، ورهبهم بالجهاد،
سلط الله عليكم دلاً، لا يسره حتى ترجعوا
إلى دينكم،^١

قالب: «وحدثنا واد ولد دينا من رهم على
عائنه وهي الله عيب، فضلت م ولد دينا
رهم ابن عبد علاما من يد، شياسته نوهم
لن تمطاه، تم اسرته منه بسياسته نوهم
هذا فضلت لها بشر ما شرب، ونس
عائنه، يلقي زبدا أن جهسته مع
رسول الله صلى الله عليه وآله إلا أن يوبد»^٢ قالوا
ولا يقول مثل ذلك إلا يوبد

بيع الغرر

نظر عرر

• ولله درجته إلى اسرته، يسيع بيع
لقد يسحو حسنة إلى احسن، ودرجته معتبره
في الشرع، بلليل منع الفتن من الإرب^٣

جـ - وساروي عن من عسر رهي في
عنبها، أن لحيي في ذلك قال: «إد من الناس
بأسدلو والفرهم، وبسهم بالعنه، وبعو
أدساب لبعو، وركزر لجهد في سبل الله،
أول الله عيم بلاه، فلا يرفده عني ولا عمو
اسم»^٤

وفي رواية: «إذا أسأعتهم بالعنه، اخضعهم



١١ - حنين علكه: يلقي ريد: خروجه العارضي

١٢ - ط الحسوس: وصل ادعبه والصاب جهوتنا

١٣ - الحج به: يجر حيا لثوحوالولي اسطفا

١٤ - كلك القاع: ١٤٥٠، ودي ٧٥٧

١٥ - حنين: «إلا من الناس بالسند والفرهم

أصرحه: «حدثني مسند ٢ ٦٨ ط لحنه وصححه

تبر القطار كاحله حقه الرهي في حمت الزاد ٢ ٦٧ ط

الجليل القلمي

(١) - حنين: «إد بسايتهم بعنه» «عسوة ليوحدو

١٦ - ط حوات عبيد دعاسر: «سلو ليو سيري بيوع

المرام ٩٧ ط عبيد اعبد احمد حني في اسطفا علكه سم

ذكر الطبري للقدم واللي بالمط: «إذا من شامر

ودلا رحتك لكانت»

فكذلك الفاسد لا أثر له عندهم^(١) وهذا في
خسمة إلا أن بعض الشافعية والفقهاء الحنابلة في
العرف من الفاسد والباطل حيث قالوا إن رجع
الحبس إلى ذكر المقتد قايح باطل، وإن رجع
إلى شرطه ففاسد^(٢)

البيع الفاسد

المعرب

١ - بيع مبادلة المال بالمال، والمبادلة مبادلة
الصالح

والبيع الفاسد في الاصطلاح ما يكره
مشروعاً أصلاً لا وصفاً والبراد ما لا أصل.
الصبيحة والعقدان، والمعقود عليه وبالوصف
معداً ذلك^(٣)

وهذا اصطلاح الحنابلة الذين يفرقون بين
الفاسد وباطل فالبيع الفاسد عندهم مربة
ير البيع الصحيح والبيع الباطل، وهذا بعد
الحكم، إذا اتصل به القصر، لكنه مضمون
التمليك شرعاً^(٤)

أما جمهور الفقهاء فالفاسد وإن عطل عندهم
سبباً، فكما أن البيع الباطل لا يبعد الحكم

الأعاطة دلت الفسدة .

أ - البيع الصحيح .

٢ - البيع الصحيح هو البيع النورج بأصله
ورصفه، ويقيد الحكم بنفسه إذا خلا من
الموانع فالبيع الصحيح يترتب عليه أثر، من
حصول الملك والاتصاف بالبيع وغير ذلك،
ولا يحتاج إلى القبض. وهذا متفق عليه بين
المداهب^(٥)

ب - البيع الباطل .

٣ - البيع الباطل - ما لا يكون مشروعاً بأصله
ولا بوصفه، فلا يترتب عليه أثر، ولا يحصل به
فائده، ولا يعتبر معقداً، فلا حكم له أصلاً،
لأن الحكم للموجود. ولا وجود لهذا البيع
شرعاً، وإن وجد من حيث التصور، كالتبيع

١ - المدسوقي ٥٤٤٣، والأشبه طبراني من ٢٦٦، واشتور

بدرقاني ٧١٢، والقواعد والقواعد الأصولية من ١١٠

٢ - لمسي لفظ ١٧٤/٢

٣ - البرقي ٤٤٤/٦، وابن عابدين ٦٠٠/٢، ومنع الخليل

٤ - ٥٥١/٢، وروضة الناظر من ٣٩

٥ - المصباح المبرور في أحكام المعالي ١٠٠٥٠، وبيروني

١٤٤٤/٤، وقام القدير ٤٣/٦

٦ - بيروني المصباح المبرور ١٤٤/٤، وابن عابدين ١٠٠/١

والمداهب ٥٥٩/٥، ومنع القدير مع الخليل ٤٣/٦

عقب حفوس الإقليم على الغير، لقوله تعالى
فَبِأَيِّ آلَاءِ اللَّهِ هُمْ شَاكِرُونَ لَا تَجِدُ لِكُلِّ شَيْءٍ
ثَمَنًا وَلَكِنْ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُشَرِّعُونَ فِي شَأْنِ
الْبَيْعِ بِغَضِيٍّ مِمَّا فَرَّغُوا مِنْهُ ۚ
(بيع - مكي ٢٩٨)

٤ - البيع المكره

٤ - المكره لغة، خلاف لمحرر.

والبيع المكره عند جمهور الفقهاء، ما كان
مشتروعا باضلة ووصفه، لكن شيء منه يوصف
بما هو غير لازم كالبيع عند أدل الجماعة،
وبيع المسلم على بيع أخيه ومحرما

والبيع المكره بيع معتقد صحيح عند
الجمهور (لخية والملكية والناعية) فيه ب
عنه أثره، كتيقن الملكية في اليد، لكن فيه
بأنه إن كان مكروها غير مفسد على اصطلاح
الجمعة، لمورد انتهى فيه نوصف عارضا، وهو
أنه لو كانت الصلاة لجمعه مثلا "أما
لمكره نوصف فلا يتم فيه كبيع الخاضر للمالك
على إحدى الولايات عن أحد

وقال الحنابلة لا يصح بيع بعد أدل الجمعه

٥ - البيع الموقوف،
٥ - البيع الموقوف هو ما يكون مشروعا باضلة
ووصفه، ويعيد الحكم على جهة التوقف
ومسح لحقه لأجل غيره، كبيع مال فقير
ليرحمى باتباع حبه ضوفا، لتصرفه في حو
غيره بحسب إرادته موصي. فمسح ملك غيره
يكون البيع موقفا على إيجابه، إن شاء
٥ - وإن شاء لمع. إذا كان المبيع والتابع
مستحقين

والبيع الموقوف بيع صحيح عند الجمعه
والمالكية، وهو قول عند الناعية والحنابلة،
لصحة من أهله في حقه واسطى عند الناعية

(١) المطابع ٣٠٥/٥، وابن عابدين ٦٠٠/٥، وبنو عابد
١٦٢/١، والناعية للسيوطي حر ٢٦٠، وروضة الناظر
حر ٢٦٠، والموسمي ٥٤٢/٥

(٢) ابن عابدين ٦٠٠/٥، وبنو عابد للمصنف ٩٠٠/٥
١٦٢/٢، وروضة الناظر ٢٦٠/٢، وبنو عابد
١٥٤/٢

(٣) لمراجع السابقة

١ - سورة النحل ٩٠

٢ - معجم الإجازات ٦٥٢/٢، وكشاف مجمع ١٥٠/٢

(٣) مجلة الأحكام المتصلة ١٥٠/٢، وبنو عابد للسيوطي

١٥٤/٢، وابن عابدين ٦٠٠/٢، وبنو عابد للمصنف ٩٠٠/٢

١٦٢/٢، وروضة الناظر ٢٦٠/٢، وبنو عابد للإجازات

١٥٤/٢، والموسمي مع المصنف ٢٧٤/٢

(٤) لمراجع السابقة، وبنو عابد للسيوطي ٢٥٨/٢

البيع الفاسد ٦ - ٩

في الصحيح، ومروا به أخرى عند خيلته
بعدم الغيب والتأويله

(ر البيع الموقوف)

الحكم انكسفي

٦ - محرم الإقدام على البيع لفاسد إذا كان
مصرف عدل بمساقته، لأن فيه مخالفة شرعية ولو
في رصف العقد، وإعساسة مبيع عمه، والنهي
بأن على كونه غير صحيح^(١)

أسباب الفساد

٦ - ما من من الأسباب خمسة انعقد عند الحنفية
ولا تبطله، وألحق في هذه الأحكام بقيد الحكمة
شرط الفقه، ويطلق عليه أحكام فساد
لأنها دسرها، وهذه الأسباب تتم من سبب
بطلان العقد، وعدم إصداقه أصلاً عند جمهور
الفقهاء، وحيث أن البيع انعاسه هو مصطلح
خفيه فقط فيعبر على ذكر أسباب الفساد
عنده

١ - عدم القدرة على التلبيح إلا شحط
الضرورة

٨ - في شروط بيع الصحيح في يكون البيع
مقدور التلبيح من غير ضرورة يلحق الفاسد، فإن
و يمكن تبينه إلا يفرض مرفعة فليجده،
لأن الضرر لا يصحق بالعمد، ولا يلزم بالتلبيح

الضمان إلا سلبه التوفيق عليه، فإن ما رواه
فلا

ويطلق فساد إذا باع جدهما في سقف، أو حر
في حائط، أو دواخل في سباح لئلا لا يجوز لأنه
لا يمكنه تملكه إلا ما خرج ومضغ، وفيه صدق
بالتلبيح، والضرر غير صحيح بالعقد فكان صحيح
ما لا يجب عليه شراؤه، فيكون فاسد^(٢)
فإن نزع البائع وسنه إلى البشري من
صحيح انعقد بغير البيع، حتى يجر بشرط
على الأخذ، لأن الفاسد من الخوار ضرر السالط
بالسليم، فإذا سلم ما يضره ورهقه منه زال
فساد^(٣)

ولم يرد حلية مبيعة فإن كان يخلص منه
من بيع ضرره بخير، فإن كان لا يستحقه ولا
ضرر فليج فاسد، إلا إذا حصل وسم^(٤)

وكذلك الحكم في بيع راع من ثوب بصرة
البيعه، وبيع حص خاتمة مركب فيه، وكذا
بيع نصيب من ثوب من راع من ثوب ثوبه
للضرر في سلبه ذلك كله^(٥)

ب - جهالة المبيع أو الثمن أو الأجل

٩ - من شروط صحة البيع أن يكون مبيع
والثمن معصومين على بيع من شراؤه، فإن كان
أحدهما مجهولاً جهالة مفضية إلى انهائه

(١) طبع في كتابي ٦٨/٥ وفي هامش ٨١ - ١٠٩
(٢) من الإجماع

(٣) من مخرج ١٦٨/٥

(٤) من مخرج ١٦٨/٥، وهو ما رواه ٩

(١) التوضيح الطبع ٩١٨/٥ وسور طبع ١٢/٢

بأنه لا يملك البيع أو المصروف، لعدم الإحصاء
وبعد الاحتراز أيضاً عند البيع واستر القاسد
بغير خلاف

١٠ - الإكراه غير المصحح، كأنه يهدد بالخس
والفقد جبراً، فلهذا البيع عند المصحة
ولا يفسده، فيسببه من حيث عدم انقضاء
ويجب صحته لأنه لا يلحقه الإكراه، لأن
الإكراه من المصحح لا يفسد إلا بخلاف الذي
هو راجع إلى الشيء، غير تركه، هو باطل
أرضاً (الارتجاس) (١١)

والمرسل إليه كذا من ركن البيع، بل هو
شرط من شروط صحته (١٢) كي هو مفصل في
بحث (١٣)

وكذا - بيع عنصر قاسد، كما إذا اضطر
شخص إلى بيع شيء من ماله ولم يصر
للمريء إلا شرطاً باطل من ضمن التل غير
واضح (١٤)

٢ - الشرط القاسد

١٥ - من شروط صحة البيع أن يكون حلياً عن
الشروط القاسدة، وهي نوع

أ - ما يوجب عرق، نحو ما إذا اشترى ماله
على أن يباع له، لأن الشرط يفسد الوجود
والقاسد ولا يمكن التوفيق عليه للحال، لأن
عظم القسور والفساد يفسد أن يكون له وجود،
فكان في البيع هذا شرط يوجب فساداً، لما

البيع فإذا قال يفتك شاة من هذا المصحح، أو
موا من هذا العدد بعد البيع، لأن الشاة من
القطيع أو الثوب من العدد مجهول جهته
مقصية إلى المصلحة، فالحال المتعارف بين الشاة
وشاة، وضوب وثوب مجهول بفساد نكر إذا
عن المصلحة شاة أو ثوب وسمه إليه، ورمي به
حار، ويكون ذلك انتفاءً، بعد ما مره (١٦)

ولرباع شيئا منسوخاً أو مدمراً، أو (١٧) مدمراً
مختلفة، انصرف إلى العقد بطلان، وصح
العقد، لكنه إذا كان في يده، عدمه سوء عاقبه
فبيع قاسد، لأن المثل مجهول إلى العوض من
بإحدى من الطرفين (١٨)

١ - وقد كان لبيع به أجل، بشرط صحته
أن يكون الأجل معلوماً، فإذا كان مجهولاً بفساد
البيع، سواء أكانت جهالة لأجل الماشية،
كعقوب الترسج وروا لضره وديم لئلا وموه
ومحذوف، أم متعارفة كالتخلف والسرير
وتجبر وروا لضره وديم، فالحال بعد ذلك،
لأن الأول منه غير الواجب والعدم والبيع لثاني
ما يتقدم وينتج عنه دي من متعارفة، فوجب
فساد البيع (١٩)

ج - البيع بالإكراه

٢٠ - الإكراه إذا كان مالمصداً، أي باهتدداً

(١٦) المصحح ١٥٨، والموا من المصحح ٢

(١٧) المصحح المصحح

(١٨) المصحح ١٥٨، والاختيار ٢٩، لأن العوض

١٠٩، ١

(١٩) المصحح ١٥٨

(٢٠) المصحح ١٥٨

التي يبيح من بيع الطعام حتى يفيض^{١١}

ولأنه يبيح فيه غرر لا يصحح بهلاك المفقود عنه، لأن إذا هلك قبل قبض يفسد البيع الأول، فيفسخ الثاني، لأنه رضاء على الأول، وسواء أباعه من ياتمه الأول أو من غيره

وكذلك لو قبض نصف البيع لم يقبل ثدي اشتريه، فأشرك رجلا فيه اشتراه حاز فيه النص، ولم يحز فيها لم يقض، لأن لا اشتراك في بيع وبيع منفرد، عنه يمكن غير المبيع مالا به شرعا، فلم يصح في غير المبيع، وصح له قدر الموصى^{١٢} (ر. جبر)

تجزئ الفساد

١٧ الأصل اقتضار الفساد على قدر الفساد، فالفساد إذا انتقلت على الصحيح والفساد المنقصر انفساد فيه على قدر الفساد، ويصح في النسي، وهذا معنى عليه بين فقهاء الحنفية إذا كان الفساد حازرا

وعند ورد في صور بيع الثمنه ما لم يوافق شبهة بعشره وم يقضى الثاني، ثم اشتراه بحسنه لم يبر، أم إذا اشترى ذلك الثاني مضمونا إليه غيره فيصح

وكذلك يشترط أن يكون البيع غالبا من شبهة الرضا، واحتمال الرضا على الكسب حبيبة الثريا كما هي مقصدة للبيع، واحتمال الربح مقصود له أيضا، ولأن الشبهة ملحقة بأحدهما في باب الحركات احتياط، وأصله مازون عن رسول الله ﷺ - والحلال بين والمحرّم بين، فدع ما بينك إلى ما لا بين بكه^{١٣}

ر - البيع مفرد

١٥ السرور هو شرط حصول الشيء أو عدم حصوله، فإذا كان قصوري أصل مبيع، ما يكون مضمنا للوجود والعدم، كبيع الهريس أن يملأ، وبيع الطير في القفص قبل أن يصاد، فالعقد باطل، وإن كان في أوصافه كبيع الرطب على التحمل بسعر مقطوع فالعقد حسن عند طمينة لهالة قدر البيع^{١٤}

وتفصيله في مصطلح - (عر)

ج - بيع المنقول قبل قبضه :

١٦ من اشترى عينا منقولة لا يصح بيعه ما قبل قبضها من البيع الأول، مازون أن

١١، مائع المنتج ١٨٣٥، ١٩٢، ١٩٨

وذهبوا إلى أن لا يبرئ منه المرحه فخر في الأوسط وحسنه الحسن في الجميع ٧٢/١ طهني

(٢) الأخبار ٧٢/٢، وابن علقم ١٠٧/٢

١١ حديث من بيع الطعام حتى يفيض، أخرجه البخاري (المجم ٧٢٩/٢ طهني)

(٢) الهداية ١٥٠، ١٥١، وقطروا للحنفية ٣/٢

أمنلة للبيع القاسد -

١٨ - ذكر الحنفية في كتبهم بعد بيان البيع الباطل - أمنة من البيع القاسد، وذلك ما هو على أصحهم من الصراحة بينهما، ومن أمنة البيع القاسد

بيع ما سكت فيه عن الثمن، كبيعته بجمعه، ودرع من ثوب يضره التضرع، وبيع اللامة (مسند^(١)) حدثت لي من مرة رضي الله عنه قال من رسول الله ﷺ عن اللامة ومائة^(٢) وبيع الدين في الصرع، والصوف عن الظهر، واللحم في الشقة، وجسد في شقف وثوب من ثوبين، إذا لم يشترط فيه غير المتعين

أما دين في الصرع قلعهته واختلاط أصبع بمبره، وكذا الصوف على الظهر، ولا حبال ووع السارح، وقد رضي النبي ﷺ عن بيع من في صرع، ومن في أم^(٣).

(١) لامة القديس كل منها ثوب صاحب بغير ثوب لبره الماسي البيع من غير عيونه عند التزقة والتضيعة أن يبدل واحد منها ثوبه إلى الآخر ولا يظهر إلى ثوب صاحب حتى أن يجعل هذا بها، وقد كانت يروا بتدويرها في الخافيه (ابن حبان ١/ ٩٠) (٢) حديث من عن اللامة والقيس قد مرجه مسلم (٣) ٩٠١ ط الحنفية، والبخاري (الفتح ٢/ ٢٥٩ ط النسخة)

(٤) حديث من عن بيع ثوب في صرع وسارح في أم لخرجه الشافعي (٣) ٩١ ط دار الحديث -

جاء في البداية أن من اشترى سبعة بمسكته، ثم باعها وأخرى معها بمسكته من البائع قبل نقد الثمن، فبيع حائر في التي لم يشترها من البائع، ولا يجوز في الأخرى لأنه لا بد أن يحصل الثمن بمقابلته التي لم يشترها، فيكون مشر بها للأخرى بأقل مما دفع قبل نقد الثمن، وهو قاسد بنسبه إليها^(١)

أما إذا كان القاسد مقارنا للعقد وكذلك لحكم عند أبي يوسف وعمره، لأنها لا يبرقون بين الفساد الطلوي، والفساد الظلوي

وقال أبو حنيفة - متى عقد العقد في البعض بمسكته مقارن بقسط الكل^(٢) لأنه إذا كان الفساد مقارنا يصير قبول العقد في القاسد شرط قبول العقد في الآخر، وهذا شرط جسد، فهو من له الكل، ولم يوجد هذا الجسد في الفساد الطلوي، فانقصر الفساد به على غير الفساد وعلى ذلك إذا اشترى ديناراً بعشرة درهم مائة، ثم نقد بعض المشرط دون البعض في المجلس عند الكل عند أبي حنيفة، لأن الفساد مقارن لبعضه، فيؤثر في فساد الكل وعدمه، يصح بقدر ما نقص ويمسك في الباقي، على أن اعتبار الفساد على قدر الفساد^(٣)

(١) الفتح مع النسخة ٣٩٠، ٣٩١ وابن حبان ١/ ١١٦
(٢) ابن حبان ١/ ١٠
(٣) البداية ٢/ ٢٦٤، ٢٦٥، والفتح والنسخة على نسخة ٣/ ١٦

١٨ - مع إلى السرور ونهر حان وصوم
عشرى ومطر رقيقه إذ خيل لنا أن ذلك
أحد، وكذلك البيع إلى أحدنا ولقطاف
والدبلي وفتودم الخراج لحياله لأجل، وهي
نصبي إلى له، لزمه، في سبعة لأجل هو
حذو حار بيع عند عهد، خعب، حلا فالمر
حيث قال: "فاسد لا يبيع صحبه" ١٨

١٩ - هذا، ومن مثله أصبح له سبعة ذكره.
أعنته إليه ما حصر خريره، لزمه
مصابه بالعد، فإذا تولا بالعين كما إذا
شري الثوب ما حصر أوع أحمر بالثوب
فالباع فاسد، أما إذا حولا الفيل كدراهم
والدنانير فالبيع باطل

ودحه لغيره كما يشتره العريس في الحمر
وخريره متى عدل على ثوب، إلا أنه غير
معيه لأن طرخ الحمر، فباب إنزله بخزوه، وفي
لمنك بالعقد اعراض له، وقد لأنه متى اشتراها
بأدراهم فقد أهم غير معصده، أنكونا وسيلة
بها تد في البده، وبها يقصود أحمر،
ففسد الترخيم أصلا بظلم البعده، بخلاف
سري ثوب منقح، لأن به غرر للثوب، دور
أحمر، وكذا إذ باع أحمر بالثوب، فيكون المعص

ولم المخذ في الشاء وجمع في لطف فلا
يمكن تسليمه إلا صر لا يستحق عليه
وكذلك فرع من ثوب وحلية في مبيع، وإن
قدعه وسلطه قبل بفخر البيع جاز ١٩
ولو باع عينا حلو أن يسميه إلى وأمر الشهر
هو فاسد، لأن ما حصر لأعيان باطل، إذ
لا فائدة فيه، لأن الحاجب شرع في الأثر،
تيسير على المشتري، أتمكن من تحصيل
التم، وأما معدوه في لأعيان فكان شرط
فاسد

ومن البيع الخامس بيع المرونة والمخفلة، ٢٠
ليس تنبي ولا عني، ٢١ وشبهه فرما فيها وبو
باع على أن يحرص بشرى ذرههم أو ثوبا على
أن يحيطه لثوب مبيع فاسد، لأنه لا يجوز من
بيع وشروطه، وهذا شرط لا يقتضيه العقد
ولا بطلانه، وفيه دفعه لأحد العاقدين، ففاسد،
والفاسد

٢٠ - وخيوني (٢٠) ٢١ م واندر المعروف (الخيوني) وقال
البيهقي خرد يردع من من فروج وأسر يلقوني ورو ١١
موقود، وكذا صوب مداهي ورو على من عني
(١٩) الاختيار ٢٢/١ ٢١، فإن عاقدس ١٠٦ - ١١١
(٢١) للرواية بيع الثمن من التحل يصر على الفرض كذا
حروا
والمخفلة بيع المذهب، منها ما يمتها من المخفلة كذا
حروا وابن مذهب ١١١

(٢٢) حديث من من المداير للمخفلة، أخرجه
البيهقي، الفتح ٢ ٢٨١ م (المبيع)

سواء أكان عبادة - كصوم يوم أحد، أم عقد - كك - نرى من المهرم - وكسج مالا بغير من سببه، أو مجهول، لأن الشيء يقتضي المفسد^(١)

ركب على من حليل المسمى قوه ي مهي عن تعاطيه وهذه قضية كلية مدالة لعادات والمعاملات، وهي العفود^(٢)

ويصح الشافعية بأنه لو حذف المفسد من المفسد لمفسد ولو في مجلس الخيل، ثم يمتد صحبه - إذ لا عورة بالمفسد^(٣) وهذا يعني أن مفسد عندهم لا يلحقه الإحارة - كالداخل عند تحفة^(٤) وقد أخذ القليوبي والحسن وعمرهم عن الإمام النووي رحمه الله تعالى أنه امر من فصل في حكم البيع المفسد والمفوسر بالشراء، المفسد، وفكر وأحكامه مختصرة^(٥)

أما الحنفية فيعرفون من البيع المفسد البيع الداس، ويعترون المفسد مفسدا خلاف بياض فإنه غير مفسد، وأنه أحكام مبيد في مصطلحه

فلسا، لأنه يعتبر شراء الثوب - كحفر، كونه مفاضة^(٦)

٩٠ - وهناك صور أخرى تختلف معها، حتمه في المصاولة يما مفسدا لو بيعها مفسدا، كبيع عمل، وبيع الطير في الهواء، والسند في سعد قبل اصطادهما لو قبل بالعرض، وبيع صرته القطن والاصطناع^(٧) وبيع نؤونه صلبه، وكذلك بيع لأخر، وليس في الصرع^(٨)

أثار البيع المفسد

٩١ - قدم أنه لا فرق بين بيع المفسد والبيع الداسل عند جمهور الفقهاء، فالجبه والاصطناع وحاشاه في الحنفية، فكلامه غير معتد، فلا عيب بالبيع الداسل شرعا، كما به لا اعتبار بالبيع الداسل عنهم^(٩)

ولما قلنا حليل في مختصره - قدم مهي عنه، سيرة المدبر بقوله أي مطلق، أي لا يبعد

(١) الطحاوي مع الصحيح ٢٤٥/١، ٤٦، وأبو حنبل ١/١

(٢) القطن لم يقول بذلك ماخرج من إجماع هذه الشبكة مرة

والصانع من يقول مسمى عرسه لما اخرج من المال ملك بكفا دهر حليم ٩١/١

(٣) أبو حنبل ١/١، ١٠٩، ١٦٤ والاشترار ٢٤/٢

(٤) حنبل القسوقي ٥٥/٢، وحاشية المحرر ٧/٨٨، والشعر للزركشي ٧/٢

(١) الترخيم الكبير للفرير بحاشية القسوقي عليه ٥٣/٢
٢ حاشية القسوقي في التوضيح ص ٥
٣ حاشية الحليل على شرح الشيخ ١٥/٢
٤ رد المحتار ١٥٤/٢
٥ حاشية القسوقي ١٨٦/٢ وحاشية الحليل على شرح المصنف ٢/٢

لما أبيع المفسد منه أحكام نجسها فيما يلي

أولاً - انتقال الملك بالقبض

٢٢ - تباع المفسد بعد الملك بقبض المبتدئ في البيع باذن البائع صريحاً ودلالة عند المحققين، كما إذا غصه في نجس وسكت البائع، فيجوز للمشتري التصرف في البيع، بيع قروحة أو صلعة أو إبرة وجودها، إلا الانتفاع^(١)

قال ابن عابد بن إد ملكه ثبت له كل حكم الملك إلا أنه لا يحل له أكله ولا لبسه، ولا دواها، إن كان المبيع لحم ولا أن يزوجها منه البائع، ولا شقعة لحاره أو عقاراً^(٢)

وتدليل جواز التصرف في البيع فاسد حديث عائشة رضي الله عنها، حيث ذكرت لرسول الله ﷺ أنها أرادت أن تشتري بريرة، فبقي موليتها أن يبيعوها إلا بشرط، أن يكون الولاء لهم، فقال لها فخذيه وإنهم عليهم الولاء، فإن الولاء لمن أعتق، عائشة تب مع شرط الولاء، لهم^(٣) فأجاز المشرع مع ذلك تباع بشرط

(١) القدر ٣٠٤/٥، راجع في ٣٤٤/١، ٣٤٤ - وابن عابد بن إد ٣٢٤/٤

(٢) ابن عابد بن إد ٣٢٤/١

(٣) حديث عائشة رضي الله عنها - أخرجه البخاري

(المبيع ٣٣٦/٤ ط النسخة)، وسلم ١١٤٥/٢ ط النسخة

ولأن ركن التمسك، وهو قوله بعت وشترت، مصدر من أهد، وهو المكلف بعد طلبه مصداقاً إلى منه وهو المالك من ولاته، إذ الكلام بينهما، فمفسد بكونه وسيله إلى المصالح، والمفسد يسمى محارراً، كالبيع وقف الهند، والتي لا يبيع لأبعد من يبرره، لأنه يقتضي تصور شيء عنه وانفساد عبه، لأن الشيء عما لا يتصور، وعن غير المفسد قبح، إلا أنه بعد ملكاً حيثما كان الشيء^(١)

واشترطوا لإفائه البيع المفسد لطلب شرطه

أحداهما التقصير، فلا يشت ملك قبل القبض، لأنه واجب للمفسد وقد انفساد، وفي وجوب الملك قبل القبض لغز الفاسد الثاني أن يكون القبض بهذا المبيع، فلو أن بعت بغير إذن لا يشت أمثله^(٢)

٢٣ - إذا واشتف عنها، خفية في كعبة حصول الملك والتصرف في بيع بها فاسداً قال بعضهم إن المشتري يبعث التصرف فيه باعتبار سيطر البائع له، لا باعتبار ملك المبيع، وهذا لا يجوز كقول طهيم شراء فاسداً، وذهب بعضهم إلى أن جواز التصرف ملك على ملك المبيع، واشتروا به إذا اشترى داراً يشتره

(١) لا يبيع لطلب المفسد لطلب ٣١/١

(٢) القدر ٣٠٤/٤

واجب ويشتق منه، ولأن الفاسد يعد ملكا
حيثا لكان للمبي، فكان لكل واحد منهما حق
الفسخ، بإزالة التبعيث وبعده لفساد. ولأن من
اسباب البيع الفاسد اشتراط الرضا وإن حال
الأجل المجهول ومع ذلك، وهذه نصية
والمنجز عن المصبة وجب، واستحقاق الفسخ
يصح واحتمل عن نصية، لأنه إذا علم أنه
بفسخ، فالظاهر أنه يشتت عن البائنة كما مله
الفتاوى^(٢١)

ولا يشترط في فسحه فساد بعض، لأن
الوجوب شرعا لا يحتاج إلى القصد^(٢٢) ولكن لو
أمرنا على إبطال البيع بعد فسادنا وعلم بذلك
القاضي فله فسحه حبرا عليها، حقا
للشع^(٢٣)

شروط الفسخ :

٢٦ - الفسخ مشروط بما يلي

أن يكون يعلم المتعاقد الآخر، ولا يشترط
رسله، ونقل التكاسبي من الكرخي أن هذا
الشرط من غير خلاف: ثم فصل عن
الأسبيجاني أنه شرط عدما خلاف

فاسد وفسدها، ويجب مجها دار، له أن
يأخذها بالقيمة لنفسه، ولم يملكها لما استحق
الشفعة لكن لا يجب فيه شفعة للشفيع وإن
كان بعيد ذلك، لأن حق الشفيع لا يمتنع^(٢٤)
لأن لكل من النافع والمضري الفسخ

انتقال الملك بالقيمة لا بالمسمى :

٢٤ - تمس نصية على من حصل الملك
مقتضى في البيع الفاسد في مقابل قيمة البيع،
لا الثمن المسمى الذي اتفق عليه الطرفان
وذلك لأن العقد مبني عليه، ونقصه فاسده فلا
يجب إقصي، واعتبر في القيمة يوم الفسخ
عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وبه الإنصاف
عند محمد^(٢٥)

ثانيا - استحقاق الفسخ

٢٥ - البيع الفاسد، مع جملة غير مشروعة
بفسده، فالفساد ملحق به، وادفع المباد

(١) الفقيه حنابلة ٣٧٧/٦ والزيلعي ١٢٢/٤، والبيهقي ١٢٤/٥

(٢) القسري من المسمى والمسمى أن التمس مقترنا نصية
المتقدم، سواء راد على الفسخ أو التمس والقيمة معلوم
في الفسخ بمنزلة المباد من غير زيادة ولا نقصان (ابن
عبدوس ٥١/٤، ٥٢، والاكهست ٢٣/٢، والزيلعي ٨٤
١٢/٥، وحسنه الكليل ٢٧/٢، والزيلعي ٨٤ ١٢)
والشرح الكبير مع المبي ٥٦/٤، وكتاب الفسخ
١٢٧/٢

(٢١) الاختيار للتنزيل، المختار للموسلي ١٢٢/٢، وابن عديم
١٢٥/٤، والبدائع للكليني ٢٠٠/٥
(٢٢) المختار للموسلي ١٢٥/٢، المختار ١٢٥
(٢٣) المختار للموسلي ١٢٥/٤

أبي يوسف، وإن الخلاف فيه كما خلاف في حيز
الشرط والبرؤية

ب - أن يكون البيع قائم في يد حاكم
ج - أن لا يجرى له ما يضره الرد

من بطلان الفسخ .

٢٧ - الفسخ إما أن يكون قبل القبض أو بعده

أ - فإن كان الفسخ قبل القبض ، فيكفل من

معاقدتين الفسخ يعلم صاحبه من غير دفع

لأن البيع الفاسد قبل القبض لا يبعد لمسه ،

لكذلك الفسخ قبل القبض سرقة الامساع من

القبول والإيجاب ، فملكه كل واحد منهما فلكه

كما يقول الشريفي - بداهة من علمه ، لأن

فيه إتمام الفسخ له ، فلا يرد له من علمه ^(١)

ب - وإن كان الفسخ بعد القبض ، فإن يكون

المساواة بينهما إلى التبدل ، أو إلى غيرهما

(١) فإن كان الفسخ في صلب العقد ، ما كان

راجعاً إلى التبدل ، السع والنفس ، كبيع درهم

بدرهمين ، وكالبيع بأربعة بالثمنين ، فكذلك

حكيم ، يتصرف أحدهما بالتبديل ، لأن الفساد

لراجع إلى التبدل راجع إلى صلب العقد ، فلا

يمكن صحته ، لأنه لا يوافق له في إلا

بالتبدل ، فكذلك لمساواة ، يؤثر في صلب

العقد ، لعدم بزمه في حق المتعاقدين جميعاً

(٢) وإن كان الفساد غير راجع إلى التبدل ،

كالبيع بشرط رائد ، كالبيع إلى أجل عهول ، لو

شرط فيه بيع لأحدهما

فلا يسجد في رد أن ولاية الله ح له صاحب

الشرط ، فلا خلاف ، لأن الفساد الذي لا يرجع

إلى التبدل ، لا يكون ذنب فيحتمل القبول ،

فيظهر في حق صاحب الشرط ، فلا يلزمه

ب - وذكر الكرخي خلاف في مسألة

ففي قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، ككفي منها

الفسخ ، لعدم إتمام ، بطلان الفساد

وقال قول محمد المسح لم يفسد

الشرط ، لأنه القادر على تصحيح العقد يستقار

للفساد ، فتوصحه الآخر ، لا يطل حقه عليه ،

وهذا لا يجوز ^(١)

طريق فسخ البيع الفاسد

٢٨ - يفسخ العقد الفاسد بطريقتين

الأول : بالتعدي ، وذلك بأن يكون من بطلان

الفسخ فصححت العقد ، أو ردده ، أو

مضاه ، فيفسخ بدله ، ولا يحتاج إلى قضاء

ولا ريب الساع ، سواء كان قبل القبض أم

بعده ، لأن استحقاق الفسخ ثبت دفعا للفساد

١ - تاريخ الفسخ ١٥ - ٣٠ - وابن مذهب ١ - ٥٦ - وسأله

حسن على شرح البيع ٢٧ - ٨٢ - وكشافه الفاتح ١٩٨٣

١٢٧ - سم المجلد ١٢ / ٢

(١) رد المحتار ١ - ١٢٥ - والجامع ٥ - ٣٠ - ويؤيد مطلق

١١ / ٢

الصورة الأولى التصرف القضوي في البيع
بينها فاصداً

٣٠ - أصغر لمعية القول بأنه يطل من المبيع
مكن تصرف مخرج المبيع عن ملك انشترى^(١)
متعلق حق الفصد^(٢) وهذا التعامل هو الذي
أصحه بالكتابة، وذلك كما لو جعل المبيع مهراً، أو
بدن صبيح، أو بدل إجارة، وعملارة، فتدبر
مخرجه عن ملكه بذلك^(٣)

أو وجهه وسلمه، لأن المدة لا تعد ملكاً إلا
بالنسبة لمحلها، ليس
أو وجهه وسلمه، لأن الرهن لا يلزم بمو
القبض

أو وجهه وسلمه صحيحاً، لأنه استهتكه حين
وقعه وبخرجه عن ملكه^(٤)

أو أوصى به ثم مات، لأنه يتصل من ملكه
إلى ملك الموصى له، وهو ملك مبدئياً فصار
كما لو بخرجه

أو صدق به وسلمه أيضاً، لأنه لا يخرج من
ذلك متعلق ملوئ تسميم^(٥)

وكذا المتق، فقد استشهد لقوته وسرايته
الشوب لتشرع إليه^(٦)

(١) رد المحتار ١٢٩/٤، خلا عن قوله

(٢) الفم المختار ١٢٧/٩، والشرح الكبير ٣٩

(٣) بين المختار ٦٩/٢، والقسوي ٧٤/٢

(٤) الأخير ٢٩/٢، ٣٤، وابن حنبلين ١٢٩/٥

(٥) الفم المختار وورد المختار ١٢٩/٤، ١٢٧

(٦) الأخير ٢٩/٢، ٣٤، وابن حنبلين ١٢٩/٤

ورفع الفصد حق في ماله، يظهر في حق
الكتابة، ولا يرفق على فصد ولا رده^(١)
الثاني بالفضل، وذلك بأن يرد جميع على
بائعته، أي وجهه، وجهه أو صدقة، أو إجارة، أو
بيع أو إجارة، فإذا عمل ذلك، ووقع بيع في يد
مائه - حبيفة، أو حكم كالتحط - فهو متارك
بيع، ويرى المشتري من صفاته^(٢)

لا يطل به من الفصح

٢٩ - لا يسقط حق المبيع من سبب الإبطال
والإبطال، كأن يقول أنقلب، أو انقلب،
أو لموجبت البيع، أو قوت، لأن وجوب المبيع
لست حماه نصلي، دفعاً للفصد، وماتت
صفاته بمالي حالها، لا يصير أحد من
إسقاطه مقصوداً، كحياز الرقبة

لكن قد يسقط بضريق الضرورة، بأن
يصرف العبد في حق بعه مقصوداً، فينضم
ذلك سقوط حق الله عز وجل، بهرين
الضرورة

وإذا بطل حق المبيع بزم البيع، وتقرر
مسميه وإذا لم يطل لا يلزم البيع، ولا يتقرر

انضم

وفي كل أهم هو ذلك

(١) الفصح ٢٥

(٢) يفتح المختار ٢٠٠/٥، والفم المختار ١٢٩/٤

فمن وهو في يد المشتري فعلى الشارع، اعتبر
سائغ بذلك سره فله، وبوصف من
أحصى، حذر الشارع بأخطه من المشتري أو من
حائز،^(١)

٣٥ - وقد وصح الربيعي من المحقة صاحب لما
يبيع به من الأعمال حق الاسترداد والمسخ،
فقال إن المشتري من قبل بطلبه مالا،
ينقطع له حق ذلك في الغصب، ينقطع له حق
المال في الاسترداد، كما إذا كان حصة
فقط،^(٢)

ذاك (من أحكام البيع القاسد) حكم الربيع في
البدن بطلب القاسد

٣٦ - صرح فيها، اختبه بأنه يطلب سائغ
منه، مع في النص، ولا يطلب للمشتري ما ربح في
مبيع، فلو اشترى من رجل عيا بطلب القاسد
بألف درهم مثلا وطابعا، وبيع كل واحد منهم
ببضع، ينصلو الذي يبيع البضع بالربح،
لأنه يبيع بالثمن، فتمسك بالثمن، فتمسك بالثمن،
ويطلب الربح الذي يبيع البضع، لأن البضع
لا يبيع بالثمن،^(٣)

وذهب الأصحاب إلى أن ثمة، والمشتري
لا يبيع من المبيع، والبيع، والمشتري،
ويسترد المبيع، وذلك لأن حو المبيع، مع
صعقه، لا يبيع بالمال والمشتري، فله
الربح،^(٤)

٣٧ - وما يبيع المبيع إلى يده في المبيع، والمشتري
منه
أما الربيعي، فقد قرر الحزمة في كل واحد
منه بطلب، غير موقوفة منه، كما لو كان منه
فيما في حياضه، أو ثوبا في حياضه، أو مالا
في حياضه، أو مالا في حياضه، في هذه الصور كلها
واحدة، يبيع المبيع، ويطلب المشتري منه
الربح،^(٥)

ومن المصنف هذه، لأن البضع يبيع
المبيع، والمشتري، المبيعة المبيعة، فالربح،
والربح، المبيعة غير المبيعة، كما يبيع
وحتى، فإنها لا تبيع المبيع،^(٦)

ب - وما يبيع المبيع، فقد قرر، أنه إذا يبيع
في يد المشتري، لا يطلب حصة في البضع،
ولا يبيع المبيع، فلو كان في يد المشتري،
منه، فلو يبيع المبيع منه، أو ثمة سائغ
بألفه المبيع منه، ويضمنه لربح المبيع، ولو
بألفه المبيع منه،^(٧)

(١) الدر المختار ج ١ ص ٢١٠، وهو من المصنفين
حاشية المصنف ٢٥/٤

(٢) الدر المختار ج ١ ص ٢١٠

(٣) الربيعي في حاشية المصنف ج ١ ص ٢١٠

(٤) الدر المختار ج ١ ص ٢١٠، وهو من المصنفين
حاشية المصنف ٢٥/٤
في المصنف الثاني والمصنف الثاني ١٢٩/٤

ومع ذلك هذا الفرق - لو كان بيع مفايضة (أي بيع بين اثنين) لا يوجب الرجوع لها، لأن كلامنا المتعلق ببيع من وجه، تضمن الحث فيها معاً^(١٦).

وأما قول البيع القاسد للتصحيح،

٣٧ - البيع القاسد - ما يكون القاسد به مبيعاً لوقوعه

أولاً كان له عاصي، وهو ما لم يدخل في صلب العقد، وبه يمكن تصحيحه كما في البيع بشرط خيار أو بوقت، أو وقت إلى وقت مجهول كالقصد والندس، وفي البيع بشرط موطن إلى أجل مجهول مثلاً، إذا أسقط الأصل من مخرجه قبل حلوله، وقبل فسخه، جاز تباع لرواها القاسد، ولو كان إسقاط الأصل بعد الأمانة على مخرجه من عاين كمثل سائر الساعات المعلقة بغير عارضة عقد، القاسد

بيع خراج في صنف قاسد، وكذلك بيع خراج من ثوب وحليه في صنف، لأنه لا يمكن تسليم المبيع إلا بغيره لا يستحق عليه، لكنه إن قلعه وسلمه قبل نقص البيع جاز، وليس للمشتري الأصابع وبيع ثوب من ثوب قاسد لجهالة المبيع، لكنه لو كان غني أن يكسب بها شاء جاز نعم للمشتري^(١٧) وإن باع بشرط أن يعطيه

مشتري رهناً، ولم يكن التوهن مبيعاً ولا مسمى، فالبيع قاسد، لكن إذا تراضى على تباع الثمر في الحشر، ووقع المشتري عليه قبل أن يتصرف، لم يجز للمشتري التمس بطلان الأصل، ويجوز البيع مستحباً لرواها القاسد^(١٨).

هذا كله عند أكثرهم، حليه، جازاً لزم حيث قبل البيع بالعهدة عن العقد لا يحتل حوزة بعد ذلك برفع العدة، لا فيه من الاستحسان.

ب - ما إذا كان القاسد قوياً، ما يكون في صلب العقد، وهو بدن أو المبد، فلا يحتل جواز برفع القاسد انعاده، كما إذا باع عبداً لثمن درهم ودخل من حوزة، فحلف الثمن رخصه بشرط، وهذا البيع قاسد، ولا يغلب صحيحه^(١٩).

خاصة للعقد إذا حدث الخس

٣٨ - لا تختلف القهوه في الأصابع فلو كان إذا غلظ وهو في يد المشتري، بت صليته عليه، وبيع ببد منه إن كان منب - مكبلاً ثم مورداً لم يمسحوا - ورد قيسه أن كان قبضاً، بالعدة لمعت، سواء أكانت أكثر من الثمن أم أقل منه أم مثله.

(١٦) ابن علقم ١٦٩٦

(١٧) يعلّق ١٧٨، وابن علقم ١٦٩٦، واللاحق

٣٠، ٢٥٢٢

١ - ختوي المنيبة ٣٢٢

٢ - مع ١٧٨/٥

وعبيدا ملقح درهم ورطل من حمر، على أنه
مأخوذ، فلقضه المشتري بإتلاف البائع، وأعتقه في
الأيام الثلاثة لا يعتد باعتاقه، ولو لا خيار الشرط
مبائع بعد اعتاق المشتري بعد القبض أو
إسقاطه، ومفادته صحة إعتاقه بعد مضي
الوقت، برأى أن الخيار، وهو ظاهر
وكيف يثبت خيار الشرط في البيع بين فاسد،
ثبت فيه عيب أو العيب، والمشتري بعد قبضه
أن يردّه ماله بقبضه بقبضه وغير قبضه^(١)



وتحب القيمة في تلقيه، عند جمهور الفقهاء
يوم القبض، لأنه لا يدخل في حياته، فهو اليوم
الذي انقضى به سبب القبض^(٢)
وعند محمد بن عمر رحمه الله يوم الإكلاف
(هلاك)، لأنه بالإكلاف يتغير المثل أو القيمة
٣٩ - لما ذكره من البيع بين فاسد ما في يد
المشتري، فلقضه مضمون عليه عن المحرر
لشيء
أ - لو قبض في يد المشتري عمل فاسد، أو
بيع نفسه، أو بقاءه سيولة، أو غيره، بائع مع
تضمن المشتري أو من انحصار
ب - ولو قبض عمل لبايع، صار بذلك مسرد
لمبيع، حتى لو هلك بعد المشتري ولم يوجد
منه حبس عن البائع، حدث على البائع
ج - ولو قبض بفعل فاسد، فغير البائع
مؤكد شاء أحده من المشتري، ثم يرجع
المشتري على الخاطئ
د - وإن شاء قبض الخاطئ، وهو لا يرجع على
المشتري^(٣)

ساجدا - ثبوت الخيار فيه

٤١ - من الخفية على من خسر الشرط بطلب في
البيع ففاسده، كما ثبت في النسخ «مأخوذ حتى لو

(١) سفر المحرر ١٢٥/٤ وكفاية الطالب ١٢٨/٢

(٢) رد المحتار ١٢٥/٢

(٣) رد المحتار

(١) العاقد المذهب ٣٩/٢، وروى المحرر ١٢١/٢، ١٢٢

بصرف في حق التمير بغير إذن شرعي ،
كالا حسي بزوج لم يبيع ولم مرد الحصة إلى
بوحده هو الفصل ، وإن كان هو الفلاس ، لأنه
صار بالعلمه كالتعلم هذا ، فصار
كالتصاري والأعرابي^{١٥٦}

بيع التصولي

تعريف

١ - البيع في اللغة مبادلة شيء بشيء
في المشرع هو مبادلة مال المقتد بمال
المقتوم بمالكه^{١٥٧}
والتصولي لغة من يتصل به لا يسه
والمالي الإصلاح فهو من ثم يترى
ولا أصلا ولا وكلا في المقتد^{١٥٨}

أحكامه

٢ - التفهاء الذين يرون أن بيع التصولي باطل
بفتوى منهم حرمه الإقدام على بيع
تصولي لأنه نسب للمعاملات الباطلة لها
من أصل صحيح - وهو الحمية والمالكية - فقد
صرح بمالكه أنه بيع التصولي باطل
لما لم يوافق ، أما إن باع لمصلحة كحرف
نصف أو صاع فغير حرام ، بل ربما كان مباحا

رجاء في المبادلة أن التصولي حكم الفاء
لا غير ، والفصل في الزيادة ، وعلى المصلح
أجمع (تصولي) مالا من المقتد (فصل) وب
لا غير فيه يعمل من يتصل به لا يسه
تصولي ، وهو في اصطلاح التفهاء من يسه
بذلك^{١٥٩}

وجاء في حاشية الشافعي على مبيي المقتد
ولي حاشية من عابدين أن التصولي هو من

ولم يجد للمحتمة نصريها بالتمكيد التكميلي

١ - التصولي ، وتصولي المقتد ، والتصحيح والتصحيح
الغير مائة (فصل) ، والتصحيح التصحيحي.

٢ - التصحيح مائة (فصل) ، والتصحيح التصحيحي

٣ - التصحيح على المقتد ، صدر حاشية فتح القدير ٢/ ٢٠ ط
الأمير ، والتصحيح مائة (فصل)

١٥٦ - حاشية الشافعي على مبيي المقتد ٢/ ٢٠ ط دار الفرج
وحاشية بن علقم ١/ ١٢٥ ط القصرية

الحكم الإجمالي

٣ - للمعاهد في بيع العصري التزامان من حيث

التحمل

أحدهما غير قايض ويوجب مباداة على جدره.

الثاني

والثاني يصح الرجوع ويطلبه

وأما الشراء، فإن منهم من يحسره ويحسد

موقوفاً على الإجازة كالبيع، ومنهم من لا يحسد

كذلك، ومنهم من يترك فيه عصبية

الأدلة

١ - استدلال الفقهاء بجواز بيع العصري بمو

بمالي مؤتملاً لما رواه علي بن النضر والشمس (١) وفي

هذا إجماع لأجبه للمسلم (٢)

واستدلوا فيها بحديث عروة بن أبي جعد

البارقي، وهو أن النبي ﷺ أعطاه دينار

ليسري له مائة شاة، فاشترى له به مائتي، فباع

إحدهما بدينار، فجاء بدينار وشاة، فهداه

بالبركة في بيعه، وكان هو الشري الزايف لربيع

فيه (٣)

وحدثت حكيم بن حزام وهو أن النبي ﷺ

١ - سورة المائدة ٥

٢ - المجموع ٢٦٢٩ ط الباقية، والقرآن للقراني ٢١٤١٣

ط دار الفکر

٣ - حديث عروة بن أبي جعد - أخرجه البخاري

(صحيح البخاري ٢٦٢٩ ط الرشد)

بعثه يشتري له أصحية بدينار، فاشترى

اصحاه، فأرغم فيها ديناراً، فاشترى غيره

مكاتب، فجاء بالأصحية والدينار إلى

رسول الله ﷺ فقال: «صعق بالثبته وبعده

بالدينار» (٤)

هذا رسول الله ﷺ أجازه هذا البيع، وهو كان

أصلاً مرده، وأنكر على من عدومه، وأبها

من هذا أنصرف تيسر، وقد صدر من هذه

فرحت القول بالتمسكه، إذ لا حرج فيه فذلك

مع غيره، بل فيه نفعه، حيث يمكن مو

طلب حسري وقصر الثمر (أي المضائبة)

وعبره، وجه جمع تعاهد لصون كلامه عن

الإلابة، وجه فتح لئلا يظن أنه تقدم عليه

صالح، ثبوت التفرقة الشرعية محصلاً منه

الوجه (٥)

٥ - استدلال الفقهاء بعدم الجواز بما روي من

حكيم بن حزام قال سألت رسول الله ﷺ

عن رجل يبيع الرجل فيسألي من أبيع ما يبيع

(١) نيل المحقق ١٠٣/٤ ط دار الفکر والمجموع ٢٦٢٩

ط الباقية، وسنن البيهقي ١١٣٦ ط الأولى

وحديث حكيم بن حزام وصحح بإسناد

الترمذي ٤٧٤١ تحفة الأحرار، وقال لا يعرفه إلا من

هذا السورجه، وحديث بن أبي ثابت لم يصح حديث من

حكيم بن حزام

(٢) فتح القدير ٥٨٠ ط الأولى، وجميع طرق ٢٦٠

ط الباقية، وتبيين الحقائق ١٠٣/٤ - ١٠٤ ط دار الفکر

ويضا ! بأنه ما عالا يشتر على سلمه يتم
بصح ، كبيع الأثر والسك في الماء والظفر في
أخر ،^١
وفيما يلي تفصيل المذهب في تصرف
المصنوعي

(أ) تصرف المصنوعي في البيع

٦ - ان المصنوع على أن من شروط البيع أن
يكون مبيع مملوكا للبيع ، وله عليه ولاية ، و
نكاله غير مصر فيه ، وانفق أيضا على صحه
بيع المصنوعي ، إذا كان له ملك حاصر وأحار
البيع ، لأن المصنوعي حينئذ يكون مملوكا
وانفق يضا على عدم صحه بيع المصنوعي
إذا كان مملوك غير أهل للإجارة ، كإذ كان
صبا وبس البيع

٧ - وعلم الخلاف في بيع المصنوعي إذا كان
المالك مالا للمصرف وبيع ماله وهو غائب ، أو
كان حاضرا وبيع ماله وهو ساكت ، فهنا يصح
بيع المصنوعي أو لا يصح ؟

ذهب المحنفة والملكية ، والشافعية في
القديم ، وهو أحمد حنبل في الحديث ، وأحمد في
أحمدى لروايس عنه إلى أن البيع صحيح ،
إلا أنه موقوف على إسبوه الثالث .

١) يعني المصنوع ١٥/٢ ط المجلد . والتجميع ٢٩٦/٩ .
٢٩٤ ط المجلد

عدي ، ابتاع له من السوق ثم أتيه ؟ قال
لا تبع ما ليس منك^(١)

واستدلوا أيضا بحديث عمرو بن شعيب
قال حدثني أبي عن أبيه حتى ذكر عبد الله
ابن عمرو رضي الله عنهما ، ثم روي الله عنه
قال : لا يخل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ،
ولا بيع عالم بضم ، ولا بيع مالمس
عبد الله^(٢)

وبما روي أيضا عن عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده أن النبي ﷺ قال : لا خلاف إلا ليس
تمت ولا عني إلا فيما غلظ ، ولا بيع إلا ليس
منك^(٣)

هذه الأحاديث تدل على أن بيع المصنوعي
باطل لأن تصرف بلا ملك ولا إذن ولا ولاية
ولا إكراه

(١) نسخة الأخرى ، ١٥ : ١٣ ط المجلد ، والتجميع ٢٩٦/٩ ط
المجلد ، وكشف القناع ١٥٧/٢ ط المجلد

وذهب من حكم بين حرم ولا تباع ما ليس منك
أخرجه الترمذي (٢٣٠ : ١٤) نسخة الأخرى ، وحسنه

(٢) نسخة الأخرى ، ١٥ : ١٣٦ - ١٣٦ ط المجلد

وذهب من عمرو بن شعيب ، لا يخل سلف وبيع
أخرجه الترمذي ٥٢٥/٢ ط المجلد ، وقد حسن
صحيح

(٣) مجموع ٢٩٦/٩ - ٢٩٦ ط المجلد

وذهب من عمرو بن شعيب ولا خلاف إلا فيما ملك
أخرجه أبو داود (٢٣٠ : ٢٤) ط المجلد ، وحسنه
والترمذي (٢٣٠ : ٢٤) ط المجلد ، وقال
الترمذي حديث حسن ، وهو كس في روي في
المجلد

ووجهه كى في جامع بمصوبى أنه يصير بالإحالة
توكيل «موجبه» توكيل لا يتكلى التوكيل من
مطلبة منه و به كذا هذا^{١١}

١٢ - «اشترى» مكنيه صحبه بيع المصوبى إلا أنه
مردود

«أشترى» لا لا بد من ذلك، فاعلموا مجلس
شبيع، ووجهه «مردود» يند، «أشترى» عنه
فرد، لا «أشترى» بفتح الشاء ليس له معنى
مشروطة، فلو كان «أشترى» لفتح الشاء وسكت
لزمه شبيع، وسلك من ذلك معنى «أشترى»
وم يطلبا «أشترى» فلا شيء له على الشائع،^{١٢}
ولا يحدو بفتح الشاء مكنيه إذا اشترى «أشترى»
عطائه لذلك بمصوبى بفتح الشاء بعض «أشترى»
فإن معنى «أشترى» هو سكت سقط حقه في
أشترى هذا إن بيع بمصوبى، «أشترى» بيع في
عنه حله نقص بيع إلى «أشترى» فإن نصب
سقط حله في سكت

ولا يفتى «أشترى» في البيع ما لم ينص حقه
أشترى، وهو «أشترى» «أشترى»^{١٣}
ثانيها أن يكون في غير الصرف، وثالثها
فله يتضح

والشعير عرض - «أشترى» يكره، شبيع قال
أنه «أشترى» «أشترى» من «أشترى» «أشترى»
لا يفتى في «أشترى» «أشترى» «أشترى»
بفتح الشاء مكنيه «أشترى»، «أشترى» «أشترى»
أشترى للمصوبى أن يفتى من «أشترى» من «أشترى»
أنه «أشترى» من «أشترى» «أشترى» «أشترى»
كنه قال: «أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»
شبع من «أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»
معناه «أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»

مصر «أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»
«أشترى» لكن «أشترى» «أشترى» «أشترى»
«أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»
«أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»
«أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»
«أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»
«أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»
«أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»

١١ - وذكر «أشترى» «أشترى» أن «أشترى» «أشترى»
الإحالة يصير حكمه حكم التوكيل، حتى لو
خط من «أشترى» ثم «أشترى» «أشترى» «أشترى»
والخط، سواء علم المالك «أشترى» «أشترى» «أشترى»
«أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»

(١١) جامع المصوبى ١ - ٢٢ - الأمانة

(١٢) «أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»

(١٣) «أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»
«أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»

(١٤) «أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»

(١٥) «أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»
«أشترى» «أشترى» «أشترى» «أشترى»

في حديثه، فله قد قيل منعه، وقيل بجواز
 ليس منه في العفل واحور في العروض
 ١٤ هـ والقول بطلان سج العنصوي هـ
 الشبه فيه هو لصحيح التصويع عليه في
 الحديث، وهـ طلع صاحب المذهب وجمهور
 الحرابي، وكثير من، أو الأكثر من
 اخرائين كما جاء في المجموع.

واما القول بالحقه موقوفة على [حاجه المالك
 فهو القول القله التي حكه الخراب يو.
 رحمه من العرائق، مهم للحمل في ادب
 الناصبي وصاحب البيان

واما قول بصام الحرصي، ان العنصوي
 يعرضه هذا القول، وقطعا بالجلان، لمراده
 مندهم كما جاء في المجموع، ثم ان كل من
 حكه، إنما حكه عن القديم خاصة، وهو
 الناصبي، واليومي، وهو من الحديث، قال
 الشافعي في خراف العصب من القوي
 صحيح حديث سوره القنوق، فكل من
 اعقب ذلك غيره بغير اذنه تم رضى، فالجميع
 وليس جازون، هذا منه، وهذا صحيح حديث
 عروة البزري السلي من، فصار للشافعي
 قولان في تحديد احدثا موافق للقديم^(١)

ثالثها - ان يكون في غير العنصوي، وامه
 مسائل لا يتوقف على رضى واقعه، وان كان
 منه له^(٢)

١٣ بذكر ملكيه أيضا في الحديث نفس سج
 العنصوي - عاصم له غيره في له - فأن دار
 مداه عنه فقط، فعليه الأكثر من منه
 رويته^(٣)

وقالوا ان المستري من العنصوي العبد
 حل علم المالك، يذاكل المستري عبر
 له دي، فوكلت ذلك شبه - عبي عن البائع
 السدي، لكونه من الاطفال مثلا كالأم لهم
 هم ولحقهم، أو لكونه من مملوك اي من
 صاحبه من تصلي لقوره، ويرغم الله وكس، ثم
 بعدم المالك، وبكر ويحذرك، ويدل له مساله
 التبع، ان لا يقع لجلان، فاع من هـ
 منه^(٤)

وبذكر كتب الملكية أيضا حكى اخر فرعه
 على الجواز بمصرح به، وهو حكم
 لدرم العنصوي عن لبيع، فقد ذكر بدسوقي

(١) القزويني ١٩٠ ط ٢٢٢

(٢) القزويني ١٦١ ط ٢٢٢، والعنصوي ١٢٣ ط ٢٢٢
 وهو من إكمال ٢٥ ط دار المعرفة

(٣) المحرر مع حاشية العنصوي ١٢١ ط ٢٢٢، وهو من
 ١٩٢٥ ط ٢٢٢، والعنصوي مع الفرج الكبير ٢٢٣ ط

المكرر

السوي ١٢٢ ط ٢٢٢، والقزويني ١١١ ط

ط ٢٢٢

(٤) فصوص ٢٥٩ ط ٢٢٢، وقني لمصح ٢ ١٥

وذكر صاحب كتاب البيع أن البيع لا يصح، حتى يركب ذلك خالصاً ومكسباً، ثم أجابوه بعد ذلك لموت شرطه، أي لموت ملكه بالإنابة مع

بأنما ذكره، أي التي يصحح به المصنوعي وبعبارة موصوفة على الأحادية، بعد انحصارها صاحب الله التي كذا جاء في الإصناف، وقيل فيص ولا يخلص قبل الإجارة^{١٤}

ب- تصرف المصنوعي في الشراء -

١٦ - ذهب الجمهور إلى أن شراء المصنوعي لا ينعقد على الإجارة، بل بعد مصادقته على انعقاده، فإن لم يجد هناك يوفى، كشراء الصغار المحذور عليه، وإنه بعد الشراء على المشتري إذا لم يصبه إلى آخره، وشراء العبد عليه، وإنه يبرئ من وكيله، بشرط من شرطه، فلو كان كذلك، فمشتري يوفى، أي لو كانه بعد على المتوكل، فإنه ذلك في شرح المصنوعي، ولو اشتري رجل بحد، أمهت بعد أمهت كان ما اشتراه

وقال هو كلام التبيين (أي الشارح) والجمهور على قول المؤلف، أن المؤلف صححه، وقال إمام آخر من الصحابة، أي المؤلف، المثلث، وجوز عليه في الأم

والمعبر عنهم في الإجارة إجارة من يملك التصرف عنه لعدم، فهو باع منصوب من الطفل، فيلزم بإجرام بعد

يحمل الخلاف في بيع المصنوع عنهم في حاله في نهاية المحتاج ما ذكره في ذلك، ولو باع ما كان غيره، فمضروبه وهو ساكن م يصح نظماً

والخلاف المذكور عندهم في بيع المصنوعي من حيث العتق أو الاتصاف جرى في كل ما روج به غيره، أو طلق مكرهه، أو آخره، أو ربه، أو ربه، نعم يده^(١٥)

١٥ - والمذهب عند جمهوره وعلماء كثير لأصحاب، عدم صحة بيع المصنوعي كذا جاء في الإصناف، وجاء فيه أيضاً أن هذا هو الذي حرمه في التوجيه وغيره، ودممه في الموضع، ومخرجه بالقرعانيين، والحدود، والنظم وغيرها

(١٤) الإصناف، ٢٨٨ ط البراء، والمخرج ٢٦٦، ٢٦٧ ط المنصور، وأما ٢٩٠ ط التمهيد، وشرح من الإبريات ١٣ ط مكر، وكتاب التبع ١٥٧/٣ ط المنصور

(١٥) الإصناف ١٣ ط البراء، والمخرج ٢٦٧، ٢٦٨ ط المنصور، وأما ٣٠٠ ط التمهيد، والمخرج ٢٦٧، ٢٦٨ ط المنصور، وأما ٢٦٧ ط البراء

(١٦) المنصور، وفتح المبري ٦٧٧ ط الرباعي، وسي المنصور ٢٦٦ ط لأولى وسبب حرية من لم يده (١٧) نسخة المحتاج ٢٦٧/١ ط المنصور

(١٨) المجموع ٦٩ ط السلفية، و٢٦٧ ط المخرج ٢٦٦، ٢٦٧ ط الكلية الإسلامية، ورواه الطائفة ٢٥٢/٣ ط المكتبة الإسلامية

الجبر وجود القبض، كما في الحديث فلـ^(١)
 ولصفت الملك قبل القبض، لا يصح العقد
 منه^(٢) وهذا هو المصنف الذي عدل به الشافعية
 السني عن جميع قبل القبض^(٣)
 وهذا أحاطة، علم أحواز على هذه الرواية
 التي حارها ابن عقيل من أتباعهم، بأنه لم يتم
 ملك عليه، فلم يجز بيعه، كما لو كان غير
 سبى، وكما لو كان مكبلاً أو موروباً^(٤)

٣ ومذهب الحنفية أنه لا يصح بيع المقنن من
 نفسه، ولو كان من ماله،^(٥) وذلك لمحدث
 كقول بروايته، فإنه منهي عن بيع الشيء من
 نفسه
 وأما في البيع قبل القبض فمراد بفتح الفتح
 الأول، على التفسير هناك للبيع في يد المالك،
 وإذا هلك المبيع قبل القبض ينسخ العقد،
 فيشترى به باع ما لا يملك، وتعمد حرام غير
 جاسر، لأن النبي ﷺ منهي عن بيع الخصماء،
 وعن بيع العرق^(٦)

سواء أكان مقننًا أم غفلاً، وإن أدل النافع،
 ومضى المصنف وذلك لحديث حكيم بن حزام
 رضي الله عنه، قال قال رسول الله ﷺ
 ما جرى سواه مما عمل لي فيه، وما عزم علي^(٧)
 قال وإذا اتخرفت بها فلا تسع حتى
 يبعها^(٨) وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن
 سبي عتيق قال لا يجل مئلف وبيع،
 ولا شرطان في بيع، ولا ربح م لم يقبض،
 ولا ربح مئلف عندنا^(٩)

ومعنى ربح ما لم يقبض، ربح ما سعى فيه
 القبض^(١٠) مثل الذي يشتري مساعداً وبيعه
 بغير أجر قبل قبضه من المالك، لهذا البيع
 باطل، وروحه لا يجوز، لأن بيعه في حال
 سابع الأول، وليس في حقه التمسك به،
 لعدم القبض^(١١)

وحديث واحد بن ثابت رضي الله عنه، أن
 النبي ﷺ مني أن باع السلع حيث تساع، حتى
 يجوزها الجبل إلى دحلمه^(١٢) والمراد بحديث

١ حديث علي بن عيسى عن فضيل ٢١٢/٢

٢، عنه المصنف ١/١٩، وقطر شرح الموطأ ٢/٢٢

وفرح المصنف ١٢٢/٢

٣ شرح محلي على المصنف ١١٤/٢

٤ ابن أبي ٣٩١/٢

٥ المراد بفتح الفتح ١٢٢/٢

٦ انظر المحققين وشرح المصنف ١/١٣٥، ١٣٦، ربيع

خطا ١/١٤

٧ حديث واحد بن أبي جهم عن بيع المسعة وهو بيع العرق، أخرجه

مسلم ١/١٢٢/٢، الطائفة

١١ حديث حكيم بن حزام، وإذا اتخرفت بها فلا تسع حتى

يقبضه، فلهذا لم يرد

١٢ حديث ١/١٢٢ مئلف وبيع، أخرجه الترمذي

١٣/٢٢٥ (الحديث) وقال حديث حسن صحيح

١٤ حديث المصنف ٢٩٦/٢

١٥ من الأوطار ١/١٥٠

١٦ حديث واحد بن أبي جهم عن النبي ﷺ أن باع السلع عبد

بمساع، أخرجه الترمذي ٢٩٦/٢، طه بغير قيد، حسن

وصححه ابن حبان، بوليد الخليل عن ١٢٢/٢، الطائفة

وذلك استدلالاً بمصاحبات حل بيع من غير
تخصيص، ولا يجوز تخصيص عديم الكسب
بغير الواحد، ولأنه لا يتوهم السماح للعقد في
الظن، بل لاك، بخلاف المفقود. ولأن العقد
مقبول التسليم، ولا يرد عليه خلاف إلا ما قد
عليه له، والباع، والتفاد لا يفتد به

وعباً عن التصرف في النص من جهة،
فإنه حتى لا لا غرض فيه، بالتصرف في المهر
وبعد خلع والعنف وبسبب مدح عن دم
العمد، لأن المظن للتصرف وهو ثابت، قد
وجد، لكن لا اختار عن المهر واجب ما لم يكن،
وذلك مما يصور فيه الفرد، وهو بيع المفقود،
لا انقضاء

وحال إنصاف محمد، فلم يربح العقد
نصف دينار، وهو قول أبي يوسف الأول،
وقول الشافعي كما قلنا،^(١) وذلك لا إطلاق
لحديث، وقبلاً على القول

وبما استيسار على الإحالة، بما في العقد
لا تجوز لمن يبيع، والجامع بينهما على ربح
ما لم يبيع، فإن انقضاء في البيع الراسخ،
وربيع ما لم يبيع من مبيع شيء شرع، والله

ولا يفرق بينه في ذلك بين الطعام وبين
غيره من الفضولات، وذلك، لقول من عدا
كما تقدمت، ولا أحسب كل شيء إلا أنه،
أي مثل الطعام
وعصده هو، في عدا مازي عن أبي
غير، قال

«يتعرب في السرقة خلفاً لسرقة»
لفي رجل، فأعصاب فيه ويحاحس، فارتد
أن أصرت على يده (أي أن أقتل يمينه)، وانقز
على العقد، فأخذ رجل من حلفي مدرسي،
فألفس، عزد ربه من ثاب وصبي الله عنه
ضيقاً لا شيء حيث أبغى، حتى عموره إلى
رسلك، عزد رسول الله ﷺ من أن يبيع السبع
حيث تناع، حتى يجرها النحر إلى
رحاقه^(٢)

وهذا المصحة عا. يعني مصاد
لا انقضاء، وإذا كان في المصحة كنهها،
لكن انقضاء عند نفسه هو القصد، لأن عنه
الفساد هو، مع وجود كني البيع، لكنه
«يطلق الماعن عن القامد»^(٣)

وأجاز الشرحان من المصحة أبو حنيفة
وأبو يوسف، بيع العقار قبل قبضه المصحة،

(١) قيل أحاطت ٢٥/٢٨ بتصريح، وانظر لدائع الحديث
٢٢٢٠٠ وما بعدها، والشموس ٨٠٦٢ وما بعدها، والحدائق

١٢٧/٢٤

(٢) انظر فتح المكي ٤٧٧/٢

(٣) حديث «من أن يبيع السبع حيث يبيع» في شرح
نحوه ٢٤

(٤) رد المحتار ١٢٦/٢ وانظر الفتاوى في المصحة

پنہنی، الفک، بیگوں اور مع وہ مذاق الی
العصر، لادہ لم یدخل الی صیانہ، کہ فی
الإخبارہ

٤. ويُلحَبُ لِأَنْتَبِهَ إِلَى أَنَّ هَذِهِ مَعْدَةُ لُحْمٍ، وَهِيَ
يُحِبُّ لَطْعَامَ هَذِهِ مَعْدَةٍ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ قَلِيلٌ
فَقِصَّةً، سِوَا أَكْلِ الطَّعَامِ وَهُوَ كَأَكْثَرِ مَا قَدْ
عَمِدَ بِهِيَ كَالْإِنْسَانِ عَالِمًا

اما غير انضمام فيجوز بيعه في قبضه ،
وذلك لطريق ابن عباس 'نصفه' ^(١) من اتيان
خماس فلا يبيعه حتى يبعه ؛ ولعله لا يجر
الانضمام دونه سواء ^(٢) لكونه شرطاً او لانضمام
عنا المودع اليه ، خ رعي

فإن يكون انضمام المكونين بطريق التماسك
فإن في هذا شبهة هي في الحقيقة غير صحيحة
لأن حبيبه هو بلامر في فيه أنها لو غير
ذلك من المادتين في هذا الذي لا يجوز فيه
قل فيه (١٢)

أما قوله: **يُجِبُّ الصَّعَمُ بِهِ وَجَدْتُ**، فلا
يُجِبُّ بِخَدِّهِ مَرَحًا، فَيَجُوزُ بِهِ جُلُّ صَعَمِهِ
بِـ = وَالْأَمْرُ بِالْعَارِضَةِ بِالْكَسْرِ وَالْوَرْدُ أَمْرٌ

الحمد لله رب العالمين - ويبيحه قل نفسه
سواء أباعه حر أو عبي لئلا يفتن بالمال والشر
حزناً، مع ما به من نفسه فيكون به حكر
سواء أباعه حر أو عبي لئلا يفتن بالمال والشر
عذ

عمر اسیری طعناں کیلا، لا بچر نہ بیسہ قبل
قبضہ، لا حراں رہا کیلا

ابو سريه حر^{١٧}، حازه يجه قبله حصه،
مطلفا، جزا او كيا^(١٧)

الموع به، و قد قيل من أقواله، مني

مروپ اُنہ ذ بحور بیح اعطام ویا اُسبہ عل
فصہ مضطربہ ، اُکث مکیلا تم موزوما ، تم
کمر کمال ، حلا - ایاک تا ہی بشرط حد
الکمل ا الزمر - کم دما ، ^{۱۱} وذلک الخدیج من
جاسر شقندہ امی سع علقما ولا بعد حنر

ويعود لأبوم سالكاً إلى عمده، ثم قوله

(١) عاتبه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشرح الكج فمردود ٥٧

رأى في هذا التوراة العنيفة ١٧٦

١٤٠٠ هـ

۱۴. راجع بہا عدم مدد شائعہ میں وقتہ، ص ۱۰۹

(١٤) ولما جاء به نوح اليه قال يا نوح اقم بها

۱۵۱ جناب : سر ایضاً صحت الایمان حضرت مجید : سر
یو یو یو

١٩٧١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧١.

۱۰- حمایت و سرانجام دادگاه عالی و هیئت
تحریریه

(۳) بدایہ النورۃ (۱۲۰۲ھ)

٤١ - **عشر:** التكبير ليدرج بعد دعائه المصنوع عليه سنة ١٠٠٠

٥٧ : والفريق، المسمى بـ ٧ ٧١

اس میں عرض ہے: میں نے انھیں کہا: اے اہل نظام و تائید، میں انکسب و مسرور ہوں، فلا یہ کہ حیرت ہے!

وَيُخَوِّضُ فِي حَيْثُ كَانَ ، نَسَجَ أَنْ تَقْبَلَ بِمَع
 فِي بَيْتِهِ فِي حَيْثُ خَلَعَ الطَّعْمَ ، وَنَسَجَ لَأَنَّهُ
 الْيَوْمَ ۖ وَهُوَ فِي بَيْتِ الْقَدَمَاءِ عَلَى قَدَمِهِ
 مَشْهُومَةٌ بِأَنَّهُ دَرَسَ فِي الْوَقْتِ ۖ

وله قول ابن عبد ربه رضي الله عنه راي
السير شحون فطماء عارفة بطريق علم
عند رسول الله ﷺ لا يهمل حتى يوروه إلى
الحاكم

والحديث الذي به من اساع طبعه فلا
يعد من اساعه

والسور ابن عمر رضي الله عنهما
 سنة في الطعام من سرهم حرارا، فنادا
 رسول الله ﷺ اب، بعمه حتى غلظه من
 خلفه، ثم

ويعلم ان الله لا يهدي القوم الظالمين
 من اسرى طغما، فليس له ان يوجه عبي
 سواه^{١١}

فالسُّبْحُ وَالْمَدْحُ فِي هَذِهِ الْمَرْحَلَةِ
يُعَدُّ مِنَ الْمَرْحَلَةِ الْوَسْطَى وَهُوَ
مَعْنَى السُّبْحِ لَكُمْ عِنْدَ دِيْنِكُمْ وَهَذَا
(أَيْ حَدِيثُ مَنْ أَشَاعَ حَمَامًا) يَدُلُّ عَلَى تَحْمِيلِ
السُّبْحِ فِي كُلِّ طَرَفٍ مَعَ الْمَرْحَلَةِ الْوَسْطَى
عَنْ هَذَا الشَّيْخِ وَدَلَّ عَلَى تَحْمِيلِ الْمَرْحَلَةِ
الْوَسْطَى بِهَذَا

[illegible]

وهذا قريب من قول عائش ؓ في قوله
 مع "تروي جروا، لولا تحصيل ما لك الميع
 بالعلم

زوجته عليه الرواية ماردي علي أبو حمزة
بصبي لقد عم يا أبا القائل فلبس السنة أو
ماد كه الأربعة حيا كجموعا، لهو من عاد
الضاح، أبا حمله من حمراء بضري مع انه

(١٦) الفرج الكبير، دہل نسبی، ٦٩

٢٧ : طرح المسألة

(۳) اگر α و β هر دو

(2) 2000 年 1 月 1 日起

۱۵/ ص ۱۸۰ : « گاسنبري خفاء من التوريفات جرحه »
 ابراهيم مسلم (۱۳۷۱) ص ۱۱۶ ط اعلیٰ

ابن عبد السلام (ت ١١٦٦ هـ) طبعه

(٦) الترميم الكبريتي: ١٩

1761254

٤ المدرسة من التعليم الخاصة بها وتجميعها في مركز محرم
وغيره في كل من صلاحيات إدارة الإدارة

٢. قوله بر حصر صاحب الفقه أن ما ذكره الفقيه الفقيه حيا
 أحمد بن محمد بن حنبل في حقه، فإنه لا يخفى أن ما ذكره الفقيه
 الفقيه في حقه، فإنه لا يخفى أن ما ذكره الفقيه الفقيه حيا
 الفقيه في حقه، فإنه لا يخفى أن ما ذكره الفقيه الفقيه حيا

للمطوق مبيعاً كالصبرة، أم غير متعين كقطيع
منها

أما ما عدا المكبل والمزور وسجوها، فيجوز
التصرف فيه من قبل ماله، وذلك لما روي عن
أبي بصير رضي الله عنه قال: «أثبت النبي ﷺ
فقلت: إني أصبح لأبذل ما تفتح، فأبيع بالدينار
وأخذ الدراهم، وأصبح بالدرهم وأخذ الدينار»
فقال: لا بأس أن يأخذ بسجورها، ما لم يفتقرها
ربيك شي^(١)

قالوا: فهذا تصرف في الثمن قبل قبضه،
وهو أحد العيوب^(٢)

صابط ما يمنع من التصرف فيه قبل قبضه

٦ - أحصت صوابت المبيعات في التصرفات
المسوقة شرعاً قبل قبض المبيع

أ - فأنشئ الحمية والحملنة، على هذا الصابط
وهو

أ كل عوض ملك مذهب يمتنع ببلاده من
المعص، أو غير التصرف فيه قبيل قبضه،

لم يقبضه ذلك على البيع قبل القبض في
الثمن^(٣)

ولأن البيع المعين لا يتعلق به حق توفيه،
فكان من ماله المنفرد، كغير المكبل والمزور
وفي رواية ثالثة عن الإمام أحمد أنه لا يجوز
بيع شيء قبل قبضه وهي أني وأحد، فيها الإجماع
لشخصي وغيره، كما تقدم

ورويته المذهب^(٤) أن المكبل والمزور
والمعدود والمذروع، لا يصح تصرف المشتري
فيه قبل قبضه من ماله^(٥) وهذا مروي أيضاً
عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وسعيد بن
مسبوكة، والحسن، والحكم، ومحمد بن أبي
سليمان، والأوزاعي، وإسحاق^(٦)

ومسند عبد الرزاق في معرفة بيع المكبل
والمزور وسجوها، وغيرهما

أن أختليت المذكورين من بيع الطعام قبل
قبضه، وكان المذموم يومئذ مستعملاً عاماً
يكفل ويوزن، وليس عندها المعدود والمذروع،
لا حياجهما إلى حق التوفيه^(٧) وسواء أكان

(١) الفتح الكبير ١٤٠/٩

(٢) انظر الاختلاف ١٦٠، ١٦١، فهي المصعب، وعليها
الأصحاب، واشتهر في المذهب

(٣) الفتن ٢٢٧/١، مسند عبد الرحمن الكبير في بيعه
١١٤/١، وكشاف النجاشي ٢١١/٢

(٤) الفتن ٢٢٠/٢

(٥) كشاف النجاشي ٢١١/٢

(٦) حديث ابن عمر، لا بأس أن يأخذ بسعر يومها، ما لم
يغترها ويتكلم شي، أخرجه أبو داود ٢٤/٩٥١ ط عرب
عنه ومحمد، ونقل البيهقي عن حمزة أنه حكم عليه
بالتفريط عن ابن عمر، والفتاوى لأبي جعفر ٢٢/٢ ط
شركة طبعها مصر

(٧) الفتن ٢٢١/٢، والفتح الكبير في ذلك ٢٢٨/١

والصدقة والرهن والفرض والإعارة وجوها،
يجوز قبل دفع بيع

(٢) وكل تصرف يتم قبل البيع كبيع
وإجارته ويدفع المبيع عن الدين إذا كان عينا،
وجوها لا يجوز من نص المبيع

وعليه عند أن أهبة - مثلا - لما كاتب
لا سم إلا بالمبيع، عند الموهوب له نائب عن
الموهوب، وهو يشترى قدي وبه البيع قبل
ليضه، ثم يتبرأ بأصله، ضم له بعد
الضمان

بغلاف البيع مثلا ونحوه لما يتم قبل
العقد، فإنه لا يجوز، لأنه إذا غمضه، اشترى
أنشأ لا يكمن فاض عن الأمانة، لعدم برفق
البيع عن المصن، فهو من حيث البيع قبل
ضمانه، وهو لا يصح (١)

ونحو المبراشي إلى أن الأصح ما ذهب إليه
الإمام محمد (٢)

حد - وسط الدردير من المالك مبيع بيع
الطعام قبل دفعه، ثم توالي عقدنا بيع لم
تخلله بيع (٣) وهذا مختص بالعام على
رأيه المتقدم في حصر الثاني عن منه قبل دفعه
في مطلق الأصح الروية

وما لا يفسخ العقد بملكه، حاز التصرف فيه
قبل قبضه (٤)

فمثال لولا المبيع والأجرة وبذلك المصلح
عن الدين، إذا كان الثمن والأجر قبل قبضه
- عند الخصم - أو كان من المكين أو المورود أو
المقود عند الخصم

ومثال الآخر المهر إذا كان عينا - عند
الخصم - وكذا بدل الخلع، والمثني على مال،
وبدل المصنع عن دم المهد - وكذا الوض
الحالية وقصة الشطرنج عند الخصم في هدم -
كل ذلك إذا كان عينا، يجوز بيعه وإجارته قبل
قبضه، وسائر تصرفات (٥)

وعلى حيلة هذا الصابن ٢ ولم ين
الخصم للتصرف هو الملك، وقد وجد لكن
ما يشوهه في غير الانقضاء، حيث حلاك
المقود منه لا يجوز بناء عقد اسم عليه فخر من
المهر، وما لا ينوهم فيه ذلك المهر، انتهى عنه
المصنف، فصار بناء العقد الآخر عليه (٦)

ب - ووضع محمد بن الحسن من الخصم عند
القبض، وهو

(٦) أن كل تصرف لا يتم إلا بالقبض، كقصة

١١ رد المحتار ١٦٢/٢، ١٦٢/٢، ١٦٢/٢، وانظر بعد فروع
في فتح القدر ١٦٢/١، ١٦٢/١

٢ الرد المحتار ١٦٢/٢

٣ الرد المحتار ١٦٢/٢

(١) للمصنف ٢٢١/١، والشرح الكبير في إنبه ١٦٨، وقوله
فما بالذي في الدر المختار ورد احتار ١٦٢

(٢) المراجع الصابن نصها في القصور في مواضعها

(٣) للمصنف ٢٢١، والشرح الكبير في إنبه ١٦٨، ١٦٨

ويؤخذ من كلام ابن جزير هذا الصواب.

وهو

أن كل طعام أحد معاينة - بغير جزاء -
فليس له أن يبيعه حتى يقبضه وتتمس
المعاينة الشراء، والإجازة، والصلح، وارس
الجلسة، ونهر، وعرد - على ما ذكر - فليس
له بيعه حتى يقبضه، لكن يجوز له أن يبيعه أو
يماله قبل قبضه^(١)

والنقيض عند المالكية بغير الخراف، لإخراج
صليح جزاء منه كيلا ولا عد ولا ورس
الطعام، وبه يجوز بيعه قبل قبضه، قد حوله في
هذا الشري بمجرد العمد، فهو مقبوض
حكما، فليس له أن يبيعه حتى يقبضه
قبض^(٢).

كما شرط المالكية في جواز بيع مطلق طعام
المعاينة - بالإصافه، أي شرط قبضه - أن لا
يكون القبض من يده نفسه، فإن قبض من
غيره عنه، مع بيعه، لأن هذا القبض الواقع
بين الطرفين كالا قبض^(٣)

ومعنى هذا، أن القبض المصد به في الجوار،
هو القبض الفوري، فيجوز بيع الطعام عنه
أما القبض الصعي، فهو كالا قبض، فلا

يقبض الخوار مثل ذلك

• إذا وكله ببيع طعام، فباعه من أحبي،
وقبل قبض الأجنبي الطعام، اعتبره التوكيل منه
بنفسه، فإنه يمنع بيعه من غيره، لأنه يقبض
منه إحاطا من يده نفسه

• وكل من وكله ببيع طعام، فاشتره
وقبضه ثم باعه لأجنبي، واشتره منه قبل أن
يقبضه الأجنبي منه، فإنه يمنع شراؤه من
غيره، لأنه في هذا إحاطا مطلق من يده
نفسه^(٤)

ويستثنى من هذه حوا بيع الطعام إذا حضر
من يده نفسه، ما إذا كان القبض من يده
من يولي طريق العمد، كوصي ببيعته، ووالد
بولدته الصغيرين، فإنه يجوز بيع طعام أحدهما
ولا حره ثم يبيعه لأجنبي، قبل قبضه له
أشراؤه^(٥)

د - لم يصح الشافعية صا في هذا الصدد،
لكنهم ألقوا - في الأصح من مذهبه - مانع
عقود أخرى، من حب الفلان قبل القبض
فصوا على أن الإجازة، والرمز، وأنه - ولو من
البيع ماطة، فلا يصح وجود المسمى المعلن به
أشي فيها، وهو صعد الثلث، وكذلك الصفة
وخصه وعوضه، فبلغ المصنع عن مضمود،

(١) القواعد الفقهية ١٧٠ - ١٧١

(٢) التنبيه الكبير ٥١٧ والفوائد الفقهية ١٧٦

(٣) حاشية الشافعية على الشرح الكبير ١٥٢/٢

(٤) الشرح الكبير ومكتب الدرر عليه ١٥٢/٢

(٥) الشرح الكبير للدرر ١٥٢/٢

أُسلِمَ كَالْبَرِّحَةِ، وَخُذَ عَصْرُهُ فِي لُحُوكِ
 الْفَرَسِ، وَبُرْهَوِي مَعَهُ ذَكَرُهُ، وَأَعْوَرُوثُ،
 وَفِي ذَلِكَ الْقَائِمِ مِنَ الْعِيَمَةِ، وَنَالَ الْفُلَّيْ فِي
 يَدَيْهِ مَعْدَنُوعَ الْحَلِيِّ عُلْبَةً تَبْدَأُ بِحَوْرِهِ،
 فَيَمُوتُ سَعِيًا، يَتَبَعُهُ أُنْثَى فِي الْمَدَى ابْنُ ١٥٦

٨ - وسعد لا يأمر من الإخبار، هذا إلى من
الآباء السوكاي - وسعد الله - طرح صابغاً آخر.
شعره ما جرد السبعة، ومن صابغ

ان التصرفات التي يكون جرمها مطلقا
بالبيع ويكون فعلها مثل الغش في حشر
والتصرفات التي لا عوض فيها، كبيع راعيه،
فيكون فعلها قبل القبض حلال، ويرجع هذا
إلى ما شهد به باحثهم عن صحة
الوفاء بالعقد قبل القبض وما عداه انتهى
عن بيع مال يتجزئ وهو سبعة أرو

[illegible]

(١) انظر مع السابق ٤، ٥، ٦، ٧، وشرح خصاله في
الكتاب ٢، ٣

والتقريب و التماس والشركة وغيرها
 وجامع عبارة جامع علمه، فمصطفى
 ثم لا يصح تصريفه، ولو صح بائع، سحر بـ
 وهو فيها م، ومضى حقه
 لكنهم صححه، مصرف النسر به صحيح بل
 فصح بائع عساي وسوصيه والسدير وسرويح
 والسوق وسسه لإقرار والتعديل لا الرد، وقد
 إرجحة طاعلم نسر، جرافة، بحلاف م سائر
 سكرلا، فلا لا امره، لرجحه م كلفه، فصح

وَعَلَّوْا ذَلِكَ شَرْعَ الْفَرِغِ فِي عَقْدِ
عَقْلِي حَيْثُ يَجْعَلُ فِي مَعْنَى
فَتَصْرِفَاتِ

٧ والحمد لله رب العالمين، والله اعلم بالصواب.

بل فخر من جحر وکل غیب مصمومہ فی
عقہ معاوجہ کدال^{۱۱}، آپ لا بقصرہ لہا
لہل مصی

وأما الأمور التي يكون خضع في مدعية

١٤ شرح الفصل من المجلد ١٢٢

(٧) انظر (الشيخ) والزمه، بحاشية الخليل ١٣: ١٦١ - ١٦٢

وہم و ہنر و صنعت و تجارت

(*) 2007-2008

(١٤) نقطة الجناح : 1

تحديد القهر وتغفله

١. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

الكتاب كشيء محدد

٢. أن كل كتاب مكتوب أو مكتوب وما لم يحدد

منه أو من القهر والكتاب أو التوراة أو التوراة

الكتاب

٣. أن الكتاب محدد عند رضى الله عنه قال

٤. كتاب أنباء النصر من رضى من اليهودي يفتي

من يوسف بن يوسف، وبعد أن يفتح ذلك

الذي يفتح في كتابه، انظر على

٥. كتابه على

٦. وجدت حارس رضى الله عنه، فإن رضى

الكتاب على رضى الله عنه حتى يخرج منه

الكتاب على رضى الله عنه، ورضى الله عنه

١. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٢. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٣. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٤. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٥. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٦. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٧. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٨. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٩. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٠. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١١. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٢. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

أشترى يدويه ذهب كثر من أي لشترى ما

مائة وعشرين

١. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٢. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٣. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٤. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٥. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٦. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٧. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٨. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٩. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٠. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١١. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٢. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٣. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٤. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٥. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٦. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٧. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٨. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

١٩. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٢٠. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٢١. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٢٢. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٢٣. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

٢٤. ملخص الكتاب رقم ١٠٠ - واحد من

(د) وإن كان غدار يضمنه بالحنفية بينه وبين المشتري مالا حالاً فوجه^١، ولا يكتفى من تصرف فيه، بسببه التنازع إن وجد، بشرط أن يبرحه من مدع غير المشتري عنه بسببه^٢.

ولم يشترط ذلك المالكية إلا في دار سكنى، لأن مضمونها لا تسلب من المالك، ولا يكتفى بالحنفية من غير أن يبره من التنازع، فيضمن له من ماله، وإن لم يخطئ البائع مدعه منها^٣.

ومن الشافعية إلى أن هذا التفصيل إنما هو في القبض الصحيح، بشرط أن لا يكون من قبيل التنازع، أو من قبيل التنازع من البائع، فمداره على سبب لا يشتري على بيع، سواء أخذه أم لا، وسواء أعطى البائع منه وبه أم لا، وسواء أذن له في القبض أم لا، وسواء أذن له الحق في القبض أم لا، فتمت استوى المشتري على بيع من قبضه من البائع، بمعنى أنه لو سلف حيث لا يصح العقد، أو عيب لا يبطله، فيسقط المشتري، ويرجع إلى البائع لا يرجع له من قبضه^٤.

والمالكية شرطاً في من المثل سليمه للمشتري، وتفرقة في أوجهه.

(ب) وإن كان جراف يضمنه بقله، وذلك لحديث ابن عمر رضي الله عنهما، قال: «كانوا يجلبون الطعام جزاقاً بعثي أسوق، فباعهم رسول الله ﷺ لأن يسعوه حتى ينقلوه» وفي رواية: «حتى يقولوه»^٥.

(ج) وإن كان مشغولاً من عروص وأنعام، فبضه بالمعرف الجاهل بين الناس كما يقول المالكية كحديث الثوب، وسليم مفلود الدابة^٦.

فويتمه إلى حيز لا يخص به البائع، عند التنازع، ويروي هذا عن أبي يوسف، كالشرايع ودار المشتري^٧.

وفرض من الجاهل في القبض من المريض والأنعام معالو، إن كان لم يبعه فوجده، فبضه بالمد، وإن كان ثبات فبضها خلتاً وإن كان جهلاً، فبضه كخشب من مكانه^٨.

(١) الشرح الكبير للمهر وسننه الدسوقي عليه ١٤١٣

(٢) نظر المصنف ١٢ / ١

وسدق، كقولهم يقولون انهم من حرقته لمرجه

المختصر (فتح الباري ١ / ٣٥٠) السبعة، وسلم

(٣) ١١١١ ط الحلي

(٤) الشرح الكبير للمهر ١٤٠٣

(٥) ألفه للحداد ١ / ١٢٠ وبلغها، وشرح المهر ١٢٢ / ١٢٠

(٦) ١٢٢٢، والدار مختار ورد الثمن ٩ / ٩

(٧) الفرض ١٢٠، ١٢٠، وكشاف الفتوح ١٢٠، ١٢٠

(٨) الفرض ١ / ٢٠، وكشاف الفتوح ١٢٢ / ١٢٠

(٩) شرح الفرض على المهر ١٢٢ / ١٢٠، وشرح المهر ١٢٢ / ١٢٠

ورد كشاف الفتوح ١ / ١٢٠

(١٠) الشرح الكبير للمهر ١٤٠٣

(١١) حاشية الفرض على شرح المهر ١٢٢ / ١٢٠

روى هذا الحديث من طريق آخر روى عنه آخرى.
فقال: وأما ربيع عالم فممن قال رجل شترى
نفساً، فبهاه قبل أن يقضي.

وكذلك فسره المشوخاب، حيث قال: يعني
لا يجوز أن يأخذ ربيع سلعاً لم يقضها، مثل
أن يشتري متاعاً، ويبيعه إلى آخر قبل قبضه
منه. ومع ذلك، فهذا البيع مطلق وربيعة لا يجوز.
لأن البيع في صك السامع لأول وليس في
صك السامع من، لعدم القبض^{١١}

وكذلك من اليهودي، حيث قال: والمزاد به
ربيع سامع قبل القبض^{١٢}

وهذا الحديث وإن كان عاماً، يجب أن الإمام
أحمد - رحمه الله - خصه بالطعام، في رواية
أبو بكر بن عبد الله، قال: سألت أبا عبد الله، عن
هونه - يعني - عن ربيع عالم يقضه، قال: هذا في
الطعام، وما المشقة من ما كروب أو مسروب، فلا
يبهجه حتى يقضه.

ومال ابن عبد البر - الأصح - عن محمد بن
حسن - أنه الذي يمنع من بيعه قبل قبضه، هو
الطعام^{١٣}.

١١ - في معصل الحنفية - وهي رواية أبي
الحفص من حماد - هذا يقتضي في القبض،
بل يعتبر والتعليق - وهي ربيع لا ومع
والنكاح من القبض - فهذا حكم عن ظاهر
الرواية، وروى أبو الحفص مثل بيت عن أحمد
ويشترط مع القبض للقبض^{١٤}

عن الحنفية على ما فهمه هذا في الرهن،
في القبض به، بين المرتبة، وقادراً إلى المحلقة
وهو من، كما هي في البيع، فبهاه أيضاً
تقضي^{١٥} - لأنه لا بأس تسليم، بعد ضروره
الحكم بالقبض، فيكون عليه ما به، على
القبض أحدهم، وهذا هو الأصح^{١٦}

ومما قيل الأصح المروي عن أبي يوسف،
وهو: أنه لا يثبت في المتناول إلا بالقبض^{١٧}

١٢ - وعلى هذا لو باع ما اشتراه قبل أن يقضه
فربح، فهو ربيع عالم يقضه، الذي روي عنه
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، عن أبي الله
عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ: لا يحل سلف
وسبيع، ولا سرقة في جسم، ولا ربح عالم
يقضه، ولا به ما ليس عندك^{١٨}

وحسره رحمه الله بن الحسن في كتاب الأئمة وما

(١١) رد المحتار ٤/٥، وعلق مع التبرع الكبير ١/ ٢٤

(١٢) طهر مختار ٣٩٥

(١٣) رد المحتار ٤/٥

(١٤) المرجع السابق

(١٥) حديث ٢ قبل سلف البيع - من طريق طهر

بيع الصدقة و هبة قبل القبض

١٣ - الصدقة هي تلك التي لا يملكها في أحكامه
بفتحها بعد عوص، كقولنا إلى الله تعالى،
وحيث يؤمن^(١)

وهذه التعريف كما يرى - يشمل الصدقة
المقروضة، التي تؤخذ من مال الغير في حرم
الحول وهي ركة ذلك، أو في حرمه لم يور
وهي ركة المظطر تطهير للعلمي وأعماله،
ويشمل الصدقة، مطلقاً، وهي المسحوق في
جميع الأقسام

وهذه هي في حديث أبي سعيد رضي الله عنه
تلقته - جاء في أبي لبيد عن سراء
الصدقات هي بقصر^(٢)
وفي حديث جهم بن حرام رضي الله عنه
قوله يقرئ له لا تبيع مئتين ع^(٣)

١٤ - حرم بيع مهور الزمعة من خمسة
أشاعية، عارية، مهن، ما تكتبه لصدقه
ومحقوق، كماله، وقطره، الفحص، الإحصاء
والإبدع، ثم عبيد النبر، عات، التي لا تم

(١) للمعنى والمفهوم الكبير في ٦٠ - ٦١ والمفهوم الكبير
تقدم ٩٧

(٢) حديث أبي حنيفة الصدقات هي بقصر، فحرمه
من ما جاء في ٧٤ - ٧٥ في جيسي الحبي، ويشمل ما يرضي من
حديث عن أنس بن مالك قال إن الله لا يبيع به ذهب
أولاً ١٥ ط فوالله بطي بالحد

(٣) حديثه لا يحس بطي صدقة، أغرضه كثر في حرمه
ركعة الإحدى ١٤ - ١٥ ح الكعبة السابعة

ولا تحل إلا بالقبض، والمقدّم قبل القبض

بعد عدم الأثر
وعليه إلى... في فصل لصدقه، الصدقة
فما لا يصح إلا بالقبض، لأنه (أي الصدقة)
يرع كماله

١٥ - قال مالك سائر الصدقات مبردة جود
صدقة، لا بد، بل الصدقة عند علمه
الصدقة^(١)

والمثل في حديث ياروتي عن رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال خير ما عمل لله سبحانه وتعالى ويقول
أنا من أعمى، قال مالك، أهل لك باسم آدم من
مالك إلا ما تكتبه لصدقة، فويست دليل، أو
صدقة وأصدقه^(٢) اعتبر الله سبحانه وتعالى
الإحصاء في الصدقة، والإحصاء هو سننهم
دليل على أنه مبردة

١٦ - ياروتي عن أبي بكر وعمر بن الخطاب
ومعاذ بن جبل رضي الله عنهم بهم قالوا
ولا يتم الصدقة إلا بالقبض
وبأن الصدقة عند مبردة، فلا يقبل أحكم
سنة كماله

وفي هذه بأسر، أو صحت حديث أبي القيس

(١) الآية ١٧٤ من حكمة الأحكام لمدينة لا يتم البيع إلا
بالمقبض

(٢) المثل في حديث ياروتي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(٣) حديثه لا يحس بطي صدقة، أغرضه كثر في حرمه

ركعة الإحدى ١٤ - ١٥ ح الكعبة السابعة

وعليه يحسنه، ومعالجه عقارته، وكلها الخلل في الحياة لا عوض، تجري فيها أحكامها^(١) أي تجري أحكام كل واحدة من المذكورات في الفقه^(٢)

وعالموا، ولم أعف بمصها يادوا، ولا يلزم قبله، أي من العسر يادوا، وهي كانت الهبة في غير مكن وبخر، هي جميعها لا يلزم إلا بالقبض^(٣)

وقد استدل الفقهاء بأدوية من إطلاق شرح القصر في الهبة وبحومها، كالصدقة التي نواحيها- ياروي عن عائشة- رضي الله عنها أن أبا بكر رضي الله عنه ذهب جده عشرين وسقاً من ماله بالعائبة، مما عرض قال: «بأنية كنت محضت جده عشرين وسقاً، ولو كنت جدهم لو قبضته كان ذلك، فما هو يوم مال وارث، فاختصموه على كتاب الله تعالى»^(٤)

وذكر اليهودي أنه روى عن عمر وعثمان، ومنهم من عسر وابن عباس رضي الله عنهم، حب هذا، ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة

أثبت للموهوب له ولاية مطلقة الوهب بالتسليم، فصار عند قبضه، وهذا غير الشرع^(٥)

وهذا الذي قاله الحنفية، هو الذي يفسر الشهور من مذهب المالكية، وهو صحيح، عروا عنه بمولم، ويحل إنما ثلث بالقصر^(٦) وهذا النص وإن ورد في الهبة، يكن تعريضه الصدقة، كي شرباً إليه فلا وما يأتي من الأحكام، بعد التعميم في الهبة والصدقة وهو أيضاً مذهب الشافعية، إذ قلوا لا يملك موهوب، بل يملك الأهم الشئ من الصدقة والمدينة) إلا بقصر يادوا الوهب^(٧)

وجاء في خصوص الشافعية إذا حلف لا يهب له، فوجب له ولم يقبل، لو قبل ولم يقض لا يثبت في الأصح^(٨)

وذلك لأنه لا بد من التسليم والقصر حتى يصح الهبة رسم

وكذلك المذهب عند الحنفية مطلقاً كما يفهم المراد لوي فقد صرحوا بأن الزرع عليه جده

(١) كشاف القناع ٢٩٩/٢ وأخرى للإجماع والإضاف

٩/٧

(٢) المرجع الكبير

(٣) كشاف القناع ١٩٩/٢، ١٩٩/٢، والشرح الكبير ٢٨٠

وله في المحرر ٢٥١/٢، وروى باللفظ في غير المكن والبرود ويرضوا

(٤) كشاف القناع ٢٩٩/٢

(٥) بلقيع الصنيع ١٢٢

(٦) حلية المصطفى على الفرج الكبير للشيخ ١٠٦

(٧) شرح المحلى على الشهاب وصاحب التلويح عليه ١١٦/٢

(٨) والشرح الكبير ١٩٩/٢، ١٩٩/٢، وقد

صرح صاحب المحلى، المحلى، بأن هذا الشرط وسائر أحكامه تجري في الهبة المطلقة، كشفاً للصدقة والهب

(٩) شرح المحلى، على المذهب ٢٨٧

لو فأن دري صدقة لوجه أو حبس على
القرء ، لا يقضي عليه (لعدم التبرع)
مسدودا قال دري صدقة لوجه أو حبس على
ريد ، فإنه يقضي عليه بذلك ، لا به صدق أثر
والقرء به حينئذ
جـ - ولو قال ، ف علي دفع درهم فريد أو
للقراء ، لا يقضي به مطلقا ، رئيس يقضي
وعلى مد بأن القضاة لا يبدون من تعيين
التصدق عليه أو الموصوب له ، ولا بد منه من
قصد مرة ^(١)

وفي رواية من الإمام أحمد أنه في العكس
والمودون لا نصح إليه والصدقة ، ولا يتم فيه
الصدقة رغمه ولا يقض
وفي غيرها يصح بيعه فقص ، ويرمى بمجرد
المقتضى ويثبت فيه ، أن ذلك بغير تبين

وحدس ما قيل في هذه التفرقة الغباس على
البيع من حيث أنها غلبت فهي المبيع
ما لا يبره ليس القضي ، كالأمر والبرقيات ،
وفيه بزم قبل القضي ، وهو ما عدا ذلك ^(٢)
واختلافه ان يجوز القضاء بشرطون
القضي في التبرعات .

ورويوا عن شهاب القضي ، حواجز حرم
السواقي في حقه (وكذا تصدقة من القضي ،
لعدم تمام المقتضى ^(٣)

وحالف لي اشراط القضي ، ما لكبه في
مشهور مدعيهم يعمرون أو الحبة (وكذلك
الصدقة كما يوحد من تحريمهاهم) ^(٤) تلك
بالمول على مشهور ، وللموصوب له مذهب من
الولف ، إذا امتنع من تباعها ، بجزءه على
فكبح للموصوب به بها ^(٥)

ولشهاب أصالة في كتبهم ^(٦) إلى دليل المالكية
وهو حديث من عيسى - رضي الله عنه - ن
التي ^(٧) قال : المالكة في هه كالعائد في يده
ويروى في صدقته ^(٨) ويروي كالكاتب يعني
ثم يعود في غيبته ^(٩)
وجاء في نصوص المالكية .

(١) نفس المراجع

(٢) شرح مقرئ وحاشية السنوي عليه ١٣٠/٢٧

(٣) الشرح الكبير للدرهم ١٠١/٤ ، وقارن بالفواقي الفقهية
ص ٢٤٩

(٤) انظر الفروع الكبير في دليل القضي ١٦٥٠/٦ ، ونفي
٢٤٦/٦

(٥) حديث : القضاة في حقه كالحالة في حقه ، انصرفه
البيضاوي ، أصبح البيروني ٣٣٢/٥ ط السنية ، وصح
١٢٤٦/٢١ ط حسي الحلبي ، ويروى في صدقات
انصرفه البيضاوي (فتح الباري ٦/٢٥ ط السنية) ،
وصح ١١٦/٦ ط حسي الحلبي ، ويروى كالكاتب
بقرء ثم يعود في يده ، انصرفه سلم ١٢٤٦/٣ ط حسي
الحلبي

(٦) شرح ابن عيسى وحاشية السنوي ١٢٠/٢٧

(٧) القضي ١٩١/٦ ، وشرح طحطاوي ٢٥٩-٢٥٠

(٨) انظر كتاب الفاع ٣٠٦/٦

ولأنه بيع مكيف مكيف من جهة ، ولا عور
غرضه ، لأن فيه شبهة ، من جهة باحقيقه في
تحريره^(١)

ولكنهم تعلم ما هو الغرض ، بغير اشتراطه من
مضى بضاعة^(٢) ، ويصور الحاشية في علم
لعلهم ، ونحن بالسبب في كتمان
الفاصل^(٣)

وأما أثره لمعالمه ، كما قال الشافعي على
مراة ، إذا انقصود من البيع فيها مستور
ليس من صلاحه فانكثرت روية أيضا^(٤)
ويؤخذ من كتب ، الكية ، لتعلم انهم
تسلك المراسم وبحرفها باله ورواها روية في
الرواية في المجلس الواحد^(٥)
ولزيادة لتفصيل بظهر مصطلح (محاكاة)

بيع المحاقلة

١ المحاقلة في اللغة : بيع الزرع في سبيل ما
وحقيقة كما بقى الميم^(١)

وفي الاصطلاح : بيع الحقة في سبيل
بحقة مثل كيب حرم^(٢)
والحر حر ، الحر

وعرفها الخشب ما هو أهم ، وقال : في بيع
أحب في سبيله يجب^(٣)

٢ ولا يختلف معناه ، في أن بيع المحاقلة عر
حاشية ، وهو لاسد عند الحمية ، باطل عند
غيرهم ، وذلك لخبر حليو رضي الله عنه
قال : من روي أنه كان في المرسنة
والحقة^(٤)

بيع المزابحة

نظر مراد

(١) الصياح : (١) اختار الصياح ما في المحقق

(٢) كتابه بشرحه : ٥٤ ، ونشر المحقق : ٢٧٠ ، وشرح
حمل على التناهي : ٢٧٧ ، ٢٢٨ ، وكذا الصياح
٢٧١

(٣) كتاب الصنع : ٢٥٨ ، والشرح مكيف في دليل المعنى
١٥١/٤

(٤) حاشية : (١) من مراد : والمحاشية : (١) حاشية : (١)
وقد التزم ، ٣٨٤ في المظنية

(١) المحاقلة شرح الفناء : ٥٣ ، ونشر المحقق : ٢٧١

(٢) شرح المحقق على المباح : ٢٢٨

(٣) كتاب التناهي : ٢٥٨

(٤) شرح المحقق على التناهي : ٢٢٨ ، ونشر المحقق : ٢٧١

شرح المباح : ٢٥٨

(٥) الشرح الكبير : (١) حاشية : (١) حاشية : (١)

بمجهول، وبشي أو غيره أو بيع مجهول
بمجهول من حيث

بمجهول من حيث، وبشي أو غيره أو بيع مجهول
بمجهول من حيث، وبشي أو غيره أو بيع مجهول
بمجهول من حيث، وبشي أو غيره أو بيع مجهول

بيع المزابنة

١ المزابنة مأخوذة من المزاب، وهو في اللغة
الفتح "أباً ما نبي إلى النوع المزابنة في
سبب انهم "كم يقولون المزابنة

وهو الاصطلاح الفقهي عرفها المصنفون
بأنها بيع يربط على الحبر به محدود مثل
تلك حربة "أني هنا وتقديره في الحربة
الحرة "وبذلك يحدد باب الفل على
اليد في سبب إرفاقه صانع مثلاً، بصريه المص
والخز، عبيد بصفه من التبر "فلو لم يكن
التميز في هذا جزئياً حسب اختلاف الجنس، "٢
وعرفها المصنفون من المالكية بأنها بيع مجهول

حكم بيع المزابنة
٧ لم يختلف المصنفون في حكم هذا بيع فقد
اتفقوا على أنه بيع نكاح ولا يصح وذلك
بأنه

(١) حدثت في سبب من سبب الله تعالى
والذي ينبغي ردود الله تعالى على حربه
بمحافظة "٢

(٢) وبهذا فإن لأهله مكل بمثل من
جسده، مع حيل عدم المساءة بينهما
بأنه

ويشرح المصنفون بأن فيها سر، لعدم
بأنه بالمقابلة بينهما "٣

- (١) الفصحى - معجم الصحاح ج ١ ص ١٠٠
- (٢) رد المحتار ج ١ ص ١٠٠ من البحر الرائق وحاشيته على ج ١ ص ٢٢٨
- (٣) على شرح الفصحى على الفصحى ج ١ ص ٢٢٨
- (٤) هذا من اليد - معجم الصحاح ج ١ ص ١٠٠
- (٥) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٦) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٧) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٨) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٩) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (١٠) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦

- (١) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٢) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٣) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٤) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٥) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٦) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٧) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٨) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (٩) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦
- (١٠) الفصحى ج ١ ص ١٠٠ وفيه الضاب ١٠٥٨٦

في نسخة الفصحى وحاشيته المصنفين ج ١ ص ١٧١

بيع المزابنة ٢، بيع الزائدة، بيع المساومة، بيع المسترسل، بيع الملامسة ١

(ج) وللمرور - كما علقه ابن جزير - (١)

ومثل بيع الرطب بالتمر، بيع الثوب بالصبر، (٢) كما ورد في بعض الروايات، رهاه على المذكور في الحديث السابق. ومن بيع الثوب بالزبيب، ومن كل ثمرة طرحة (٣)

وأطلق المالكي (نقله بذلك) عدم حوار بيع كل رطب يابس من حسه، لا مكسحلا ولا مثلا بمثل، حتى الحبوب (٤)

بيع الملامسة

١ - الملامسة من بيع المذهب أيضا وقد ثبت النبي عنها في الحديث، فمن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «بشئ من الملامسة والمثابذة» ورواه أبو هريرة في رواية مسلم بقوله: «فما للامسة ثمان يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بعير ثأمل والمثابذة أن يمس كل واحد ثوبه إلى الآخر ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه» (١)

ومن أبي حنيفة الحنفى أن رسول الله ﷺ «بشئ من يمشى وبشئ من يمس الملامسة والمثابذة في البيع» ولامسة - لمس الرجل ثوب الآخر يده، بالليل أو بالنهار ولا يثلب إلا بذلك والمثابذة أن يمس الرجل إلى الرجل ثوبه، ويبد الآخر إليه ثوبه، ويكون بذلك بينهما، من غير نظر ولا تراص (٢)

(١) حديث «عن عن السائب والمثابذة» أخرجه البخاري «فتح الباري ٦/٢٥٨ ط القسبة» وسلم (٢) حديث «عن عن يعقوب وبشير» أخرجه البخاري «فتح الباري ٦/٣٥٨ ط القسبة» وسلم (٣) ٦٥٢ ط عيسى الحنفى

بيع المزابنة

انظر مزابنة

بيع المساومة

انظر - مسومة

بيع المسترسل

انظر - استرسل

(١) القوتون في الفقه من ٦٦

(٢) التبليغ شرحه ٥١/٦ وبيير المختار ٥٧/٦

(٣) أشار إلى هذه الرواية الرمزي في الفروع السابق عنه

(٤) كتابه الطلوع ٦٥٨/٦

الأولى، مع لزوم البيع، فكيف بالنفس عن
الزوجة^(١) ولعدم الصحة في الصورة الثانية
كما قال الشافعية^(٢) ويعلق المسبك على أنه
من له وجب البيع، وسقط خياره من حيث
الثالث، فيعتبر خدعة والمملوك لا يملكه
لأدائه إلى محلي البيع^(٣)

وعلى الخدعة العبد يملك

الأولى الجهالة

والأخرى كونه مدعى على شريك، وهو ليس
الزوجة^(٤)

ولعل هنا من العذر المقصود في تعبر
ابن قلانة

وأهل الشركاء التعليل، مألوف والجهالة
وإبطال خيار المحسن^(٥)

١ - هذا، وهو المالكية في فروعهم انفصاليه
هذا، على أن لاكتفاء في لزوم البيع، وتحققه
بالنفس، من غير أن يشترط التوب وبهم مذهب،
هو القصد، فالمراد بوجوبه قبل التملك به،
على شرط أن يظفر به بعد ذلك فإن أعجزه
أمسكه وإلا رده، كإلحاقه^(٦)

٢ - وصوب الفلاسة مع ذلك في القصد بصور
أ - أن يملك نورا مطويا، أو يملكه، ثم
يشترطه على أن لا يجارله إلا رده، أكتفاء
بلمسه عن يده أو يملكه كان منها أثوب
صاحبه بضم تميم كلما يملكه بضمه - بذلك
على سبيل مشاركة من الخائض خلاصه لا أنكر
إليه الشيع الدرديو، وخالفه به الشيخ عيسى
وهو مأخوذ من النصير المأثور^(٧)

ب - أو يكون التوب مطويا، فيكون التمتع
للمشترى إذ منه فقد بعينه، اكتفاء بلمسه
عن الصبي^(٨)

قال في المغرب بيع الفلاسة واليه، أن
يقول صاحبه إذا لمسه ثبت له حسب ثوبه،
فقد وجب البيع^(٩)

ج - أو يبيعه شيئا على أنه من حقه لزوم البيع،
وتقطع خيار المجلس وعبره،^(١٠) وهو مروى عن
أبي حنيفة، أو يقول للمشري كذا

٣ - وهذا البيع بصورة المذكورة كلها، فليس عند
علمة الفقه، نكاح ليس فداية لا يعلم فيه
خلاصه،^(١١) وهذا لعدم الزوجة في الصورة

(١) شرح المحلى على الفهاج ١٧٤/٢ ونظر شرح الكبير

للمصنف وجب المسمى به ٢٧٢/٢

(٢) شرح المحلى على الفهاج ١٧٤/٢

(٣) شرح الفقيه على الفهاج ٢٥٨/٢

(٤) الشرح الكبير في دل الفهاج ٢٧٤/٢

(٥) ميل الأوطى ١٥١/٢

(٦) حاشي الفهاج على الشرح الكبير ٢٧٤/٢

(٧) رد المحتار ١٠٩/٢ والشرح الكبير للمصنف ٥٦٢/٢

والشرح الكبير على الفهاج ١٧٤/٢ وفيها أيضا الشرح

الشرح الكبير في دل الفهاج ٢٧٤/٢

(٨) رد المحتار ١٠٩/٢ والشرح الكبير على الفهاج ١٧٤/٢

(٩) سبيل المحقق ٢٨/٢

(١٠) الفهاج على الشرح الكبير ٢٧٤/٢

(١١) الفهاج ٢٧٤/٢ والشرح الكبير في (١٥٤/٢)

إليك الشوب عند اشريته، والمليكات
لا تحتله، لأدائه إلى مسمى القيل^(١)

- ولعدم الرزبه، أرعدم الصيقة، أرلشرط
الفسد، كما على الشعيمة^(٢)

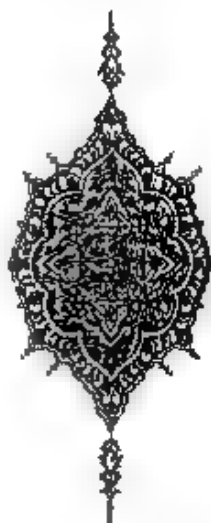
بيع منهي عنه

التعريف

١ - البيع في اللغة والأصطلاح، من الكلام
عنه في مصطلح «بيع».

أما «المنهي عنه» فهو صيغة معول من
المنهي
والمنهي لغة «المزجر عن الشيء»، وهو ضد
الأمر

وأصطلاحاً طلب الكف عن الفعل حتى
وجه الاستعلاء.



الأصل في البيع يحل إلا لطاريء

٢ - إن الأصل في البيع حر الإباحة والصحة،
حتى يقوم الدليل على المحظور أو المنهية

والدليل على ذلك هو قول الله تعالى في
كتابه العزيز ﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(١) فإنه عام
في إباحة جميع البوع وفيل العموم هو أن
لفظ البيع مفرد محلي بالكف والسلام، والمفرد
الحلي بالكف والسلام بعيد العموم هو أهل

(١) رد المحتار ١/١٠٩، والمختار شرح المنهاج ١/٥٥، وللمزيد

ألفاظ البيع في «نظم الصلح» و«فتاوى» ١/١٧٥

(٢) شرح المنهاج ١/١٧٦، و«مختار الصلح» ٢/٢٩٣، ١١١

(١) سورة البقرة ٢٧٥

الأصول، إذا، مكرهت عهد مطلقاً،
ولا عهد إلى إراد، لحقه والأمة^١
تصارح صلي معنى الأبنة أن كل بيع
حلال، حدد بمضمون العلف

غير أن من العلم لم يختلفوا في أنه
الإ.ه. وان كان محرماً عرج المضمون عهد
حقه، المستخلص، أنهم - كما نفوس الفرائدي
المخاص، وكما يأتي - مضمون على حظر
كثير من البيعات، وهو بيع م، مبيع، وبيع
ما ليس عند الإنسان، وبيع العروة، ومبايعته،
وعقد البيع على المحررات من الأنثى

وقد كان مفسد الآية بوجوب حوز عهد
البيعة، إلى عهد، مبدل لال، إلا أن
تخصيصها من مبيع من اختلاف عدم نطق الآية،
فما لم تلم الدلالة على تخصيصه^٢

موجب مبي
٣ - موجب المبي عند الجمهور مكره إلا
بقرينة نصرة على التحريم في غير، كالنكاح

(١) سبب البوت في جيل الفصل ١ ٢٩٩، مبرلاق سنة
١٣٢٢ هـ، وتشرح المفسد من مختصر النظمي
لازم المفسد ٩٥/٢ ط برلال ١٣١٦ ١٣١٩ هـ،
والإحكام، في أصول الأحكام للأبي ٢٤٥/٢، ٣٧٥، ط
دار الكتب العلمية بيروت
(٢) نظر الطوطج لعمدة الترميز، في شرح الطوطج عليه
٥٤/١ ط محمد علي صبح القاهرة ١٣٧٦ هـ ١٩٥٧ م
(٣) استك، المفراد أبي بكر الترميز، مختصر، ٢٦١، ط
الأسبانية ١٣٢٥ هـ، وشامخ لأحكام المفراد
للمرشي ٣٥٦ ط دار الكتب الميري للبحر والبحر،
قاهرة ١٣٢٨ ١٩٤٧ م

الأسباب التي تنطلق من أصل العقد -

من العقد هو العقود
ويشترط فيه التقيد، منه من الشروط

الشرط لأول ما يتعلق بالعقد عليه

٥ أن يكون للعقد عبء موحدا حين العقد
(أي غير مصلوم) فلا يقع عليهم بيع المعلوم،
وبعد ما خلا

ومستثنى هذا الاستثناء الأخير
للتأمين، والملاحة، وحمل الحصة، وبيع
أحد في نظر أنه.

والصالح جميع مذهب، كسجون
وهي ما في صلات المحرم، عند جمهور
وبعض المالكية كابن حزم^{١١}

٦ من المباح، فهي مع صفوحة ومفوح،
وهي ما في إخراج الأثمان والتجمل من الأجرة^{١٢}
وعبر لإثبات مالك الصالح بأنها بيع ما في
طول إناء لأجل وأن المباح بيع ما في ظهور
المحول^{١٣}

١- فإن كان هذا، يحكم بكونه الحر،

إلا لصرف ما في الحر من أصل

٢- وقد ذكرنا الدليل، بل كان مذهب
للمذاهب غير الخاتم، فهي سرية

وسير مكرهين، لمحمد ومروان (لا ٥٥)

وهي دون مكرهه تحرير، وتوفي المكره سرية
وتنقل بئر البسة عابدا غير مستخدم، فإن
البسة يرب إلى تحصيله، وبلا من تركه،
مع حقوق إنهم يبر^{١٤}

ولما كان إعتاقه قد صار حوا ملك لفظ المكره
إذا حصل في قلاهم فالمراد منه التحريم، ما
ينص على كراهة التبريد^{١٥} فإن المالكه صار
على العكس، فإن تكراهة من أضاف
لا يحرم، لا للتبريد^{١٦}

وأما التسعيرة وحالة ما فيهم يطعمون
(المكرهه) على ما لا يذكره التبريد عند
غيرهم

أسباب التي هي البيع

٤ - أسباب التي عتده أو غير عتده
والأسباب العقدية منها ما يتعلق بحل العقد،
ومنها ما يتعلق بالزوج العقد

(١) الدر المختار وروا المختار عليه ٥٩/١ ٣١٤ ٣١٩ ط
بولاي سنة ١٢٧١ هـ

(٢) رد المختار ١٠٠/١

(٣) حاشية العادوي على شرح كفاية الطالب ١٦٨ ١٥٤
ط مطبعه عيسى الحسيني القاهرة

(٦) الدر المختار ١٠٥/١ وضع القدير ٥٠/١ والقرانير
الغلبية من ١٩ ط بيروت سنة ١٩٥٧، وشرح المحلى على

المباح ١٢٦/٢ ط القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي
المعاصرة سنة ١٣٢٥ هـ ١٩٥٦ م، والمحل ١/٤ ٢٧٦ هـ

والشرح للحكي في قوله ١ ٢٧ ط بيروت سنة ١٣٩٢ هـ

(٧) الدر المختار ١٠٥/١ وضع القدير ٥٠/١ وشرح المحلى

على المباح ١٢٦/٢

(٨) فتنر الكبير للإمام الدر، برهانية هوسوي ٥٧/٢ -

١٠٥. أو يبيع قبل ذلك فهو بيع مضمون ودفعه
حظر المدة ١

١٠٦. عند ساقية ماء بيع ماسر مضمون
ولا مضمون ولا مضمون مضمون ١

١٠٧. عند حبله بالجهاد، فإنه لا يبيع
حظه ولا جهاده، وبه غير مضمون، المضمون.

١٠٨. مخرجه المخرجه، فإن كان له مخرجه
جده ١

١٠٩. من قبل بيع المضمون، مبيع مضمون
المضمون

١١٠. روي في الحديث عن ابن عمر رضي الله
عنه قال: من اشترى مني ثوباً من ثيابي

فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً
فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً

فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً
فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً

فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً
فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً

فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً
فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً

فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً
فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً

فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً
فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً

فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً
فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً

فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً
فبعت له، فهو بيع مضمون، ومن اشترى مني ثوباً

١١١. مبيع من أحله فهو بيع مباح، وإن
بيع من أحله هذه الثمنه أو لغيره، فبعت له

هو مباح مباح

١١٢. لا يبيع بماله في ماله بيع هذه
من البيع

١١٣. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
لا يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

١١٤. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

١١٥. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

١١٦. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

١١٧. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

١١٨. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

١١٩. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

١٢٠. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

١٢١. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

١٢٢. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

١٢٣. من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع
من يبيع من يبيع من يبيع من يبيع

ما بيع الشيء للمبيء فإن كان موبها حكم
أبها أي بغير حبوب ولا ثمر . وهي مالم يصب
حتى انقضى وقتها . فهي بيبس مالا
بالانفاق

وأما ما لم يثبت حجب البع ، بل ماله خفقا ،
وسم يدين به الشيء ، وبسر يذكه في شرعا
فالروايات مختلفة عند شعبه في جواز بيعه في
بيده . قاله إليه عن أبي يوسف لقول
والرواية عن محمد بن عمار ، ولا روي في
استلزامه^١

وأما غير القنفة ، فلا يدرى . بل مات جف
لعه بما ليس كذلك في مزار البيع
قال ابن المنذر : جمع أهل العلم على عدم
جواز بيع البع لغيره ، م^٢

ودليل التحريم حديث : إن الله ورسوله
حرم بيع أخيه وأبيه وخبره والأصنام^٣
بحرم ولا ينفقه بيع الدم ، مسفوح ، ففوله
مأني : ولو دسا مسفوحا^٤ ، والتصديق
مسفوحية مخرج ما سواه . فإنه يجوز بيعه ،

وذكر القاضي رحمه الله في ثوب المحدث ،
ومرغوا له ثلاثة وجه من الاعتقالات ، ونصر
نصره . هي مزار بيعه . وثالثا محرم
تم ماله . سطر بيبس . لأنه غير مذكور
ولا مذكور ، ولا مذكور عن . سلمه^٥

الشرط الثاني ما يعلق بمحل العقد

٧ . في يكون مذكور عنه مالا ، بعبارة القضي
الاعتصامي ، وهو ما يجل إلى الطبع ،
ويجوز فيه البذل والبع^٦ (ر . مصطفى م^٧)
فلا يقد بيع ما ليس ماله . وذلك مثل بيع
السلم الذي له ماله . سواء له تحت حمله ،
مفها . ثم مات ماله . ومعه من غير ذلك ،
وهذا لقوله بعد : حرمت عليكم إليه
بأنه^٨ . ولا يمس من ذلك إلا قسمت
رطرا . حبيب . حجب ما يعلق وزمان ،
وما يعلق فاحبوب . غير . رأس القمار فالكم
والفخار^٩

١٠ . تمت المباح شرح المباح لأبي جعفر المي
الشرطي والقاضي ٢٩٢ . ونسب الطبع ٢٩٦
والقاضي ٢٩٧

١١ . وهو المختار خلا في . أحكام ٣
١٢ . سورة القنفة ٣

١٣ . حبيب . حجب لما يعلق وهو . مخرج من ماله
١٤ . حبيب . حجب من ماله . مخرج من ماله
وحيث لم يعلق فيه . أي من ماله . مخرج من ماله
حجب عليه ماله . لأنه من ماله . مخرج من ماله
وحيث من ماله . مخرج من ماله . مخرج من ماله
في ماله . مخرج من ماله . مخرج من ماله

١ . الذي اختار ورد المختار ١
٢ . الترخيص الكبير . قيل المي ١٢ . ونظر أيضا شرح
الكبير للقاضي ١٠٣ . وشرح القاضي على القامح ١٦ / ٥٧٠
٣ . حديث : إن الله ورسوله حرم بيع الحمار والبق
٤ . نسخة القنطرة من حديث جابر بن عبد الله (راجع القنطرة)
٥ . ٢٩٦ . في السليبي
٦ . سورة الأنعام ١٤٤

الشرط الثالث التفرغ

٨. من يبيع بمحل يعدد عد ثوبه مالا ان يكون مبرورا

والتفرغ عد نصف مبرور

عربي ويكون بالإجماع دفع المحرور

كالتبعية وحسب نيس بمقوم

ويعرض ويكبر بإساحة الانتدح به، وهو

المراد به

فإن ليس بمقوم من المال هذا المسمى، وهو

غير مال كل الانتدح به غير صالح. يظن بيه ^{١١}

ومن الغطاء من مستفي عن المثلثة والتفرغ،

تعرضي الطهارة والشمع، كما فعل المالكية

وقت فعه ^{١٢}

ومنهم من استسمى عن شرط التفرغ هذا

مشرط المال، بشرط المال عنه بأنه ما فيه

مصلحة غير شرعية، ويباح كغير حاجته أو ضرورة

وهو لا يهم أصحاب

فخرج بهذا مبنية، مالا منفعة فيه أصلا

كالحضرة، وإساحة مصلحة محرمة كغير

وما عاين منفعة صاحب للضرورة، كالتبعية

وما فيه مصلحة مباحة للضرورة، كالتبعية في حال

الضرورة ^{١٣}

كالتبعية والظن حال، وقد امتنع من يحريم

لهم، بعد ذلك وأصله في مقال ودمار ^{١٤}

لا يلبس السكر، إلا خلاف في دونه، ومصرح

من نشر، التوسكان جميع أهل بدم على

حريم بيه ^{١٥}

وعنه خريم بيع مبه واندم وجرهما عند

التبعية انتفاء المال، وعد. لا تحريم بجلية

لغيره ^{١٦}

ومن صور انتفاء المال في من التفرغ بيع

الحمر وكملتك التبعية، معدلة لهما، بإذخال

الباء عليه (كأن يقول: عدت هذه البنية هذا

السلام، وهو حر) لأن حلفه البيع مائة مال

بها، ولم يجد هنا، لأنه لم يبال ^{١٧}

وفي التوحيد للسيد عمر عريم هذا التبعية،

وردة حديث. مائة أما حصصهم يوم القيامة،

ومن كب حصته حصته رجل عظمي بي ثم

تخره، ورجل باع حره؟ ن. م. ورد في

أسأله اجبر. علموا منه ولم يعطه

أجره ^{١٨}

١. المدخل في ١٦٦

٢. المدخل الكبير ١٠١ المبر ١٢١ ويحي الأوتار

١٢٤ هـ

٣. انظر المراسم المصنوعة ١٦٦ والمدخل الكبير للمؤلف

٤. ١٠٢٢ وشرح المجلد على المباح ٥٢/٢

٥. المدخل في ١٠١٦ والمدخل في المصنوع ١٤٠

٦. حديث، كلاًه أما حصصهم اجبره البخاري وفتح

المدخل ٤٤٧٤ ط الخطب

١. المدخل في ١٠٢٢ والمدخل في المصنوع ١٤٠

٢. انظر المراسم المصنوعة ١٦٦ والمدخل الكبير للمؤلف

٣. ١٠٢٢ وشرح المجلد على المباح ٥٢/٢

٤. كتاب المباح ١٥٢

وكذلك ترى الخفية في بيع المذكورات بين المسلم وبين النسي، وفي هذا بقول الكاساني ولا ينفذ بيع خمر من أنفسهم، لأنه ليس يال في حق المسلمين فاعا أهل الامة، فلا يصحون من مبيع الخمر والخمر فليأ بينهم لا يال.

١ - أما على قول بعض مشايخ، فإنه مباح الاستماع به سره لهم، كالحق وكالاشة لنا، فكان مالا لي حقهم، فيجوز بيعهم، وروى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى عشيرته بالشام أن يروهم بيعها، وخذوا العشر من أكلها، ولو لم يجر بيع الخمر عنهم لأمروهم بتوليهم البيع.

ب - ومن بعض مشايخ حرمه الخمر واخبرهم فإنه على المصوم في حق اسمه والكفر، لأن الكفار مخاطبون بشرائع هي حرامات، وهو المنصحيح من مذهب أصحابنا، فكانت الحرمة نالته في حق المسلم والكافر، لكنهم لا يسمعون من بيعها، لأنهم لا يحتفلون حرمتها، ويسمونها، ومن أسوأ ما يروى عنهم وما يدبثون^(١).

يقول ابن عاتق - رحمه الله - مطلقا على عار الكاساني وظاهره الحكم بصحتها فيما بينهم، ويرى بيعها بالنسي^(٢).

٢ - ومن أمثلة غير النصوص أيضا عبد الخفية،

٩ - فمن أمثلة من المتصوم، بيع الخمر واخبرهم، فإنه لا ينفذ عند جمهور الفقهاء.

والغرض في هذا هو جملته عت، ويحتج بها بقول تجس العيب^(١)، وكذا كل مانع من صاولة أو دابة لا يمكن تطهيره^(٢)، وقيل: إن قدامه من من الخمر وإجماع أهل العلم من القول^(٣)، وبذلك حديث جابر المتقدم وإن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة واخبرهم والأصنام^(٤).

والخفية فلو لم يجر بيع المذكورات بينهم أو ليس ثالث في نفسه، فهو باطل وبيعها بأعيان أو عروض، فإن البيع يغل في الخمر، ويعد فيها ببيعها من العروض والأعيان، ووجه الفرق أن البيع هو الأصل في البيع، وكيف الخمر ربحوها عملا للتمليك، فبطل البيع فيها، فكذلك يغل في نفسها.

أما إذا كان النسي عت، فإنه حينئذ مبيع من وجه، مقصود بالتمليك، ولكن فسدت النسيه، فوجب له نون الخمر ليس^(٥).

(١) شرح المحي عن المباح ١٢٥/٦

(٢) الشرح الكبير للذهبي ١٢٥/١، وشرح الخمر على مختصر خليل بحاشي الخليلي ج ١ ص ٢٥٧

(٣) كتاب الفداء ١٥٢/٢، وشرح الكبير بدليل النسي ١٢٥/٢

(٤) حديث ٢٠٠٠ من الخمر والميتة، ومن أخرجه (٧٥٥)

(٥) شعر الغضار ورد مختار ١٢٥/٢، ١٠٠، وبين الخلق شرح كثر المدائن ١٢٥/٢، ١٠٠، قال الخمر لا يروى

(١) بدائع الصنائع ١٢٥/٢

(٢) راجع الجمل ١٠٠/١

ولأنه لا يجوز بيعه من مسلم، فلا يجوز بيعها
من كافر، كخمر والخمرير، فإنهم يمتنعون
حله، ولا يجوز بيعه لهم.
ولأنه دهر نجس، فلم يجر بيعه لكافر.
كشحوم الميتة^(١)

هذا، وفيما الثوب المشجى أو الإداء المشجى
وبحرفهما من كل ما يظهر بالعمل من المشجيات
قد نصوا على صحة بيعه، لأنّه يتنفع به بعد
التطهير، وظهرت أصليته، وإنها عرض لها
بجاسة يمكن إزالتها

ومعد ألوجب الحائض تبيح الحائض مطلقاً،
سواء أكان الثوب - مثلاً - حديداً أم قديداً.
وسواء أكان لها بهيمة الفقل أم لا، وسواء أكان
مشتريه يبي أم لا، قالوا: لأن النجس
مكره، فإن لم يبي وحده لمشتري الحيار^(٢)
لأن الحائض قد نصوا حلال لأصح
المشهور عند الجمهور - على معار بيع الدهن
المشجى، وهو الذي حرمت له لتنجسه،
وأنجزوا الإجماع به في غير الأكابر، كما لا يمتنع
به في غير المساجد والديار وغيرها^(٣)
وهو فوا بين الدهن المشجى وبين دهر الميتة،

المشجى والأصح عندهم منع من البيع،
لتعذر التطهير، حلت العدة فندم، فإنه لا
يمكن تطهيره ثم يقبل في الحديث والتصور
وماحولها في رواية - فأرسلوه^(٤) وكذلك
الحلال عنهم في بيع الماء المشجى

فجوز عند بعضهم، لإمكان تطهيره
بالتكرار

وحرم بعضهم منع الخور وهو المضمدة كما
يقول القنبري بطلان شيعته - إن كان قد
تقانس، وذلك نظر إلى العدة الآن، فإن
كان أكثر من مائة صح عندهم^(٥)

وكذلك أحاطة الدين به مسجوراً ببيع
الدهن المشجى، روى عن الإمام حديثه يجوز
بيعه لكافر يعلم بجاسته وذلك لأنه يعتقد
حله، ويستطيع أكثله، ولأنه روي عن
أبي موسى أنوا به السوق (بيعوه)، ولا يبيعه
من مسلم، وسواء لكن الصحيح عند الحنفية
عدم أحواز حديث أبي حسان التمسك
بأن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
مجموعها^(٦)

(١) شرح المشي على ص ١٥٧/٢، ومعه فتاوى
٢٣٤/٢ ٢٣٦ ومعه الفتاوى ص ١٥٧/٢

وحديث التوضيح ص ١٥٧/٢، وروي روي
وأنزلوه أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٢٦٨) و
الشيخ من حديثه حديثه في البيع

(٢) شرح المشي ص ١٥٧/٢، ومعه الفتاوى ص ١٥٧/٢

(٣) حديث أبي حسان الله اليهود سئل لربما ١٥٧/٢

(١) الشرح الكبير في دهر الميتة ١٥٧/٢، وكذلك الفتاوى
١٥٦/٢

(٢) الشرح الكبير للدرر ١٥٧/٢، وللشرح المشي على
الفتاوى ١٥٧/٢، وكذلك الفتاوى ١٥٧/٢

(٣) الفتاوى للفتاوى ١١٤/٢

لما لم يجد فيه خصم في هذه الحادثة مع عمر
لأدني وبين الأدي، وبين حلد إليه قبل
الديم وير جلدتها بعد ندب قالوا.

ب - إن حلد القته ببر الديم لا يجوز معه، فإ
روي في الحديث، سقم أبا، ألا تتعمون من
لبنة يهاب ولا عصب، وأن محاسن من
سخره من المصدة به أصل الحقة، فصار
كلهم أئمة. بخلاف النوب العن حيث يجوز
بمع، لأن محاسن بسبب أصل الحقة، فلا
يسمع من حوز السبع.

ب - أما بعد التبع فيه يجوز بعه والانتفاع به،
لأنه ظهر التبع

ج - لما أقدم وحده، فإنه ظاهر أصل
الحقة، والمساعدة عدهم أن كل شيء
لا يسوي فيه الدم لا بحسن سلوك، كالنمر
والریش والتور والنمر، والمدمر وحده - كما هو
عده في الظهور - ' فمجرد بعه والانتفاع
به، ودليلهم عن ذلك، كذكر الكفاي
ب أنه تعالى جعل لاهذه الأشياء، وليس
عليه من غير فصل بين الذكوة والقبلة.
فبدل عن تأكيد الإباحة، قال معالي
وأنه جعل لكم من سواكم سكا، وجعل لكم

فإن عدا محسن، لأنه جرؤها، فلا يكون مالا،
فلا يجوز بعه انتفاع، كما لا يجوز الانتفاع به
والشك في ابن عيسى - رحمه الله - بحيث
فإن الله ورسوله خير من شجر والميتة والخمر
والأصنام نفس يرسلون الله أقرب شجر
الميتة، فأب يظن ب السع - وسده ب
الجود، ويستصيح ب ساس؟ فقال لا، هو
حرام^(١)

١٢ - وتصور بعد منسوم والتحاسب
والحساب، ببع عظم الميتة وحلها وعودها
وحرقها وورثها، ونحوها

ومذهب الجمهور أنه لا يجوز بيعها
تحتها، فهو تعالى، ' حرمت عليكم
الميتة^(٢) وهذا آخر الميتة، فتكون سرك. فلا
يجوز بيعها وقدح، في الحديث ولا تتعمون
من الميتة يهاب ولا عصب^(٣) في نص
الحققة على عدم جواز بيع شيء من أخته، وهو
كان ذلك مضمرا، إلا سكت وأجمد
والجواب، عن أئمة^(٤)

(١) رد المحتار ١، ٢، وظهر بين المحققين ١، ٢

(٢) حديث إذا ذبحوا سرك حرم بيع الخمر والميتة - صحيح
لمحمد (٧٧)

(٣) مودا التكملة ٢

(٤) حديث لا تظلموا من الميتة - المعجمة طريقه

(٥) ٢٢٢/٢ ط عيسى الحبي، عن حديث جده عن عكم

وسد

(٦) انظر التشرح الكبير للزمخشري ٢/ ١٠ وشرح المنهج بحاشية

الحمل ٢/ ٢٢، وكشاف اللغات ٢/ ٦٥٨، ٦٥٩

(١) تقول في ظهوره جده المذكور - عن سبيل - قال - مراني
الصلاح يستألفه الطمطوي فيه من ٩ ط ططط،
بلائي ب - ١٦٥

من جلود الأنعام يبرأ تشجعونها يوم قذفكم
ويوم يلقى بكم، ومن أصوافها وأولادها وقشعرها
لثنا ويمتاعها إلى حد (١)

ولأن حرمة ميتة ليست لحياتها، فإن الميت
موجود في السمك والحمر، وهما حلالان
بالنصر، بل ظاهراً من سرهوية البقرة
والدابة النجسة، لانجتماع الميت، ولهذا يظهر
جلد الميتة بالسباع، حتى يجوز بيعه، لزوال
الشرعية عنه، ولا رطوبة في هذه الأشياء، فلا
تكون حراماً (٢) بل من النجاسة، وسيم
الزبيعي، على أن لحوم السباع وشحومات
وجلودها همد الذكاة الشرعية هي كجلود الميتة
بعد الذبايح، حتى يجوز بيعها والاتعاع بها في
غير الأكل، ولذلك ظهر أنها بالذكاة يشترى
من ذلك جلد الخنزير، فإنه نجس العين (وكذا)
لحمه وعظمه وشعره) فلا يظهر بالشك
ولا بالشعاع وإن خالف في ذلك - فيما سوى
الخنزير - بعض النجاسة، فصرر الشريلاي أنه
يظهر بالحكمة الشرعية جدد غير المأكول، دون
لحمه، على أصح ما يفسر به، ويصور عند
أنبي حاشية رأبي يوسف بيع عظم العسل
والاتعاع به كاتر البع

وعند محمد لا يجوز، وهو عند كاترير (٣)
أما عظم الأضي وشعره، فوافق الجمعية
الجمهوري أنه لا يباع قال الكاسبي:

لا يباع لأنه ظاهر في الصحيح من الرواية.
لكن اعتبرها له، والابتداء بالبيع يشعر
بالإعانة (٤)

وهو روي عن النبي ﷺ أنه قال: طمس الله
الواصل والموصلة (٥) فمن النجاسة على أنه
لا يجوز الاتعاع به للحدث المذكور وصرحوا
بأن الأضي مكرم شرعاً، وإن كان كافراً، فلو
العقد عليه ولم يفسد وبخالفه بالجلدات إذلال
له، وهو غير جائز وبعض الأضي في حكم
كله وصرح الكمال من النجاسة بطلان
بيع (٦)

بيع الكلب

١٣ - ذهب الشافعية واحتجوا بقوله المشهور عند
مالكية إلى عدم صحة بيع الكلب، أي كلب

(١) مراهي الفلاح (٩١) وحله جباراً من نور الإيضاح، وانظر
تكملة المحقق وحاشية الشافعي ٥١/١
(٢) يطلع المستمع ١٥/٢
(٣) حديث، لعن الله السواصلا والمستوصلة، وهو المصريح
بالخبري، وشيخ الطبري ٢٧٨/١ ط السلفية من حديث
عبد الله بن مسعود
(٤) الدر المختار ورد المختار ١٠٥/٤

(١) سورة النحل ٨٠/
(٢) يطلع المستمع ١١٢/٥، وانظر الدر المختار ورد المختار
١١٥/٤

لكل والسورة على غير المبدأ، وعلى ما لا يقع فيه من المرد، ونصيبه في مصطلح (هو)

مع معني اليهاتهم وحجارج نظير والمقام
١٤. اتعت المذاهب على عدم حواز مع معني
بهتم والطير، إذا كانت لا يتبع به مدال
لأن كانت لا يسمع به حاز بهم إلا الحزب، فله
حسب المعني، فلا يجوز الاستماع به، فكذلك
لا يجوز به (١٤)

لكنهم جميعاً مذاهب في تفسير النفع الذي
يحز مع الساع

١٥. في المعني في طاهر الرواية من معنيهم -
والألكية في الفرج مع معني، دمو إلى
إطلاق لضع، ولو باجند، ويدون شرفه بين
المعلم وغيره

ومن معني احتجبه في هذا صح معني
الكلمة الواو عقور، والعهد واليمين والغرور،
والساع سائر المراءى، حس هرو، وكذا الطيور

كل ولو كان معني، لمحدث الصحيح من أبي
حبيبة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ
عن ثمن الدم وثمن الكلب، وكسب النمي،
ولمن الوثاقمة المسوسية، واقل الرادومركة،
ولمن المصوريين (١٥)

ولحديث أبي سعيد خنيسه عن عمرو
رضي الله عنه، قال: سمى رسول الله ﷺ عن
ثمن الكلب، ومهر البهي، وحلوان الكاهن (١٦)
ولم يرق بعض المالكية بين الكلب والذئب
والخلفه ودين حير، فأجروا بيع الأول،
واحتلوا في سب

وأما الحنفية، فذهبوا إلى صحة بيع الكلب
في كلب كان على المصور
والنقص في مصطلح (كتب)

أما الميرزا ذهب جمهور الفقهاء إلى حوز
يحه، لأنه حوز منفع، وحلوا حديث حازر
رضي الله عنه رضي رسول الله ﷺ عن ثمن

(١٤) حديث أبي عن ثمن الكلب، أخرجه البيهقي
(١٥) ٧٥١ تخليو حوت عبيد بن مسلم، عن حديث حازر بن
عبد الله وأبى في صحيح مسلم (١٤) ١١٩٩ ط عم
أطير

(١٦) أخرجه علي بن أبي حمزة، اللزبطا ٢٠٤/٢، وحزب
الكبير كقوله ١٢، وبه دعاء ٢٢٨/٢، وأبى
الكبير في ليل المعني ٣

(١٦) حديث أبي عن ثمن الكلب، أخرجه البيهقي (١٦)
فهر ١٢٩/٢ ط السليمان، عن حديث أبي جهم

(١٦) حديث أبي عن ثمن الكلب ومهر البهي وحلوان
الكاهن، أخرجه البيهقي (١٦) ٢٢٩/٢ ط
السليمان، وبه دعاء ١٢٩/٢، عن أبي حمزة، عن حديث
أبي سعيد الخدري

مذكور "أهد مبي على حكم عم اساع
مدهم

وأما اساع الطير دوات لمعاليك. لمعها
ساح مدهم، خاسر ولعفت ولرحيم، وكرهوا
لوطوط

وما ساع السهام، فلهم فيها ثلاثة اوز
الكرهية دسح والتصرفه من العادي -
التي يهدو عسى لادبي - كالأسد وهدو لعمو
ولذهب، هيحرم روي عمر اندوي، كالذئب
والعقاب والصبيح وهو مفضل، فيكره

لكن التي في كره رحليل كراهيها، حتى
القبل عنه وفي تهديته، كما قالوا^١

١٧ - مما استعملها من صبر وبيع بهو
نسيه والمراحم، ولو مالاً، من يرضى يعلم
خوفاً "ما لا يبيع فيه فلا يبيع به،
كالمواضع الحسن، وكذا ما لا يرضى لعلمه
مضيد. ككره ملا علفهذ يتفزع به لصيد،
ويعمل للقتال، وانفرد لمراحم، وهدو لأهليه
دسح مده ومار، والعقاب للأنس بصوره،
والطوطوس للأنس بنوبه^٢

وكتب الشيخ عميرة على قول السووي أنه
مدهم فلا يبيع بيع الخشب والدر سيع

(في اهرج سها) فقلت لولا، سوق الخنزير
وهو الحمار، لا يبيع بها وجدده^٣

وعلى السر يبي يفسا حوز سها بختيار
لا يبيع به شرعا، ونحوها التعميم محله، ثم
شرح هذا المصطلح قائلا فيه

وكل من يبيع به شرعا، في حال ولي المال،
بإيه قيمة حر به، وإلا فلا^٤

وقال مذهب في حوز سبه بدور مع حل
لا يبيع^٥

وقال السرمي وقد نهى له طالحكم
الأنس، لثقل الفيد والمهر والموت
حرفا في عدم المؤنه، صاحب والعقاب
البرابر، لأنها لا يبيع به^٦ و١٤٠٠
المورد من هرة الأرض ١٤٠٠ من ولولة
والسيرة وورق والسعد والصب، ومن البحر،
كالصبيح والبرص^٧

١٦ - لما ذهب المالكه هوان بجم هو وأبيهم
محمد جائز، وأما لحم خنزير، أنه ولولة

١١١ لمر الحث ١ ٢١٢ ولا يبيع ببيع الصالح ١٤١٠٥

٢٢٢ تيو اظفر ١ ١٤١

٣١١ لمر لمر ١ ٢١١ فلا يبيع لحي

١٤١ الفقيه شرح عميرة ٢٤٧/٩ ولا يبيع الخنزير في

ترويح عنه ١٢٥٦ - ٢٤٩

٢٤٦ لمر لمر ١ ٢٤٦

١ والنسج الكبير للادب ورحالة القموني مده ١٢٠٦

٢ رسالة شمس ١٢٠٦ ١١٢

٣ علة لمر ١ ٢٤٨ وانظر شرح الفقيه رحالة لمر

مده ١٢٠٦ ٢٤٦

بيع آلات النهر والمعارف

١٩ - ذهب جمهور الفقهاء ، ومنهم الأصحاب من احتجبه ، والمالكية والشافعية ؛ بحمله على تحريم بيع آلات اللهو المحرمة ، والمعارف ، إلا ما حذر استعماله مباح ، وصرح به بعدم صحة بيعها ^١

والطه بانه حرمة ، لإخراج بيع الشطرنج ، الذي يكون نشاطه بحد ، وحمل المرأة وبصحة ، من محرمات الطه ، واقرأه ، والنبل (وهي الثانية) والعدو ، والصج والرباب

فذهب عن من احتجبه برب ، ان قوله هذه الآلات اعدت للمعصية ، فطعن في صحتها ، ولا يحكم بها ، كالحريم ^٢

والمالكية نوردوا أن من شروط الموعود عيه ان يكون مما يتبع به انتهاء شيء ، وإن كان كالتراب ، وان كانت المسعة لا تجوز مبيع كالآلات الدهو ^٣

والشافعية نوردوا أن آلة نهر المحرمة

لا يفتد مبيع غير المعصية ، ولا يقع بها شرعا ^٤

والحنابلة فر ، وإن كسر هذه الآلات لا يستوجب النهي ، وإنما كليات ^٥

وتحريم بيع المعارف مبي على قول الجمهور بتحريم المعارف وآلات النهر

وذهب بعض الفقهاء إلى إباحة بيعها إن لم تلبسها حرم ، ليكون بيعها عند هؤلاء مباحا ^٦

(التحصيل في مصطلح المعارف)

ومذهب أبي حنيفة - خلافا لاصحابه - أنه يصح بيع آلات اللهو كلها ، وهو يصح قول صديق عبد السابعة ، عبيد بن يمين علي مكرها مالا ، فيها بيع متولع عندك ^٧

وفي الوقت الذي يرى الأصحاب ان آلات اللهو ممتدة للمعصية موضوعه للمؤ والفساد - إنما هو تصرف الكسائي - فلا تكون امورا جيبيل تقويمها ، كالحريم يرى أبو حنيفة أنها أموان فصلاحتها بحر من وجه الاستدع - بأن تحمل خروا في شيء ، ويحذر ذلك من المصالح ، وإن صلحت لا لا يجل مضارها كالأمر عليه

١ شرح للمحل على النهج ١٥٨١٢ ، وشرح للمحل على النهج ٢٧٢٢

٢ نبي ٢٨٥: ١١٠ ، ونظر كتاب الفاع ١٥٥/٣

٣ الفهر للمحل ١٣٥: ١٣٥ ، ونظر المحتاج ٢٩/٢

٤ شرح للمحل على النهج ١٥٨: ٢

٥ انظر من سبيل المثال جامع الصالح ١٥٤: ١٥٤ ، ونظر في النهج ١١٦٤١ ، وشرح للمحل وحاشية الفهر على ١٥٨: ١٥٨ ، ونظر المحتاج ٥٥: ٥٥

٦ الفهر للمحل ١٣٥: ١٣٥ ، ونظر المحتاج ٢٩: ٢٩

٧ الفهر للمحل ١٣٥: ١٣٥ ، ونظر المحتاج ٢٩: ٢٩

٨ الفهر للمحل ١٣٥: ١٣٥ ، ونظر المحتاج ٢٩: ٢٩

هو الشفعة على أنه لا يصح مع الصور
والفعلات، وللحكمة قولاً في الصور للصغار
صحة وصحتها^(٦١)

وتصرفا على صحة بيع النقد الذي عليه
صوره وعقله بأنها غير مضمونة منه بوجه ما^(٦٢)
وترددوا في التصيب شحدا من الذهب
واسمه، حل يحد بالأصنام، ثم انتقد الذي
عليه صورة^(٦٣)

(أ) فراحوا إلفاقه بالنصم إذ أتيد به فاعزى
شعارهم المحصور بنعظميه
(ب) ورجعوا إلفاقه بالنقد الذي عليه صور إن
أريد به إلفاقه بالأصنام^(٦٤)

الشرط الرابع أن يبي البيع المالك ثمنه ثم
مقايده

٢١ - هو الفقهاء على أن من شرط انعقاد
البيع أن يكون مبيع مملوك باتباع وموكله له
ملك، وهذا إذ كان بعد بيع بالأصنام له
البيان ثم إذا كان تصويبا بأن يصرح أنه يبيع
ملك غيره دون إلفاقه، فلا يكون شرط انعقاد
عند من أجاز بيعه التصويبي، وعصبيه في
مصطلح (بيع التصويبي)

وهذا لأن انعقاد بيع فاعل مختار، فلا يوجب
سقوط التصوم وجواز البيع مرتب على مالته
والتميم^(٦٥)

بيع الأصنام ومحوها

٢٠ - الخلاف لما يرى لجمهور وبيد أبي حنيفة
ومعنى السابعة في بيع ثلاث الفلوة خارجة في
بيع الأصنام
وطيل المهر من التحريم انتهاء لندعه
البيان في قوله ١ وهي حكمة حد مرة وهـ
إذن الله حرم بيع المهر والية والخبر
والأصنام^(٦٦)

وطيل يبي حنيفة والقلة من الشافعية على
أخبار الإسفاخ ب بعد الكسوة جمعها موقوف
فوجدت مالته واسمها في المال، وجواز البيع
مرتب عليها

وقد صرح الشافعي من الشافعية بأنه
لمؤرخين يجربان في الأصنام والصور^(٦٧) وكذا
استوكل^(٦٨)

وقيل على بعض ما يسمو بالأصنام مع بعض
أحكامها

(٦١) يدين الصناع ١١١ وأخذه يترجمها ١٩٢
بصرف ومار

(٦٢) حديث، إن الله حرم بيع حرمه عليه
البحري (فتح الباري ١/ ٢٢٤ ط المطبع في حديث
بشير من عبد)

(٦٣) سابقه حرم، هي ترح العمل ٢/ ١٥٨
٢١١ قبل الأبطال ٨/ ١٤٣ أو ١٤٤ طبع

(٦٤) حاشية الفتاوى ٢/ ١٥٨ ورد انحصار ١/ ١٣٧
(٦٥) لغة المذبح ٢/ ٢٣٩
(٦٦) افرح الجلس وثار، بحاشية الفتاوى ١/ ١٥٨

وكذلك الما في مباحه ما لم يجرر ربا.
حدث «المسلمون شركاء في ثلاث في الماء
والمكلا والثمار»^١ ذلك المهر في المهر، والسمك
في الماء، كل ذلك لا يفتد به، لأنه مباح
منه فيه، وهو الإجماع^٢.

وهذا جميع الكلا، وصيد الطير والسمك.
ومن الماء من أنه يبيع والأشجار العامة منه،
وحاشيها، وفي هذا يروى أن النبي ﷺ
من بيع له إلا ما عمل منه^٣.
وما ذكر هنا فروعا منه تطبيقه لهذا شرط

• بيع الفخري

٢٢ - وهو من يبيع ما كسبه ولا ولي عن ذلك،
وكذا استقر عليه.

وذلك هذا شرط ملوذي من حكم من
حرام ربحي، الله عنه، قد قلت
يارسول الله: «إنني الرجل يفتني السبع، ليس
عندي ما يبيعه، ثم أتتني من السوء» فقال:
«لا مع ما ليس عندك»^١.

فأما أراد ماله في صكك ودينك
وفان يردون المهر في هذا الحديث عن
بيع لأعيان التي لا يملكها^٢.

وملوي أيضا في الحديث. وهي
رسول الله ﷺ عن بيع ماله عند الإسناد،
ورخص في السهم^٣.

ولأن البيع نكاح، فلا يفتد بها ليس
بملك^٤.

وسواء عنه لا يفتد بيع الكلا في ماله،
ويكون في أرض مملوكة، لأنه مباح بالحق.

حديث: «المسلمون شركاء في ثلاث» وهو قوله
١٢١/٢٥٠ «كلين من عبد ففسد» من حديث عبد
الله بن عمر، وإسناد صحيح، استخرج من مسند
طريقه نظام الفقه

١ - من بيع الممنوع ٢١ - وأما الحديث ١٢١/٢٥٠
وكذلك جامع ٢١/١٦١
٢ - كذلك الفقه ١٢١/١١

وكتاب ١٠ من من بيع الما لأحد من ماله، وأما
أبو عبد الله القاسم بن سلام في «أخبار» ص ١٢٢
حديثه في الحديث، «من يبيع من شيء يبيع من شيء
من مستحبه، وإن ساء له» قال بعض الرواة: «أن
الشيء» ٢١٢/٢٥٠ في من الممنوع يروى من حديث
عنه، «رسول الله ﷺ من بيع فضله الما» صحيح
مسند ١٢١/٢٥٠ ط جسر (أخرى)

١ - حديث: «لا يبيع ما ليس عندك» من المروي عنه
من حديث حكيم بن حزام ونحوه الإجماع، ١٢٠/٢٣٠
فكثيره المتابعة ما رواه الثوري.

٢ - من الإجماع ١٢٠/٢٤٠ ط المتابعة
٣ - حديث: «من يبيع ما ليس عند الإجماع، وروى من
السهم» هو ترك من حديثين الأول: «يبيع ما ليس
عندك» المروي من حديث حكيم بن حزام وحسنه
في نسخة الأعمري ١٢٠/٢٣٠ ط مسنده حديث الثوري
وأما حديث في السنة فله في مسند صحيح البخاري
في حديثه ١٢٠/٢٤٠ ط المسند، ومسند ١٢١/٢٥٠
صحيح، من حديث ابن عباس

١٢١/٢٥٠ ط المسند ١٢٠/٢٤٠

بيع مبيع

(١) بيع القيد وقد مر حوا سطلانه، حتى
لخصه، وقالوا به مبيع لا مبيد، فلا يملك
بالمقصود^(١) (و مصطلح وفق)

(٢) - بيع الأراضي بيت لث، فقد قرر بعض
العلماء أنها تجري على نفسها الحكم الموقوف
لؤلؤ (و مصطلح رعي) وأراضي أخرى
(و مصطلح حربة)

(٣) مع الساجد، ورواها مكة، والخرق،
المصالح المسبب على خلاف وتفصل في
بعض ذلك - مصطلحات (مصدق،
حرم، مكة)

(٤) مصادر أخرى وحمده، في الأراضي
محمودة والحبابة، ورواها العلماء معروف في
حوا بينهما، و مصطلح رعي، معلل،
حيك)

(٥) ضريبة الدائن

٢٢ - المخلص من بعض لاستخراج اللؤلؤ،
من البحر، يقول: حوا حوصة، فإخرجته
من اللؤلؤ - حوا لك يكمل،

وشه القاص، وهو المصانف، يقول: عتاك
ما يخرج من إبقاء هذه الشكلة مرة، مكة^(٢)
وقد جاء في حديث أبي سعيد رضي الله عنه

١٠ - المصانف ورد المصانف ١٠٠ ١٠٠

(١) ربيع المصانف ١٠٠ ١٠٠ - وكما في المصانف ١٠٠ ١٠٠

(٢) المصانف ورد المصانف ١٠٠ ١٠٠ - وكما في المصانف ١٠٠ ١٠٠

- مصنف عنه، والمصنف في الجديد -
ماض، وإن حوا، لذلك بعد ذلك للحدث
للمذكور سابقاً لا يبيع مبيعاً عنك^(١) ولأنه
عليك ما لا يملك، ربيع ما لا يقدر على
سليبه، فأنه يبيع مبيع في أهله^(٢)

- ومذهب جماعة والمأثورة، والمصنف في
المشهور، يرد في عن حد نفسه، أن هذا المذهب
صحيح موقوف على حوا ذلك، فلا أحده
بعد ولم ينع في أم يحرمه، فمعل بذلك
لإطلاقات المذهب في حل المبيع، من غير
مفصل من أصل والوكيل، امتداد، وماء،
واشياء، ومذهب مذهب من المذهب المرفوع -
التي ذكره أعطاه، أن المصنف في مذهب،
فأشرف به شافعي، فباع أحد مذهب، ثم
عاد بالدينار والشاة، فذبحه في البركة في بيعه،
وفي رواية أنه قال له: مبارك لك في صدقه
بمسدده^(٣) وهو من الكلام عن بيع الموقوف
نظر في مصطلحه

وصاء على هذا الشرط مخرج المصنف سطلان

(١) حديث لا يبيع مبيعاً عنك فمخرج قوله (١١)

(٢) نسخة المصنف، ١١٠ ١١٠ - وشرح المصنف في
القياس ١١٠ ١١٠

(٣) قال المصنف ١١٠ - والشرح المصنف للمصنف ١١٠
وشرح المصنف في المصنف ١١٠ ١١٠ - وكذا في المصنف
١١٠ ١١٠

وحديث مذهب المصنف، في المصنف في المصنف
فمخرج المصنف (في المصنف ١١٠ ١١٠ ط المصنف)

لأن لأصل مريمه، لكتوبه منبر كايين
العناصر، كسكر المثل، وإن أبيع منه مادعت
الحاجة إليه، لا ولا يبقى على أصل الحرهم،
وفدا لم يبع بهه (١)

وروا في ذلك هذا الأثر، وهو أن صاحب
جيش الشام كتب إلى عمر رضي الله عنه أن
أصب أرض كثيرة الطعام والأمن، وكرب في
أفدوم في شيء، فكتب إليه دع الناس يملكون
ويأكلون، ثم ياع منهم شيء يذهب أو يفسد،
فبه حسن لله وسهم المسلمين.

ومصل العاصمي من فتمهم بفصل دقيقاً،
في هذه حماله، وقد ارتضوه فقال لا تخلوها
لن يبره من عاز أو غيره

فإن باع لغيره، فليبع بطل لأنه يبيع
مثل العبيته بحسب ولاية ولا ساء، فبدر
ليبع، ويقطع البيع فلا تعدد، وهو، رد حبت أو
شبهه، ان كان أكثر من قيمته إلى خصم

فإن من فداه، وعلى حد الوجه حمل كلام
أخرى

ورب باع عاز لم يخل، إلا أن يهد بهه طعام
أو علف، ثم به الانتفاع به أو بغيره عن الشحو
الثاني

فيديو أن هذا بناء على أحد أقوال بلانه عند
الخاصية في مثل العبيته على القسم
أوصا به لا تلك إلا بالعيبه، لكن
لا بمجرد ما، من ان قبل ما أحضر به أو رضي
به، لأن العيب هو خيبه التملك، ولا به من
اللفظ بأن يكون الخرب ملك صبي وهذا
هو القول اعتمد مدغم

الثاني وفيه يملكون غير العبيته
بالاستيلاء منك صحيحاً يقط بالإعراس،
ورجعه هذا النسخ صيرة البرلي فان مثل
الكفار قد زال، ومعد ياقه ملا مال

الثالث ان سميت العبيته من العبيته،
بأن (أي ظهر ملكهم) بالاستيلاء، وإلا بأن
تلقب لو أعرضوا فلا ملك لهم (٢)

فيديو أن صحة البيع عند شيخ الظهري فيه
القصة بناء على غير المعتمد عليهم

٢٩ - أما اعتاده فقد هو الخرقه منهم على ان
من يملك فصلاً به بجاح إليه، به على
المسلمين، فإن باع رد شبهه في القسم

وعللوا وجوب رد من فضل معه عدده كثير
من العسائم رأد حله البلاد إلى مقدم نبت
المرور وأنه قد ما لا يخلع الله بغيره ردد

(١) المرجع السابق منه ٢٨٧/١، والشرح الكبير في حله

(١) المرجع السابق على شهاب وحاشي الظهري وصبراً عليه

بجوهه فقه و در "نزه" بعد از اصطلاح کلامه فقهی.

فقد بينت لاسك مالاً، لا يعرفه مني
سلكه كالحجر مني سرد من عبادة، ولا
يصح به شيء هذا الخلق، لأن ما لا يعرف مني
سليمته شبهه بغيره، والمعلوم لا يصح به
الكل منكم، ولكن ما تشبه

وكان يمثل بيع عمه مملوك لأمه سيدته
وأوضح في سجله بعد تملكه : لقد سويت
هذا طاري في الحرام ، والله سيدتي إذا بعثت به
سيدته ، ومنه بيع المملوك الأبي ربي
المحبوب

والابی۔ من رنہ سجدہ من غیر خوف ولا کذب
محل
یطہرہ۔ یطہرہ من جرمہ من جرمہ :

۳۳- وانما هذا المصنف على ما هو عليه من
 وان يرد احد في ان هذا المصنف مع
 من يرد على ما في ان المصنف مع
 احد حيث في ان المصنف مع
 انما المصنف مع لان المصنف مع
 في ان المصنف مع لان المصنف مع
 في ان المصنف مع لان المصنف مع

وَعَالُوا وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَغْطَاةِ
الَّتِي فِي الْوَعْدِ قُلْ الْمَغْطَاةُ فِي الْوَعْدِ لِي

^a $\chi^2 = 0.96$, d.f. = 2, $p = 0.61$. $\phi^2 = 0.07$.

— ۱۰۰ —

٢٠٠٠

١٤٠٠ هـ

تہی النبی ﷺ عن سر مال بکمال
الاحیاء وعن سرہ القدامہ وهو ان
لا یلای لا یفتر علی ذمہ، وهو سرہ

٣١- ر.ع. كذا، لم يحصل به المذموم
فيه هذه الأمور الخمسة

الأولى : ن يبعه فلذلك نس خ في حـ
يغني الصورة جازية عند التمهيد " ، في
خطف كي يحرق الآفة^(٢) وهو منقص صفي
ليس له امة وهي امة إلى حصلي في ن إسماء
خارجية ، لا يتخذ سلفيه^(٣) ، بل يصرح
في المنصب حسلي امة لا يجوز به وجود آخر على
حصوله

عبر ٧ طينيه لقصو في صبر ورا الذي هو
 ٧٠ يله لقصا بعد القريب

لا بد من أن يكون الإنسان حياً وحده بمصره
لا بد من أن يكون حياً بمصره ولا يمد طين حبه
يبدو له شيء قد مضى لا لعله قد مضى
عنه. وقد مضى على كل شيء

ج. ران اسفند علی فضا شدیم و حله

١ - بيني جلاله ٩٤ و بياض القمار ٥ ١٧

المؤلف: دكتور محمد عبد الله بن عبد الوهاب

سید محمد علی قزوینی

٥٩

[illegible]

(1) الكرم ، (2) ، (3) ، وعسى أن يكونا 1 و 2

لا خير قلب لا تفسد هوى له
حتى لو منك لعل لا يصل إلى سيده
لا يسمه، فلا يرب من به انصاب، هو
معر الميع، لأن مصرى، ولأنه مصرى
بالضم، وقد بولت قبل ان يرجع إلى
ملكه، "تسج الميع و جمع بالضم"

الثاني ان سعة سدي هي هوى يد غيره
وقد الصورة والفرقة على الجمهور، سطر
انفرد على لاسرع والتعجيل لكن بسببه
هي هوى الملكة، وهو تصحيح من
مدح القصة، "وقول اني المصوب عند
الحنان، ومقصي من ابن قلعه وغيره"

لكن الحسية مصر على حسد هدى
انفرد، "وقد هو الوجه الآخر عند
الشعبي، وهو مدح عند احسانه"
وعلى التسعة سطر الدائع على السلام

(١) قد انما هو بعد ١١٢ ونظر القديس ورد
١١٢، والكتاب من المحققين

(٢) شرح القديس
(٣) شرح القديس على كتاب ٢٥٨، وهو على معنى
١١٢

(٤) حر الاحاد ٢١٢، وفي ٢١٢
(٥) القديس القديس والخطيب ١١٢، والمطهرين، عند
١١٢، ولان بالدائع ١١٧
(٦) شرح القديس على كتاب ٢٥٨
(٧) كشف القديس ١٠٢، ونظر لاصك ٢٢٢/١

الثالثة ان وجهه الثالث هي يفسر على
ولي هي هوى به احد
وقد الصورة جره عند الجمهور، "وي
انظر الثاني عند احسانه"

لكن قصيوي من الصافية، قد هدى
يك ولى، "شترتي لدر على وجهه بلا صفة
لا تحلى عاتق، والوجه ج وى"

ولقد هدى عند احسانه عدم حواها،
الزينة ان، "من لا ستر على
تحليله"

والإصاح هي عدم حواها، وهي محرم
حبيب

٣٥ - يتصل به دس، به المصعب.
- فان دس من مصعب، جرد بالانصاف،
وعند تصعبه بجور، "أن الميع سلم
بالفعل أي تسرب، "ودس بعد طرح
قصصه قبله، في التسوية" وجهه مع

(١) وقد مصر ١١٢، والشرح الكبد لمرشد ١١٢
وعلى شرح ١١٢
(٢) الانصاف ٢١٢
(٣) على القديس على شرح الميع ١١٢
(٤) كشف القديس ١١٢، والاصك ٢١٢
(٥) شرح القديس على كتاب ٢٥٨، ونظر من القديس
(٦) على معنى ١١٢، والاصك ٢١٢
(٧) تاريخ الكبد لمرشد ٢

ذلك - لأنك بشرط أن يعلم أن المبيع مبيع
على رده لربه^(١)

ب - وإن راعى من فحق على شرطه (رد)
صح عند جمهور^(٢) وهو القول الصحيح عند
المشافعية لكنهم قيدوه بغير وصية إلى
الشري بلا مزية ولا منقصة ملحوظة عليه^(٣)
فإن إصاح الشرأى مزية انتهى لعل^(٤) كما
قوله للمالك يكون المصحب مقرا بفقو عليه
والألا لأن شهور عندهم مع شرأ مائة
عصمونه^(٥) وشرأه لا يجوز بيع المصحب
عنهم إلا من عاصمه^(٦) كالخلقة

وفي قول المصنف أنه لا يصح بيع
المصحب بغيره عن السليم^(٧) وهو روي عن
الإمام أحمد^(٨)

وهو ج الحجة بأن بيع المصحب من غير
المصحب ينعقد مرفوضا على التسليم ولو سلم
هذا، وإلا لا

وهو روي بيع الاتق. فإنه قد سئل غير
متعدد - وير بيع المصحب - فإنه صحيح بأن
الملك في بيع المصحب قد روي عن التسليم بغيره
أحكام، إلا أنه موقوف لم ينعقد له حال فبيع يند
المصحب مرفوض، فإذا سلم ذلك أدامت فسد
وهو بدالات الآس، لانه - كم قال
الكاساني - يجوز التسليم على إعتلاق أو
لا حصل به أحد لما أنه لا يعرف مكانه
ككتاب المصحر مرفوضا، والقدرة محسنة مرفوضة
فلا ينعقد مع الاحتياط فأنه بيع لا من بيع
قطعه المدي لم يوجب وضع السمك الذي لم
يوجد، وذلك باطل، كما هذا^(٩)

الأمهات التي تتعلق بلارم انعقد

وهي الرب، وما هو فريضة إليه، وحرر

وهي في أسباب التي الضميمة بالربا

٣٦. لرب في الفقة الزيادة

وفي الاصطلاح الفقهية: عرقه جمعة بأنه

فضل - ولو حكيما خالف عن عوض بمعيول

شرعي، مشروط لأحد اجتماعيين، في

المعروف^(١)

وعند الحكمية لإدخال رب السكة وأكثر

(١) مدافع الصالح ج ١ ص ١٤٧

(٢) انظر السرد مختصر، ورد المختصر ١٧١، ١٧٢

وتم بعد المذكور للمرتقي في ذوق الألف

(١) شرح الحرشي ٢ ص ١٧

(٢) الترجع المتأخر عنه، وشرح النجدي على المنهاج ١/١٥٨

والإصحاح ٢٩٤

(٣) كذا المنهاج وحال المصنف ص ٢١٣/٤

(٤) شرح تبيين وحال المصنف ص ٢٨/٢

(٥) شرح الحرشي ١ ص ١٧

(٦) تاليفات الفقيه ١٧١، وفلور بالشرح لكثير بالدرء

١١/٢٥ وطارب كذا المنهاج ١/١٧٠

(٧) شرح الحسن على منهاج ١ ص ٢٥٢

(٨) الاصحاح ٢٩٤

أ. بيع المبيع

٣٧- هو بيع الشيء من ركنه بغيره لبيعها
المستقر من بين مخصص من يقتضي فيه، كما
عرفه المجتهد^١ وهناك مبرهنة وصور أخرى
تتعلق بالقبول فيها وفي حكمها
وتتعلق بقبولها في مخصص (بيع معينة)

ب. بيع المبيعة

٣٨- المبيعة بيع المبيع من التحليل من مخصص
من كنه حرمها (ي ص وتفسير) وذلك ما
يتم في المبيع الذي من المبيع مخصص ما
صاحبه مثلا مخصص من المبيع مخصصه
من المبيع^٢
وتتعلق بقبولها على نداد هذا النوع من
بيع

وتتعلق في مخصص (بيع المبيعة)

ج. بيع المضافة

٣٩- المضافة بيع المبيع في مخصصه بغيره
مثل كمالها حرمها^٣
فإنه ليعلمها من عدم دور المضافة.
حديث حرمها (مبيع الله حرمها) فهي
مبيع الله حرمها عن المبيعة والمضافة

والمضافة (و بيع مضافة)

الشيء المضافة لا المبيعة من المبيع
والمبيعة

ومرزا حرمها. الكتاب والسنة وإجماع الأمة
قال ابن قدامة: أحببت الأمة على أن تكون
حرمها^٤ مبيعة المبيع بالمبيعة، ويحرم
المبيع والمبيعة في مخصص المبيع
والمبيعة في (المبيع)

ولم يوافق بكسائر، وقد يحرم في مبيعة مبيع
المبيعة مخصص (مبيع المبيعة) وقد ورد
ما يلي من (مبيعة) مبيعة، فإن مبيعة
فقدتوا حرمها من الله ورسوله، ولم يتم حكمكم
وأنتم مبيعة لا مبيعة، ولا تقلمون^٥
وفي الحديث: مبيعة الله كمال المبيعة مبيعة
وكنانة وماعده، وقال: مبيعة مبيعة^٦

وليس المبيعة. هذا ذكر أحكام المبيعة ومبيعة
ومبيعة، بل ينظر بمبيعة ذلك حب مبيعة
(و)

بالفصل مبيعة مبيعة على أحكام مبيعة
المبيعة المبيعة، وهي التي وردت في مبيعة في
المبيعة. ومن هذه مبيعة مبيعة

(١) المبيعة والمبيعة المبيعة. ر. د. ١٢٢/١

(٢) سورة المبيعة ٢٧٨- ٢٧٩

(٣) حديث: مبيعة الله كمال المبيعة مبيعة ومبيعة
وقال: مبيعة مبيعة. المبيعة مبيعة ١٢١٩- ١٢٢٠ ط. ج. ١
مبيعة من مبيعة مبيعة

والفصل مبيعة المبيعة مبيعة شرح المبيعة مبيعة
١٢٢٠

د. بيع المنع

١٠ هو بيع الطرف على الحل بتمري
الأرض، أو العصب في الشجر قريب^{١١}
واختلف عنده في حوز العرب
ويظهر تحصيله في مصطلح (بيع نمر)!

هـ - بيع المربون

١١ - بيع مربون هو: قد بشرني السلطة
ويدفع إلى الباع ذواته أو أكثر عن به إن أخذ
السعة احتسب به من الثمن، وإن لم يأخذها
فهو لبايع

وهذا منسحب فقهاء في حوز، ذهب
المجهود إلى أنه لا يصح، وذهب آخرون إلى
جوازها على مفصول بمرقي (بيع المربون)

١٢ - النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه
الاعاان

١٣ ورد فيه حديث جابر رضي الله عنه قال
«من ريسو الله يحكي عن بيع الطعام حتى
يجري فيه الصاعان فباع النائع وصاع
المشتر في»^{١٢}

(١٢) شرح محل على المصنف ٢٥٦

(١٣) حديث ابن عمر رضي الله عنهما في بيع الطعام، المخرجه في رواية
٢٥٦/٢٥٦ في غاي من حديث جابر وصنفه أبو بصير
وأصححه البزار من حديث أبي هريرة، وجوده بإسناده
أبو جابر في الموطأ ٢٥٦/٢٥٦ ط مطبعة المصنف

وفي معناه ورد أيضا حديث عثمان رضي الله
عنه قال كنت أبيع النخيل من يثرب من يثرب
فقال لهم: «توجدنغ، وأبيع بريح، فبيع تلك»
التي يبيع فقالوا: «ما عاينناك شرب فأكس»
وبعدت فكل»^{١٣}

كما ورد أيضا حديث يحيى بن أبي كريب، أن
عثمان بن عفان، وحكيم بن حزام رضي الله
عنه كانا يبيعان النخيل ويحملهان في غلظة
ثم يبعانهن سلاط الكيل، فنهاهما رسول الله ﷺ
أن يبعانهن حتى يكلا من لبنانهن^{١٤}

وهذه الأحاديث تدل على أن من اشترى
نخلا مكحلة، ونخلة ثم باعها إلى غيره، لم يجر
طبعه بالكيل لأول، حتى يكبله على من
أسرته فتيان، فإنه ذهب المجهود، كما حكاه
ابن حجر في صحيح لباري^{١٥}

وخص بمس المسام على أن هذا مذهب
أبي حنيفة ومالك، والشافعي وأحمد رضي الله
عنه^{١٦}

(١٤) حديث: «ما عاينناك شرب فأكس» أخرجه أحمد ٢٥٦/٢٥٦
ط القيسية من حديث عثمان بن عفان وأبو عبد الله الجبلي في
المصنف ٢٥٦/٢٥٦ ط المصنف وطى بإسناده حسن
(١٥) حديث يحيى بن أبي كريب أخرجه عبد الله بن ٢٥٦/٢٥٦
رسالة تطاع بن يحيى بن أبي كريب وهو مصنف في أبي
الحديث والمذهب لأبي جابر ٢٥٦/٢٥٦ ط دائرة المعارف
البيروتية

(١٦) ابن الأثير ٢٥٦/٢٥٦

(١٧) بيع النخيل ٢٥٦/٢٥٦

الإذن. وهو إرادة الدائن، وهو يكر في القبض م
به طريق الاستمرار. فأنشأ مبيع مبيع وكله
لكن هذا القبض فاسد بالسبب إلى عمرو.
نكوسه فأنشأ من مبيع نفسه، لأن قبضه
مشروط بتقديم مبيع نكروم بوجده ولا يمكن
حصوله، لأنه من اتحاد نقائص وانقضاء،
ومعجزة عمرو بمصون عليه، لأن قبضه
نفسه، فحشد بكيله لمقبوض له، وهو يكر،
لمقبوض، وهو عمرو، ويصح قبضه له

والروية الأخرى عند المحالة هي أن هذا
القبض غير صحيح لأنه، بجملة مقلد له في
القبض، فلم يقع له، بحالات الوكيل

وعلى هذه الرواية، به يكون المقبوض بقايا على
ملك المالك إليه، وهو زيد، لعدم القبض
الصحيح

بحالته على الروية سابقة، فإنه يكون
المقبوض ملكا ليكر

ويشأن هذه الروية الأخيرة هي الراجحة،
فعلها من الإختلاف

ولمقال الفقه في، ثم انقضاء انقضاء،
صح القبض لكن مبيع، لأنه استأنه في مبيع
له، وإذا قبضه لمؤكله جاز أن يفسد لنفسه، كما
لو كان له وبيعه عند من به عيب دين، وأدبه في
بعضها عن دية

هذا، وإن يكن لمثال المذكور، وهو ثنائي
الأول، في السلم، لكن التفتيد به، لأنه الذي

وقد اشترط المبيع، القبض قبل بيع مبيع أن
بجملة مبيع من ثم القبض كما يكر
المعجزة. أو مشروط في (صحة) قبض المقبول
مع غلقه كما في قول الشافعية.^(١)

لكن عام لإجماع على عدم اعتبار الكيل
فيما يبيع جراف واستثله الخراف من الشرط
كان أخذاً من معنى النص، أو من دليل آخر
13 - ويذكر ما يكر، لأن مثله التطبيقية المقصود
عند الشافعية والمذنبية، لتقاربها فيها

المقال الأول

لو كان ليكر طعام مقدور على زيد، كعشره
اصبح، وتصور على يكر مثله، فليعيب
يكر من زيد لأن يكره له، حتى يدخل في ملكه،
ثم يكيل يكر عمرو، ليكون القبض والإلتصاف
صحيحين، لأن الإنسان عام متعدد، ومن
شرط صحته الكيل. فلم تعدده، لأن
الكيلين، قد يقع بينهما مباداة^(٢)

فلو قال يكر عمرو انقبض بعمرو من زيد
عني مالي عيب نفسك، فعمل عمرو، والقبض
لأنه إلى زيد، صحيح عند الشافعية. وإن
يخلفى وواشتر هذا محالة، وقد أدت بوجود

(١) فتح القدير ٢٩/٦، وشرح القلي على المباح ٢١٧/٢.

١٧٣/٦، وشرح المباح ١٧٣/٦

(٢) شرح المصنف ومبادئ المذنبين ٢١٧/٢ وحاشيته جمل

١٧٣/٢، وفتح المباح ١١٩/١

٢١٩/٢ فتح المباح ١١٩/٢

في كلام الأصحاب من المشايخ، ومثل السمع
كما قالوا - من الفرص، بالإتلاف

الثاني الرابع

٤٦ - لو ذل بكر لعمرو أحضره حتى اكتنه
لنسي، ثم نكته أث، وبعدها صح مقبر
يُنكَل

الثاني الثاني

ولو نكته بكر نكته، ثم أحده عمرو بذلك
الكليل يدي شاهله، فعلى رواية
ولسوركي في النكاح، ودفعه من عمرو،
لنفرغه نفسه صح، وكان ذلك قبضاً صحيحاً،
لأنه نكح به الكليل بغيره به، ولا معنى
لإتلاف الكليل ههنا، إلا لا يتصل به ريلدة
علم

٤٤ - لو ذل بكر لعمرو - أحضره حتى اكتنه من ريد
لأقبضه فلا، فعلى، لا يصح قبضه لعمرو،
نعدم قبضه، ويكون بكر قبضاً نفسه لا كقباله
إيله (١)

الثالث الثالث

٤٥ - لو ذل بكر لعمرو، غلبه هذا الكليل يدي
هذا نكته، فاحده به صح، لأنه نكح قبضه
وعلمه، فلا معنى لأعتار قبضه مرة ثانية

صح، من أس فلفه أسند إلى أنه قبضه عدم
صحبه القطر، فليس من بيع الطعام حتى
يجري فيه بضاعه، وقدر أنه بغير القول
موجب لمديته، وأنه يفتقر قبض بشري له
في النكاح إجماع، نصحه فيه، إلا من أس حجر
نصر على أن الأسند في محو نكاح
كأنجده، نكحي (٢)

وفي رواية عن 'هذه' لا يجري، وذلك
للمحدث المضمّن أن النبي ﷺ من بيع
الطعام، حتى يجري فيه بضاعه (٣)
بعداً فاحس به

ولأن قبضه من غير قبضه فاشبه به نصه
حرفاً

الثالث الخامس

٤٧ - لو ذل بكر إلى عمرو وجاهم، فقال شة
لك ما بين الطعام الذي نكح علي، فعلى، لم
صح، لأن قبضه لا يفتقر قبضه بهال غيره،
لأن درهم بكر لا يكون عوضاً لعمرو

(١) تحفة المحتاج ٤/ ٤١١ - ٤٢٠ - وشرح المنهاج وجامع
الفيومي عليه ٢/ ٢١٧ - ٢١٨ - وحاشية المحل ٣/ ١٧٤
١٧٥ - ونعم ١/ ٢٢٢، وكشف الخفاء ٢/ ٨٤
(٢) كتاب الخفاء ٢/ ٨٤ - ٣٠٩ - والفي ٤/ ٢٢٢
(٣) نفس المراجع

(٤) حاشية ١/ من بيع الطعام - حتى يخرج به (٥)

(١) (الفي ٢/ ٢٢٢، وكتاب المحل ٣/ ١٧٤ - ونعم المحتاج
٤/ ١١)

وليس لو حد ثوبى الطرفين مذهبهم ، ولو بوكالة
مهما

كما يعمده المالكية أيضا ، لأنه بصير قلبها
من مذهب لنفسه ، وليس هو من يتولى طريقي
المذهب ، فمذهبه كلا قبض .^(١)

المقال السادس :

٤٨ - اشترى اثنان طعاما ، فمذهبه ، ثم باع
أحدهما نصيبه من الآخر قبل أن يقبضه .

أ - فيحصل أن لا يجوز ذلك ، لأنه لم يقبض
نصيبه معزدا ، فأثبت غير المصوب

و يحتسب للجور ، لأنه مضمون فيها ، يجوز
بيعه لأجنبي ، فيجوز بيعه بشرطه ، كاستر
الأموال

و هو نفسا له ولغيره ، ثم باع أحدهم نصيبه
بدون اكتمال الذي كاله ، لم يجز ، كما لو اشترى
من رجل طعاما ، فآكله ونفقه ، ثم باعه إياه
لأحد الكهل

أ - ونفسا له ولم ينفقه ، وباع أحدهما نصيبه
بدون اكتمال الكهل ، فله روبايل^(٢) ، كما تقدم في
المثال الرابع

٤٩ - وفيه تناول الحبيب هذه مائة تناولوا

والشافعية يعدلون بأنه لا يمكن أن يشترى
بمال عمه ، لنفسه ، والشافعية أمانة في يده ، فإن
اشترى بماله بطل فشراء ، وإن اشترى بغيره
في حقه ، صح الشراء له ، والنص عليه وإن
قال اشترى بـ طعاماء ثم أقبضه لنفسه
فعمل ، صح الشراء ، ولم يصح الفسخ
لنفسه^(٣)

وعلله الشافعية بأن حق الإنسان لا ينمك
غيره من ماله لنفسه ، وصحته لتزويج
القبض لاستلائه عليه نفسه
وقال الحابلة إن قبضه لنفسه مرغ من
قبض حوته ، ولم يوجد

وإن قال اشترى بها طعاما (والنصف ب) ثم
أقبضه بمسك ، فعمل ، جاز ، لأنه وقته بالشراء
والقبض ، ثم لاستيلاء من ماله لنفسه ، وذلك
صحيح

وفل الشافعية صح الشراء والنقص الأول
دون الثاني لأجله لاقبض والمذهب ، دون
الأول

لكن الحابلة قاسمه على مذهب شر ، أو لئلا
لنفسه من مال ولله الصبر : وهبه له ، وقبضه
لنفسه من ماله

والشافعية بمنعون القياس في هذه المسألة .

(١) السروراني على نسخة المطبع ١/٤٩ ، وكشاف القناع
٣٩٩/٣ ، وحاشية الطلوع ٢١٨/٢ ، وفتح ٤٣٣/١ .

والشرح الكبير للفرير ٣/٥٥٩ ، ٥٥٢

(٢) مقي ١/٤٢٣

(٣) السروراني على نسخة المطبع ٢/٤٢٠ ، وفتح ٢٢٢/٤ .

وكشاف القناع ٣/٥٠٩

برومسفة، لأن البيع القاسم مملك بالذمة،
كالمرص.^(١)

كما أعتبرا بمكسب والمورون بمصدره الذي
لا يسمات، كخسرو، ليصر، إذ اسمري
معاقه، وبه قال أبو حنيفة في أخيه، الروابيز
عنه، فأكد البيع قبل لعد ثانيا لا عاذا بخاص،
وهو وحسب نمرة المقادير، ورواها حساب
حسلاط للمالين، في الريادة فيه فبائع، خلافا

لروى عليها من حوزاء البيع الثاني قبل الماء
وقد ذكر أعدد مع الكل والمورون في متر
الكر والشوير

واستوا من امورون الطونهم والماء بيرة
حوزاء التصرف فيها بعد انقضاء من الورق في
عقد التصرف أو انقضاء جميع التصايف، أنه لا
يجاز في المورون من ورث لشري ثبها، لأنه
صلى بها بالفرض بعد الورق

ويلاحظ أن الخدمة استوا من هذا لحكم
- كصبرهم - المبيع عائدة، إن لم يكن لسانع
اشري مكابله، لأن كل المشتري له نصيب في
علا ومصور فيه احتياط المالكين

وكذلك ما إذا باع التوب مدارعة، لأن
ريادة المشتري، إذ التوب وصف في التوب،
لا يحيله شيء من شيء، بخلاف الفدر.^(٢)

خاص، ما من والتمصيل والتعجيل فقال
اصريان منهم من أنه ي مجبلا مكابله (أي
شرط الكبر) أو مورون موارة (أي شرط
الورق) فأكاله أو تبره، ثم باعه مكابله أو
موارته، ثم جبر لمشتري منه أن يبيعه، ولا أن
ياكته، حتى يبيع المكمل ربرر.^(٣) وذلك
لحقشي حوزاء وثان في الله عنها المذكورين
صلى.^(٤)

ولأن يحصل أن يرد على الشرط، وذلك
للتابع في المصدر، ولا تصرف في ما من الآخرين
حرم، فوجب لتصوره

ولأن الكسب والورق والمعد من تمام النص،
فأصل النص شرط حوزاء تصرف فيه على
مجلس، فكذلك.^(٥)

وقد قيد حكم المذكور بالشر، لأنه لو ملكه
بينة أو إيث أو وصية، حلوا التصرف فيه قبل
انكيل

كما أن البيع عند لإطلاق تصرف إلى
انكاس، وهو البيع المصحب حتى لو باع
ماتصر، فأكاله، بعد حفضه مكابله، لم ينج
المشتري الذي إلى إعاده المكمل حال

(١) سوان الخطائق ٨١، والفتاوى سرحه ٨١/٦

(٢) راجع ميا تقدم (١٢٤)

(٣) سرحه الخطائق ٨٢، والفتاوى سرحه ١٣٩/٦

(٤) راجع ١٢٢

(١) رد المحتار ١١٣/٥

(٢) فتح القدير ١٠٠، وتكرن بطلية التصبي على روبر

الخطائق ٨٦/٥ ٨٧، وأمر المختار ١٢٤/٥

ويعني ابن عاصم - رحمه الله تعالى - على
هذا بأن نكاحه هو البيع الثاني، وهو بيع
الشري قبل كيله. وأن لأن دفع صحبته،
لأنه يجرم عليه التصرف به من قبل أو مع حتى
يكيله، فإذا باعه قبل كيله، وقع البيع الثاني
مفسد، لأن المدة كور الكيل من عام ففرض.
بأن باعه قبل كيله، فكأنه باع من ففرض،
وبيع بطون من ماله لا يصح^(١)

٥١ ويمكن أن يتعد التصرف في الكيل
المودون بعد شرائه هذه الصورة، عند احتجبه
الأولى أنه يشترى مكينه، وبيع مكينه،
فبقي هذه الصورة لا يجوز بمشترى من
مشرى الأول أن يبيعه حتى يبيع الكيل
لنفسه، كما ذكر الحكم في حق مشري الأول،
بأنه يبيعه في الحديث للشراء ولا حيل الرأفة
كم ندم^(٢)

الثاني أن يشري ماله، وبيع مكينه
عنده، فلا يحتاج إلى كير، بعدم الاتفاق إلى
يعين المفسر
الثالث أن يشري مكينه، وبيع علفه
فلا يحتاج للمشترى الثاني إلى كير، لأنه لما
اشترى علفه، ملك جميع ما كان مثله إليه،
وكان مفسر في ملكه،
الرابع أن يشترى ماله، وبيع مكينه.

ويستدرك محمد الأقرع ليس به ما قبله من
النكاح بل بانه لأن اشترى في ماله مطلق
على ما يكتفي كسائه واحد، فلا يضر الرأفة
فيه، ولا عطف بسلك المانع بخلاف لا يوجب
والأقضية في أبيه، حب ينقطع به كدع
شحاته فيه، فله مصلحة بالنكاح، ويضر من
النكاح

ومع أن بعض الحنفية أصح في حريم البيع على
بذلك الكيل لكن التمرح مكرهه بكراهه
التحريم، وأما لأن النبي في الحديث المذكور
غير أحد، لا تلبس به الخمر الطمينة عند
أحديه
وبه ذلك، فلا يقال لأكله أنه أكر حرامه
قد عثر في جامع الصغير على أنه لو أكله،
وقد عثره بلا كيل، لا يفسد أنه أكر حرامه
لأنه "كل من أكل، إلا أنه الله، نكح ماله"
من الكيل
٥٠ ومع أن بيع ماله يفسد بغير مكره
غيره، لكن حنفية صرحوا بماله

وهذه غيره الإمام محمد في جامع الصغير
عن أبي حمزة قال: إن اشترى بغيره
مكناً رجباً أو بعدة مشترى - ما يكال كيلاً -
وسايرين ورثاً، وسابحة علفاً، فلا تعد حتى
نكحته ورثاً وتعدده، وفي بعضه من ما فعل - وقد
قصته، قال: ماله في الكيل والثوب^(٣)

رد المحتار ١٢٤/٩

٦ اصح طرق ٨٢

١٢٤/٩ رد المحتار ١٢٤/٩

١٢٤/٩ رد المحتار ١٢٤/٩

ببيع المبيع معلوم، ولا سليم إلا بحصره .

ج - وإن كانه 'وورسه بعد البيع، بحصورة

مشتري، ففي حلال الشايح

٥ - قيل : لا يكفى به، ولا بد من الكيل أو الوزن

مربع، احتجاجاً بظاهر الحديث

وفقال علمهم كنهه ذلك، حتى يحس

بالمشتري التصرف فيه قبل كونه وورث إذا

لصقه، وهذا هو الصحيح، لأن الأمر من من

يكيل والوزن صبروه المبيع معلوم، وقد

حصل ذلك بكيل واحد، ونعم مع

استيع

وقد بحث ابن سري، في الاكتفاء بالكيل

الوحيد في هذه عبوة، ونظراً إلى تسهيل الحكم

في الأصل، ما قبل الرخصة على المشتري،

أدرو أن مقتضى ذلك الاكتفاء بالكيل الواحد

في أول لفاته أبداً، وقال : ولو ثبت أن وحوسه

الكثير عريسه، ولاكتفاء بالكيل الواحد

رخصة، وقبحاس واستحسن، ذلك ذلك

مدفوعاً جارياً على القويين (أي القواعد) لكن لم

أظهر بذلك. ^(١٠)

د - بيع الكالئ، بالكاس، .

٥٣ - الكالئ : ما حوس من كلاً أسدس يكلاً،

مهموزاً بفتحين، كلوا : إذا تأخر، فهو كالئ .

بحساج إلى كيل واحد، إن كيل، مشتري، أو

كيل أيتبع بحصره، لأن الكيل شرط حواز

التصرف فيها بيع مكاملة، فكان الحاجة إلى

تعيين المقدر سواءً مبيع، وإن تجاوزت فلا

محتاج إليه

فإن على هذه الصورة الأخيرة : خرج هذه

الصورة التي حلفها ابن هادي - رحمه الله -

وهي

إذا ملك ربه طعناً، بيع بمعرفة أو بوزن

ومحوزه، ثم باعه من عمرو مكابه سقط هنا

صاع أيتبع، لأن ملكه الأول لا يوقف على

الكيل، وبني الأحساج إلى كيل للمشتري

عطف، فلا يصبح بيعه من عمرو لا كيل، هنا

فقد البيع شيء فقط ثم إذا باعه عمرو من

بكر، فلا بد من كيل آخر ليكر، بعد فقد البيع

الأول والذي، برجوه العدة في كل مبيع ^(١١)

٥٢ - ويصدق الكيل المعتبر شرعاً، من الحمية

على أنه

١ - لا معتبر بكيل قبله قبل البيع من المشتري

الثاني، وإن كمال كانه لصفه حصرة المشتري

من شرائه هو، لأنه ليس صاع المبيع

ومشتري، وهو الشرط بالشر

ب - ولا معتبر بكيه بعد البيع الثاني، بعيه

المشتري، لأن الكيل من باب التسليم، لأن به

المقدمة وفتح الصدر مع شرح العدة ١١، ١٢٩

وبين المقتضى ١٢

(١٠) شرح فتاوى على المقدمة ١٢٩/٦، ١٠، مصروف

به عمرو، ويحور نحوه، وهو مثل القاضي
وكان الأصمعي لا يحور، قال، هو مثل
القاضي، ولا يحور،
وبيع الكال، بالكالي، هو بيع السبه

السبه
قال أبو عمرو، صورته، أن يسلم الرجل
الشره في طعام إلى أهل، فإذا حل الأحن
يقول النبي عليه طعام ليس عذبي خذوه،
وتكن معي، ياء إلى حد، أهله منتهى
إلى منتهى، وهو القاء، ثم يده منه أم
من غيره، يمكن حال بكثرة،^{١١}

٥٤ - مذهب المالكية، يعتمد القصد على
الدين عندهم من أسي

أ - قبح ما في دمه أحد من أي يسلطه في شيء،
يتأخر فضه عن وقت الفسخ، سواء لحل الدين
مفوض أم لا، إن كان من حر من غير جسده لو
من جسده بأكثر منه، وهو أكن المفوض به
محب كالمقار، أم كان مباح ربه محبة كزبيب
دنه فهذا غير حشر وهو من ربه المحاطة،
وهو أشد الأثر تحريما، وتحريمه بالكتاب

س - بيع الدين مبيع له من هو عليه ولو حالا
وهذا مجمع بالسنه

فصل في بيع على بدن ولا تحريم على
عصرو، فباع كل مبيع فيه دين حرام، كان
عزما بالسنه، وهو قد

أما يده سبعين يتأخر فضه كعقد، لو مضمعه
رأب مبيته، كما لو كان من دين على عمرو

ولا يخرج مبيع الشرعي عن المبيع
المعوي، وهو بيع دين بالدين^{١٢}
وقد ورد أنه في حقت ليس له ر
رعي الله عليه أن سبي بكتة مني عن بيع
الكالي، بالكالي، وقال، هو المبيته^{١٣}

وقال يجر مبيع الشرعي عن المبيع
المعوي، وهو بيع دين بالدين^{١٤}
وقد ورد أنه في حقت ليس له ر
رعي الله عليه أن سبي بكتة مني عن بيع
الكالي، بالكالي، وقال، هو المبيته^{١٥}
وقال يجر مبيع الشرعي عن المبيع
المعوي، وهو بيع دين بالدين^{١٦}

في رواية

١١ - المصباح، من هذا الصرح ما في ١٤١،
١٢ - انظر من مبيع مال كسبه ١٦٦، وشرح
الحلي على المباح ١١٥/٢، والشرح الكرمي، كل من
١٣ - ١٤٥

١٤ - حاشية ١١٥، من مبيع الكالي، بالكالي، أسره
سبيته ١٥، ٢٩ ط در مصارف الفريضة ومبيته
من حجازي بلوغ ابرام من ١٩٢ ط عباد جود حقي،

وبشرط أن يكون الدين ما يجوز أن يباع قبل قبضه، وهذا احتراز من طعام المداينة

قال المصنف: «فإن وجدت تلك الشروط جاريه، وإن تخلف شرط منها مع البيع»^(١)

٥٥ - ومذهب الشافعي المحدث، وهو رواية هي الإمام أحمد - جواز الاستدال عن النقص الذي في القيمة ومذهبه القديم هو النج^(٢)

وذيل مذهب المحدث، وهو نفسه دليل الحسابة في هذه الرواية، حديث من عصر رضي الله عنها قال: «كنت أبيع الإبل بالنسيئة، وأحد مكانتي بنزاهم، وأبيع بالنزاهم، وأحد مكانتي بالنسيئة، فأتيت رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك، فقال: لا بأس إذا لم يرقص وليس بينكما شيء»^(٣) قالوا: ومما يصرّف في ثمن قبل قبضه، وهو أحد المصنفين^(٤)

وذيل المذهب القديم حديث: «إذا

فباع ويد ذلك الدبر مثلهذا فكذلك، فإنه جائز وقد اعتبر القدر وسبق الغالب المبيعة من قبيل اختياره ولو أضر بسلوحيه، لأن ذلك ليس بما يضمن في سعة إذ لا تثبت المبيعات في الدمه فيها فلهذا هذا المبيع أي حاقصه ينفذ ولا يثبت بالقدمه

جاء - فاجزأ رأس مال السلم أكثر من ثلاثة أيام، وهو عريان، فلهذا مبيع عن غير جائز، ما فيه من تشدد بين يدين ووجه كون هذا من ابتداء الثمن ماسد، أن كلاهما ضمن دمه صاحبه بلين له عليه^(٥)

فكما لو كان رأس المال خير عريان، لم يجرى بغيره أكثر من ثلاثة أيام، إن لم يكن بشرط فكل واحد من هذه الصور الثلاث يقال له بيع الدين بالدين لغة، إلا أن هذه الملكية سموا كل واحد منها باسم مخصوص هذه أقسام بيع الدين بالدين عند الملكية وأحكامها

فكما يبيع الدين بالدين بالثمن، فإنه لا يجوز، إلا إذا كان الدين حيا حاصرا في البلد، وإن لم يخص بمجلس البيع، وأقر بالدين، وكان من ناحية الأحكام (أي من تكليف)، ويبيع بدين بدين حيا، أو يبيع بدين وكان مثله، لا أنقص ولا أزيد، وليس ذهب بفضة ولا حكمه، وليس بين المشتري والمدين عداوة

(١) - سمي المصنف في ٢٤٠ - ٢٤١ مع تعليل الشرح عيسى

(١) - شرح المحلل على المصنف ٢٦٤ - ٢٦٥ وشرح المصنف ١٢٦٠/٢، ١٢٦٠/٢

(٢) - حديث ابن عمر: «كنت أبيع الإبل بالنسيئة، وأحد مكانتي بنزاهم، وأبيع بالنزاهم، وأحد مكانتي بالنسيئة، فأتيت رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك، فقال: لا بأس إذا لم يرقص وليس بينكما شيء»

(٣) - حديث ابن عمر: «كنت أبيع الإبل بالنسيئة، وأحد مكانتي بنزاهم، وأبيع بالنزاهم، وأحد مكانتي بالنسيئة، فأتيت رسول الله ﷺ فسأله عن ذلك، فقال: لا بأس إذا لم يرقص وليس بينكما شيء»

من عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «سبع ميهي عن أبي بكر»
 سبع ميهي عن أبي بكر

66. وصفه الخليفة بصلاح سبع الميهي من
 من هو عليه، أو من غيره مذهب

وذكروا له صورا، سوى ما وافقوا فيه مذهب
 انشعبه من بعض الميهي عن أبي بكر، وذلك
 من الميهي أجمع أهل العلم على أن سبع الميهي
 بالميهي لا يجوز، وقال أحمد (إنها هي إجماع)^١

67. من أن سبع الميهي من مذهب الخليفة الميهي
 بالميهي عن أبي بكر، من هو عليه، ومن غيره
 من غير من هو عليه، وأن الميهي من
 الميهي هو ثلثه من عيه الميهي، والميهي
 ولا يجوز من غيره، في عيه الميهي عن
 من ميهي

وتمتوا ثلاث ميهي عن أبي بكر، فيها ثلث
 الميهي عن أبي بكر، من هو عليه

الأول: إن مذهب الميهي عن أبي بكر
 من غير، فيكون ميهي فابضا للميهي، من
 ميهي

الميهي الخوف واستن، ميهي، ميهي
 صرح، لم شافعه

الميهي عن أبي بكر، ولا ميهي حتى يفسده^١
 فإن استبدل بماله في عيه الميهي، قد أهم
 ميهي، انشعبه من الميهي في الميهي

وإن استبدل بميهي ميهي في عيه الميهي، كما
 انشعبه من ميهي في الميهي، لم يشره ذلك^٢
 لم سبع الميهي عن أبي بكر، من هو عليه، ميهي في
 الأظهر من مذهب شافعه، وهو ميهي ميهي في
 مذهب الميهي، كما هو ميهي ميهي ميهي
 له على غيره، وذلك لعدم الميهي على
 الميهي

وفي قول: بأن مذهب الميهي، ميهي، وصححه في
 أصح الميهي، مخالفا لثلاثة ميهي، وهو الميهي،
 ميهي الميهي الميهي، ميهي عن ميهي
 لكن: ميهي ميهي ميهي الميهي ميهي في
 الميهي، فلو شرف ميهي ميهي ميهي
 الميهي، ميهي ميهي ميهي ميهي
 كما ذكره الميهي^٣

لما لو كان من ميهي ميهي على ميهي
 ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي
 خلاف، ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي

١- ميهي، ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي
 ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي

٢- ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي

٣- ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي ميهي

الثانية الوصية

أي هو بيع الشيء بالنسيئة.^{١٦١}

وتتوزع البحث في هذه المسألة على العاقل
واسانه

أولا . هل اللحم كله جنس واحد؟

٥٩ هذه مسألة خلافية بين الفقهاء، وهي
كالأصل بالنسبة إلى ما بعدها
(١) فذهب أحنفية، ومذاهب الأصهر عبد
الضافيه، والأصح عند الثنابله هو أن اللحم
أجناس، باختلاف أصوله

فالإبل تأكلها - العربات والحلي
والهجوم، وذي السنام، وذي السنام الواحد -
كدها حتى واحد، هكذا الخوخها
ولقير واحد، ومن حتى واحد

والصم وعمر حتى واحد^{١٦٢}، ويحمل أن
يكونا جنسين، لأن الفرقان فرق بينهما في عرف
بن الإبل والضر، فقال في تعاقب رواجر
من الضأن اثنين ومن الضرافة من^{١٦٣} ومن
الإبل اثنين ومن البقر اثنين^{١٦٤}

ومعنى عدم الجوازها عدم الانضمام
وسد ثبوت عبر الكاسائي صا - ولا يبعد بيع
الضمر، من غير من عليه الدين، لأن الدين إما
أن يكون عبداً عن مثل حكمي في النسيئة، وإما
أن يكون عبداً عن فعل لحد، مثال ونسيئة.
وتحل ذلك عبر مفطور السلب في حق المائع.
ولو شرط النسيئة على الدين لا يصح أيضاً،
لأنه شرط النسيئة على غير المائع، فيكون
شرطاً فاسداً، فيفسد البيع

ويجوز بيعه من مو عليه. لأن ما ع هو انجز
عن النسيئة ولا حاجة إلى النسيئة
ونظيره بيع المنصوب، فإنه يصح من
المصاص، ولا يصح من غيره، إذا كان
المعاص مكرراً ولا يثبت له^{١٦٥}

ويمكن له سادة التعصیل والتصور، في مع
الكسائي بالكسائي، مراجعه مصطفى (وما
صرفه دين)

بيع اللحم بالحيوان .

٥٨ - ورد فيه حديث محمد بن سيب أن النبي
ﷺ أبيع من سمع اللحم بالحيوان^{١٦٦}، وفي بعض

(١) حديث أبي عن بيع اللحم بالحيوان . وفي نسخة
وهي من سمع شيء . أخرجه مالك ١/ ٢٩٥ ط
المطبعي عن محمد بن السوم مرسلًا، وذكر ابن حجر في
المطهر (١/ ١٠ ط مركة الطباعة) طرقاً أخرى لا يتقوى

تطبيقاتها . وانظر مع الفقيه ١/ ٦٦ - ٦٥

(٢) ياتي المصنف ١/ ٨٩

(٣) سورة الأنعام ١٣٠ - ١٤٤

(١٦٦) أخرجه ترمذی ورواه الطحاوي ١٤٤٤، ١٦٦ خلاص الإقباد،
وبدع المصنف ١/ ١٤٨، والفرقة لمع المصنف وحسب
الشرطان عليها ١-٩-٢٥

الحي من بيع النعم بالحيوان في الحديث
مقتضى - كما يقول الساجدة -

ولأنه على رأيي، بيع بما فيه من حبه مع
جهالة المذاكر، فم يجر كبيع النعم
بالشجر

ولأنه بيع معلوم وهو النعم مجهول وهو
حيوان، وهو المزاينة، كما يقول المالكية (١)

هذا قول ثالث، وهو يحمل الحديث على
أن يباع حيوان مباح الأكل للنعم من حبه،
وهو بذلك الشاذي، وهو أيضا المنع عنه
احتياطه، فلا خلاف.

وأجاز الشافعية هذا البيع، ولكن

مهم من أصبه من حسبي مختلفين (لأن
أحدهما موزون، ولاخر مدود) صا عليه جوار
بعضها مجزأة، عدا أبي حنيفة وأبي يوسف،
لأنه باع الحسن بخلاف الحسن

ومنهم من اعتد بها جنسا واحدا، وسرا
مدنها، في مذهب الشيخين - على أن الشاة
بست بموزونة، فيجوز بيع أحدهما بالآخر،
مجازفة ومعاصلة، لأن ربه الفصل بعد اجتماع
الوحدتين الحس والعذر، لكن شرط التعيين

والوحدتين أصناف بقرها صنف، وعصفا
صنف، وطيرها صنف

والطير أصناف، كل ما تضرد باسم وصفه
هو صنف

ب - والأظهر عند الشافعية، وقول الخزي
من الحنابلة، ودوابه من الأصنام أحد أن
للنعم كله جنس واحد (٢)

(ح) ويبدو من دليل المالكية للجس الواحد
بيع لحم ثوري ككش حي، ولحم الحس بيع
الحيوان الحي للنعم خير لو سلك أنهم
يعبرون عنهم لا بعام حساء، ولحم الفهد
جس، ولحم لاسياك حسا

وهو ابن جري على أن اللحم عند مالئ
ثلاثة أصناف فلهذا ذوات الأربع صنف،
ولحم الطيور صنف، ولحم الحيات صنف (٣)

تانياً - بيع النعم بحيوان من حبه

٦٠ - لا يسجىر مهور الفقهاء ببيع النعم
بحيوان من حبه، كلهم شاة بشاة حبه،
وبذلك

(١) انظر شرح الفصل على المباح ١٧٤/٢، ١٧٥ - وكشاف
للشاذ ٢٥٥/٣ - والمص ١٦٦/١ - ١٤٩ - وشرح الكبير
في كتابه ١٤٦/٤ - وشرح الكبير للدردير - وصالحية
شمسولي عليه ٥٢/٣ - وشرح الخواص ٦٨/٥ - والفتاوى
ختمية ٢٦٦

(٢) انظر شرح الفصل على المباح ١٧٤/٢، ١٧٥ - والمص
١٤٦/٤ - والشرح الكبير في كتابه ١٤٦/٤، ١٤٩
(٣) انظر انشراح لشمسولي عليه ١٦٨، ١٦٩ - وحاشية الدردير على
الشرح الكبير للدردير ٥٥/٣ - ومعاظنة ابن القيم،
حظر صنف الفهد ١٧٤/٢

الشافية، اختاره الفاصي من الحنابلة ورواية
عن الإمام أحمد، عليها من الإجماع
وعلى ذلك حجة، بأن أصلها مختلف،
فهو أحسن من مختلف مجوز يحمي (مطلق)
هذه، هذا وسيله، لأعطاء الورد، جسم،
ولا ينقص أثرها أصلا^(١)

ومع أن المالكة حازوا على اصطلاحهم
في اجناس النجوم، يسمي اللحم بحر حنبل
مضمنا، لكنهم يبدونه بأن يكون حلالا أما إذا
كان إلى أجل فلا يجوز، إذا كان أحيوان لا يرد
لنفسه، وإلا فيجوز بوجه يلحم من غير حنبل
لأجل

كما قرأنا في الفقه الحنبلية على
المنعوم أحسن، وعلموا الجوز بأنه قيس
على يسمي اللحم بالحم، قاله وهذا في
أكله، ولم في غيره بوجه أحسن فيه هو أن
سبب اللحم مع مال برنا بأصله الشامل عنه،
وه يوجد ذلك ها

وعلى من مال من الحنابلة يجوز به ما مال
الربا يحم بغير حنبل، كما لو دعه الأمان
ولا يجوز هذه عبثية - أعني يسمي اللحم
بحيوان من غير حنبل - الشافية في أظهر من

كما عبر الحنبلية (في الخفافيش) أو ربما يند
كما عبر الحنبلية - وقال من الصحيح
والدبرني
أما سميته فلا يجوز، لأنها عندك سلم، وهو
في كل منى عبر صحيح، كما بعد اس عطين
على النهر

لكن الإمام عمدا، شرط في جواز بيع اللحم
بحيوان من حنبل، أن يكون اللحم اللحم أكثر
من الذي في ال - لا، يكون لحم الشاة متقاطعة
من اللحم، والباقي حنبلية لا سقاط، إذ
لو لم يكن كذلك لكانت تحقق الربا، فلا يجوز عنده،
وذلك عملا بالحديث المتقدم

ولا بأس بجسم واحد، وهذا لا يجوز يسم
أحدهما بالأخر سميته، فكان متصلا، كالقريب
بالقريب^(٢)

ثالث بيع اللحم بحيوان من غير حنبل
٦١ كبيع شاة أخيه ملحة الإبر أو البقر عند
غير المالكة، وكبيع الشاة أخيه ملحة طير أو
سمك عند مالكة^(٣)

أجدر هذه الصورة جهور انقياد، من
الحنبلية والمالكية، وهو غير لأظهر عند

(١) جامع البيان ١٨٩/٥، وأصل الحديث وشروطها

١٨٩/٥ ١٨٩/٥، وأصل الحديث وشروطها

وأصل الحديث وشروطها ١٨٩/٥

(٢) شرح الكلب للزمخشري حنبلية ١٨٩/٥

(١) انظر جامع البيان ١٨٩/٥، وشرح النسخ عن الجاه

١٨٩/٥، وأصل الحديث وشروطها ١٨٩/٥

١٨٩/٥، وأصل الحديث وشروطها ١٨٩/٥

على جوار هذه العمرة، وهو قوله عد
اشتميه

قال ابن قدامة وإن باع به بحسب حقه
مأثور جاز في ظاهره من اصحابنا، وهو قول
ناه لفعها

كن على فتاويه ما ذهب إليه بعضهم من
الجواز في هذه العمرة بأن سب الله هو بيع
ما لا يباعه المسلم عنه، ولم يوجد ذلك
هنا لكن الظاهر عدمه كما تقدم آنفاً.
مخرج بيع اللحم بالخمر باطلاق الحديث^(١)

بيع الرطب بالتمر

٦٣ - ورد النبي عن بيع الرطب بالتمر في حديث
سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي
ﷺ، سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال
لبيق الرطب إذا جف قالوا نعم، قال
ولا إذا^(٢) وفي رواية أنه لا يباع رطب
باس^(٣)

أقولهم، ولا اختلاف في الظاهر من مذهبه
وهو حوا بالنظر، وذلك لعدم نص
المحدثين المذهب

ولأن اللحم ذله جسدي واحد^(٤)
ويلاحظ أن صاحب الشرح الكبير لم يصرح
بأن سبب الاختلاف في بيع اللحم هو
جسده، هي عن اختلاف في اللحم، فإن
المفكرين بأنه جسدي واحد لا يبيعون، والبيع،
ولفقتون بأنه خمس بغيره^(٥)

كما يلاحظ، نساهيه أطلقوا اللحم في
الحديث، حتى لو كان خم سميت أولاه، وكبد
أو طحالاً، وطبقه لم يرد، حتى لو كان سمك
أو جزاء، مأكلاً كالأكل، أو غير مأكول
كالحلوى، فبيع اللحم بالخمر، غلظهم به من
مطلقاً في الأصح^(٦)

وأما بيع اللحم بخمر غير مأكول

٦٤ - المذهب - فيه المنكره والمطه

(١) المصنف ٢٩ - ٣٠ - وشرح الكبير في ١٤٩٦٤ - ونظر
لفظ الطحاوي ٢٤٥٠٢، ويؤيد أيضاً في الدر المنثور
١٤٤٤٤ - وشرح الكبير للدرهم ٥٥٣٣

(٢) شرح المعلى على المنهاج ٧٢/٦

(٣) حديث سعد بن أبي وقاص، سئل عن بيع الرطب
بالتمر، فبيعه من ذلك، أخرجه حسنة في ٢٢٩/٢
المكتبة المطبوعة، وقال ابن حجر لم يصح من الحديث أنه في
بيع الخمر، ومن ٢٢٢ - عبد المجيد حمدي

(٤) حديث - لا يباع رطب بتمر - أخرجه ترمذي ٢٠

(٥) كتابه الطحاوي ومناقب النووي فيه ١٥٧/٢، وحظ
القسري ٥٥/٢ - وشرح المعلى على المنهاج ١٤١/٢
١٧٥، والقي ١٩ - ١٥ - والقصر الكبير في ١٤
١٤٩/٢، وكتاب النجاشي ٢٥٥/٢، ولفظ المنهاج
٢٩ - ٢١

(٦) الشرح الكبير في ١٤٩/٢

(٧) تحفة المصنف ٢٩٠ - وشرح المعلى على المنهاج
١٧٥، ١٧٤/٢ - وشرح شيخنا في ١٦٣/٢

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث
استمر

٦٤ - وقد ورد أبو حنيفة - رحمه الله تعالى - بالقول
والله أعلم - في أن يكون التكليف من إلهام ومثل احتجبه
عنه

ومن الأحكام التي هي في حق من
يركب أو يسمي من قبل في الحال لا المال
ملازم هي في غريب ما يجازفه لم يجر تعالى

وقد استمر في حديثه من
الغرائب حتى أنه في
رواه الله تعالى - وهو في الحديث - والمصنف
نفسه - وأنه بالمرء والشعر والشعر والشعر
بالمرء - والجمع بالجمع - مثلا بصل - سواء
بداية - وقد احتجبت هذه الأصناف فيجوز
كيف شئت - إذ كان ما بعده

ففي وجه الاستدلال بهذا الحديث بقوله
نحوه

المرء - أي - يكون حرًا - أو لا يكون
وإن كان حرًا - جاز العبد عليه - لقوله في أول
الحديث - من يملك منكم - وإن كان منكم
خبر لا ينفك عليه - بقا - لقوله في آخر الحديث

ولا يسعير وهو الظاهر - مالك والشافعي
وأحمد - حسب حال من الحدة - هذا الجمع
ومحسبه كالمصنف بالمرء - والله سبحانه
وأعطى الوعد بالمرء - والله

الحديث المذكور - فالمرء فيه إشارة إلى أن
المالكه بعد عند الجفاف - ولا ينعصر كوصف
من أن يمان عنه - وهي مجزئة - لا

ولا في جسد فيه العرب - جمع بعضه بعض
على وجه سرد أحدهما ونقص - فيهم يجر
وعبره الحر في ولا يمان شيء من شرط
يماضي من حصة - إذ انحرى

فيها غيره بعض المالكة من المرأة وهي
- ينسب - حر - يبيع شيء - وجب يمان من
عنه سواء أكان يبيع أو غير يبيع - فبيع
في التوسر - لرفع التماسك - والعلم - وكنت في

٥١ - ٦٤ ط - انظر المصنف العلية من حيث
عنه من أي لغة - ولا يعني من أي من
صاحبه أنه في هذا من قبل - وهو في الحديث
مستند من أي لغة يعني المصنف - نص في الحديث ط
انظر المصنف في الحديث - وهو كلام الجاهل

٦٤ - خرج فصل من المباح ١٥ - ٦٧ - وقوله المصنف ١٥١/٢
٦٧ - الثاني ١٢٢ - وقوله المصنف: يمان في المصنف
المصنف من - ولا يمان بمرء ولا غيره - ولا حسب
بعت ولا يبيع - وملازم البيع - لا يمان بمرء
ولا يمان - انظر شرح فتح ممانيد الجمل ١٢٢ - ٥٦٢
وقوله المصنف في المصنف ٥٦٢

(١) المصنف ١٢٢/٢ - والمصنف المصنف من ١٢٢ - ١٦٦

(٢) المصنف ١٢٢/٢

٣ - حديث عبد الله بن عباس - رحمه الله تعالى - قال
بالقصة - (انظر المصنف ١٢٢/٢ ط ط)

ومعنى له مبيعاً أنه قال مرسول الله ^(١)،
سمع بذلك الحديث، أفترض ذلك منها ^(٢)،
معم فكذلك أول ما كتب النبي ^(٣) إلى أهل
مكة لا يجوز شرط في بيع واحد، ولا بيع
بشئ واحد، ولا بيع عالم ببعض
أحد ^(٤)

وقد سئل محمد بن الحسن رحمه الله تعالى
عن شرط في قول الرجل لرجل أعتق
دري هذا، فكذا وكذا، على أن تفرص في كذا
وقد

وبه رد قول المالك إلى موضوع مع
شرطه، ولا يخلف المقصود في سائر البيع
بذلك، في ملحة

وشرح بن حزمي أن البيع شرطه انفسف
من أحد المبيعين لا يجوز باجماع، وإن يكن
بطلان الشرط وحده رواية واحتمالاً عند
قصاصه ^(٥)

رد الكية، حيث تحذف عن بيع الأحكام
وهي بيع طاهرها أحولاً، يكتب مؤدّي إلى

(١) حديث لا يجوز لمرء أن يبيع واحداً، ثم يفسد
الشيء كذا في كتابه (١) ط نسخة المصنف
بالله عن عطاء بن عبد الله بن عمرو وقال هذا خطأ
وعطاء هو الخراساني وقد يجمع من بعده عن عمرو
(٢) مصنف الزاوي ٢٩٢٢ وقيل من نسخة من ١٧٢٢، وقيل
١٨٦٤ والشرح الكبير في ١٥١ ٥٢

إذا احتلف المرءان فيعروا كيف شئتم ^(٦)،
بأنه حديث الذي السابق لأنه قال المرءان
رسول بن عباس، وزيد بن عباس عن لا يحل
حديثه وهو مجهول ^(٧)

وعلى نفسه، فلو ورد بلفظ مبيع
عن بيع الرطب بالتمر مسبوقة ^(٨) وهذه رواية
يحيى كونه ^(٩)

ولا يمكنه مبحث بيع الرطب بالتمر
ويحصل به من التصانيف والأحكام يرجع
مضطلع (١٠)

بيع وسلف

٦٥ - ورد فيه حديث عمرو بن ميمون
رضي الله عنه، قال قال رسول الله ^(١١)
لا يبيع من سلف، ولا يبيع ولا شرطان في بيع،
ولا يبيع ماله بممن، ولا يبيع ماله بممن ^(١٢)
والى رواية عن حديثه من عمرو بن العاص

(١) فتح الباري ١/٢٩٨، ١٦٩، وقيل المدة في غيره
الموضوع من بين الخطأ ١٦٢١ ١٢٢٢ وبتدريج
مضطلع ١٨٨

(٢) حديث ليس عن بيع الرطب بالتمر سلف، ولا يبيع
أسود (١) ط غرت عند ميمون (٢) ط غرت عند ميمون
والمراد به بيعه له أحد رواه (٣) ط غرت الزاوي ٢٩٢١ ط
المصنف المصنف

(٣) فتح الباري ١/٢٩٨
(٤) حديث لا يبيع من سلف، ولا شرطان في بيع، ولا يبيع
ممن ميمون (١) ط المصنف (٢) ط حسن صحيح

المسوق - محو البيع فأنقض قصد الناس إليه ،
توصلا إلى التبرع بالمسوق ، وإن كان جائزا في
القطر ، وحدث بينهم ، وسد الدرر ، وعلوا
ما باحتياج بيع وسلفه أو سلف حرمه ،
أو سلف يجعل

أما سلف بيع وسلف لا شرط ، لا صراحة
ولا حكما ، وهي جائزة على القصد ^(١)

بيع بشرط

٦٦ - ورد النبي في السنة عن (بيع بشرط) ومن
ذلك حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
أن النبي ﷺ أمر عن بيع بشرط ^(٢) ومطر
فصله في مصطلح (بيع ، بشرط)

أسلف النبي المتعلق بالقر

٦٧ - هذا هو السبب الثاني من أسباب النبي عن
بيع ، مما يتعلق بلام القصد ، وكان الأول هو
الربا

وقد ورد النبي عن بيع بشرط ، في حديث
أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمر عن
بيع بصفة ، وعن بيع المبرور ^(٣) ، وغيره مما
سيأتي

أصول البيع وأشكاله بصورت ثلاث

الأولى : بيع جائز في القطر يؤدي - كم

يقول السردي - إلى بيع وسلف ، فإنه بيع
لنتهم ، على أنهم قصد البيع والسلف
المسوق

وذلك كان مع سلفين ، يساوي شهره ثم
يشترى أحدهما طيار هذا ، لأن الأمر إلى أن
البيع أحرج من يده ساعة ويهاز بقدا ، لأن
السلف الذي خرج من يده لم يذهب إليها
ساعة كما يقول القسوطي ^(٤) ثم أحلها عند
الأجل دينارين ، أحدهما عن التسعة وهو بيع ،
والآخر عن الدينار وهو سلف

فهذه الصورة تؤدي إلى بيع وسلف ، وهو
جائز في طائفة ، ولا خلاف في المنع
صريح بذلك من بشر وناموه ، وعبرهم ^(٥)
وحب تكرار في هذه الصورة البيع ، مع

عندهم ، تنهية قصد البيع والسلف

الثانية : بيع وسلف بشرط من أبتاع أو

المشترى وهذه الصورة موهبة غير جائزة ، لأن

١ - شرح الدرر ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦
٢ - حديث « من من بيع بشرط » ولمصرح الطبري في
الأوسط ، ونقل أبو يعقوب عن ابن القطر أنه ضعفه وعصبه
في ١٢٥ ، ط المجلس العلمي

٣ - حديث « من من بيع المبرور » عن بيع لعمر
أمره سلم ١٤٣ / ٣ ط المجلس

٤ - الشرح الكبير للدرر ٢٣ / ٢٦
٥ - القسوطي عن المرح الكبير للدرر ٢٣ / ٢٦

والعرق في العدة هو الخطر

وكذا في اصطلاح الفقهاء عربيات شتى

وهو عند الحنفية ما يطوي عنك عمة

وعند بعض المالكية: المردود من أموين

أحدهما على العرس، والثاني على خلافه

وعند الشافعية ما يطوي عن عاقبه، أو

ماتردد بين مربي أغلبها شوقها

وسرى بعض المالكية أن النذر والخطم مطلقان

مع إحداهما بمعنى واحد، وهو ما جهلت عينه

ويرى محققون منهم أنها ساهان

فالخطر ما يبقى وجوده، كما هو الحال وهي

فوسك ما يرجع عدا

والعرق: ما يقبض وجيده. ويسمى لعله.

كسج الثمار قبل فو صلاحها (١)

٦٨. وقد ندرت صور يقبض عليها العرق، عند

الكلام عن موقوف انعقاد البيع، أو كون البيع

مالاً موجوداً عند انعقاد البيع، فلا يصح

بيع الحمل في بطن أمه، ولا ما سيجريه التصيد

في سيكته، ولا الطير في الحود، ولا الحمل

الشلود الخ

والعرق بوعان

أحدهما: ما يرجع إلى أصل وجود الموقوف

عليه، أو ملكه البالغ له، بوعرقته حتى

سنة. وهو ما يرجع بطلان البيع، فلا يخلط

البيع اتفاقاً في شيء من ذلك

وذكر ما يرجع إلى وصف في الموقوف عليه

أو مودره، أو يورث فيه أول النسل أو في الأجل

أو

لهذا على خلاف نصيبه في مصطلح

(عرق)

وفيما بين صور العرق التي وردت في

موقوفاتها، وأحكامها فهي: ما من بطلان

له انعقاد إذ يلزم من بيع العرق - كما يطون

السودي - أصل من أصول شرع يدخل تحته

مسائل فشره جداً (٢) مما به لخصه وضع

إعلامه وبيع المتأخر. وهو في مصطلحات

ومما ينبغي

أ- بيع الخبز وهو في بطن أمه

٦٩ وهو بيع الحمل، كما عرفت بعض المراجع

الغريبة (٣)

والخبز هو قلواد مادام في بطن أمه، ويجمع

على أمه، كتمثيل ولده، مثل الخبز أيضاً

المسوخ والمسوخة، وجمعها ملايح، وهي

(١) انظر من الاطوار ١٤٥

(٢) انظر على سبيل المثال للشيخ ونور ١٤٠

ب - بيع الثمر قبل أن يولد صلاحه .

٧٠ - ويسمى أيضا المخاصره ، كما ورد في بعض النصوص

ورود النبي عن ذلك في أحاديث كثيرة منها :
حدثت ابن عمر رضي الله عنهما أن
السبي عليه السلام ابن عمر عن بيع الثمر حتى يولد
صلاحها ، عن البايع والمبتاع ^(١)

وفي لفظ آخر (عن من يبيع النخل حتى
تزهو ، وعن بيع السبل حتى يبيض ويسر
العامة) ^(٢)

وسند ابن عمر رضي الله عنه قال قال
رسول الله ﷺ لا تباعوا الثمر حتى يولد
صلاحها ^(٣)

وجاء مصر في حديث ابن عمر رضي الله عنه
أن النبي ﷺ من عن بيع الثمرة حتى يولد
صلاحها ، وعن بيع النخل حتى يزهوا ، قيل :
ما يزهو ؟ قال : يجف أو يفسد ^(٤) وفي بعض

(١) حديث ١٠٠٠ من بيع الثمر حتى يولد صلاحها ، ٥ .
أخرجه البخاري (الفتح ١/ ٢٩٤ ط الهندية) ، مسلم
١١٦٥/٣ ط الحلبي

(٢) حديث ١٠٠ من بيع النخل حتى تزهو ، وعن بيع السبل
حتى يبيض ويسر العامة ، أخرجه مسلم ١١٦٥/٣
ط الحلبي

(٣) حديث ١٠ لا تباعوا الثمر حتى يولد صلاحها ، ٥ .
أخرجه مسلم ١١٦٥/٣ ط الحلبي

(٤) حديث ١٠ عن من يبيع الثمر حتى يولد صلاحها ، ٥
أخرجه البخاري (الفتح ١/ ٢٩٧ ط الهندية) ، مسلم
١١٦٥/٣ ط الحلبي

ما في الأرحام والبطون من الأجنة ، بتغير
الخصية وأصهارها ، خلاف للمالكية في تحريم
الملاحح بما في ظهور الفحول ^(١)

ورود النبي في الحديث عن بيع بجنين مدام
بجنا حتى يولد ، عن أبي سعيد رضي الله عنه ،
قال : عن النبي ﷺ عن شراء ما في بطون
الأنعام حتى تضع ^(٢)

وتقدم الإجماع - كما صرح ابن المنذر - على
بطلان هذا البيع (ر ف ٥) للنهي عنه في
الحديث وسفره ، فمضى أن لا يولد ، ولأن فيه
جهالة في صفته وحياته ، ولأنه غير مقصور على
نسله

ونذكره في الفرع فقط ، لأنه من النوع الأول
منه ، وهو الحرر ، المتعلق بالعقود عليه نفسه ، من
حيث أصل وجوده ، ولما كان النبي عنه
مستوجب لبطلان حقه المبيع ، حتى في
اصطلاح الخصمة ، الذين يرهون بين السلال
وبين الفداد

(١) شرح الخصمة على الحديث ١/ ٥ ، والعناية في الوضوح
قوله ، والبر اختار ورد لفظ ٢/ ١ ، وتكره شرح
الكبير للزمخشري ١٢/ ٥٧ ، وشرح النخل على المباح ١٣/ ٢٠ ،
والمظني ١/ ٢٧٦ ، وشرح الكبير في يده ١/ ٢٧

(٢) حديث ١٠ من من شراء ما في بطون الأنعام حتى
تضع ، أخرجه ابن ماجه ١/ ٧١٠ ط الحلبي ، وابن
الجزيري عن محمد بن الأثير في أنه قال : يستحب لا يبيع
به ، بحسب قوله ١٥/ ٦٥ ط المجلس العتيق بالله

معنى يذو الصلاح

٧٩ - فسر الفقهاء يذو الصلاح بغيره شئ

فالحقبة قالوا في تفسيره أن تؤمن العدة
والصلاح، وإن كان بعضهم كاذباً لا يـ
بأن يصلاح الثمرة يتناول من آدم، وعلق
الدواب^(١)

والمالكه غيره فليسير عندنا ميبا ههري
السمر أن جبر وصرير هو، وفي العنب أن
بسود وينفذ الخلاوة فيه، وفي عرهما من الثمر
حصول الخلاوة، وفي الحمر والمصر أي
يسمع بها، وفي سائر الثمر أن تطيب للأكل،
وفي الزرع والحب، أن يبس ويشد^(٢)

وأرجح الظن أنه يذو صلاح في الثمر وعبره
كل شيء، إلى ظهور مبادئ النضج والخلاوة.
فبلا يتلون منه، أما في ثمره فإن يتخذ في
أخضره أو انسداد أو الصغرة وذكر وانتهى
علامات يعرف بها يذو الصلاح

أحدها: اللون، أي كمن ثمر ما كونه ملون،
يذو أحد في حرة، أو سود أو صفرة، كالسج
والعنب والمشمس والإحاص

(١) في الحصار ٢٨٠/٤، وانظر حديثه الشامي على بس
المختار ١١١/٤، ولتح القدر ٤٨٩/٥، وشرح الكفاية
على الله ٢٥/٥

(٢) انظر شرح الثومجور وحاشيته المسوق عليه ١٣٦/٢
وقولنا في الفقه ١٧٦، ١٧٢

المراد بصلاح عن أنس حين نوحى، قيل به
ومأثره^(٣) قال ثمر^(٤)

كما حله يذو الصلاح مفسراً في حديث
ابن عمر رضي الله عنهما قال سمى النبي ﷺ
عن بيع الثمر حتى يذو صلاحها وكان إذا
سئل عن صلاحها قال حتى يذهب
عاصها^(٥)

وفي حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ
سمى عن بيع العنب حتى يسود، وعن بيع
الحب حتى يشد^(٦)

وورد في الصحيح الثمر بلطف ثالث، وهو
التشجيع، وهذا في حديث جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال سمى النبي ﷺ أن يذو
الثمر حتى ينضج، ومنه ما تشجع^(٧) قال
ثعلب ونضج، ويؤكل منها^(٨)

(١) رواية، عن رضي، قيل يساوي^(١) وأخرجه
نيسابوري والفتح ٣٩٨ = المنه
(٢) حديث كان إذا سئل عن صلاحها قال حتى يذو
صلاحها، أخرجه البخاري والفتح ٣٨٩/٢ ط الشافعي
وسلم ١٦٠/٢ ط الخطيب

(٣) حديث أنس رضي الله عنه يذو العنب حتى يسود، وعن بيع العنب
حتى يشد أخرجه أبو داود ٦٦٨/٢ تحقيق حرب عبد
جستور وإحسان ١٩ في أثره للعلوف المتنبئة
وصححه ووافقه الذهبي

(٤) حديث أنس رضي الله عنه يذو العنب حتى تشجع، أخرجه
البخاري والفتح ٣٩١/٢ ط الشافعي

طيباً صلاباً وكثيراً ، كالقثاء ، والبطيخ ، فصلاحه
يلوحه أن يؤكل حادة ^(١)

وحكمة النبي عن بيع الثمر قبل بدو
صلاحه هي خوف نكث الثمرة ، وحدوث
العاهة عليها قبل أخذها ^(٢)

وثبت في حديث أنس رضي الله عنه وأرضيت
بها مع الله الثمرة ، يتم يأخذ أحدكم مال
أخيه ^(٣)

حكم بيع الثمر قبل بدو صلاحه

٧٢ - جمهور الفقهاء - بوجوه عام - على أن بيع
الثمر قبل بدو صلاحه ، غير جائز ولا صحيح
قال ابن النمر أجمع أهل العلم على القول
بحمله هذا الحديث ^(٤)

ومع ذلك فمد فصلوا فيه القول ، بعد تنفيذ
المعقد بشرط وإحالة ، ولا يخلو بيع الثمرة من
هذه الأحوال

الأولى أن يبيع قبل الظهور والله رب أي
قبل لثمر الله بوجه عينا وانتمادها ثمره ، فهذا
البيع لا يصح العاد
الثانية أن يبيع بعد الظهور ، ليس بدو

تأنيها ، الطعم ، كحلالة الفصيص وحرمه
الرماد .

ثانيها الصج واللب ، كالنار والبطيخ
وأيضا بالمرقة والأشيداد ، كالقمح
والشعير

خامسها ، بالظفر والأمناء ، كالعلف
والقول

سادسها الكبر كالقثاء ، بحيث يؤكل
سابعها شقائق النعمان ، كالقطن والجزر
ثامنها الاعتناج ، كالزود

وب لا اكتم له كالبسمب ، فظهوره ،
ويمكن دعوته في الأخير ، ووضع به التلويح
هذا الضابط ، وهو بلوغ أنثى ، إلى صمد أي
حالة يطلب فيها عالا ^(٥)

ووضع الحاسبة هذا الضابط ، فلو كان من
الثمره بغير بومه عند صلاحه ، كثرة التحل
والعيب الأسود والإيجاص ، يلد صلاحه بغير
لونه ، وإن كان العيب ليس لصلاحه تنموه ،
وهو أن يمد فيه الله الحظوظ ويدين ويصغر لونه
وإن كان قد لا يتلون كالصنخ وبعده ، فإن يخلو
ويطيب وإن كان يطيباً أو بعده ، فإن يلدو
فيه الصج وإن كان عالا بغير بومه ، ويؤكل

(١) مفتي ٢٠٧/٤

(٢) مفتي ٢٠٧/٤ وحاشية المفتي على شرح المحل
٢٣٣/١

(٣) حديث مرسل إن مع الله الثمرة ، يتم يأخذ أحدكم مال
أخيه ^(٤) أخرجه البخاري (المصحح ٣٩٨/٤ ط

المطبعة ، وسلم (٢٣/ ١٩٩ ط مطبعة

(٥) مفتي ٢٠٧/٤

(٦) شرح المحل على فتاوى ١٣٥/٢ ، وحاشية المجلس على
شرح المص ٤/٣

فألقوا بالإجماع على صحة البيع في هذه الأحوال، محصين بمسوم بيع في مفهوم الحديث السابق وقاروا بمسود الصلاح، لأن المسافة فيه غائبة، بخلاف ما قبل وهو الصلاح، وهذا القاري يشتر الحثيث المولود في وضع الخوئج،^(١) وهو الربيع من حيث تروا، فأصله جلتحه (أي أنه لم يترك الثمرة)، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً، ثم تأخذ ما لم يحرك مبيع حقاً^(٢)

٧٣ - غير أن الفقهاء يروون هذا الحكم، وهو جواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع في الحال، فيؤد بعضها منس عليه، وبعضها انفرد به فريق من الفقهاء، مشير إليها غير على

الشرط الأول - أن يكون الثمر مستظلاً -
١ - والخمسة - في الأصح من مذهبيهم - وكذلك
لأنه على إطلاق الانتفاع به، وصرح الحنفية
بمسور الانتفاع، هو حال تروا الثمرة
الثاني، وهو أنكر، أو في ثاني الحال - كما
يروون

ممثل لمقبل (وهو الفصصة التي حلف
بها الحيوان) والخصر مما يحرم بيعه، لأنماع

(١) في ٢/٢٤ - وثبات المصاح ٩٨١/٣ - ٢٨٢ - وشرح
المصاح على الشياخ وحشية القاري عليه ٢٢٢/٢

(٢) حديث الموطأ من غير مسود - مسود مسوم
٢٢٢/٢ - ط الحديث

الصلاح، بشرط أن ترك والتف على الضمير
حتى تصح، فلا يصح هذا البيع إجماعاً، لأنه
شرط لا يتصلبه العدد، وهو شغل ملك الغير
أو هو صفة في مبيع أو هو إعاره أو إحارة في
بيع

وعلمه ابن لامة طبري عنه في الحديث
المذكور، والمبي يقتضي الفسخ

فألقوا ومثل بيع الثمرة قبل بدو صلاح
بشرط أن ترك، بيع الرزق قبل أن يشتد^(١)

النافذة - أن يبيعها بعد الظهور من بدو
الصلاح بشرط القطع في الحال، عهد البيع
صحيح بالإجماع، ولا خلاف في جوارها،^(٢)
وعلمه الحنفية بأن بيع من المبيع قبل بدو
الصلاح، إذا كان حوا من تلف الثمرة،
وحدثت العدة عيب قبل أخذها، - بن
حديث أنس بن مالك، وهو أنبي عليه - وأما
إذا منع منه الثمرة، ثم يأخذ أحدكم ما
أخذ^(٣) - وهذا مأمور فيما يقطع، فصيح بعه
كأن لو بدو صلاحه

(١) الخبر المختار ورد بغيره، ٢٨٤/٤، فظهر فتح القدير
١٨٨/٥ - ١٩ - وأما المصاح ١٢٢/٢ - والشرح الكبير
حاشية القاري ١٧٧/٢، وظهر شرح المصاح على المصاح
٢٢٢/٢، والمصاح ٢٢٢/٢ - وما يندرج

(٢) فتح القدير ١٨٨/٥، والمصاح ٢٢٢/٢ - وكذا المصاح
٢٨١/٢

(٣) حديث - وأما إذا أصبح له الثمرة - فظاهر بوجهه في
الظهور من ظهروا (٢١)

بشرطي نصف الثمرة قبل بدو صلاحيتها وما
 بشرط القطع ، وندت لأنه لا يمكن قطع ما
 يملكه ، إلا بعهد ما لا يملكه ، وبشرطي
 ذلك ^(١)

٧٤ - وقد أجاز الفقهاء أيضاً بيعاً في عهده
 بصورة الحاضرة ، وهي بيع مالم يبد فلاحته
 بشرط القطع في الحاضر ، هذه الصورة

(١) أن يبيع الثمرة التي لم يبد صلاحيتها مع
 شجره ، أو السرع الأخضر مع درعه ،
 ولا يختلف فيها عهدها ، لأن الثمر فيها والدرع
 يملك للشجر ، والارض ، فلهذا لا تعرض لها
 عهدها ، كما يقول ابن عسبة

(٢) أن يبيع الثمرة خالصة الأصل وهو سبعة ، أو
 يبيع الدرع مائة الأصب ، لأنه لا يبيع مع أصل
 دخل تعاقب البيع ، هذه نظرية صحيحة ، المعروفة ،
 كما احتجنا عليها في بيع الفرس في الفروع مع
 سبعة

وهي على هذه الصورة أيضاً ، كما هي
 على الأولى المضمن ، وروى في الشك في الصورة
 إل إليه .

(٣) أن يبيع الأصل ، هو الشجر والأرض ،
 ثم بعد ذلك يفرقه ، ما لم يبد أو يحدد ، وهذا

الحيوان والنبات ، إلا أن يبد ^(٢)

ب - والشك في الخلفه ، عهده ، يجوز بالاشتراك
 في الحال ، وروى الشافعية بعهد الشفعة وقد
 يكون مقصوده لمعرض صحيح ، وإن لم يكن
 بالشك الذي يولد بالاشتراك به منه ، كما في
 الحصرم ، بخلاف الأكثرين ، لأن نصف في الحال
 إضافة مال - ثم عهده بالأكية ، وبخلاف ثمره
 المحصور ودرع الفرس ، فإنه لا يصح بيعه
 بشرط المذكور معه ، لعدم نفع الجميع - كما
 عهده الفاعله ^(٣)

الشرط الثاني ، أن يتشع إليه المشتري أو
 أحدهما

الشرط الثالث ، أن لا يكسر ذلك مع
 الناس ، ولا يتم إلا عليه .

وهذان الشرطان هما عهدها ، فإذن
 يختلف واحد ، مع البيع ، ^(٤) كما يبيع بشرط
 التبعة المأر أو الإطلاق ، كما يأتي

الشرط الرابع ، من عليه الحاشية ، وهو أن
 لا يكون مبيع قبل بدو صلاحته منعه ، فإذا

(١) فتح المذهب ٥٠٥ ، والشرح الكبير للدرهم بحاشية
 القسوي ١٧٦/٢ ، والفتاوى الفقهية (١٧٣)

(٢) شرح المدعي على الشهاج ٢٣٣ ، شرح النجاشي وسأله
 أجعل فيه ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، وكتاب الفروع ٢٨٢/٢

والشرح الكبير للدرهم بحاشية القسوي عهده ١٧٦/٢

(٣) الشرح الكبير للدرهم بحاشية القسوي عهده ١٧٦/٢

خروجها من يد المشتري بدخل الثمن أو لزوم
بالأصل لبيع قله. (١)

٧٥ - الرخصة من أحوال بيع الثمرة أن يبيعها
عده بغير التصريح - فهو خلاف في نفسه
بظهور النصح - خلافاً واسمه وبحيها عند
الجمهور. ولكن المأهه ومعاد عند المحققين
ولا خلاف في جواز البيع في هذه الحال كما هو
من إر المقام، ومعلوم أن البيع أبعد من
يقول بالجمهور

وسواء في بعض المصنفين مذهبهم فيما إذا
تلقى عظم الثمرة يوم يسه

فيه أن الثمن يسه بعد الحوز في هذه الحال
- ويأه على بغير التصريح بغيره عنهم بأن
لا يستتر بأكله، كالمع والنبي، العبد،
والفصيل والكركاب وغيره. والصل بهذا النوع
يجوز بعه حزاناً، ودره بالأولى

لأنما استتر بأكله - أي علاقه كالقمع في
سله، فإن لا يجوز بعه وحده حزاناً، ويجوز
كيزلاً وإن بيع خضره أي -، حذر حزاناً،
وكذا كلاً بالأولى

أما ما سطر بورقه كالتوب، فلا يجوز بعه

حزاناً، لا مبدود ولا مع وجهه، ويجوز كلاً
٧٦ - خلاصه أن يبيع الثمرة قبل بغير التصريح
مطلقاً، فلا يشرط طعناً ولا ثقباً، وهذه
الصورة عن خلاف بين الفقهاء

(أ) ومن الشافعية وبخلافه، ويقول المصنف
عنه، المالكية، وإن صرح لمن حري بأن
فولس - أن يبيع كذلك ما ظل إلا خلاف في
في الحديث تدكر من بيع الثمرة قبل بد
صالحه، وإن المأهه تسرع إلى حشد،
لضعفه، فبدون بطله الثمن، من عمر
معدلاً (٢)

(ب) وقيل حسب في هذه المسألة، فحرواً
أنه

إن كان الثمن مبدوداً لا يبيع به في الإكزل
ولا في علف الدواب، فيه خلاف بين المتأخرين
فيلس لا يجوز، وبسبب قهضه لعله
متأخر لمحبه ديني، وأن البيع مختص ببال
مكوم، وأنه، هل بدو التصريح ليس كقطع
والمصنف أنه يجوز، لأنه إن منع به في
ثاني الحال (أي مال) إن لم يذكر مستعداً به في
الحال

(١) مع الفهرست ٤٨٨/٤ و٤٨٩ وشرح الكبر والحب
المعروف في ١٧١

(٢) شرح الكبر للرداء وحاشية الفهرست عليه ١٥٣
وشرح المحرمي ١٥١٥ والفهرست للمصنف ١١٧٣
وشرح العمل من إمامي ٣٣٣/٢ والفهرست ٢٠٣/٢
وكذا المحقق ٢١١

(١) الفهرست للمحقق ٣٨١/٤، بين المحقق ٤ ٢٢ وشرح
الكبر وحاشية الفهرست في ٢٧٦/٣
وشرح المحرمي ١٥٠ ولعله تصحیح ٤٦٣/٤
٤٦٤، وكشف القناع ٢٨١/٣ ولعله تصحیح ٤٦٠/٤

وإذا اتصل (التحريك) يجب في البيع محكم
العرقه، فإذا شرطه جاز، كما سوسره مقل
الطعام من مطلق أثله^(١)

(ب) ولو شرطه ضرراً محضاً في حقه
مأله

إذا شرط الترك، ولم يشأه انعقد والصحيح،
بعد شرط فيه الحرة المأله، وهو يدي يربط
بمعنى من الأهر والشجرة، وهذه الترساة
تحدث بعد البيع من ملك البائع، فكأنه صم
للمبيع متى بوجوده واستراحه، فيفسد
العقد^(٢)

وإذا شرط الترك، وقد شرط عظمها،
تكتسب الحكم عنه، أي حقيقته، وهي يربط
وهو أنه يفسد العقد أيضاً، وهو القياس، لأنه
شرط لا يذهب به العقد، وهو شغل منكره،
وأحد المتعاضدين فيه بفساده، ومثله يفسد
العقد، وهذا لأنه حصل في البيع زيادة جودة
وضراره، والمصري يه به نعم

وأما محمد بن عيسى فقد استحسن في حقه
الصوره، وقال كما قال الأئمة الثلاثة لا يفسد
العقد، لتعارف الناس ذلك، بخلاف ما إذا لم
يك عظمها، لأنه شرط في الحرة المأله

ومع ذلك، روي والمكر لا ر، من شرائع
عديده، لم يسم بالمتعامل في قضاء الترك، بل

وإن كان يجب منع به، ولو عظمها
تسوس، فالبيع جاز بمقتضى أصل المذهب، إذا
باع بشرط المصنع، أو مطلقاً^(٣)

وفد بعض مالكية أيضاً في حرر البيع قبل
بدو المصالح في مسائل الثلاث السابقة

وذكر بعض الفقهاء، كالحنفية والحنابلة،
عده مفسدة أيضاً

٢٧- السابعة إن شرط في نفسه، وقد بدأ
صلاحه وفسادها، ولم يشأ عظمها، وشرط
الترك وسببه إلى أن تنقضي عظمها

(أ) عند الجمهور، كما ينص من مغلطة
حول البيع في هذه الصوره، من جوابه بإطلاق

لأن حديثه من بيع بشرط حتى يفسد
صلاحها، فمفسدة إن حقه بهم بعد بدو
صلاحها، وهي عنه هل بدو صلاح عندهم
البيع بشرط البس، فيجب أن يكون ذلك
جائزاً بعد بدو ففسادها، وإلا لم يكن بدو
الصلاح عاباً ولا عقده في ذكره

ولأن النبي ﷺ سعى في بيع الثمرة حتى
يسد صلاحها، ويشر العاده، ومطلقاً نفس
العاده يدل على التقيد، لأن ما منع في أحده
لا يخاف انعاده عليه، وإذا بدو صلاحه
انصب العاده، فيجب أن يحذر بيعه حتى
لروال عنه مع

(١) المأله ٥٨٩

(٢) المأله وتشرحها الكتابة ٦٠٠ لا ٦٠٩

(٣) مع المأله ٥٨٩/٢ ورد المأله ٢٨ والمأله يشرح

المأله ٦٠٩، ٥٨٩، ٥٨٩

أنه قد حصل من بوعه من البتة لدى
عوقيه، فعاد بيج خيعة، كدشجره، ثم أحده
- فإن غنبره وولده صلاح في حرمه بى،
ويؤدى إلى الأشهر كـ ولعلاب الأيتق،
وجب أن بيج الذي لا يد صلاحه مايد
صلاحه

والمالك، شرط وأى هذه صوره، ثم
لا تكون بعدا لكونه، وهي التي في عاز من
الوصول، بحيث لا يحصل منه نتائج لطيف،
فإن كانت مذكورة في بحر بيج، فإن يستثنى بطيها،
وتحور معها وحدها^١

الأخر هو روليه عن الإمام محمد وهو
المسلم من كلام الخبيث، ولعبه عند
الشافعي) أنه لا يجوز إلا بيج "يد صلاحه"
لأن ما لم يد صلاحه، فليس في عموم النهي،
ولأنه لا يد صلاحه، فلم يخرج من مع شرط
القطع، فأنه فعرض الآخر، وأنه اجترأ
لدى في استأن الآخر^٢ - كما سبني -

٨٠ ثالث إن بدأ الصلاح في سيرة واحدة،
وتشعر من بوعه ما، فهل يجوز بيج عاين
ليست من بوعه آخر من ذلك حسن؟

في عهد الأصغر، أحده
السورة الأولى، معبر صاحب بيج،
وهو قول القصاصي من أحاديثه، "لا بد
وإن كان قدومه في الأولى، وذلك
- لأن - وغيره قد سئلوا عن بيج، فلم يبيح
حده من الآخر في بدو الصلاح، ثم ح -

ولأن المدرس هنا هو تصرف ب - لا بد
من الآخر، إذ في تصرفه أحاديثه، "لا بد
وإحاديثه الأولى، إلا بعد ذلك في بوعه،
فصار في هذا -

أما في الثاني، فيجوز من أحسن، وهو لا بد
في مكتب الإمام، في صلاحه، ثم ح -
- بيج خيعة، وب - - - - -
في - - - - - - - - - - -
- - - - - - - - - - -

الوجه الثاني، بعض أصحاب الشافعي،
ولأن الخطأ من سلسلة، وهو به حيد وبع
ما في الاستتار من ذلك طمس، فاستد على
كبره أنه ابن، في أنه كره، فإن أحسن أبو حنيفة
بعضه بغيره، إن أحسن في التكميل، فبعضه في

١ الخليلي ١٠٩/٢، وقد ذكرنا قد مر هذا الوجه نفسه من
أحسن، وإن ذكره في كتابه لمحة في جليل، لكن عدم
أنه يكتفي بغيره والمقدم، "يرى من القدر أبو حنيفة
للأخير، ولو شرط لنفسه في تركها، لكانت تصرف
استعماله، وهو قول الأئمة الثلاثة، وهو - - - - -
تليق، انظر الدر المنثور، وزاد المسارع ٣٩

[١] أمي ١٠٥١/٢، وانظر عند المسند كنع
٢٨٧/٢، وشرح لمحمد، من المجلد ٢، ٥٣٩، وتوثيق
التعليق ١٧٣، وشرح الخليلي ١٨٥/٥، وكتاب الطلاق
وكتاب الحدود عليه ١٠٥١/٢، ٥٥
[٢] الخليلي ١٠٥١/٢، وشرح للمحل على مناج وجاهه
الفتاوى عنه ١٢٩٩/٢، ١٠٩٩/٢

حتى يملو صلاحه، نص على هذا ما لكتبه
وهو متفق عليه، فلو باع كذلك وجب شرط
القطع في ثلثه الآخر
٨٢- أخرج القصب، المنقذ، بالثمة، في ذلك
سائر بعضها، حور بيع كلها، ومن بأن يكر
ونصب للأكل، وصرح في كفاية بأن هذا
يخص بها، فأبى سروج فلا يكر في من بيعه
يبيع عطفيه، بل لأبى من يبيع جميعه،
وذلك

لأن حدته الساس لا يكر في عطفيه
بما أكثر

ولأن التمرد إذا ما صلاح بعضه، بعه
ليحي سريه غاب، بمثله بحر القاء، بحلاب
لورع، ولينص بغير كذلك، لأنها سريه
لأنه كذا
وفي المشافى والخلطة على الأصل، وهو
الأكفأ في عيب يملو صلاح بعضه وإن قل،
بل صرح ابن حجر، لاكتفاء باسمه أو بعض
عيب، ولو بسنة واحدة، ووجهه أن الله
على أمثله عيبه نص في التدرج،
إطالة لزمه بكمه، ولو شرط طيب جميعه،
لأبى أن لا يباع شيء، لأن سريه قد
ينقص، أو بيع أخيه، بعد الحقة، ولو كس صرح
شديد

١٦١ شرح ابن أبي عمير ١٥٥ ١٥٥ حديث حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٢ شرح ابن أبي عمير ١٥٥ ١٥٥ حديث حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٣ شرح ابن أبي عمير ١٥٥ ١٥٥ حديث حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم

٨٤ ولزوجه الحقة هذه مسألة ٨٤ وهي
أنه إذا ما صلاح كل البع بعه بعه،
ولا التمسك بالثمة التي تخرج بها، لأن ما يبيع
في أصلها، وهو بيع السريه، وصلاحه (وكذا
أبى وجوه) أنه إن كان يجب بيعه، ولو
عقب بدون، فبيع جائز باتفاق أهل المذهب
وإذا ما بصره لقطع ثوبه، وجب لقصه
عقبه من أي الخلل

كل الذي يباع من حلال، إلا أنه سريه في
سريه صلاح كل السريه، وصلاح كل العيب،
إما هو يبيع بعه بعه أخيه، ومنه جائز البيع
عندهم

١٦٤ حلف أخيه في لا يبيع به، أكلا
لا عيب، في يملو صلاح

وهو سريه وشيخ الإسلام (جواهر
الدين) إلى عدم الجواز في هذه المسألة
وعنه النعمه

والمصالح في المذهب، ولا يصح عند
المعيني - جواز بيعه بعه، لأنه يبيع به مالا
وإن يبيع به حلالا، باعتداله مالا
١٦٥ ما يثبت تحفه شرطه بدو صلاح كل

١٦٦ شرح ابن أبي عمير ١٥٥ ١٥٥ حديث حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٧ شرح ابن أبي عمير ١٥٥ ١٥٥ حديث حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم
١٦٨ شرح ابن أبي عمير ١٥٥ ١٥٥ حديث حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم

القبضي ذكره الأنصاري من الناقصة، ومثله
"أخرجني رأسه مع لي الخلف بين الوجود
ومع عدمه، ولعدمه لا يقل البيع، وبه
يوجد عبر معلوم

وعنه الحاشية أنه ثمرة لم يخلق، فلم يمر
بها، كما لو باعها قبل ظهور شيء، وبه
ولحاجة تطفح بيع، وبه

بما لم يخلق من ثمرة الحبل، لا يجوز بيعه
سواء لم يخلق، وقد كان، ولم يبدع صلاحه يجوز
بيعه تبعاً لما بدأ صلاحه، لأن ما لم يبدع صلاحه
يجوز إقراره بالبيع في بعض الأحوال كعدمه،
وأما ما لم يكن فلا^١

٨٦ - ذهب إلى ذلك مالك حوزره وهو أيضاً ما أفتى
به بعض الفقهاء كالأخلاق، (وهي بكاء ومحمد بن
العقيل البجلي في تحرير المستحسنات، وذلك
بجعل الوجود أصلاً في العقد، وإذا حدث بعده
شيء من غير بيعه، يكون الوجود وقت العقد
أكبر ورجحه ابن عابد بن ورجحه

ووجه الاستحسان هو عدم الناس، فإنهم
تعاقلوا ببيع ثمار الكرم به، لصفه، ولم ي

الثمر ولا بعضه (وكذا الحب) ويغلو موهم في
هذا صريحه، وبه

من ما عدا ثمرة لم يبدع صلاحه، أو قد بدع
حظ البيع، ومن المشتري قطعها في الحال،
وإن شرط تركها على سبيل صدق البيع،
فيقال لا إذا ذهب منه شيء^٢

بيع المتلاحق من الثمر ونحوه

٨٥ - ومثل بيع الثمر على موصلاته - على
خلاف الثاني به - مسألة ما إذا باع ثمرة فسد
صلاحها، وكانت ما تضم تحت عدد ظن
ويطلب تلاصق ثمرها، ويحطل ما كانت مع
الموجوده كالبس والذ، والبطح، وكذا في
الزرع كالزبيب، وهو الفصصة وكذا في الزود
وبه، ويحرف مسألة الثمر المتلاحق، وبه
بعض الخلاف

(١) قد ذهب جمهور الفقهاء من الشافعية
وأحمد، ومالك بن أبيه عبد الحفيظ، وهو
أصح عدل هناك أنه لا يصح بيعه،
وذلك

لعدم التمسك على السلام في البيع
عاشه فلاك في البيع، كما يقول المرعبي
ولكنه من الخفية، واقتصر على صدر الحليل

(١) خروج الفصد ٨٥ ٨٨ ١٤٩، ومز كنوز البصير
يشترط الفصد، ورد مختار عليه ٣٩ ٤٠

أخرج مشحلي على بيع ٢ ١٣٧ والفتي ٢٠٧٤
وكشاف الشافعي ٢٠٢/٣ والدع مختار ٢٨١٤، والحد
وبح الفقد ١٨٩ ١٩٠، وشرح صحيح حاشية الجمل

٢٠٦٢٢

١ الفتى ٢٠٦

ذلك هذه ظاهرة، وفي مرع الناس من عادته
خرج

وهذا روي عن الإمام محمد - رحمه الله - أنه
"حاز بيع يرد على الأشجار، ومعلوم أن الورق
لا يمنع حبه، بل يتلاقح بعضه ببعض" ^(١)
وبذا من هذا أن جواز بيع ملاحق هو من
قبيل استحسان الضرورة، عند من أثنى به من
الحنفية

والذين ذهبوا منهج الجدهوري في علم حوار
هذا البيع تمسكوا بالمصدر، وبأن الضرورة
هنا

الحوار أن يبيع أياها الأصول
- أو يبيع في المشتري الموقوف - وقد أثنى
ويؤخر الموقوف في الشيء إلى وقت وجوده
- أو يبيع في الموقوف بجميع شيء - ويصح
البيوع ببعض في الانتفاع بما يحدث منه - وقد
قرروا أنه لا ضرورة إلى تحويل العقد في هذه
مقتضى ما نص، وهو ثماني عن بيع ما ليس
عند الإنسان ^(٢)

وفي هذا يقول ابن عابد بن رحمه الله تعالى
لا يبيع من حقوق الموقوف في البيع، ولا في
مثل ذلك الشيء، كتجارة الأشجار وتغيره، فإنه

(١) القوانين المصنوعة ١٦٦٦ - وشرح الشيخ للامير محمد بن
الدمسوقي ١٨٢٤ طبع في المطبع المصنوعة في مصر
١٢٨٤ و ٢٩٨٤ و ٢٩٨٤ و ٢٩٨٤ و ٢٩٨٤ و ٢٩٨٤
الطبعة ١٨٩٥ و ١٨٩٥ و ١٨٩٥ و ١٨٩٥ و ١٨٩٥
(٢) غير المعلق ١٨٩٤ و ١٨٩٤ و ١٨٩٤ و ١٨٩٤ و ١٨٩٤

خلفه الموقوف على نفسه، لا يمكن استلزامهم
بأن يخلص بأحد الطرق المذكورة، وإن أمكن
ذلك بالنسبة إلى بعض أفراد الناس لا يمكن
بالنسبة إلى بعضهم، وفي مرعهم عن حاجتهم
خرج كذا علمنا - وبذلك تحريم أكثر الناس في
هذه الملبس، إذ لا يبيع إلا كذلك

والشيء الذي يبيع في العلم، وهو ورق،
يد أنه يبيع الموقوف، بحيث تمتد الضرورة هنا
بعض، أمكن إيجافه بطلبه بغير بدالة،
فلم يكن يبيع ما ليس له، فلهذا جحدوه من
لاستحسان، لأن القياس علم الحوار وظاهر
كلام القضاة قبل أني الحوازة وثبتت أن رواية
عن محمد بن أبي الحارثي أنه عن صاحبها
ومصنفه الأثر، لا يمنع، ولا يبيع أن هذا
موجب للمعذور عن طاعة الرواية ^(٣)
٨٧ - والمالك، الفقهون الجوزر لمعوا هذه
ملاحقات، وهي ذات الطور، إلى سمي
- فاستمير بطونه

- وما لا يبيع بطونه
والشيء لا يبيع بطونه قسري، بل له غيره
وما لا يبيع له
وتبيل أحكامها

أولا ما كثر من بطونه، وهو متصل مع
المشايخ وذلك في الشجر الذي يبيع في السنة
بطينه فتمسرين لهذا لا يجوز أن يبيع المطلق

(١) انظر فتح القلم ٤٩٧/٥ - ويزيد المجلد ١/٤

هامة له، أي إن إختلافه مستمر فكلها قطع منه شيء نفسه غيره، ولعمري أنه غير متطابق إليه، وهو مستمر طول السام، كدور - في معنى الأقطار - بهذا النوع لا يحد. بيعة لا تصرف من الأجل، وهو غاية ما يمكن، ولو كثر لأجل - من أشهر - حلاله لأن دفع شيء حصر أحور سنة واحدة، ولو مبي التربة على سبيل

ومثل ضرب الأجل في الحواز، استثناء بطون محصورة

ج - بيع السيرة

٨٨ - روى أبو بصير رضي الله عنه أن النبي ﷺ مبي عن بيع السيرة^(١) والمراد به أن يبيع ما سوف تحرقه نخلة السطح ستين أو ثلاثاً لمو أكثر. وذلك ما فيه من القور، فهو أوسع بالغ من منع بيع الثمار قبل أن يلو صلاحها^(٢)

د - بيع السمك في الماء

٨٩ - وما ورد أنه مبي بيعة لمعز السمك في الماء. وحدث في حديث ابن مسعود رضي الله

عنه أنه مبي وجوده وقبل صلاحه بغير صلاح السطح الأول، وإن كان لا يقطع الأول حتى يلو طيب الثاني وهذا هو المشهور عندهم

وعلى أن يشك قولنا بالجوهر، مبي في السطح الأول يتبع الأول في الصلاح، لكن ابن حري حدث عدم الجواز في هذه الصورة اتفاقاً^(٣)

تانياً ما يختلف ويظم بغيره مبي، ولا تمييز بصونه، وله آخر. (أي هامة يسمي إليها) كالورد والتين، وكالحشيش من الخبار والثنا. والبطيخ والخمير والسفوف وما أشبه ذلك، فهذا يجوز بيع سائر العود يلو صلاح الأول على قدر حري خلافنا لهم، أي للأئمة الثلاثة فمن اشترى شيئاً من المذكورات، يقضى به بالعود كلها، ولو لم يشر منها في العقد

ولا يجوز في هذا التوقيت ينهر ويحويه، لاختلاف حبه بالثقل والكمية^(٤)

ثالثاً ما يجب ويظم بطناً بعد طر، ولا تمييز طوبه وهي متباعدة، لكن لا آخر ولا

(١) الشرح الكبير للفرغ - وحاشية هوسلي عليه ١٧٧/٢.

٨٧٨ - وشرح الطبرقي ٦٨٥/٥، ٨٢، ونسبه

الفتاوى (١٧٢)

(٢) المقوسون تأليفه ١٧٣٦ - والشرح الكبير للفرغ

١٧٨/٢، وشرح الطبرقي ١٨٦/٥

(٣) من الترمذ

(٤) حديث: مبي عن بيع السيرة، أخرجه مسلم ١١٧٢/٢

ط: الحلي

(٥) مبي للفرغ للفرغ ١٨٦/٥

عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تشتر و السمك في الماء، فإنه غرر»^(١)

وجمهور الفقهاء متفقون على أنه لا يصح منه من اصطياته، كما لا يصح بعه إذا عيّد ثم القى في الماء بحيث لا يمكن حمله إلا بمتقنه، وأنه فاسد، لأنه يبيع ماء بماء وفيه غرر كثير فلا يعتبر إجماعاً، ولأنه لا يقدر على سلبه إلا بعد اصطياته، فأنشبه الطير في الهواء، كما أنه مجهول فلا يصح بعه، كاللبن في الفزع وسوى في الثمر^(٢)

ومذهب الحنفية أنه باطل، أصلاً لهم فيه، ومنهم من ذهب إلى أنه فاسد، إذا بيع بغيره، لأن سمك يكون حسباً ثمناً والعرص مبيعاً، وإذا دعت الجهالة من الثمر كان فبيع فاسد، ولم يكن باطلاً لأن بيع بالثمن لهم والرداءير فهو باطل، لعدم بحث في البيع، إذ يتعين كونه السمك حيث مبيعاً، والرداءير هو الدنانير ثم

وفي صور من الخوف شروط خاصة

(١) حديث لا تشتر و السمك في الماء، أخرجه أحمد (٢٨٨/٢) ط (مستب) وصوبه بعض المطبعين وكتبه الطبعين لابن حجر ٢/٣ ط شركة الطباعة الحديثة (٢) تنبيه الحقائق ١/ ٤٥ والشرح الكبير للرملي ٢/ ٦٠ وانظر الإقناع إلى نظيره في شرح الخرقي ١/ ٦٩، ٧٥، والفتاوى ٢٢٢/١

وأحكام^(٣) يرجع في نصيبها إلى موضع من مصطلح (فقر)

٩٠ - ومثل بيع السمك في الماء - بيع الطير في هوله، ولا يختلف بينهما في فساد والمحتفية - خلاف للشافعية والحنابلة - تفصيل بين ما إذا كان يرجع به - الإرسال بفتح، وبين ما إذا كان لا يرجع بعد الإرسال، فلا يصح
لما يبعه قبل صيده، فباطل عندهم، كما هو الإجماع^(٤)

ونظر بعض أحكامه، وتفصيلاته، وتعليقات الخوارزمي في مصطلح (عرد بيع) من - بيع طرد الألب

٩١ - ورد في الحديث: «من أتي مسجد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ دس من شره، العبد وهو النزع»^(٥) فيحرم عند الجمهور بيعه في المسجد، وأجاز الحنفية بعه من هو عبده، أو يقدر على أخذه

١ المأثور المختار، ١٦٤، ١٦٥، وحاشية الفقيه على شرح القلي ١٤٨/٢، والفتاوى ٧٥٢/١
٢ المأثور المختار، ١٦٤، ١٦٥، وحاشية الفقيه على شرح القلي ١٤٨/٢، والفتاوى ٧٥٢/١
٣ شرح الخرقي ١/ ١٩، وشرح الفصل وسابقة الفقيه عليه ١٥٨، ١٥٩، وكشف المص ١٢/٣
٤ حديث أخرجه من ثراء الحديث وصرفه في حاشية من حاشية ١/ ٧٤، ٧٥، وفتح الرحمن في حاشية الأنيسل أنه قال: «إنه لا يبيح به» - نصب سرقة (٥) ط الطلس النسي بفتح

فساده بالحديث قد كثر، وعلموه بأنه مجهول الصفة بالقدار، فثبت ضمن
ويرد لحديثه في النور بفساده لا احتياط
شكك، لا بطلانه بل ثبت في وجوده

ووصف ابن المبراد من غيبه هذا وأنتبه
صافيا، وهو لم يكل به بيع بصلاته لا يجوز
ما يشاء الحبوب في غير ذلك^(١) ومفصل الحكمه
في (بيع - غرد)

ز - بيع الصوف وهو على الطهر
٩٢ - ورد فيه الحديث بعدم أنفا (٩٢/١)
ومن نص على فساد طبعه، وهو المذهب
عند الحنفية

وبعد أن يؤيد من غيره وهو يرويه
أبصار الإمام محمد شروط حربه في حال
والإردادي به فلهذا
وبعد التأكيد إلى جواره بشرط حظه خلال
بأن فيه كنه سهر وحده التمسك
بالتصديق الذي التورد به، وأنه من أوصاف
الحبوب وهي لا يرد ما يبيع، واحتياط المبيع

ويجد الشافعية هو راسخ على يقين على رد
بلا مشقة لا يحمل عبدة، وبلا مؤنة ما وجع
وأطلق له بله عدة الحبوب، وهو علم مكنه
أن يقرر على غيبه، من حصل في يد أسال
حازر لا يمكن سبيحه

وحين عليه أحمل التوارد، والقرص
الحائز^(٢) وحاصل الأمر سهل عليه رد،
والقصود إلا يقرر على تنوعه عن الشافعية
وبعد من العاصم صحيح نصه^(٣)
وهذا ما وجدته في تراجم في مصطلح
(بيع - حرد)

و - بيع الذهب في النصرع
٩٢ - يرد في النسي عنه حديث ابن عباس
رضي الله عنه، قال: نسي الشيء كأن يباع
نسي حتى يطمع، أو يصف على طهر، أو نسي في
نصرع أو نسي في من^(٤)
والشركاني يصرح بأنه الفقهان الجمهور على

[١] جوس المأثر التارد (النصرع)

[٢] طهر لغزار ورد المصنف ١١٣/١، ومذاهب حصار
١١٨/٢، وشروح مكي ٥٩/٢، وكشف القناع
١١٢/٢، ونحو ٢٧١

[٣] حديث ابن عباس مرفوع حتى يطمع - المصنف
الدرقطني ١١١/٢، (المصنف) والبيهقي ٥٢/٣٠٠
حاشية لطرفه الشافعية، وقال البيهقي: لم يرد له خبر من
الروح، وليس بالمرور، ورد في غيره، فموقوف، وكذا صوب
الدرقطني، ولما على ابن عباس

[٤] يلى لا يطرأ ١١٥٠، والبرج الكبير في مبدل للمع
٢٨/١، والبيهقي ١٧١، وكشف القناع ١١٢/٢
والاصطلاح ٢٠١/٢، والد المصنف ورد المصنف ١٠٥/١
والطهر لحدثة وشروطه^(١)، ٥٢، وسواء أحقق في
ولم يصح الخبر ٥١/١
[٥] الإحصاء ٢، وحواضر الإحصاء ١٠٥/٢
والناسوتي ٢٢/٢

ط - فثنا (أوستن، المجهول في البيع)

٩٥ ورد فيها حديث حاتم رضي الله عنه أن
سبي بنو قيس عن حاتم والمزاة، والنساء
لا أن صفة

ومعنى فثنا لاستثناء، وهي في البيع
بأنه شأوبستي بمصه، فإن كان مستثنى
معه، كتحريمه معلومة من أشجار بيعت،
صحيح أبيه، وإن كان محذوفاً كمعص لأشجاره
م يصح^١

نوضح الفهم، أدلت هذه القواعد، وهي
ما حاز بهراً بعداً عليه رائد فاصح
مشيئة عنه وليس عليها بين عنه بين أي
هذا، فلهذا ذكر في عامة القواعد، مخرج
عنه، مثل^٢
والله أعلم به، إلى هذه القواعد،
وإذا لم يأت، وسأله صاحب الشرح الكبير
صافياً، قال: وسأله هذا الكتاب أنه لا يصح
منه، ما لا يصح بعده منزهة^٣

بغيره لأنه يثبت من الأصل، أو انحصاره بالبيع
فلم يخرج مراده، عاصته، أو غيرها، ولا يخرج في
موضع النفع

بأنه يصف - رحمه الله - بأنه على بيع
لغصين الغصن، أو غيره، وفرضه
اشتتبع به، فحصره، فصار^٤، وفيه
غصلات، وصورته، في مصلح (أ) ح
عمره جهالة^٥

ح - بيع اسمي في الثمن

٩٤ ورد في أبيه عنه حديث من عاصر
رضي الله عنه، فثنا^٦، أو سبي في سريته^٧
ولا يصح هذا البيع، وذلك لأحد الألف البيوع
بغيره بحيث لا يفسد عنه، وبه جهالة وعمره
ثم هو من الأصناف التي في علمها، والتي لا يمكن
أنه لا يفسد بها إلا يفسد أخذه، كما يقول
أبو إسماعيل من الحنفية، استثناء، محسوبة، وفيه
يصح بيعه^٨

١ حديث من من انحصاره، والله عنه، حصره
بحرفي، الصحيح ٥٥٥ نسخة، ومعه ١١٧٤

٢ الحنفية، عن قول، والله إلا أن يفسد، مخرج الشرح
لأبوكور، قوله، ٣١ - ٥٨٥ - أعلى

٣ بين الأوطار ٥

٤ الشرح، عن الشرح ١ - ٤، وقرئ به في سائر المقتضى
١٥٠٠

٥ الشرح، عن الشرح، في البيع ١٨١٢، والشرح الكبير في
ذيل المقي، ٢١٢

٦ انحصاره، بمرسوخة ٢٠ - ٥٠، وبينه، نفس ٤٦٢١
ومستأنف المصالح ١٢٢٩، وكهف المصالح ١٢٢٩
والقاضي ٢٧٦، وفي الأثر ٥٠ - ١٤، والاصح، في
سائر المصالح

٧ المصالح، بين، بخرجه ١٢٢٩

٨ الشرح، بين، عاصم، وحاشية أبيه، ١٢٠ - ١٢٠، وفي
الأوطار ٥ - ٥، وفي الشرح ١٢١٢

٩٦- وإليك بعض التعريفات -

استثنى منها جزءا مشددا - كما سيأتي -

ومستحب أحد أنه لا يجوز، لأن المصنف إنما علم من خلال لا بالعلم، والاستثناء يصح حكم الاستثناء، لأنه لا يردى كم يسمى في حكم المتأخر، فلم يجر^١

(ج) لو باع هذا الفطير إلا شقة معينة، أو باع هذا الفطير إلا شجرة معينة، لأن المشتري معلوم، ولا يؤدي إلى احتمال وإسليم معلوم بالاشهاد، يكون المشتري معلوما، فأنشئ القصد^٢

(د) - لو باع الصبرة إلا أرطالا معلومة - جاز عند الحنفية، لأنه يصح إبراء العقد عليها، إذا علم أنه يسمى أكثر من المشتري، ويكون استثناء القليل من الكثير، كما لو استثنى أرطالا واحدا، وكذا يصح عنهم نوكا استثناء الأبطال المعلوم من سر عن رؤوس النحل، في ظاهر الرواية^٣

وعند أحمد وهو رواية عن أبي حنيفة، وهي الأقوى مدعاه - لا يجوز استثناء كمية الصورة الأولى، بل يجب المتماثلان كمية

(أ) لو باع هذا الفطير إلا شقة غير معينة - يصح في بر، أكثر أهل العلم، وذلك للحديث المذكور في السبب من سبب إلا أن نعم، ولأنه مع مجهول عدم يصح، فهذا كما لو باع بعتك شقة خسارة من هذا الفطير، وكذا لو باع سقنا إلا شجرة غير معينة^٤

ومالك رحمه الله جاز ذلك، فلو باع عند ان يبيع لسان، ويشتري حمارا من شعرك، لأن المبيع - في المال - يعرف جيد فحجر مستند ورواه، فلا يسمي فيه أنه يحاربه يقتل، بخلاف المدي الذي يسمي به انتقال من وجه إلى آخرى، ويؤدي إلى التماثل بين المتماثلين إلى كتابة يوسر أو أحدهما، لأن انتقال إليه يحتمل أن يكون من المشتري منه، أكثر أو مساويا، والشت في التماثل كنهو التماثل، ويؤدي إلى بيع الطعام قبل بيعه إن كان مكبلين أو أحدهما^٥

(ب) لو باع هذه الصبرة من القمح وخجوه، إلا فطيرا أو أرطالا

جاز ذلك عند الحنفية وبالك، وهو أنه عن أحمد، لأن الثب هما معومه، هذا كما لو

(١) القدر المختار ١١/٢، والشرح الكبير في دليل المصنف ٣٠/٢، وجزء إلى مالك رحمه الله

(٢) القدر المختار ١١/٢، والشرح الكبير في دليل المصنف ٣٠/٢، وكشاف الطحاوي ١٦٨/٣

(٣) رد المحتار ٢٦/٢

(٤) القدر المختار ١١/٢، والشرح الكبير في دليل المصنف ٣٠/٢

(٥) شرح القرشي ٢٣/٢٤

لأعلى شائع، والحد: ضماوت حوائجها
وأجزاءها، وهذه جهالة مضمرة إلى السراج،
وإذا لم يصح إيراد العدد عليه لم يصح استقراء
من العدد، بخلاف تلك النصيرة، لعدم
تفاوت أجزائها.

والمصاحبة أن يسولان إذا سمي جملة
الدرعان صبح، وإذا لم يصح سبها كذا
تقدم

والصحيح من مذهبه: حوز العدد، وإن لا
ستأخذ منه مساحة الأرض بالدرعان، لأن هذه
الطهارة يذهب إرائها فتناس ويعدم به العشرة
فليجبه بها، ويكون البيع شائع في الأرض
كلها ^{١١}

وإذا صح إيراد العدد على العشرة، جاز
الاستدلال به

٩٨ نوع شاذ واستثنى عنه: لم يصح البيع
بشأنه، وقد بواستثنى بعض أعضاده، لأنه
لا يجوز إيراد المدكوز بالعدد، فكذلك لا يجوز
الاستدلال به، فصار شرط لاسد - كما يقرون
بمن عارضين - وفيه منعه لبائع، فوصل
البيع ^{١٢}

لزمها، لأن: عهد بذلك يؤدي إلى خجل من
بقي بعد الاستثنى ^{١٣}

(هـ) لو استثنى جزءا غير معين من شائع،
فربح وثلاث، فإنه صحيح بالاتفاق، لعدم
البيع في أجزائه، وبصفة إيراد العقد عليها ^{١٤}
(و) لو باعه أرضا أو دارا أو ثيابا، إلا دواع

- مذهب الشافعية والحنابلة، واحد فربح
بشأنه من أحدهما، وإذا كان العقد عدل
بشأنه عند أربع أرض أو دار أو ثياب أو شوب،
كعشرة - مثلا - صح البيع، وكان المدكوز متاعا
فيها، كأنه استثنى العشر، وإن كان لا يضمن
(كلاهما لو أحدهما) لم يصح، لأن المبيع ليس
ميتا ولا متاعا، فيكون مجهولا ^{١٥}

٩٧ - ويمكن تطبيق قاعدة - عاجز إيراد العدد
عليه بالتعداد: صح استثنائه من العقد، على
هذه الصورة كما ذكرها الحنفية، وهي: إذا
باعه عشرة أذرع من دار أو أرض هي مائة ذراع،
سواء أكلب لحنن القصة أم لا

- فأوجب فيه لا تغير العقد جهالة الموضع،
لأن المبيع وقع على قدر معين من الأرض

(١) انظر الدرر المختورة للحدود: ٣٦٢، ٣٧٠، وفتح
المتابع: ١٦٦، ١٧٣

(٢) الدرر المختورة للحدود: ٣٦٢، ٣٧٠، وفتح
المتابع: ١٦٦، ١٧٣، وشرح المحلى
على الشرائع: ١٨٦، ١٨٧، وفتح
المتابع: ١٨٦، ١٨٧

(٣) كشف القناع: ١٩٣، وفتح القناع: ١٩٣،
٣٠/٩

(٤) انظر الدرر المختورة للحدود: ٣٦٢، ٣٧٠، وفتح
المتابع: ١٦٦، ١٧٣، وشرح المحلى
على الشرائع: ١٨٦، ١٨٧، وفتح
المتابع: ١٨٦، ١٨٧

ويمكن تقسيم هذه الأساليب إلى طين
النوع

النوع الأول ما يؤدي إلى هيبو أو بياض
أو حرور عادي أو معسوي، خاص أو عام
وذلك كالعين، ويبع مسلم عن بيع أخته،
وبيع السلاح من أهل حرب

النوع الآخر ما يؤدي إلى غلظة دية
سنة، أو عيادته عهده، كالبيع عند أكل
الحمية، وبيع الصحف من الكافر

النوع الأول الأسباب التي تؤدي إلى الضرر
مطلق

١٠٠ - من أهم ما يمس هذا النوع، المبيع
لأبيه

أ - المخوفة بين الأم وبين ولدها في بيع الرقيق

١٠١ - اتفق الفقهاء على ما في هذا البيع،
لثبوت نهي عن بيع النسبة من ذلك حديث
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال
رسول الله ﷺ «ممنوع من ثوبه بين والده
وولده»^(١)

وحديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه

(١) حطب: ممنوع من ثوبه والده وولده. أخرجه
البيهقي (٦٧/٢) طبراني المعجم (١٠٠) وقال ابن القيم
المحب لأبيح - الر - ١ - ٢٥ - ليس مسلمي
بالله

وجود الحاشية استثناء من الحيوان لأكوا،
وجنده وسراجه ولبه^(٢) وأطرافه، لأن
المبي ﷺ ما حرج من ماله - أي ماله - إلى
الكديته، وهذا أبو بكر وعمر بن الخطاب رضي الله
عنه مرو برعي عن عائشة رضي الله
عنها طالة ماله^(٣) ويصح الحصر بالنسبة
ههنا كما هو عليه وعن مالك صح
استثناء المالك من المهر دون حصر، لأن
المسافر لا يملك إلا ما في المهر دون حصر، لأن
مهوره ماله معتمدا^(٤)

أنفس التي غير العقدة

٩٩ - ويسر دها ما لا يعلق بمحل العقد،
ولا يوصف ملازم يعقد حيث لا تمتد عنه،
بل يتعلق بغير خارج من ذلك، عما هو بركي ولا
يسقط^(٥)

عليه بيع الثوبين الثوبين والبيعي ٢٠٠:٤ وشرح
المصنف بجملة حمل ٨٢:٢ وكشف نقاش ١٧٢:٢
والشرح للحد في مبي المبي ٢٠:٢
(١) أصل من الديعة إمام وكبرياء وطب
(٢) كفاية

(٣) تفرقة في نقاش ١٧:٢ وحكي ٢١٤:٢ والنس
الكبر في دها ٢٠:٢

(٤) التفرقة في نقاش ٢٠١:٢ والقي ٢١٤:٢
وتمسك ٨٢

(٥) تفرقة في نقاش عمل على شرح المبيع (٨٥:٢) فلا من
القي

مكروه إلا لعرض البيع ودفعها كتيه لا
يجرم^{١٠٥}

ولم تجز للحمه واحداه كلالا في هذه
مسئله.

ب - بيع العصير في يتخذه حجر.

١٠٦ - المراء بالعصير - عصير القصب، أي
مقصوده المشرح به

وقد ذهب العلماء، مذهب غلظة في الحكم
التكلمي في هذه الحريه

ذهب المالكيه والح إلى حرمة هذا
بيع، وهو الأصح والعمد عند الشافعية إن
كان يعلم أو يظن أنونه إلى حمرة، فإن ذلك
كده - وقد وه قول نصاحين - أشار الحنكبي
بصحيه - بأنه مكروه، وانكره إلى أنطق
عند المحتمة للحريم^١

وعبارة المالكيه - وصر على التكلف بيع
الحمل يعلم أنه بعصره حرًا وقد استدلو

١/ عند المحتاج شرح لسان وحاشية القرولي والعلاني
عنهما ٢٢١/٢ - حاشية القسوي على شرح المحل
١٢٥/٢، وحاشية احمد على شرح التيج ٢٢/٢، ٢٢
٢/ غفر الله لهما وروا الحد ٢٥/٢ والحاشية وشرحه
٢٩٢/٢ - والشرح الكبير للقدوري مع حاشية القسوي
عنه ٢/٢، وشرح لشرقي ١/٢ - وانظر شرح المحل
على التيج - وحاشية القسوي عليه ١٢٤/٢ - والفتي
٢٨٢/٢، والإيضاح ٢٢٢

على هذه، لو لم يسمها مائع لم يفسح،
ويجوز أن يسمي حمصيا في حور، وليس هذا
كتمويه العاص^١

١٠٥ - وهذا الذي منع عنه من القاسم، هو
مذهب الشافعية أيضا، الذين نصوا على
التريق بين اسهيمه وولها حرام
ثم فسروا بمسألة، وبأقوال

يكوه دمع لاه أبو سعي قلود من به،
ويجوز دفعه إن لم يسم عن لهما، ولا يصح
البيع ولا بصرف، وبوم يكن أخيواد مأكولا
ودمج الحصر وهو مأكول خلال طعنا وبمه
حي يظن أنه يدعى من سمائه، وكذلك بيع
الأم قبل استعانة باطل - وإن قتل من ححر
مخله لاه وسيا لا بيع المذبح حالا لو أصه
فبيد جسد الحصر، وشرح المذبح على المشي
غير صحيح

بهم، إن علم - أي أن المذبح مذبوحه
وشرط البيع على المشي في المذبح - صبح البيع،
وكان ذلك التذبح، ووجب على المشي في
دفعه، فإن يبيع دفعه المباحي وقره المذبح
هو المقصود، وبيع الولد المستعني عن مه

١/ كفاية الطالب وحاشية القدوري عليها ١٥٧/٢، والشرح
الكبير للقدوري وحاشية القدوري عليه ٢٤/٢، وانظر شرح
الحري وحاشية القدوري منه ٢٩/٢
٢/ حاشية القسوي على شرح المحل ١٢٥/٢

اشترط علم المانع بقصد الشري اتحاد المصير
للحرم

١٠٧ - اشترط الجمهور للمبيع من هذا المبيع
أن يعلم المانع بقصد الشري اتحاد المصير من
المصير، فلو لم يعلم لم يكره ولا خلاف كما
ذكره الفقهاء من الحنفية، وهو صريح كلام
الرحماني الألب الذكر

وكذلك ما اسيداه - فيها حرم المبيع، و
علم المانع بقصد الشري في ذلك إما بعده،
وإما قرائن مخصوصة به تدل على ذلك
كما انما عليه فانكروا بطلان البيع لأن المصير في
بعضه غير أن مكره، وحديثه من جهة^١

١٠٨ - أما إذا لم يعلم المانع بحال الشري، أو
كان الشري من غير أهل العلم والمعرفة، أو
كان المانع يشك في حله، أو يتوهم
- فذهب الجمهور إلى الجواز، كره به بعض
الحنفية والشافعية
- وذهب المالكية إلى فحبه في حال الشك
أو التوهم مكرره^٢

حكم بيع المصير لدمي يتعده حراماً
١٠٩ - إن مقتضى العموم والإطلاق في بيع مع
المصير من يتعده حراماً، وكذا ما علقه الشرح
- كما يقول من عابدين - أنه لا فرق بين المسلم
والكافر في بيع المصير منهما، وأن من ذهب من
الفقهاء إلى أن الكفر غير علقين خروج
الشريعة، يرون جواز بيع مصير من الكافر
والأصح أنهم غاصبون ولا فرق، وصرح بذلك
الحنبلة أيضاً

وفتحة صرح بذلك، وقالوا بحرمه المبيع
للمصير ولو كلاً كافر، حرمة ذلك عليه، وإن
كان لا حرم له بشرطه أي عدم إظهاره^٣

الحكم في بيع المصير وشموله لغيره
١١٠ - قسم جمهور الفقهاء الحكم في بيع
المصير من يتعده حراماً، ولم يقتضوه على
المصير، بل عدوه إلى نصب مصير، وإلى
الشرط ولا ريب، فهي مثل المصير في
سحريم، كلها قصد به نكر المصير والمكر

هذا التفصيص وبيع حرط، كعب،
لنحوه مكرراً

١ رد المحتار ٢٥٠، وكشاف الفاع ١٨٦/٢ - وحاشية
الفرولي وابن قاسم العياشي عن نسخة المحتاج ٢٤/٢
وحاشية المحلل على شرح ٩٢/٢

١ رد المحتار ٢٥٠، وفي ٢٨٦/٢ ولقد المحتاج
٢٩٦/٢ وشرح المحلل وحاشية الفهرست عليه ١٨٤/٢
والإيضاح ٢٢٧/٢ قال الرواوي فيه وهو المصوب
٢١ والمحرر الجار رد المحتار ٢٥٠، وفي ٢٨٦/٢
وشرح المحلل على إيجاب وحاشية الفهرست ١٨١/٢
١٨٤، ولقد محتاج ١٠٩ * وشرح المحتاج بحاشية
المحلل ١٣/٢

سـ لم يصب منه شيء أو منه شيء . لا ينقص
بطلانها ، لأن ربحاً إلى مبيع خارج عن
ذات الشيء عنه وعن لازمه ، لكنه مفترق به ،
نظراً لبيع بعدد الجملة . فربما يسـ أنه
ولا لازمه ، بل هو شبهة متروكة

وذهب مالك إلى أنه يجرى مجرى غش
خواجه من منكره ، من غير دفع لبيع^(١)
بما لم يصبه من مبيع أو شيء من ثمن
تحريره ، فإن عدم إباحة قصد لشرب الحمر
بشرائه المبيع ، بأي وجه حصل الثمن ، فالبيع
باطل ، وذلك لأن العقد على عرق يذهب الله
معاذ الله بما ظلم ببيع ، ولأن التحريم فالحل لله
بدلوا ، فذهب البعض ، كشيخ قوهن وغيره^(٢)

بيع ما يقصد به لمن محرم

١١٢ - ذهب الجمهور إلى أن كل ما يقصد به
الحرام ، وكل مبيع يقصد به إتيان مبيع هو
محرم ، فمصحح به كل شيء علم أن المبيع
قصد به أمراً لا يجوز^(٣)

بعضه المصنف (٨ ٢ ٢٠٩) وسر - أصبح بمالكه
المجلس عليه ٨٥ ٧ ٩٣ وشرح طحاوي على المصنف
٢٨٥ ٢٨٤ ٢٨٥ وشرح السري وجامع الدرر عليه
٩٢٢ وشرح الخريفي معانيه مغلوط عنه ١١
١٠٢٢ الخ ٢٨٤ ٢٨٤ وكتب القناع ٢٨٤ ٢٨٤
٢٨٤ الخ ٢٨٤ ٢٨٤ وكتب القناع ٢٨٤ ٢٨٤
٢٨٤ الخ ٢٨٤ ٢٨٤ وكتب القناع ٢٨٤ ٢٨٤
٢٨٤ الخ ٢٨٤ ٢٨٤ وكتب القناع ٢٨٤ ٢٨٤

وقال حنابلة : ولا يصح بيع ما يقصد به
الحرام ، كتب وكعصير شحمه حرام ، وكذا
ربيت وحموه^(٤)
وقال مالك : ولا يصح بيعه كل شيء .
علم أن المبيع قد قصد به أمر لا يجوز
وبردة احتج في ذلك
- ذهب صاحب المحيط بهم إلى أن بيع
المسب والكرم من بيعه خبر لا يكره
وبطل العصباني عن بعضهم أو يصح العصب
هو أيضا على اختلاف بين أبي حنيفة
وصاحبه
فمنه لا بأس به ، وهو مكره مرسى
وعنده بيع ، وهو مكره محرم^(٥)

حكم بيع العصب لحداده غير من حيث
الصحة والبطلان
١١١ - ذهب الشافعية والحنابلة في
وجه إتيان صحة هذا البيع ، ومنه الشافعية
بأن الشيء - يستعمل من حيث هو من العصب^(٦)
وإن كان يقصد به الكرم أو مسبه ، لأن البيع

(١) المبيع وشرحه بمالكه المجلد ١٧ ٢٠٩ ، وكتبه
طحاوي من نسخة مصنف ٢١٩ ٢١٩ وكتب القناع
٢٨٤ ٢٨٤
(٢) المصنف المذكور في كتابه المسمى ٢٨٤ ٢٨٤ ، ورد
المصنف ٢٨٤
(٣) المصنف في غير المصنف المسمى في المجلد ١١ ١١

في نفس الشرواني وابن لاسم العبادي عن
بيع مبيع مسلم كاسرا طعنا، علم لوطي أنه
بذلكه عزاري ومضاه، كما أقر به الرطلي، قال
لأن ذلك إجماع على المصعب، بناء على أن
الراجح أن الكدر مباحون بفروع الشريعة^(١)
١١٥ - ومن أمثلة عبد الحليفة بيع السلاح
لأهل الحرب، أو نطاع المضرب، أو في الغلبة.
أو بخره ذره لبيع لخره، أو لتحدد كيسة.
نويث فارواشاه ذلك، عهد حرلم

قال ابن عسقلان: وهذا من أحد وجهي لفقه
تعالى - على ما نقله به على ذلك، فقد في
المصالح والخيار إذا علم أن من يشري منه،
يدعو عليه من يشرب منسكره لا يبيعه، ومن
يجزط (يصنع) الألف ح لا يبيعه من يشرب
فيها (أي الخمر) ومن عن بيع الدجاج (أي
الحرير) للمرحل^(٢)

١١٦ - ذهب أبو حنيفة إلى أن لا يكره بيع ماله
نظم المعصية به كبيع الكبش الصوح، والخمالة
الطيارة، والخنزير من يتحد منه المصالح
مختلفة بيع السلاح من أهل الفتنة، لأن
معصية تصح بعينه، وهي إغارة على الإثم

١- نسخة طحطاخ وحاشية الشرواني فيها ٥١٧/٤ وحاشية
مكتوب على شرح العلي ١٨٤٠٢ وحاشية المحل على
شرح الفرج ٩٢/٢

٢- المعجم ٢٨٤/٤، وقشور المصاح ١٨٦/٢، ١٨٥،
والإمالة ٤٧٧/٤، ٢٢٨

١١٢ - ومن أمثلة عند حاكمية بيع الأمل لأهل
الفساد، والأرض لتحدد كيسة أو حذره، وبه
الخنزير من يتحد منه، والخنزير من يتحد
منه.

قال الشافعي وكذا يبيع أن يبيع
الحريين أنه لخر، من سلاح أو كراع أو
سرج، وكل ما ينفرون به في الحرب من حارس
أو خيالة أو ما هو

وقاسم الطعمه هم، فقال ابن موسى مر
لن حبيب: يجوز في هذه، وأما في غير هذه
فلا يجوز. والذي في بعض عن الشافعي أن
الذهب المسح مطلق، وهو الذي عراه
ابن مروحون في البصرة، وابن جوري في القرويين
لأنه قد قسم

وذكر في الحبر أيضا عن الشافعي أن
بيع الشص لم يمسح، إذا كانوا يستعملونه
على إصطلاح المسلمين، فإن كان لأعيانهم
فمكروه^(٣)

١١٤ - ومن أمثلة عند الشافعية بيع عذر من
يظن أنه يتعاطاه هو وجه محرم، وحنث من
يحمده أنه هو، ونوب حرير رجل يليه بلا نحو
صروقه وكذا يبيع سلاح لخنزير أو قاطع
طريق، وجيث من يهرش به، وكش لى باطخ
به، وذبة من يمسح بها، لوق طائفة

(١) الشافعي ١/٢

وسرى المصاحف كراهه ذلك ، و فيه من
إعادة على المنصبة

وطرح بعض الختمة عند الفضايل وهو ان
ما قامت المنصبة منه ، بكرة بيعه خرب (كبيع
السلاح من أهل الغنم) وما لم تقم بهما يكره
سرياً

حكم بيع ما يقصد به عمل محرم ، من حيث
النصحة والبطال

١١٧ - ذهب الجدهور والخشب والمالكه
والساحية ، وهو بعد احياء عند خدائه إلى
أن يبيع صحيح لأنه لم يملكه ركناً ولا شرط
غير أن المالكه نصراً مع ذلك ، في ماله بيع
سلاح على اختيار الشرعي على خراجه من
ملكه ، بيع أوها فهو مباح ، من غير بيع
سعي

عزل المذموم يبيع أن ساع للحريري إلى
حرب ، من سلاح أو مخرج أو مرج ، وكل
ما ينشرونه في الحرب ، من مباح أو حرام له
باعتق ، ويحرم من غنى يخرج ذلك

كما نص الغزوي من الشافعية ، عسى أن يبيع
بيع أمة ، بكرهها عسى الربى ، ودنه لمن
معمله فوق مذهب ، لما حاكمه من بيع هدي
على ملكها فيه عبه

وهو يحب احسانه له هذا البيع مطلق ، وأنه

والعمود وانه مبي عنه بخلاف بيع ما يتحد
منه السلاح كالحديد ، لأنه ليس معد للقتال ،
فلا يحظر مبي الإهانة

وذهب اصحابنا من حقه ، إلى أن
لا يبي بفساد أو يحصل دمه ، لأنه يخاصه
عسى المنصبة فهو مكره عندهما ، بخلاف
الإمام ، وليس يحرم ، بخلاف ما ذهب إليه
المشهور ^١

ومحت الحقه ظهر هذه المسألة في إيجاده ،
كما سبق عند خاتمة ، كما لم يجر سعي فيه
ليحصل في بقاء كنهه ، أو ليحصل خروجه
بغضه أو غير ذلك ، لأن عسى به احلير ، أو
احلير بالحدس ، أو كنهه أو يبيعه ، أو
يباع فيه خسر ، جازله ذلك عسى لمي حقه ،
لأنه لا يبيع في غير العمل ، وبما المنصبة
عسى اسأخر ، وهو فصل مغل غنم كنهه
الحطب وسعها ، هي هذا يقرب من عيسى إلى
الإجادة رد علم منعه شبه (ويحرم) وهذا
عجب الاجرة بمجرد التسليم ، ولا منصبة فيه
وبما المنصبة فصل المستأجر ، وهو عماره ،
فصل سببه عنه ^٢

١ - رد المحتار ٦ - ٢٥ - ٢٥١ والرد المحتار ٢٥٢/٢

وبما المنصبة ١٢٢/١

٢ - رد المحتار ٢٥٢/٢ - ٢٥٣/٢ والرد المحتار ٢٥٠/٢

وفي لفظ : «لا يبيع بمضكم على بيع
مهر ، حتى يباع أو يفر»

وفي لفظ : «لا يبيع المورج على بيع أخيه ،
ولا يخطب على خطبة أخيه ، إلا أن يذن
له»^(١)

وفي لفظ : «لا يبيع بمضكم على بيع
أخيه»^(٢)

حكمه
١١٩ - ذهب الشافعية ، وصروجه محال عند
احسانه إلى كراهة البيع مخره بكونه لا يخل
البيع ، بل هو صحيح لرحم النبي إلى متى
يخرج عن الذات وهي لازمته ، إذ لم يفقد ركنه
ولا شرطه ، لكن النبي لم يذره ، وهو
يخرج من لازم ، وهو الإبداء ، هذا تحليل
انسابه

ويعين الخليفة أن الحرم هو عرض سلعة
على من يري ، أو قوله النبي تسع البيع من
أجله ، ولذا سأل عن البيع ولأنه إذا صح
الفسخ الذي يحصل به المهر والبيع التحليل
للمصلحة أولى ، ولذا ذهب على آدمي ، فأشبه
بيع التحليل

عقد على عرض لمصلحة الله تعالى بها ، علم
يصح^(٣)

جـ - بيع الرجل على بيع أخيه
١١٨ - من صورته أن يتراضى الشاهدين على
نصف سلعة ، فيجيء أحدهم فيقول : «يبيحك
مثل هذه السلعة بثلث من هذا الثمن» أو
يقول : «يبيحك غيرها ثمنها» ويذونه ، أي
يحلل منه - ويعرض على المشتري صفقة ويحب
فيها المشتري ، تسع البيع والمشتري منه^(٤)
وهذا ثبت بهي في الصحيح عن ذلك في
حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله
ﷺ قال : «لا يبيع بمضكم على بيع بعض»^(٥)
وفي لفظ آخر : «لا يبيع الرجل على بيع
أخيه ، ولا يخطب على خطبة أخيه ، إلا أن يذن
له»^(٦)

(١) حاشية المسعودي على شرح الكبير للطبري ٢٥٢
وحاشية القليوبي على شرح ترمذي ١٨١/٢ ، والبيهقي
٢٨٤/٢ ، والصلب ٢٢٢/١ ، وكشاف النافع ١٨٤/٢
(٢) فتح كذا ١٠٧ ، ورواه الخطيب ١٣٨/٢ ، وفتح المصنف
يخالفه مثل ٩١/٢ ، والبيهقي ٢٨٨/١ ، وكذا في فتح
٢٦٨/٢ ، وصاف النافع ١٤٢/٢

(٣) حكاه في «لا يبيع بمضكم على بيع بعض» أخرجه
البيهقي (المنهج ٣٦٥/١ في السلفية) ، وسلم
١٠٣٢/٢ ، دهلي.

(٤) حكاه في «لا يبيع الرجل على بيع أخيه» أخرجه
سلم ٥١/٢ في السلفية

(١) حديث : «لا يبيع بمضكم على بيع بعض» أخرجه
السفي ٧١ ، والكتب التجارية ، ورواه صحيح
(٢) غير قريب

(٣) حديث : «لا يبيع بمضكم على بيع أخيه» أخرجه
البيهقي (المنهج ٣٦٥/٢ في السلفية)

كما حاله ألف مني رقمياً (أي بيع) إذا ابتاع
الأول، قلبي ناع على بيع أخيه
وقيد المصنف مع لبيع على بيع غيره بما إذا
راضى المتبايعان على البيع.^(١)

١٢١ - وذكر الشافعية بعض النعوى والأحكام
في هذه الحزنية، فطروا

أن الحرمة ثابتة، ولو كان الشري مضموا في
صفتها، إذ الصيغة الواجبة تحصل بالتمريض
من غير بيع، وهذا القليوبي أحرمه بما إذا لم
يعلم الوصا باطن

- مثل البيع على البيع، أن يبيع ببيع
لشري في دس طيار سبعة مثل التي أشترى
وسب المنع الممنوع من أن يرد اشري في القليوبي
السبعة الأولي، كما نص عليه بنساصي
دسي الله عنه

- يمسح البيع على بيع غيره، أي أن يشري
ما يؤول إليه الأمر، بأن يلزم البيع أو يصرص
مشتري من الشر، فإن أصرص انتهت المسألة
مع، وجاز لغفر أن يبيعه

- مثل البيع في المحرم على البيع غيره
من جهة المفسد، كالإجالة والعارب (أي

وذهب المصنف إلى أن هذا البيع وسوءه من
البياعات مكروه غير أنه قال إن الهيام هذه
الكرهات كلها غير مبينة، لا بعدم خلافا في
الإثم، وذلك للأحاديث المذكورة، ولذا فيه من
الإيجاز والإصرار^(٢)

ولما ذهب عند اختلافه أنه غير جائز وهو
حرام، ولا يصح هذا البيع، بل هو باطل لأنه
منهي عنه، لما فيه من الإصرار بالمسئم والإفساد
عليه، وهي يقتضي الفساد^(٣)

١٢٠ - ولقد الشافعية والحنابلة البيع المنهي عنه
بما يلي

(١) أن يكون البيع على البيع قبل لزوم
بيع، وثالث بقاء خبر المجلس أو الشرط،
وكذا بعد لزوم في زمن خيار العيب، إذا اطلع
الشري على عيب، على المتمدن متعلقهم
وهذا معنى قول الحنابلة أن يكون البيع ومن
الخيارين، فلو حدث بعد عيب الخيار ولزوم
البيع لا يجرم، لعدم تمكن الشري من التصحيح
إنما، ولا معنى له

(٢) أن يكون البيع على البيع بقدر يذمه له

(١) فتح القدير ١/١٠٦ - ١٠٧ ورقة المحتاج ١/٢٠٨ - ٢٠٩
٢١٦، وشرح المحل وحاشية القليوبي عليه ١٨٢/٢
١٨٤ دسي ٢٧٨/١ - ٢٧٩

(٢) قلبي ٢٧٨، ٢٧٩، وقشاش المحتاج ١٨٢/٢، والإيجاز
٢٢٠/٢

(١) حجة المحتاج ١/١١١ وشرح المحل على المحتاج مع حجة
القليوبي ١٨٢/٢ - ١٨٤، وقشاش المحتاج ١٨٢/٢،
وحاشية الكرواني على حجة المحتاج ١/٢١١ وشرح
المصنف بحاشية المحل ١٨٢/٢، وقشاش المحتاج ١٨٢/٢

العقد، فيقطع في مبيع أكثر من اثنين ثلثي
الشيء به، لقطع البيع ويعقد معه ^(١)

ولقد اختلفوا مع هذا الشرع، أن الصوم ما إذا
بقي المبيعان على شخص أو ترابعا، أو حنث
استأنع إلى البيع بالمال الذي سواه المبيوع،
وأما إذا لم يحسنه أو يرضه، فلا بأس بعينه لأن
يسريه بأرضه، لأن هذا بيع مبيع مبيع،
ولا كراهة فيه، ^(٢) كما سيأتي

وتجوز للشخص مع أن يكون المبيع قبل
الرد، أي زمن الجار. كما هو المأضي ^(٣) أو
يكون بعد الرد، وقد اطلع على غيرهما
في البيع مبيع مبيع مبيع.

أما الخاتمة فليست مبيع المبيع مبيع
صور

الأولى أن يوجد من المبيع مبيع مبيع
بالمبيع، فهذا يجرى كالمبيع مبيع المبيع
الثانية أن يظهر منه ما يدل على عدم الرضا
فلا يجرى المبيع

الثالثة، أن لا يوجد ما يدل على الرضا

الاستعانة، والآفة من والائتلاف، والمبالغة،
واللزوجة، والجمالة، قال الحنفية فيهم
ولا تصح إذ سبب لعدم، قيسا على البيع،
لأن ذلك من الإيثار.

يل من غير ماوي من الشافعية أيضا على
أن من أنعم عليه بكتاب (عازيه) ليطالع به،
حرم على غيره أن يسأل صاحبه به، أي يطع
من صاحبه ليعلم به هو أيضا، لما فيه من
الإيثار، وسر على هذا حرمه طلب العازيه
بعد عقدها مطلق ^(٤)

١- الصوم، والشراء، على شراء أخيه

١٢٢ - أما المبيع مبيع المبيع مبيع صور

ما إذا صار رجلا، مطلق المبيع مبيع
تعا، ورعي المبيع مبيع مبيع المبيع، مضاء
مبيع مبيع، ودخل مبيع مبيع مبيع مبيع،
مبيعة أو بذلك المبيع مبيع، لكنه رجل وحيد،
فدفعه من المبيع لمبيعه

١٢٣ - ولما اشترى على المبيع مبيع صور

مأد رشحه المبيع مبيع العقد يشترجه من
بأكبر، أو عي، ثم مبيع إلى مبيع مبيع مبيع

(١) نسخة المصنف مع حاشية الشرواني ٣٦٤/٢، وحاشية
العلوي مبي شرح المصنف ١٨٤/٢

(٢) كتاب فضائل ٨١/٢، وحاشية الشرواني على نسخة
المصنف ٣٦٤/٢

(١) مباحث المصنف ١٢٢، وفيه القدر ١٠٧، وقصة
المحتاج وحاشية الفرواني عليها ٣٦٤/١، وفرواني
محاكية لعل ٩١/٢، والمصنف ٣٦٤/٢، وكتاب المصنف
١٨٤/٢ و١٨٤/٢

(٢) شرح المصنف ١٨٤/٢، والمصنف بشرحه ٣٦٤/٢،
وبين المصنف ١٨٤/٢، ومباحث المصنف ٣٦٤/٢

(٣) شرح المصنف ١٨٤/٢، ومباحث المصنف ٣٦٤/٢

عنده، فلا يجوز السوم لغيره لعدم

تراجعه أن يظهر منه مبدل على تركه من غير صريح هناك اقتضاهي لا يحرم السوم وقال من قدماه بخره^(١)

كما قيل، السابعة أيضا يمكن يكون غير بدد له من التشرية، فهو صحيح الإذن من أحدهم و يحرم، لأن الحق فيه ورد استقلاله ونهزم حذر السابق^(٢) وحتى يتناع أو يقره^(٣)

ولم يروا أن يحتمل إبدان التملك، لا الذي والوصفي والموك في أن كان فيه حرر على التملك، وأن موضع الخوف مع الإذن بدنت الحال على تركه باطلا، فإن قلت على عدمه، وأنه إنما أتى صبرا وحقق فلا، كما قاله الآءءى منهم^(٤)

حكمه

١٢٤ - هذا الشراء له السوم بحد العصر والعيود مبي عنه، غير جائز عند الجميع، لكنه صحيح عند الجمهور، ما حل عند أحبابه إلا في وجه يحصل لمصلحة عندهم كالإهداء والخدمة يعنون بعدم اجتر كراهة التحريم، لا غيرها أ- فدللنا الشافعية، والوجه المحصل عند

(١) قلبي ٢٢٩/١ ط. ترمذاني.

(٢) الحديث لعدم (١٨٨)، وانظر حاشية الشرواني على هذه المحتاج ٢٤١/٢

(٣) حاشية الجمهور من شرح الشيخ ٩١/٢ و٩٦

أحسانه على الحرمة مع صحة شراء حبيث ولا بيع بعضكم على بيع بعض، اللهم^(١) فقال المحرر في معناه الشراء على التبرع وأنشأ النهدي إلى أن التحريم بالبيع من

على الجميع، ولأن الشراء يسرى به ولأن به بقاء، قال المحرر معنى في تحريم فلهذا الإبداء، فلعالم بانبي عنه

ولأنه بد صحيح المصحح لمدني يحصل له الحصر، فشيح لمحصل للمصلحة أيضا ولأن لمبي عن آدمي - فقلبي بيع الحشر^(٢)

م- ردليس المحمية على الكراهة مع صحة الشراء - حادث لمبي هو مرة لا - صور الله^(٣) يعني أن يندى البرك له، ولا يبيع حصر ساء، وأن سأل امرأه فلاق أحبتها، وعن المحرر والتصريح، وأن يندى الرض على سوم أحبه^(٤)

وقرر عليه أن هذا الحادث من في الشيء عن الأسباب، فلا حاجة - كما أوصح لمبي المبي - إلى جعل لفظة البيع في حديث ولا بيع أحدكم غير بيع أحبه - حامد بليغ (الشراء

(١) أصيب لعدم (١١٨)

(٢) شرح المحلل على التمتع بحاشية القليوبي ١٨٢/٢

وكشاف صناع ١٨٩/٢، وقليوبي ١٧٩/٢

(٣) حديث أبي عبد الله الرضا - طرحة البهاري

المصحح ١/٢ ط. القليوبي - وسيد (١١٨٨/٢ ط

الحديث، واللفظ القليوبي

الثاني، كما ان لبعض لاج لائنة الرقة
والنطق عليه، وسره مثله، فمرهما مثلهما
والثاني، وللعقد والمثل من مثل السلم وخرج
المصري والقرد علا محرم

ب - الحق اذ به - لإجازه بالبيع في صم
سوم على رسوم، إذ هي بيع النافع،^(١)

كما الحق لخدمة حمة من العتود، كالمزهر
والطعة وعمرهما، مبسما على بيع، وكلها محرم
ولا تصح للإيداء^(٢)

ج - الحق الموردي من شافعية بالشراء
على الشراء، تحريم عيب السلعة من المشتري
بأنه - والنافع حاصر - من المروم، لأداته إلى
صم لو التزم

د - وكذلك فوس الشافعية على كلام
الموردي في التحريم، ب - لو عليه شخص من
البيع، في زمن الخيار، شيئا من حب السلعة
ذينة، بكثر من ثمن الذي دفع به، لاسيما إن
طلب منه مذكورا لا يكمل إلا بالتصالح ما بيع
مها

هـ - ومخرجها أهب بحرمة مذكور، سواء أبيع
المبيع بوجه لم يفسد عنها - على المتحدم
عندهم -

عجلا، لفسد محتاج إلى ذلك لو لم يرد حديث
الاسلام، ولأن في ذلك إشكالا وأضرارا به
مكره

قال التكميل والبيعي لمضي في غير البيع،
وهو الإيداء، فكان نفس البيع مشروعا، فيجوز
شرطه، ولكنه يكره^(٣)

ج - ودليل احتياطه على التحريم والخطلان، أن
هذا مبي عنه - ربي مفتضي التمسك^(٤)

١٦٥ - ويبقى من بعض المصنفات
المتعلقة بالبيع، والشراء على شركة الآخر

أ - من المصنف على أن التسوم على سوم
الآخرين مكره، وسو كان الملتزم عليه دبا أو
مستأما، وقالوا ذكر الأح في الحديث بين
هذا، بل لزيادة التعريف، لأن التسوم على السوم
يوجب إيجادا أو ضررا، وهو في حق الأح أشد
سما، فهو كفي في قوله في العينة - وذكرك لخطاك به
يكره^(٥) إذ لا خلاف في منع فيه النفي^(٦)

يقدر التلخيص أن ذكر الرجل خرج مخرج

(١) فتح القدير ٨/١٠١، بيبي المصنف ٢٧/٤، وبدائع
المتن ٢٢٢، ٥

(٢) مفتي ٢٧٨/٤، وانظر فيه تفصيلا وبيوها ومرد
لوجه

(٣) حديث، وذكرك لخطاك، أخرجه مسلم ١/١٢١، ٢٠٠
مفتي

(٤) الفهر المختار ورد مختار، ١٢٤

(٥) شرح للمصنف وحاشية العمل عليه ١٠/٣

(٦) رد المحتار ١/١٢٢

(٧) كشف القناع ٢/١٨١

ويصح اسم مصدر^(١) ومن معانيه التمرير
الإشارة بجل جعل الفاعل من
مكثبه قال القهوي جعل الرجل يمشي
جشاً بخاراً في سعة أكثر من ثمنها وليس
فصله أن يشترها من لغيره ، فيرده فيه
وكذلك في السكاج وغيره

وأصل النجش الاستتار لأن الساحر
يسمر قصده ومنه مكان لتعتد حاجته
ومتاره^(٢)

وحد عرفه القمح بأن يربد الرجل في الثمن
ولا يربد الشراء في غير غيره لولم يصلح
البيع بما ليس فيه ليرجحه^(٣)

وقد ورد فيهم منه في حديث أبي هريرة
صلى الله عليه وسلم أن رسول الله ﷺ قال ولا يلقوا
الركبان ولا يبيع بعضهم على بيع بعض
ولا يتاحشوا ولا يجمع حاصد سدا ولا تصروا
أعصم^(٤)

فأشهر في معناه ثوماً ويضعها طعاماً ، فلما
له رسول الله ﷺ هذه خبرك من أن لحي
للالة نكت في عهد يوم الصلوة إن سأل
لا يصلح إلا ثلاثة سدي فتردع أو لذي
غرم مضطع أو لذي دم موجب^(٥)

قال الكسابي في معنيته على هذا الحديث
وما كان دسوس الله ﷻ يجمع بينا مكرها^(٦)

والجبل ثاني أن لتسعي لم يرس
يتصرف في أموره ما يبد^(٧)

وأما بيع العسر ، كما قال الصنعدي
ولمحة منه إليه^(٨)

وأن التمس بما ورد من السود حتى يبع
وحال المزينة خارج عن البيع^(٩)
ونقص أحكامه^(١٠) في معصيتها

هذا النجش

١٢٨ - السخر هو سكب الخيم مصدر

(١) تيسر المختار ١٢٩ ، وبين أحقق ١٢٩ ، ولنج
القصير ١٢٦ ، وشرح المبرور ١٢٢ ، وحاشية
البرهان على لغة المحتاج ١٠٥ ، وحاشية لسان
شرح البيع ١٢٥

(٢) تصانق القير ، مادة نجش

(٣) أمثلة بشرحها ١٠٠ ، ودائع المصنف ٢٢٢

(٤) ابن عثيمين ٢٢٢ ، وشرح تكملة الدرر ١٢٢

(٥) شرح القير ١٠٥ ، ولغة المحتاج ٢٦٥ ، وشرح

لعل على نتائج ١٢١ ، رامي ٢٨٤

(٦) حديث لا تلتزم الركبان ولا يبيع بعضهم على

(١) حديث أن الله لا يصلح أن يبيع
١٢٢ هـ (عينة) وما في حجر خطه في الخط
بجمل حديث بي بكر خشي ، ونقل عن البخاري أنه قال
لا يبيع عينة المصنف المبرور ١٢٢ هـ شركة الخواصة
المنية

(٢) دائع المصنف ٢٢٢

(٣) كشف الخنا ١٢٢

(٤) مقدمة بشرحها ١٠٨ ، وشرح أحقق ١٢٢

(٥) كشف الخنا ١٢٢

لا يصح مع النحر ، لأنه مبي عن ركني
بفطري المصد

ومع ذلك فقد عر الله على خيار المصح
في هذا البيع

فالتكليف والرد ، ثم السائق بالنحر
ركب ، فتمسك به ، والمبيع إن كان قائم ، وله
تمسك به ، فإن لم يمسك به لم يكره
بم يفتقر إلى ذلك ، وإن شاء أدى نحر
النحر

وإن لم يمسك بالسائق بالنحر ، فلا كلام
بمشتري ، ولا بمصد البيع ، والإثم على من
فعل ذلك وحده بولي عند الشافعي ، حيث
جعلوا للمشتري خيار عند التمسك
والأصح عند الشافعية أنه لا خيار
بمشتري عند بطل

بمصرف المصد البيع صحيح سواء كان
بجش بمواضع من أبيع أنه لم يكن بخر إلى
كان في المبيع عن غير المصد بمصد بالخيار
بمشتري بخر بمصح والأصح ، كما في بقري
لركب ، وإن كان بمصن بمصن ولا خيار له^{١٥}
وفي أحكام الشافعية تراجع في مقتضى
(بمشتري)

مبي ١٢٧٨/١ ، شرح الكبر والقدر بخر ومصد
المصنوي ١٢٨٥ ، شرح المصنوي ١٢٨٥/١ ، وشرح
لعل على المصنوي ١٢٨٤ ، ومعه المصنوي ، ٣١٠

وفي حديث من عمره مبي عن أبيه أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم

أحمدت جهود الفقهاء ، ب حرام وذلك
لشأن النبي عنه ، على ما سبق وثاقه من
خديعة المصن ، وهي حرام

ب ، ومصد المصن أنه مكرره بخير بذا
بعت المصن وبمصد ، أما إذا لم يبيع فلا يكره ،
لا مصاد أخذ

ذلك حكمه التكبي أم حكمه
الوصفي

أ - فمصد جهود الفقهاء ، من المصنفة
والشافعية ، والصحيح حد مصادله أن البيع
صحيح ، لأن النحر هل له حاش لا انعاده ،
فإن يأتى في المصح ، والنحر على الأدي غله
بمصد المصد ، كلفي لركب وبمصد المصن
والفدلى ، بخلاف ما كان حد لله ، لأن حتى
العقد يجبر بالخيار أو بزيادة أم

ب - ومصد ذلك ، وهو جزء من المصد أنه

ب - مخرج المصنوي ، المصح ٣٦٨/١ ط
المصنوي ، رسم ١١٥٥/٢ ط ، مبي ، ومقتضى
البحاري

١١ - فمصد المصن عن المصنوي ، المصنوي ١٢٨٥/١ ط
١٢ - مبي ، مبي

١٣ - المصنوي ١٢٨٥/١ ، والمصنوي ١٢٨٥/١ ، ومعه المصنوي
١٢٨٤/١ ، ومعه المصنوي ٣٧ ، والمصنوي ٣٧

فتح القدر والمصنوي ١٢٨٤/١

و - تلقى الجلب أو الركبان أو السلع

١٢٩ - هو المصنف بتلقي الطلب، وغير أخالكية بتلقي السلع. قال غياث: كلفني السلع أو صاحبها. وغير ابن جري منهم بتلقي السعة وغير الشافعية وخدايلة بتلقي الركبان.

والتلقي هو الخروج من البلد التي يجلب إليها القوت^(١) (وبعده)

والجلب - يمتحنون - ممضى الجلب، أو هو ممضى الجلب، فهو متصل بمضى ممض،^(٢) وهو ما تجلبه من بلد إلى بلد، وهذا هو مورد بتلقي السلع في تعبير المالكية

كما أن الركبان - في تعبير الشافعية والمدينة - جمع ركاب، والتعبير به جرى على المصالح، والمراد بالقدم ولو واحد أو مائتين^(٣)

حكم التلقي التكليفي .

١٣٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن بيع التلقي محرم، لسبب النبي ع في قوله ﷺ، ولا نتروا الجلب، فمن نقضه فاسترى منه، فإذا أنى

(١) انظر الفروع الكبير للرد المحتار ٧٠٣

(٢) الصياح طبري، ما لا يجب - وانظر المختار ١٢٧/٤

(٣) تحفة الصالح ١/٤، ٣٩١، وانظر القدر ١/١٠٥، وجامع الصالح ١/٥، ٣٩١، رد المحتار ١/٤، ١٣٢، ومقتضى الشافعي على تعيين اختلاف ١/١

سبعة (أي صاحبه) السوق فهو بالجهل^(٤)

والخبرة ذهبوا إلى كراهة التلقي، وذلك لضرب الوعرة، أو كما قال الكاساني. لأن البيع مشروع في ذاته، والنهي في غيره، وهو الإضرار بالعمامة على النسيء الأول - الذي ذكرناه عنهم - وتعبر أصحاب السلع على التصير الثاني، فإذا لم يكن هناك ضرر أو غرر فلا بأس، ولا يكره، كما صرح بذلك المالكي والكرلافي والكاساني والزيدي والمصنف - لأن عدم الضرر^(٥)

فقول ابن قدامة، وحكي عن أبي حنيفة أنه لم ير بذلك بأساً، ومنه وصول الله ﷻ أحق أن تبع^(٦) ليس على إطلاقه، وبسخ المذكور - من المصالح - واجب على كل واحد منهما، لوضع الإثم، وهي غلبة الإطلاق عليهم لتحریم، كما هنا، وفي كل بيع مكره

حكم التلقي الوصفي

١٣١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن بيع التلقي صحيح، ولا يصح انعقده - وظل ابن قدامة

(٤) حديث «لا تلغو الجلب» أخرجه مسلم (١١٥٧/٣) ط الخليلي.

(٥) بانظر للمصنف ١/٤، ٢٣٧، والمدينة وشرح المنقذ ١/٢، ١٠٧، وتبيين الخلفي ١/١، ١٨، وانظر المختار ١/٤، ١٣٢

(٦) الخليلي ١/٢، ٢٨٦، وانظر المختار ١/٤، ١٣٤

ذلك وللمع شرط وتصلب من حيث
حوار وعلمه ونصحه أو لصلوات
ويظهر ذلك في مصطلح 'بيده الحاصر'
(سدين)

سوق الثاني لأسباب التي تؤدي إلى مخالفته
بهيئة أو جهادية محضه

١ - البيع عند أدان المحصنة

١٣٣ - أمر القرآن الكريم بترك البيع عند أداء
(الامان) يوم الجمعة فقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا بَدَأْتُمْ صَلَاةَ يَوْمِ جُمُعَةٍ
فَاذْكُرُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ. فَذَكَرَ حِينَ
ذَكَرْتُمْ لَكُمْ يَوْمَ تَكُونُ الْأَمْوَالُ لِلَّهِ يَوْمَ
يَكُونُ

ولم يحتلف أهلها في أن هذا البيع حرم هذا
النص
عمر أن تجمعة الناس، عند أي الأذنين
بمصر عود النبي عن البيع.

أ - عدهم جهود الفقهاء، ومنهم بعض الخنفية
كنطجاري، أنه لا أدان النبي جرى به
السواوات، ولا يذكر على عهد رسول الله ﷺ،
وهو أن خطبه الجمعة يوم بني النضر، والإمام
عمر النضر، فيصرف الماء إليه وهذا مذهب

من ابن عبد البر أن البيع صحيح في قول
الجميع، وعند أنصحنه

- بالباب الخبائر في حديث أبي هريرة
الثاني، و غبار لا يكون إلا في عهد صحيح
- ولأن النبي لا يبيع في البيع، بل يعود إلى
صرب من الخديعة، يمكن استنساخه بإثبات
الخبار، بأنه بيع القصره ودارق بيع الحاضر
الضاري، فإنه لا يمكن استنساخه كما بالخيار، إذ
ليس الخبر عليه، إنما هو على استنساخ

- وفي رواية أخرى عن إمام أحمد، أن
النفسي فاسد وذلك لظاهر رسمي على
لبن للامنة والاول أصح^(١)

٢ - بيع الحاصر للباني

١٣٢ - ورد النبي عنه في أحد بيت مبا عارود
جاسر رضي الله عنه موصى لا يبيع حاصر
ليكن دعوا الناس يروق الله بعضهم من
بعض^(٢)

وعد أحسن الفقهاء في المرد من بيع الحاصر
للحادي عدهم جمهور إلى أن يراء أن يكون
الحاصر مسار بنياني، لما يؤيد إليه ذلك من
الإحصار بأن البلد لا ارتفاع عمر، وفقر غير

(١) النبي ١، ٢٨١، ٢٨٢

(٢) حديث، لا يبيع حاصر ليد، والنسبة مسلم ١٦٥٧، ١٦٥٨

ط الخنفية

١ - سورة الجمعة ٩

الملكيه والحسنه بالآله الثاني^(١)

ومستلها بذلك ما يري

صاروي عن السائب بن يزيد رضي الله عنه، قال: «كان بدء يوم الجمعة لوقته إذا جلس الإمام على منبر، على عهد رسول الله ﷺ ولم يكرعه رضي الله عنها، فلم كان حينئذ رضي الله عنه وكثروا لدى ولده، الثالث على الرود^(٢)

وقد روي له أراد الثاني

وفي رواية^(٣) عن داود بن ثورق، يقال له الرواد^(٤) وتسميه لأذان الأول في ليلى، أذان نشأ، لأن الأذان^(٥) لما يقول من إمام مسمى أذانا، كما في الحديث ابن كل أدبى صلا^(٦)، ولأن المبع عند هذا الأذان مشعل عن الصلاة، ويكون درجته إلى جوهها، أو عوت مصه^(٧)

(١) القداية وتروى بها ٢٨/٢ وشرح طبع مكتبة المجلس ٢٤/٢ وشرح حمدي ٩٠/٢ ونظر طبريزي في الترتيب لمعه ٥٧ ونظر كشف مستح ٢٤/٢-٢٥/٢
(٢) حبيب السائب بن يزيد، أخرجه بطري الصبح ٢٩٤/٢ طبعه، والرواية الثانية لمبخاري (٢٩٦/٢) وثالثه لابن سعد (٢٩٦/٢ طبعه)
وتروى في خروج مدي ٢٨/٢
(٣) حبيب بن كل أفاض صلا، أخرجه لمبخاري، المصحح ٢٩٠/٢ طبعه، وصححه (٢٩٣/٢ طبعه)
وتروى في المصدر ٢٨/٢
(٤) كتاب الطحا ٢٨/٢

والقول لأصح والمختار عند الحنفية، وهو غير مخصص الأئمة، أن لم يري عنه هو يبيع عند الأذان الأول الذي عن سارة، وهو الذي يبيع المصلي بعده، وهو الذي رواه الحسن عن أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، إذا وقع بعد الرسول

وعليه يحصل الإجماع، ولأنه لو انتظر الأذان عند المنبر بقوله أذان، أذان وسباع الخطبة، وبمفعوله الجمعة إذا كان منه بعيد من إجماع

كل من فضل فطحتاري عن صاحب البحر قوله، فيها ذهب إليه الطحاوي وهو ضعيف^(٨)

جاء وهذا رواية عن الإمام أحمد، حكاهما القاضي عنه وهي أن يبيع بحرم يروى الشمس، وإن لم يجلس الإمام على المنبر وهذه الرواية قريبة من مذهب الحنفية، لكن

ابن قدامة قرر أنها لا تضع من وجوه، وهي أنه تعالى على النبي عن البيع على الله، لا على الرسول، لأن المقصود بهذا إنزاله محصدا، وهو يحصل ما سد، عقيب جليص لإمام على المنبر، لا بد ذكره المصنف، وهو

(١) القداية والكتاب ٢٨/٢، وبيبر المصنف ٢٨/٢
وأيضاً في الفلاح من الكتب الطحاوي (٢٨٥) والقرن الطحاوي ١٢٢/٢

من لا حصة فيه^١ ومع ذلك، فقد ذكر ابن أبي موسى^٢ من أصحابه - روليس في غير أصحابه، والصحيح عندهم أن التحريم خاص بالمتطهرين بجمعهم وذلك لأنهم معاني إيمانهم عن البيع من أمره بالنسيء، فغير المتطهرين بالنسيء لا يثبت عليهم شيء ولا أن تحريم البيع معلل به يحصل منه الاشتغال من الطمعة، وهذا معدوم في حقهم
ف- إن يكون المشتري بالبيع عاقلًا والنسيء كما

ينص عليه الشارع

ج- إن شاء المبيع ورده إلى قبضه، كبيع المضطر ما يأنكفه، ويبيع كمن يبيع حيف بغيره ما شجره، وإلا فلا حرم، وإن فاق جمعه - كما هو قول الجليل من أصحابه

د- أن يكون السبع في الشروع في إلقاء الخطأ - كما عبر جمهور^٣ أو على ما علمه كماله عمر المالكية

أيضا

هـ- ولم ينصر أحد من أصحابه بتكيد بغير كون الأذن من الزوال^٤

وفي القميص، وإن لم يجمع الإدام على التمر ولأنه لو كان حريم أنبيع معص بالوقت، لم احتسب بالزوال، فإن ما فيه وقت البقاء^٥ لا بد وبه الجمعه عند أحد هو ما بين ريداع التمر بعد رجع إلى آخر وقت الظهر

حكم التلطي فيه

١٢٤ - جمهور الفقهاء على ما أنهي عن البيع عند الأذان هو التحريم، صرح به المالكية^٦ الشافعية والحنابلة

أما الحنفية فقد ذكرنا أن أقل أهل النسيء الكراهية، وأن تولد البيع واجب، ويكره تحريم من التطوير^٧ النسيء والمضري على المذهب. ويصح إطلاق الخبراء عليه، كما عبر به عن مذهبهم ويصرحون تركه، كما عبر السربلاي^٨

فيود تحريم هذا البيع

١٣٥ - إن هذا النسيء الذي يقتضي التحريم أو التكرار، مفيد بقيد

أ- أن يكون المشتري بالبيع من سره بجمعه، فلا يحرم أنبيع على المرأة والصغير والمهرج، بل نص الحنفية على أن هذا النسيء يخص منه

(١) الفقيه ١٤٥/٢

(٢) انظر الفتاوى الشافعية (ص ٢٧) ومرجع الجمع بحالته العمل ٥٥/٢، وكتاب القضاء ١٨/٣، وحاشية الشافعي على مسند إسماعيل ٦٨/٢، وحاشية الطحاوي على مرضي الفلاح (١٨٩٢) وانظر للمختار ١/٤ (٥٣١) ضد هم بكثرة التمر، والله به يدرجه (٢٨١)

(٣) حاشية الطحاوي على مرضي الفلاح (٢٨٢) ونسج الصحيح بحالته العمل ٥٤/٢، والفقيه ١٤٦/٢، وانظر مختار ورد المختار ١٣٢

(٤) الفقيه ١/٢، وحاشية المختار على شرح السبع ٥٤/٢، وكتاب القضاء ٨/٣ - ١٨١ في نسخة أخرى ذكرت في هذا

(٥) شرح لمركبي وسندبه السوي عليه ٩/٢، والله أعلم وصرح به المختار ٢٨/٢، ومرض الفلاح (٢٨٢)

فيه بقصره ، فلا تكفي في إباحته درجة لغز
اجمعه ، ولا يصح قبضه عليه
ربوا على أن لصاحبه البيع الذي فيه خيار ،
أو فسحه يصح ، ولا يستبرأ عند الإلغاء والفتح
في الحيا به (١)

استمرار تحريم البيع حتى انقضاء الصلاة
١٣٧ لا يكاد المفسرون يختلفون في أن البيع من
السع عند الأذان يتم حتى الفراغ من
الصلاة ومن بعدهم في ذلك
- يحرم البيع والشكاح وسائر العقود ، من
جلوس الخطب إلى انقضاء الصلاة (٢)
- يستمر التحريم إلى الفراغ من
الحكمة (٣)

و يستمر تحريم البيع والمصالح من
شروع في الأذان حتى أومى الوقت الذي يؤ
سعى فيه لأدائها من عزز بعد ، إلى انقضاء
صلاة (٤)

احكام عامة في البيع عند الأذان
أولا حكم بيع من ناره الجمعة عن لا ناره
١٣٨ - قرر الفقهاء أن من لا يجب عليه الجمعة

فليس عبر البيع من المفقود عليه في التحريم
١٣٩ - النبي عند الجموع شامل البيع والشكاح
وسائر العقود
بل من الجمعة على وجوب ترك كل شيء
يزدي إلى الاستعداد غير تسعي إلى جمعة ،
أو يمن به

بعض المناطقة على أنه يفسح بيع وجره
وتزويجه وشركه وإفداله وشمعه ، (الشكاح وه
وصلة وكثافة وضع
وبعض المناطقة على حرمة الاشتغال بالعبود
والصالح وغيره ، كما أنه ساهل في
جمعة (٥)

وفي قول عند الحنابلة أنه يحرم غير الله
من العبود ، كإلاداره والمصالح والشكاح ، لا
عقد معلومة فتشبه فبيع

والمنهيب عند الحنابلة تخصيص عقد بيع
والشراء فقط بالتحريم وعدم الصحة ، مع
الشروع في الأذان المعلن ، فصيح عندهم سائر
المعقود من الشكاح والإلاداره والمصالح وغيره ،
من العرض والرهى والمصالح (الكمال) وسحبها
لأن النبي وزد في البيع وحده ، وغيره لا يصادفه

(١) مرآة المصالح وحاشية الطحطاوي عليه ٢٨٢
والموسمير الفقهاء (ص ١٢٧) وشرح المنهج بمصالح
٥١/٦٩ ، ورد الفصل ٥٥٢/٦٩ ، وشرح المنهج بمصالحه
المجلد ٥١/٦٩ ، وحاشية الإكبريل للأخ ٢٩/٦ طار
المعركة بيروت

١ - كشف الخفاء ١٢٦/٦٩ ، وقطر النقي ١٢٦/٦٩
(١) الموسمير الفقهاء (٥٧) وقطر شرح لغزني ١٢٦/٦٩ وقطر
بوجه علم مرآة المصالح (٥٥٢)
(٢) جانب المجلس على شرح المنهج ١٢٦/٦٩
(٣) كشف الخفاء ١٢٦/٦٩

أما حكم التنازع حال البيع إلى طامع وقد
سمع القاض
١٢٩ - اختلط العتبات في هذه المسألة، بسبب
تخصيص البيع بمقتضى من شئ مع التمسك
بما يبيعه

فإن رجح من ذهب تخفيه وذهب
شائعية، وهو أحد دليل الملكية أنها إذا
سأما وهما بشيان لا تحرم وكان ابن حبيب
من المختصة، نقل عن السراج لا يكون إذا لم
تسعه وكان المخصص، لا بأس به^(١)

ذكر النبي عن أبيه ورد مطلب من خصيصه
بالرأي من طرف لوجهه - مع على قاعدة المختصة،
فلا يجوز ذلك^(٢)، وعمل على ذلك هو أن
النسب عن أبيه بعد الأداء، جعل بالاحلال
بالسعي. فإذا نفي لإحلال ما سعي انتهى
النسب

وإن النقص لتكريم خص من لا جمعة
عليه، ولعلهم إذا نكح المخصص من رطباً.
فيجوز تخصيصه أولاً بالرأي، أي بالاجتهاد^(٣)

مستثنى من حكم تحريم البيع عند الأول، إذا
لم ينجب المصنفه عيها مع، فهو بائع ثان
عن لا يبرهم جمعه، لم يحرم ولم يكره. كما
صرح به الساجدة^(٤)
لما لو وجب على أحدهما دون الآخر

فقد ورد المصنف من خصبه والشائعية.
أنها يأتان جميعاً، لأن الأول الذي وحسب عليه
لو نكح النبي، ولا حر الذي لم ينجب عليه أماته
عليه

وفي قول صنف هذا المصنف أنه يكره
للاخر الذي لم ينجب عليه، ولا يأنس^(٥)

- ومن المالكية على أن أنسج وغيره يفسح في
هذه الحال، حيث كانت عن سرمة المصنف، ولو
مع من لا يلزمه^(٦)

- وهو الحاشية على أن يبيع لا يفسح
بالسعي إلى من يلزمه المصنف، ويكره البيع
والشراء للأحر الذي لا تلزمه، لما فيه من
إلحاقه عن التمسك^(٧)

(١) حاشية الطحطاوي على مرقى المفرد (٢٨٦)، نقل عن
الفتاوى

(٢) شرح مبيع بحثية الفصل ٢٠٥

(٣) حاشية الطحطاوي على مرقى المفرد (٢٨٦)، وشرح

المبيع ١٢٩

(٤) حاشية العمودي على شرح المرقى ١٠٦

(٥) كتاب المفرد ١٢٨/٢

(٦) رد المحتار ١٢٢/٢، والرد المحتار ١٢٢/٢، وشرح المفرد

١٢٢/٢، وحاشية العمودي ١٢٢/٢، وحاشية الفتاوى

شرح كفاية الطالب ١٢٢/٢

(٧) تبين الحقائق ١٨١، وانظر حاشية الطحطاوي على

مرقى المفرد ١٢٢/٢

(٨) رد المحتار ١٢٢/٢، وشرح المرقى ١٠٦، وشرح المرقى ١٠٦

عليه، ويكره عن التمسك لا التخصيص

المسجد لوفيه عند الأذان الأول المواقف بعد الزوال أعظم ورده من بيع مائتي إلى الخمسة بـ. وهو الشافعية على أن حرمة البيع وسعيه في حق من جلس له في حجر لمسجد، كما إذا سمع النداء فقام في اجتماع، أو في حق قريب منه وساغ، لا يحرم لكن البيع في المسجد مكروه، وصرح ابن حجر وغيره بأن كلامهم بتحريم اقرب^(١)

جـ. وهو الحنفية على كراهة شرب الماء بعد النداء، بشئ حاضر وفي الأمانة (كما حدث في الحرم) بل يفتاروا إلى أن يفتنفس علم صحة البيع والقراءة بعد الشروع في النداء هو التحريم، وخصوصاً إذا كان هذا في المسجد، لا أن يقال ليس هذا بيعاً حقيقة، بل هو بياحة، ثم نزع الإذنية عنها^(٢)

وأيضا، حكم البيع قبل الأذان الثاني.

بعد الزوال

١٤١ - المعتبر عند الحنفية في وجوب السعي وترك البيع، هو حد وب الوقت، وهذا قبلوا به الأذنة فيما تقدم، فابني بدلت شئت كراهة البيع بعد الزوال، وانما هو جاز^(٣)

والملكية عند الخوارج بأن البيع في هذا المكان لم يشعهب عن النبي، ويقولون من أبي هريرة رضي الله عنه^(٤)

بـ. ومذهب بعض الحنفية - كصاحب النهر والسرطي، وأخصكي أولاً في باب الجمعة والشرعية لابي وحبر موك البيع، ولو مع النبي وصرح صاحب التبرية الذي يعني التحويل عليه^(٥)

وهذا مع كون حر أيضاً للملكية، وهو الذي يندرج من كلام الحنفية،^(٦) وإن لم يواجهوا هذه المسألة بديان

ولا تعييل هذا لأحد، إلا ما ذهب إليه الشرسلافي من منعت، من أنه كل بالنبي، فيجب تركه لإطلاق الأمر بانهب أنه بعض الملكية، من عند الدرر^(٧)

ثالثاً - حكم البيع في المسجد بعد النبي

١٤٠ - المنهية منصرف على كراهة

أ - فقد بين حنيفة على أن البيع على باب

(١) حاشية العمري على شرح كفاية الطالب ٢٢٨/١

(٢) رد المحتار ٥٥٢/١، وبسبب الحنفية ٦٨/٤، وصرح في الفلاح بدائية المحطاري (٢٨٢)

(٣) حاشية العمري على شرح العلم في ٩٠/٢، وانظر مثلاً كشاف القناع ١٨/٢

(٤) مرقى الفلاح ٢٨١ وحاشية العمري على شرح كفاية الطالب ٢٢٨/١

(١) شرح المصباح وحاشية المحسن عليه ٥٤٢/٢، وروى الحديث

٥٥٢/١، ومرآة الفلاح (ص ٢٨٢)

(٢) كشاف القناع ١٨/٢

(٣) يؤيد من الشعر المنذر ورد الحديث ٥٥٢/١، ومرآة

الفلاح وحاشية المحطاري عليه (٢٨٢)

سادس هل المنع في الأمان أوله لو تعلمه
 ١٤٣ . من المالكية على أن المنع في الأمان
 دولة لا تنهيه . فإن ذكر لزوم حرم البيع ، لأن
 الشريعة بمنع ما قلناه (١)

الحكم الوصفي فيه

١٤٤ . مذهب الفقهاء من جمعية والشفعية .
 وحسن . نكته ، يزول أثر عقد البيع مع
 صحته ، لأن المنع منه معي في غير البيع ،
 عارض عنه وهو ترك البيع ، فكان البيع في
 الأصل مشروعاً حائزاً ، لكنه يكره عزراً ، لأن
 جعله غير مشروع ، وهو ترك الشيء (٢)

ويصرح عن صحة البيع الأمور التالية

- أ - عدم وجوب فسخه ، في أحد قولين عند
- جمعية ، وأحد قولين عند المالكية أيضاً ، فقد
- قال الشيخ النووي : وهذا قول حرم قول لا
- بيع ، وأبيع ماضٍ ، يستعذر الله
- ب . وجوب الثمن لا القيمة
- ج . ثوب ملك البيع قبل القبض (٣)

ومع معي الشافعية . كذلك . على كراهه
 بيع ومعه ، قبل الأذن الثاني والخصوس
 معصية إذا كان بعد إقراره ، وذلك لعدم
 ذلك الموصوفه أما في عقد بين قروان فلا يكره

وهذا من الحكيمة مقيّد عندهم ، ما إذا كان
 عاقبة لا يلزمه الشيء حينئذ ، وإلا . كان
 لا يترك الجملة إلا بفسخه في هذا الوجه ،
 بغيره عليه فذلك العقد (٤)

خاصة : حصول الشيء كل

أو يتقبل من الجملة .

١٤٥ . القضاة ، ممنوعون على تحريم أو كراهه كل
 ما يحصل عن الشيء إلى الجملة بعد البيع .
 عن اختلافهم فيه . ويجب ترك كل شيء
 يحصل عن الشيء فيها كإشياء البصر عند
 الأكل ، والأكل ، والخطبة ، ونقص عندها
 كالبصمة ، والنفقة ، والكتابة ، وكذا الاشتغال
 بحسنة ، وكذا المكتبة في بينة ماله أو غيره ،
 ولو كان منزله بسبب المسجدة أو غيرها منه ، بل
 يجب عليه المداخلة في الجامع عملاً بالأية (٥)

(١) شرح تبيين وحشية المجلس فيه ٥٥/٢ بصرة

(٢) إمامي . صلاح وحشية الطغصاري عليه ٢٨٣ ، وشرح
 كفاية طالب على رسالة أبي زيد بن الحسن المديني
 ٣٢٨ . ١ وكشف مفتاح ١٨١/٣ وحاشية على من

شرح المنهج ١١/٦

(١) حاشية القموني على شرح كفاية الطالب ٢٥٨/٦

(٢) كفاية الطالب ٣٢١/٤ ، وحاشية الطغصاري ١٨٣ .

وشرح المنهج بمطبعة المجلس ٥٥/٢ ، والفرع في القضاة

٥٧ ، وبيان مختص ٢٢٢/٥

(٣) حاشية الطغصاري على مرآة الصالح (٢٨٦) ، ولعن رد

المبارك ١٤٠/٢ ، وحاشية القموني على شرح إمامي

١٢ . والقاضي بن تومنين منقوله ٥٥٧ ، والإشارة إلى

الحالات في الصحيح

والفلق يبي أن يمتص ولا يمسح، عني
مفتي مكة المكرمة، وهي أنه يمتص أصلاً
مع (١)

لما التحب إليه هذه صرحوا بأن البيع لا يمتح
فليده وكثيره، ولا يمتد يد في النص
الكره، وهو ظاهر في التحريم (٢)

ب - بيع المصنف للكاتب

١٤٥ - اتفق الفقهاء على أن هذا البيع مشروع،
ومسح جهوده بالحرمة، ويبدو من كلام
الحجة ثوب الكراهة، وهي مفتي قواعدهم
وعليهم التحريم

يعود المالك به بجم على لائق أن يبيع
للكاتب مصحفاً لوجده، وقد لا خلاف
فيه، لأن فيه انتهاء حرمة الإسلام بملك
الفحص

وقد قال الله تعالى: فليس يجعل الله
للكافرين على المؤمنين سبيلاً (٣)

وأصل هذا التعليل يرجع إلى ما روي في
التصحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى

لكن مشهور مذهب المالكية أن هذا البيع
كالباع بمسح، ويبدو من ذلك أن هذا البيع
يعد بمسحه، فذلك ثابت. يتقصر سوق مضي
العقد، ولزم أن يبيعه حين أقصى على
مشهور. وحين بالقيمة حتى البيع (٤)

والدين يصر من المالك على وجوب فسخ
البيع، المقتضى به حصول البيع، من الإحالة
والسريكة والإقالة والشفعة. إذا أحدها، لا لو
تركته. لكنهم منتهوا مثل الشكك والقيمة
والعقد له والعصر، فلا يمسح شيء من ذلك،
والحرم

والمعنى يور هذه المذكورات، ويبين فسخ
وبعد عندهم هو أن فسخ وبعد عما فيه
لعموم، يرجع لكل عهده الفسخ، فلا كبر
صر فيه، بخلاف ما لا عوص فيه، فإنه يعلق
أصلاً ولو استخ (٥)

وذكر المذهب في الشكك عنه أخرى، وهي
حصول الفسخ بمسحه، وربما يعلق أحد
نوعين بمسحه

وهي اثبات عهدهم (وهي التي تتفق مشرو
المكذبة في يور، أو سطر العوض، كما يصر
احدها وأخرى) كالبيع

(١) شرح المرقسي في الموطع ج ٤

(٢) كتاب الفتح ١٤٠ ١٤١ - وانظر ملهي ١٤٦/٢

(٣) شرح المرقسي ١٤٠ ١٤١ - وانظر ملهي في شرح الصحيح بمطابقة
المطهر ١٤٦/٢ - ٢٠

(٤) شرح المرقسي ١٤٠ ١٤١

(٥) شرح المرقسي كتابه المسمى ١٤٠ ١٤١ - وانظر حبه
المعدي على شرح رسالة ابن أبي زيد ١٤٦/٢

عنها إلى رسول الله ﷺ وهي من إصدار المؤلفين
من أحرارهم (١٦)

مع ذلك اختلاف الفقهاء في صحة هذا
البيع

أ - فالأظهر عند الشافعية، ومذهب
الحنابلة، وهو قول عبد المالكية عدم صحة بيع
المصحف للكافر، وذلك لأنه وإن كان
هو لا يملكه على لائم، العبدان (١٧) ولأنه
لنبي ﷺ من إصدار المؤلفين إلى أحرار
العبد غفلة أن ماله أيدهم، فلا يجوز بيعه
منه ولأنه يبيع الكافر من ماله ما يملك
عليه، فمع من يملكه كسائر ما لا يجوز بيعه،
ولا في ملك الكافر بمصاحف ومجوه من
الإهداء (١٨)

وسرع ما تكتفى على هذا، فصح البيع إذا كان
مبيعه قاضي، وسبب هذا الرأي منه، وإن كان
أصح ما لك (١٩) وإن بشرطه المالكية الإسلامية
كما يقول من حرى في البيع لا في شراء.

١٦ حديث: من يبيع ما لم يملكه، أخرجه البخاري
في صحيحه ١٥٣٨ ط البلبه - رسم ٣ - ١٤٩ =
عربي

١٧ سورة القدر: ٢

١٨ الشرح الكبير في بطل أمي ١٣١، وكشاف القناع
١٣٤٣ وشرح الشيخ محمد علي ١٠/٢، وانظر
شرح المعلي على الفروع ١ - ١٥ رغبة محتاج ١٤٠

١٩ حاشية الدسوقي على الفروع الجزء ٢، رقم ٢٣٤

شعبد المصنف، وفي شرح المصنف (٢٠)
ب - وهذا حنيفة، ومذهب مالك
المالكية، وهو قول عبد الله، فصح أن يبيع
المصحف للكافر صحيح، لكنه يحرر على
إدراجته من ماله، وذلك لحفظ كتاب الله عز
الإله - كما نص به عابدين عن لفظ طبري
، ولأن فيه استهانة حرمته الإلهية - لا ماله
المصنف، كما قول الطبري ولا خلاف في
التحريم كما قال غيره (٢١)

منحط بالبيع

١٤٦ - ذكره بعض بيع المصحف ثم يبيع
التصديق من عابدين، وهذه مهم - كما نص عليه
للمالكية - وذكره أرب من مهم - كما نص عليه
أعابدين، وأوصى بغيرهم على إدراجته من
ملكهم كما في حقه، نص عليه السوقي (٢٢)
ولا يبيع من خالفه الأحرار -

مستثاف من البيع

١٤٧ - والمستثنى المستثاف من حكم بيع
المصحف، أشبه

١٩ الفوائد العبدية ١٢٢ وحريته في هذا القدر طرح
الشيخ وحاشية عمل عليه ١٦٢ و ٢

٢٠ رد المحتار ١٠٤١، وشرح المشوخي بحاشية الفتاوى
١٠/٥ وانظر الفتاوى، كتاب التناهي في شرح المعلي على

المحتاج وحاشية عمدا عنه ١٥١٢، وحاشية الدسوقي
على شرح الكبير زاد، رقم ٢٣٤

٢١ كتاب القناع ٣١٢ وحاشية الدسوقي على شرح
الكبير ٧١٣

الشيخ عميرة. هو صون القرآن الكريم عن أن
يكون في مبي السلع البتلة. يبيع والشر،
وهذا أيضا رواية عن الإمام أحمد. ولأن المقصود
منه كلام الله تعالى، فحجب حيث انت من
لائصال، وفي جوار شرافته انتسب إلى ذلك
ومحبة عنه.

(ب) وفي قول آخر للشافعية أنه يكره أن يبيع بلا
حدثة دون الشراء. وصرح القلوبي والجمل
أن هذا هو التمسك شديد. وعلمه الجمل بأن
في الشراء تحصيلًا لا يختلف البيع^(١) فإنه تغرب
واندال وانقطاع وغنة

وهذا ندي اعتمده الشافعية. هو أيضا روي
عن الإمام أحمد، وهو الردوي في مسألة الشراء
وجواره. أنها الذهب، وعلاؤها بأن الشراء
استعداد للمصنف فجاء، كجاء شراء رباغ
مكة وسنجر دورها، ولم يجر بيعها ولا أحد
أجرها، وكذلك دفع أسرة الجمل لا يكره، مع
كراهة كره بل حصة اليهودي كشراء
الأسير^(٢)

حد. وفي رواية عن الإمام أحمد أن يبيع
بمصحف لا يجوز ولا يبيع قال الردوي وهو

(١) حاشية عميرة على شرح لمعل ١٥٧/٢. وشرح الكبير
في ديل الفقه ١٦٢/٩. وحاشية الجمل على شرح لمعل
٢٢/٥

(٢) في المصنف ٣٧٩/١. وكتيب الفتح ٢٥٥/٥. وشرح
الخير في ديل الفقه ١٦٢/٩

الدراهم والدينار، التي تفتل عليها شيء
من القرآن للمحاجة.

شراء أهل الذمة المنورة. وقد كتب لي
جديس أن مصنفها شيء من القرآن بمصوم
البري، فيكون مخرجا للمصنعة به غالبا، إذ
لا يكون مقصودا به القرآنية

والشئى معهم. كالم غيد عن.
النصيحة لمن يرحى إسلامه، وكذا الرسالة
التقاء بمعه

وكذا استنوب الكتب عليه شيء من
القرآن، لعدم قصد القرآنية في مكتب عنه، إلا
أن يقال: الغالب قويا يكتب على التلخيص سرك
بلا لبس، فتشبه التلخيص، على أن في ملائمة
لبس الكافر منها أن له، بحال ما يكتب على
السرف

والسلي بأمر بإزالة ملك الكافر للمصحف
هو الحاكم لا أحد قسطنطين، وذلك لما روي من
المنه، كما نص عنه الشافعية مما يشبه هذه
مسألة^(٣)

حكم بيع المسلم للمصحف وشراؤه له

١٤٨ - (أ) من الشافعية على أن يبيع المسلم
بمصحف وشراء له مكره، والمرد للمصنف
ما خالص القرآن ووجه التكراره كما يذكر

(١) حاشية لمعل على شرح لمعل ١٩٢/٣. وشرح بهي
حاشية القلوبي على شرح لمعل على الشهاج ١٥٦/٢

لحرمه وتكرهه والحوار ومنها في الشراء
ولي المبثثة قولان وأن يذهب كما يؤخذ من
كلام من قدامسة واليهودي - هو محرم البيع،
وهذه المسألة، وهذا معلن بهم حول
أن عمر يذهب أن لا يبدى ينقطع في بيعها،
ولأن خطبته واجب، وفي بيع ترك التعظيم
واسدال له ولا يكره النشر، لأن اسطفا،
ولا الاسدال يذهب آخر، لأنه لا دالة فيه
على التكره عنه ^(١)

أثر البيع الخفي عنه

١١٩ - إن الأصل في النبي عند الجمهور هو
الاطلاق، فيجوز في هذا الأصل إلا عند
الضرورة، والضرورة مفسرة على ما إذا دل
الدليل على أن النبي ممن يجوز بيعه
عنه إنما إذا دل الدليل على أن النبي ممن في
وصف السلام. فلا ضرورة بتعريض على
الأصل، ولا في أن لا يجزى النبي على أصله،
وهو سلطان، لأن سلطان وصف اللازم يوجب
سلطان الأصل. بخلاف ما إذا دل على أنه ليس
بلازم

ب - وعند الخصم الأصل في التصرف الخفي عنه
أن يكون موجوداً صحيحاً شرعاً، فيجوز النبي
على هذا الأصل - إلا عند الضرورة.

يذهب كما روي عنه أنه بجرم الشراء، وقد لم
يذكرها بعضهم وعلى عدم الجواز.
- فإن أخذ قال لا أنعم في بيع المصحف
رغمه

- وأنه هو امرؤي عن المصحف، ولم يعلم
لهم عائق في عصرهم
- ولأنه يشمل على كتاب الله، يجب
صيانته عن البيع ولا يبدل ^(٢)

د - وهناك رواية عن الإمام أحمد، أنه منع
المصحف جازماً من غير كراهة، قال الرادوي
ذكرها أبو الخطاب وأسد الحيلة جواز بيع
المصحف، وأمر حصص به أيضاً إلى أحسن
حكمه والتابع وأصحاب الرأي: وعلاوة
هم، بأن البيع يقع على حروف والجلد، وبه
مباح

وهناك رواية عن الإمام أحمد في كراهة
مبادلته وأخباره حوزة إبدال المصحف
ممنه، لأنه لا بد، على رغبة عنه، ولا على
الاستبدال به بعوض ديني، بخلاف أخذ
منه ^(٣)

ومن هذا الموضع يتضح أن الإمام أحمد
بالإجمال - ثلاثة أقوال في بيع المصحف

(١) الشرح الكبير في ديني ١١/١

(٢) الإيضاح ١٦٩/١، والشرح الكبير في ديني ١٢/١

(٣) كشف القناع ١٥٥/٢

للصحيح، فهو ما كان مشروعاً باسمه غير مشروع بوضعه. بخلاف المثلث، فهو ما كان غير مشروع باسمه ولا بوضعه^(١)

فيسوي عند الجمهور بيع مملوك والمصابين، وبيع الأجنة والميتات في البطالان^٢ فبيع لشرقل بدو صلاحه، وكبيع الطعام من فضله، وبيع الثمرة، وبيع الثمن على سرب، وبيع بالشرط، فلا يترتب على هذه البيوع كفا أي ثرها

لكن الحنفية يقولون بمصلي^٣ بطالان بيع مملوك والمصابين والأجنة والميتات. لا يعدم منطه والمركبة كالجمهور، وهذا هو هذه سروعة الأصل بتغيرهم، فلا يترتب عليه أي أثر

ومسند المجتهدات لا يطلان

١- وفي البيع شرط مثلاً الشيء راجع لشرط، ففي أصل العقد صحيحاً، معمد محتمل، لكن بصحة العقد والحرمة، والشرط امر والد على البيع، لازم له لكونه مشروطاً في نفس العقد، وهو قوله ما وصف في هذه مقام^٤

ب- وفي البيع الممثل على أثر ما يقولون ب- ركن البيع، وهو المبادأة نقالة من أهلها في

والضرورة عندهم منحصرة فيما إذا كان الدين على أن الشيء نفس في ذات الشيء عنه، أو في حرفة صفة، أما إذا كان المثلث مبني على الشيء نفس في وصف لازم، فلا ضرورة في خروج على الأصل. ولا في أن لا يخرج الشيء على أصله. وهو الصحيح، لأن صحة الأجر، والشرط فيه كقائمة فصحة الشيء، ورجيح صحة نصية فلا حرجاً لولي من رجيح البطالان ما توصف بالخروج. وإذا لم تكن الضرورة قائمة. يجري الشيء على أصله وهو أن يكون الشيء عنه موجوداً شرعاً، أي صحيحاً^٥

الفرق بين الاصطلاحات الثلاثة الفساد والبطالان والصحة

١٥٠- انضح مما سبق أن الجمهور لا يفرقون بين الفساد وبين البطالان، خلافاً لمذهبهم

فالصحة هنا - في العقود، ومنه البيع - تنصي بأن يكون العقد سبب يرتب آثاره المطلوبة منه شرعاً، كالبيع بالنسيئة إلى نسيئ لها لبطالان، فمعمد مختلف الأحكام عن عقود، وخروج العقد عن أن تكون أسباب منجبة للأحكام

والفساد يرافف لبطالان عند الجمهور ومحمد الحنفية هو قسم ثالث معدير

(١) كشف الأسرار ٢/٢٥٨

(٢) الفروج ٢/٢١٨

(٣) الفتح والموسم ٢/٢١٨

أ. ج. لا يصح لأنه أمانة في يده،
وذلك لأن العقد إذا عطل بني مجرد لمصر يادن
سالك، وهو لا يصح لا مانعاً ي. كما قلناه
عائدين عن الذم.

وقيل إن هذا قول بي حيف^١

ب. وقيل يكسب مصدوب، لأنه مصر
تدبر على سوم الس.

وغير المرجح وعده " مكره مضموناً
بالمثل والقصه، لأنه لا يكون أدنى خلاص
مضمون على سوم الس.

وقيل إن هذا قول النصارى وفي الفقه
به المصحيح، لكونه بيعاً، بعه ففاته
العصبه وفي الشرع فهو وعده الفوق^٢
والمقبول نظر (البيع الماحل).

ثاني أحكام البيع الغائب

١٥٢ - بيع على البيع العسا عنه تلوهم
أنك أنك بالضم، استعمله المصحح نحو
الشرع، وعدم طلب الربح الناشئ من البيع،
ولكون المصحيح، وصحاح فيه بالثلاث، وتبوت
اختياره ونظر بمقبول هذه الآثار، بعض
ب في مصطلح (البيع الماحل)

هذا عند الحنفية

مخبر موقوفه، فيكون مشروعا، لكن لا يوجد
المسألة ثمانية من أن لها خصم،
لا وضوحاً، وهو كذب ثمة^٣

وهذا بخلاف بيع مبيع وأجبه، لأنها ليست
مباين، ولا مقبولة، فهو غير مشروع أصلاً

وفي بيع أحكام بيع الماحل - من وجهه نظر
الحنفية لم يردوه - ثم أحكام البيع الماحل،
ثم أحكام البيع المذكورة

أولاً أحكام بيع الباطل عند الحنفية

١٥١ - لا ينعقد البيع لبطل أصلاً، وليس به
وجود منصرف شرعاً، ورد منصرفي البيع
فلا يكون ملكاً له

قال الكشاف ولا حكم لهذا البيع فضلاً،
لأن الحكم للمدعي، ولا وجود لهذا البيع إلا
من حيث الصورة، لأن التصرف المنعوي
لا وجود له بدون لأمنه وبالحقبة شرعاً،
إلا لا وجود للتصرف حقيقي إلا من الأهل في
الحق حقيقه، وبسبب نحو بيع إليه ولذم
والصدرة والبول ربيع ملائح والمضامين وكل
مأنيس يرق

ورداً هلك البيع عند اشترى، فهي صيانة
خلاف عند الحنفية

١ بدع المصطلح ٣٠٥٢٥ ورد المختار ١٤
٢ ورد المختار على الترتيل المختار ١٠٥١

٣ (١) مرة الأصول ١/ ٣٣ ونظر، التوضيح والمراجع ١/ ١١٠
٢٢٥

١٥٤ - ومن أهم أحكام البيع المكره

١ - أنه بيع صحيح، كما هو مذهب الجمهور

٢ - وأنه يملك فيه البيع قبل فسخه

وأنه يجب فيه الفسخ، لا العينة

٣ - وأنه لا يجب فسخه

وليس إن صحه وجب على كل منتهيه

صوت لها من المحذور، ولأن البيع للمصحة

واجب بقدر الإمكان

ووهي ابن عابدين - رحمه الله تعالى - يرى

المعويين بأن الوجوب عليها يهتة بخلاف البيع

العاسد، لأنها إذا أصرد عليه فسخه القاضي

جبراً عليها، ووجهه أن البيع هو صحيح، فلا

يلي العاصي فسخه خصوصاً المثلث الصحيح (١)

لكن فرد ابن جزري من المالكية، أنه إذا كان

المنهي عن البيع يتعلق بمحذور خارج عن ماله

البيع كالتبيع والشرء في موضع مفصوف،

فله لا يصح - قلت لو لم يفت

وإذا كان المنهي عن البيع، ولم يعلق فيه شرط

مشرط في صحة البيع، كالبيع وقت الجمعة،

وبيع الخاصر للداي، وباقى الجلب، فاختلف

فيه فقهاء يصح وفسخ لا يصح، وقيل

يصح إن كانت السلطة قائمة (٢)

أب أحكامه عند الجمهور فهي أحكام البيع

الباطل بعدم برفقهم بمتيها، وانظر في مصطلح

(البيع الباطل)

مظنة أحكام البيع للمكره

١٥٣ - حكم بيع للمكره المنع شرعاً وروياً

الإثم، وسكبه مع هذا صحيح لأن انتهى

ماعتبار معنى عاود البيع، لا في صفة، ولا في

شرائط صحته، ومثل هذا مني لا يوجب

الفساد، بل الكراهة

فبيع عبد الأداة للجمعة، بيع سحر،

وبيع الإبل على بيع لحيه، وسرمه على

سوءه، ونحوه - يوع مني عنه، وهي - كما

يقول المحصلي - مكروهة كراهه محريم، لكنها

صحيحة وبسبب باطله مع أنه مني عنه عند

الجمهور، إلا في روايات عن الإمام أحمد

- رحمه الله تعالى - وذلك لأن المنهي لا يرجع

إلى ذاب مني عنه، ولا إلى شرائط صحته،

بل إلى معنى يفترون به (٣)

(١) رد المحتار ١/ ٩٣١، وشرح المنهاج للمصلي بمطابقة

الظنوي ١/ ٩٨١، وسليمانها، وانظر الهداية لمروسيها

١/ ١٠٥، والإحصاف ١/ ٣٣٩ ومجموعه ٣٣٣، ٣٣٤

نقد فرو الرواد في أن الفسخ، والمصحيح للمني منه بالتدوير

الأصحاب، هو لا البيع عند الأئمة ليس صحيحاً

(٢) د المحتار ١/ ١٣٩، ١٣٩، خلاصه المبرر

(٣) العوارض الفقهية ١/ ١٧٧

لنعتق حق الفخر به، وهو من البيع
الصحيح^(١)

ويضافه البيع الملق، وهو بيع الصحيح
الذي لا يتعلق به حق الفخر ويعود الحكم في
الحال بالنسبة له وحده الموقوف، فعلى من
بيع ماله أو يده أنه بيع عبر موقوف^(٢)

مشروعية البيع للموقوف

٢ يرى الخصبة والمالكه، والتحليله في إحدى
الروايات، وهو قول القنانية في المذهب القديم
كما حكى عن الجديدي أيضاً مشروعية البيع
الموقوف واعتده نسباً من أحكام البيع الصحيح،
بعمومات البيع نحو قوله تعالى (وأحل الله
البيع)^(٣) وقوله عز شأنه (وما أياها الذين آمنوا
لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون
تجارة من تراضى بينكم)^(٤)

وحسب القنانية من هذه الآيات أن الله
سمح به ونعاني شرع البيع والفكر والتجارة من
غير تعصن، بل ما إذا وجد من المالك طريق
الأصالة، ومن ما إذا وجد من التوكيل في
الأسداء، أو من ما إذا وجدت الإجازة من

(١) جعص الأجر شرح مختصر الأيمر ٤٢/٢ - ومردد الأحكام
شرح مجلة الأحكام ٩٤/١ - وسنن أبي حنبلين ١/١٠٠
ط بولاق

(٢) نور الأحكام ٩٤/١، ٩٤/٢

(٣) سورة البقرة/ ٢٧٥

(٤) سورة النساء/ ٢٩

البيع الموقوف

القرعيف .

١ - البيع . حياته المال مطلق^(١)

وأما الموقوف فهو مشتق من وقف، يقال
ولعت النعمة وقفاً مكث، ووقفتها أن وقفاً
جعلتها نفع ووقف الفلانة نفعاً حسبها في
سبيل الله، ووقت الأمر على حضوره
علق الحكم على حضوره، ووقف نسبه
ديرات إلى الرضيع. آخرها حتى يصح
الحقلي^(٢)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن
معاني العمومية.

وأما البيع الموقوف، فقد عرّف الفقهاء الذين
أجازوه بأنه البيع المشرع بأصله ووصفه،
ويجوز للمالك على وجه التوقف، ولا يبعد تمامه

(١) القاموس المحيط والشرح المبرر مادة بيع ومجلة الأحكام

مادة ١٠-١١، والهم المرات ٢٧٧/٥

(٢) لمصباح القاموس مادة وقف

المعروف هو بيع صحيح يصدق به بعه وصحته عليه وانقلنا هذا البيع موقوفاً على (أ) جارا لا ياتي كونه صحيحاً^{١١١}
٣- ذهب الشافعية عن المشهور من ذهب واحسابه في إحدى الروايتين، وهو ما ياتي من وزير الشتر إلى مطلق المند المعروف، فاستدلوا بحديث حكيم بن حزام رضي الله عنه قال سألت رسول الله ﷺ ذهباً ياتي من سرجس ياتي من ابيح ما ليس عدي الساع له من السوي ثم اتيه ما قال لا ياتي من سرجس عندك^{١١٢}

كما احتجوا بقول النبي ﷺ لا يبيع ولا طلاق ولا غساق^{١١٣} لا يبيح من ابيح

(١١) مطلق صحيح ١٢٨: ٢٤٥ ط اجابته ورجوعه للسرخسي ١٥٤: ١١٣، ربيع الآخر ١٧/ ٢٧، وموافقا ١١/ ١٢٨: ١١٣، سريكية غصية وحاشية ابن عباس ١٢٠: ١٢١ ط بولاق، وقيل من الغصية لابن جري ص ١٦١ ط دار الفلم وحاشية المصنف ١٢٠: ١٢١ ط سراج الفكر، وموافقا لجليل ٢٤٦: ٢٤٦ ط مكتبة النجاح، ياتي وهو المصنف ١٢٠: ١٢١ ط سراج الفلم، ص ١٢١ ط مطبعة الخزانة لأبي نصر، وقيل مع الفتح الكبير ٢٦٩: ٢٦٩ ط الإصدار ١، ٢٦٩، ٢٨٣ ط درة الفلم طرك الفلم

(١٢) ص ١٢١ ط لا ياتي ما ليس عندك، أخرجه ابن رجب ٧٦٩: ٧٦٩ ط عزت عبد الله، ولا ياتي ١٢١: ٢٢٥ ط سراج الفكر، وقيل حديث حسن

(١٣) حديث لا يبيع ولا طلاق ولا غساق، أخرجه ابن رجب ٧٦٩: ٧٦٩ ط عزت عبد الله، ولا ياتي ١٢١: ٢٢٥ ط سراج الفكر، وقيل حديث حسن واللفظ لا ياتي

١- سري لا ياتي، وفيه وجود الرضا في الجارية عند الفلم أو بعده، فيجوز العمل بموقفه إلا ما حصل بسببه

ولما روي عن النبي ﷺ أنه دفع ديناراً إلى عروه الأبرار، رضي الله عنه، وأمره أن يشتري به أصحابه، فاشترى شاة، ثم باع أحد ما يديروا، وجاء بهار وسأله إلى النبي ﷺ، فقال له أكرهه، وقال عليه الصلاة والسلام: «سألك الله في بيعه بمبكه»، ومع ذلك لم يكن مكره من بيع الشاة، بل لم يبعد ثمع موقوف ما باع وأما دعائه بائعاً، والله أعلم على ما فعل، وذكره عليه، لأن المثل ياتي.

كما أن ابيح المعروف تصرف من أهله في بعه فلا يلزم، كما لو حصل من المالك: وكما يوصى بماله من بعه المالك، والفقيه أكثر من الثالث من لا يبيح عليه

والفقيه إذا تصرف من أهله في بعه بعه، وهو، ثم قد يمتنع بقاءه شرعاً، فأنع، فهو بعه عنى وال ذلك ما، وبأن جازاً يرون له، وهو عدم رضا المالك به

والا يبيع موقوف، يجد المكة من قبض ما، كما هو حكم في البيع الصحيح، فالبيع

عند ١٢٨: ٢٤٥ ط سراج الفكر، أخرجه ابن رجب ٧٦٩: ٧٦٩ ط عزت عبد الله، ولا ياتي ١٢١: ٢٢٥ ط سراج الفكر، وقيل حديث حسن واللفظ لا ياتي

البيع الموقوف

ولأن وجود المصحب بكيفية يكون أثره بدر غير
صالحه .

ويجوز بيع الموقوف على لفظ أو
باعتبار^{١٦} غير مسر في موقوف على حذره^{١٧} في
الأول

أنواع البيع الموقوف
١ - عند البيع بكون موقفاً إذا كان به حر

حذر . وهو أن يكون ذلك الحذر لو كان غير
الملك حذر في بيع^{١٨}

وقد خصص صاحب الاختصاص نوع بيع
موقوف في خمسة عشر نوعاً . وهي : صاحب

والشجرة ، إلى سائر ذلك من سوا ، وذكر بين سائر
في « البحر الرائق » سائر ما يختص به صورة البيع

الموقوف له .

بيع المصحب الموقوف على .
الأول أو الوصي

- بيع حذر الوصي موقوف على حذره
الوصي

- بيع الموقوف موقوف على إيجره المرفق
- بيع لمجرد مساسر موقوف على حذره
مستأجر

- بيع حذر من مرفق الموقوف يجب من المجلد
مأله بعضه^{١٩} ، ثم ، موقوف على حذر ، والمقي

الولاية ولو كان يمثل نفسه بعهده^{٢٠} ، ثم ، حبه
- بيع مرفق المستغرق بالماء موقوف

على حذره^{٢١} ، ثم ،
١٦ - مذهب طبرسي والمحققين ٢٤١/٣ حذر ليرد
والمستخرج ٢٤١/٣ طابعت متمسك لا حذر
والنهي مع شرح الكفاية ٢٤١/٤ والأصناف ٢٧١
٢٨٢ طابعت حذر ليرد - المرفق
٢٥ - البحر الرائق ٢٤١/٦

بيع الموقوف ٦.٥

جاء، ولو عطسه وخافه ثم أجاز بيعه لا يجوز، لأنه صار شيئاً محرراً

٥ - وجود النقص في يد السائح إذا كان عيباً كالعروض، أما إذا كان النقص شيئاً كالقيد لهم والمقتدر والمفلس فوجود النقص في يد السائح ليس شرطاً

٥ - وجود المالك، لأن الإجازة تكون منه، حتى لو مات المالك قبل إجازة البيع لا يجوز بإجازة ورثته كما يجوز خصمه ويرى في ملكية انتقال حتى حثه البيع الموقوف إلى الموقوف^(١)

هذا، وللشروع فيه شبهة الإجازة وسائر المسائل المتعلقة بها (ر. إجازة) وإذا أجاز بيع الموقوف بسد ثوبه أو شيء يبري عنه العقد على ماسياني

أثر البيع الموقوف

٦ - البيع الموقوف بعد حكم في الحال، وهو ملكية السائح نفسه وأما في البيع - ويصرف كل منهما شيئاً في يد من غير حثه في ذلك شيء آخر، سواء أذكر في العقد تحريك السائح لنفسه واقتضى البيع أم لم يذكر، لأن النص

أحمد المكي ١١ - لو عصى أو التاخير ١٠
جاء بمحضه، منه به بوقوف عصى إجازته إذا كان مشروطاً أحبها عليها عصى (تصرف)
- بيع الموقوف^(٢)

حكم البيع الموقوف

٥ - حكم البيع الموقوف هو أنه يقبل الإجازة عند توافر الشروط لأية

١ - وجود المانع منه، لأنه يلزمه حقوق المصدق بالإجازة، ولا يبرم إلا بما

٥ - وجود المانع في حال إجازته النص، وبعد الموت لا يلزمه، ما لم يكن لزمه حال حياته

٥ - وجود المانع، لأن المالك لم يشرع فيه، وأما ينقص بعد الإجازة، ولا يمكن أن يستل بعد المالك

والمراد يكون بيع قائم، أن لا يكون مبيعاً بحيث يحد شيئاً آخر، فإنه يبيع ثوب غير، ومبر لمره، وهذا المشتري، فذا حث المالك بيع

(١) في الموقوف الموقوف ١٩/٧٥، ٧٦، ونظر حاشية من مديرو
١٢٩٢/١٢ - براني - وصاحبه الموقوف على مديرو
١٢٣٣ - وصاحبه ابن الموقوف على شرح الفقه كذا في
١٢٩٢/١٢ - ودر الحكم وشرح مرقع الأحكام ١٢/١٧٠
١٢٩٢ ط مطبعة محمد كامل ١٢٣٣ - وصاحبه خاتمة
باعت الموقوف ١٢٩٢ - وصاحبه خاتمة وصاحبه الموقوف
١٢٩٢/١٢ ط مطبعة، والموقوف ١٢٩٢/١٢، والأشياء
والفقه الموقوف ٢٨٥ - ٢٨٦ ط دار الكتب المصرية

(١) في الموقوف شرح مرقع الأحكام ١٢/١٧٧ ط مطبعة محمد
كامل - ونظر شرح المديرو ١٢٩١/١٢ ط مطبعة المديرو
المرتب، ويعلق السائح ١٢٩١/١٢، ١٢٩٢، والموقوف
١٢٩٢

على المقتضى بعد حصول موجب يس
بشرط^(١)

وبشرط انعقاد البيع أن يكون المبيع ملكا
للبيع، أو كيانا فلكه لو رصب، وأن لا يكون
في البيع من آخر

ولما تخلف شرط م، فلا العقد يكون موقفا
فلا يفيد العقد إلا عند إحداثه صاحب المقتضى،
فإن اجازة بعد ولا بطل^(٢)

ففسر أن تصدر الإجازة من منسكها لا يظهر
أن البيع الموقوف، ويكون ظهور أثره موقفا على
الإجازة، فبيع الموقوف مثلا لا يعد ابتداء
لاستدام سبب والولاية، لكنه بعد موقفا على
إجازة، لذلك، فإن اجازة بعد ولا بطل^(٣)
(ر بيع الموقوف)

وكذلك، إذا باع المرفوع الرهن فلا يذد
للمرهن، فالبيع موقوف، في أصح الروايات قد
انضمته، لتعلقه مع المرفوع به لينتقل على
إحرازه، إن اجازة المرفوع أو قصى المرفوع فيه
مفسد، وإذا بعد البيع بوجازة مرفوع انتقل حقه
إلى بدنه^(٤)

ولمقتضى ر و (وهو)

- (١) فتح القدير ١/١١١ ط ١٢١٢، البراء العربي، وصح
المصنف ١/٢٣١ ط ١٢١٢، ١٣٠ م
(٢) مختلوي عنه ١/٢٣٢
(٣) المجموع، البراء ١/٢٣٢ ط ١٢١٢، المصنف ١/٢٣٢
(٤) الكفاية شرح للحدائق ١/٢٣٢ ط ١٢١٢، البراء

العربي

هذا، ويبقى التسوية في أن البيع موقوف
لا يشترط أن ينفذ، يظهر أثره على إحرازه
سحب من لعائنه، بل هذا هو الأصل، فقد
يكون موقوف المرفوع لا على إحرازه أحد، بل
على روال حاله، وجب عدم التردد، كما في بيع
موقوف عن الإسلام، فإن ماد ينفذ ينفذ على
عودته إلى الإسلام عنه أبي حنيفة^(١)

التصرفات الواقعة على الموقوف عليه أثناء
الموقف

٧- التصرفات الواقعة على الموقوف عليه في البيع
الموقوف أثناء الموقوف فيها ما يستند إليه، من وجب
شك المفسد، ومما ما يبدأ أثره من حين
الإحراز، فلا جازة أثره تكون بناء، وتارة
يكون إنشأيا

وفيما يلي أمثلة هذين النوعين من التصرفات

أولا، التصرفات التي تستند إلى وقت إنشاء
العقد

١- إذا جبر بيع الموقوف إلى الغير فإنه يبيع
بأداء مستحقة حكمه إلى وقت إنشاء العقد،
مبصرف البيع ملكا بمشروعي، والثمن ملكا
للمالك أمسه في يد الموقوف، لأن الإجازة
اللاحقة بمصرف الثمن لا تساهم فيه، ملك
التمن في يد الموقوف قبل الإجازة، لا جبر

(١) مختلوي الحلقه ١/٢٣٢ ط ١٢١٢

البيع الموقوف ٧

ما أشبهه^١ إلا بعد الإحالة، فبعضه يقع على ما لم يملك

ب - إذا باع الموقوف من ماله لم يبره، فإن حسب سعة في الشيء أبدي بانه يكون وقت الإجارة^٢



المعد لم يضمنه كالتوكيل، وكذلك إذا حط المالك الموقوف من المص ثم أجاز المالك البيع بثب البيع وأخط سو - أعلم البائع بأخط لم لم يعلم، إلا أنه إذا علم بأخط بعد الإجارة ثب له الخيار ووجه ذلك أن الموقوف يصير بالإحالة كوكيل، ولو حقه التوكيل لا يمكن التوكيل من مطالبه بشيء به كذا هـ^٣

ب - إذا أجاز المالك طرح الموقوف، فإن ملكه المبيع يجب استتري من وجه الشراء، ويثبت له بالنسبة الحق في كل ما يحدث به من قبل الإحالة من زيادة أو نقصان، كما يكسب والولد والأرض وما إلى ذلك^٤

ثانياً التصرفات التي يقتصر حكمها على وقت صدور الإجارة

أ - لا يجوز للمصرفي من الموقوف التصرف في المبيع من صدور الإجارة، سو - أقصه أم لم يعبه^٥ فإن باع المصرفي من الموقوف المبيع من غيره، لم أجاز المالك بيع الموقوف لا ينعى بيع المصرفي من الموقوف كما يفوت الخسرة،^٦ لأن المصرفي من الموقوف لم يملك

(١) در الحکام شرح بحه الأحكام ٣٢٢/٦ . ٣٢٢

(٢) در الحکام شرح بحه الأحكام ٣٦٨/١ . ٣٦٨ . ومعه

٢٨٤٥ . بوضوح أصغر الزماني ٢٨٤٥

(٣) بدائع الصالحين ٤٤٨/٥ . والموقوف ١٨/٥

(٤) در الحکام في شرح غرر الأحكام ٢٥٠ . والموقوف

الخاتمة بوضوح الخاتمة ١٢٢/٢

(٥) حاشية الطحطاوي على الدر ١٨٦/٩ . وحاشية ابن

عبدین ٣٠٠/٣

وحدیث «مناطع الحفری عند الشرط»،^{۱۱۱}
وحدیث «ما كان من شرط ليس في كتاب الله»،
«هو شرط»^{۱۱۲} أي ليس في كتاب الله وأوجه في
شرعيته التي شرعها^{۱۱۳} وحدیث «عمودین
شعوب عن أبيه عن حماد عن أبي بصير أنه
سئل عن بيع وشرط»^{۱۱۴}

لهذه عهود في مجموعها - تنسب إلى أن
هذه نصوصها مع الاستغناء، يتم
معها بشروط لا تنظمها في عهودها وشروط
مطلوبة، لا حتى لأحد من المتكلمين في
أسمائها في عهودها، لأب منهن، بقصد
لوتدرك القواعد الشرعية، وتصادم
مقصد من مقاصد الشريعة

والمشروط، كل ملحق على حدة، ولا اختلاف
تأشيد بينهما في ذلك

١٦١) حديث ومطالع الموقوف عند الشرايط ١٥٥٥ م. مرسل
عمر بن الخطاب الجعاري (توفي ٦١٧ هـ) ط. مكتبة
روضة محمدية، م. مكتبة روي ١٦٢٤ هـ وإسناده
صحيح الطبري، تعليق لأبي حمزة ١ ٢١٤ ط. مكتبة
الإسلام.

(٢) حدیث : مالک بن نويرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يخرج من كل سنة رجلان ، احدهما في الدنيا والاخر في الآخرة .

١٧٠ حديث ١٥١: عيسى وشروطه، وأخباره الطاهر برفق
 والأوسنة ومن لم يزل يرضى عن أبيه الطاهر انه سبحانه وحسبه
 طهارة ١٨٠ طهارة النكاح والطهارة ١٨١: ١٨٢
 ومبادئ الحساب ١٨٣: ١٨٤ وقبح العذر ١٨٥: ١٨٦
 الفصل من المباح ١٨٧: ١٨٨

بیع و شرط

١ - وردت في الشريعة الإسلامية الأحكام الشرعية
شريعة تكفل للعنفوان أئامها، ووردت فيها
بعض أحكام أخرى، بعضها عام، وبعضها
خاصة، فيما يتعلق بمنع حق التمتع بهن في
معدّل تلك العمرة، بالإضافة إليها، أو المنع
منها، وذلك بشروط بشرطاتها في عقوبتها

فَقَالَ الْخَضِرَانِ الْكَبِيرَانِ وَرَدَ قَوْلُهُ نَعَى
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ قَدْ بَلَغَ إِلَهُكُمْ
 ذُلَّهُ﴾ ﴿لَا تَكُونُوا مِثْلَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَانُوا عَلَى
 آلِهَتِهِمْ تَقِيحًا﴾ ﴿فَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ
 لَعَنَهُمُ اللَّهُ وَأَصْلَحَ مِنْهُمْ قَدْ جَاءَ الْحَقُّ بِرَبِّكَ
 يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كِبَاؤُكَ وَلَمْ يُبَذَّلْ لَكَ
 حَشَا جَدِّكَ﴾ ﴿وَقَدْ جَاءَ الْحَقُّ بِرَبِّكَ يَوْمَ
 لَا يُغْنِي عَنْكَ كِبَاؤُكَ وَلَمْ يُبَذَّلْ لَكَ حَشَا
 جَدِّكَ﴾ ﴿وَقَدْ جَاءَ الْحَقُّ بِرَبِّكَ يَوْمَ لَا
 يُغْنِي عَنْكَ كِبَاؤُكَ وَلَمْ يُبَذَّلْ لَكَ حَشَا
 جَدِّكَ﴾

وفي السنة المبينة ورد حديث
الاسموس على شروطه الا شرطاً
حرم خلا لا وفي رواية هذه شروطهم،^{١٤}

14543722 (1)

94. *Journal of the American Medical Association* 273:1221-1222 (1995)

(١٣) - حديث: «المسلمون على شروطهم» لا يشرط حرم
حلالا ولا حراما ولا وقتا وشروطهم أخرجه الترمذي
(١٤٠٥) في معجمه الخلفي. وهو صحيح نظرا لـ
القبول الجليل لا يحد ١٤٢٢ هـ شركة الطباط
(الجنة)

أولاً، "مذهب خفية":

١- وكذا سيك إذا كان الشرط ملائماً بمقتضى ما

يؤ كنه موجه، فإنه لا يفسد العقد، ولو كان لا يقتضيه العقد، لأنه يعبر بحكمته من حيث المسمى (بؤ كنه)، هل نحن بالشرط الذي هو من مقتضيات العقد، كشرط ره معلوم بالإشارة أو التسمية، وشرط كفيل حاصر من الكفالة، أو نائب محض وقيلها قبل لا تغرق^(١)

راشترط الحوالة كالكفالة فتودع على أن يحصل اشتري الساع على غيره بالتمس، فلو لم قصد تباين وجاز استعسنا^(٢)

بكن بكاساني اعتبر شرط الحوالة مصداقاً، لأنه لا يقتضيه العقد، ولا يعبر بموجه لأن الحوالة إبرة عن التمس وإسقاط له، فلم يكن مخالفاً للعقد، بخلاف الكفالة وره^(٣)

٥- ويشمل شرط لفظة عندهم ما يلي

أ- أن يكون شرط المصنع لأحد مختلفين كما إذا دأ على أن يسكب البائع شهراً، ثم يسميها به، أو ثوباً على أن يردها منه، أو دابة على أن يركبها شهراً، أو ثوباً على أن يلبسها أسبوعاً، أو على أن يفرجه فشتري ثوباً، أو على أن يههه، أو يورده منه، أو يبيع منه كذا ويحذر ذلك، أو اشتري ثوباً على أن يخطيه

٢- وصح شعب هذا المصنف بشرط خفي عنه، الذي يفسد العقد، وهو كل شرط لا يقتضيه العقد، ولا يلائمه وبه صح لأحد من، أو لاجبي، أو أبيع هوس من أصل الاستحراق، وم يجز العرف به وم يرد الشرع بجوازه^(٤)

٣- أما إذا كان الشرط مما يقتضيه العقد، أي يجب تأنه من غير شرط، فإنه يبيع صحيحاً، ولا يوجب فساد بيع^(٥) كما إذا اشترى بشرط أن يسمي السبيح، أو باع بشرط أن يسلط أو يسلط التمس، أو باع بشرط أن يبيع السبيح لاسمائه التمس، أو اشترى على أن يسلط بيه السبيح، أو اشترى دابة على أن يركبها، أو ثوباً على أن يلبسها، أو حنطه في سبيلها وشرط الخصام على التبايع، وهو ذلك، فائيج حائل لأن اتبع بقصى هذه المذكورات من عدم شرط، فكان ذكرها في معرض افتراء غيراً يقتضي بطلان فلا يوجب فساد العقد^(٦)

(١) رد المحتار ١٦٦١، وانظر بدائع الصانع ٥/١٩٩، والفتاوى وشرورها ٧٧/٦، وتبيين الخلفاء ٥٧/٥

(٢) رد المحتار ٢١٠٠، بدلا من تيمم، وانظر الفتاوى وشرورها ٧٧/٦

(٣) بدائع الصانع ٥/١٧١، وانظر في بطلان الأشكال أيضاً افتاءه وشرورها ٧٧/٦، وتبيين الخلفاء ٥٧/٥، وانظر المختار ١٢٢

(٤) رد المحتار ١٦٦١، ١٦٦٢، وبدائع الصانع ٥/١٧١

(٥) وانظر تبيين الخلفاء ٥٧/٥

(٦) رد المحتار ١٦٦١، ١٦٦٢، وبدائع الصانع ٥/١٧١

(٧) بدائع الصانع ٥/١٧١

أبي حنيفة حذر اشتراط الاعتد على
المشري

أما ما لا ينعف فيه لأحد فلا يبره الشرط
المذكور، ولا يوجب الفساد، كما لم ينعف ثوب
وسرط عليه أن لا يبيع، أو لا يبيع، ربيعة جله
عن أن لا يبيع، أو طمساً عن أن لا يبيع، فلا
ولا يبيع، في شرط لا ينعف فيه لأحد، فلا
يرحب في الصحيح عسار. لأن الفساد في مثل
هذا الشرط، كما يقول الكندي - يصعب
سرياً بزيادة منعه مشروطة لا ينعف عوص -
ولم يوجد في هذا الشرط، لأنه لا ينعف فيه
لأحد، ولا مضاب به، فلا يوجب إلى الزمان
ولا إلى الزمان، فالحق جاز، والشرط
باطل - (١٣)

١ - لما جاء به مصره لأحد، كما لو كان الثوب
شرط أن يخرجه مشري، أو لغيره على أنه
يخرجه، فالبيع جائز، والشرط باطل، لأن شرط
مضرة لا يؤك في البيع ونقل من عسار أن
هذا مذهب محمد - وجه أبي يوسف هو
ساد البيع - (١٤)

السلع فبيع أو حطه عن أو بطلتها، أو
ثمرة عن أن عدها، أو قوته عن أو على
أن يحميه البائع إلى منزله، ويحر ذلك

فليج ل هذا كنه فاسد، لا ينافي منعه
مشروطة في البيع مكنون، لأن البائع ينعف
لا ينافيها عوص في عهد بيع، وهو نصير
الربا، والبائع الذي فيه فرق فاسد، أو فيه شبهة
الربا، وإنه مفسد للبيع، كحطه الربا - (١٥)
به - ويشمل ما إن كثر نفعه لأجي،
كما إذا عسار على أن يبيع في مسجد، أو
مسجد على أن يتصدق به مهران، وإن
يكفي في منع البائع لولا في اشتراط
الفرص ويحرم من النعمة لأجي - (١٦)

ج - ويشمل ما إذا كانت نعمة للمعسر
عليه، كما لو كان حطه عن - يوصي للمشري
يملكها، فالبيع فاسد، لأنه شرط منه منعه
للمبيع، لأنه مفسد - وكذا به شرط عليه أن
يعكها في ظاهر الرواية - وكذا به شرط عليه أن
لا يبيعها أو لا يبيعها، لأن الممنون يبره أن لا
تداوله الأيدي - (١٧) وورد حسن عن الإمام

(١) بدائع الصنائع ١٥ / ١٧، والتمهيد شرح الهدى ١٨ / ١٨
ونظر في نسخة ابن عسار في رد المحتار ١٤ / ١٦١ أن بيع
بمثل هذا الشرط - عدم البيع واجب - فيه مصره لأحد،

وأنه مفسد جاز على الفرض، خلافاً لأبي يوسف

(٢) بدائع الصنائع ١٥ / ١٧، وورد في رد المحتار ١٤ / ١٦١ خلاص
المطهر

(٣) بدائع الصنائع ١٦ / ١٦٩، وانظر أيضاً الهدى
وشروحه ١٨ / ١٦، وبلغ والد مختار ١٤ / ١٦١

١٦٩

(٤) مختار ورد المختار ١٤ / ١٦٢

(٥) بدائع الصنائع ١٥ / ١٧، ونظر في شرح رواية الحسن
الفتاوى عن الإمام أبي حنيفة

لا يتم من غير العرف في هذه - قال أبو بكر
فأبى عن حديث أبي النبي ^{عليه السلام} من يبيع
«شروط» لا أن الحديث جعل موضع النزاع المخرج
لتمديد من المقصود به، وهو قطع المنازعة،
والعرف يعني النزاع، فكأن من هذا المعنى
المعتمد، فهو يوق من النزاع إلا القليل،
والعرف فاقى عليه ^(١)

٩ - كما يستثنى من شرط بحالعه انفسه
المقدم، ما ورد به الشرع، وهذا كشرط
الأحرار في دفع الثمن، فحاجة الناس إلى
ذلك، لكنه يشترط أن يكون معلوماً لئلا
يغضب إلى النزاع ^(٢) وكذا شرط الغارقي
ليبيع لأنه يباي حديث حسان من عقد
وصي له عنه للعرف، وقد يثبت عقل
لا خلافه ^(٣) ثم ثبت بالغارقي كل سلعة معها
ثلاث ياب، فإن وصفت فأملك، وإن سقطت
فحرر ^(٤)

ولم يعد الحد الخفية التي ولا تلي موضعاً
لا يفرض فيها البيع بالشرط، ^(٥)

وما لا مبرأ ولا مضمرة فيه لأحد فهو حائز،
كما لو اشترى عبداً بشرط أنك، أو ثوباً بشرط
نيسه

٧ - واشترى الخبثية من شرط المصلحة المفسدة،
فأحرى به العرف، وبما قيل به الناس من غير
يتكلم، ومنه أن يشترط هذه بشرط أن يبيع له
اللبان مثلاً (أو كذا) لو القصد بشرط أن يبيع
له البانين من، أو صرحاً مسروحاً يجعله له
فليس فله من (أو مطلقاً) أو أن يفسد
بشرط أن يبيع ما قبله بطله من عنده، أو
حاشا لو ثوباً خلف على أن يرقم أو يرقم له
اللبان

فهذه ونحوها من الشروط الجائرة غير الخفية،
ويصح البيع بها ويلزم الشرط منحصراً،
للتعامل الذي جرى به عرف الناس

والقبول مائة - كما يقول ربه - لا هذه
الشرط لا يقتضيها العقد، وجب مع لأحد
لتأخيرين، وهو الشري، فكأن الناس
تداولها، وبسته يترك القياس ^(٦)

٨ - ومن بر عشرين - رحمه الله - على اعتبار
العرف الخلال فوجدت عرف في غير الشرط
المذكور في بيع الثوب بشرط دفعه، وأنزل بشرط
حله، يكون معتبراً، إلا أن يؤد إلى منازعته
وعلى ابن عابد - رحمه الله - عن أصحابه أنه

(١) - (أورد المحقق ١٧٣/١)

(٢) - (لمن المحقق ٢٩/١)

(٣) - حديث (أورد المحقق ٢٩/١) لا خلافه
اللفظ المجهول (٢٧٢/٥) كثره، معاريف الضيق - غير
أما - رحمه الله في الجليلي، ربيع الجليلي ٣٣٧/١ ط
المصنف

١ - (أورد المحقق ٢٧٢/٥) والله اعلم، ١٦ - (أورد المحقق)

شرط السلف، أي المهر من أحدهما للأخر
 فإن كان شرط السلف صادر من المشتري،
 أحل ذلك للمسلم، لأنه يرد إلى جهل في
 الثمن، حسب الترتيب، لأن يكافئه بالسلف
 من جهة الثمن، وهو مجهول، وإن كان شرط
 غصب صادر من المثلج، حل ذلك للمسلم،
 لأنه يرد إلى جهل في الثمن، بسبب
 الغصب، لأن المتعاقب بالسلف من جهة الثمن،
 وهو مجهول^(١).

لآخر شبهة قرب، لأن بيع مشروط
 بالسلف، يعتبر مرصاً جازماً.

٢ - كان المشتري هو المهر من جهة
 المهر من جهة هو المثلج، يتبع المثلج مرصاً
 للمهر.

وإن كان المثلج هو المهر من جهة
 هو المشتري، يتبع المشتري بعض الثمن^(٢)
 ومن صرح أن يجري له من المهر ما لا يجوز
 اشتراط السلف من أحد المتبعين لا يجوز
 بالبيع^(٣).

١٤ - أم شرط التمثيل، وهو السني، يقتضيه
 المصنف، فهو كشرط تسليم المبيع إلى المشتري،

هي هذه، لا حول كلها، نظر الشرط
 والسلف^(٤).

١٥ - واستثنى مالكه من متاعه الشرط مقتضى
 العقد بعض الصور.

الأول أنه يوجب التسليم من المشتري
 الإقالة، فإن لم يشترط على شرط، لم ينعها
 عمري جانب آخر، بأن الثمن بهذه الصورة
 مشروط من عدم البيع من أحد، وهي مع ذلك
 جائزة عندهم، لأنه يشترط في الإقالة، لا ينعها
 في غيرها^(٥).

الثاني أن بشرط التسليم غير مشروط في أحد
 بقف الثمن، وإن كان به، لو لم يتصل به على
 المصنف، فهذا من المهر من جهة المهر، لأن
 غير الذي يدعو به الشرط.

الثالث أنه أن يبيع أنه بشرط تسليمه
 فإنه حلال، وإن كان ذلك مقتضى عقد، وهذا
 تشريف المثلج من المهر، وحلوا ذلك
 تشريف المصنف، واتخاذ المهر من ربه، فإنه
 لا يجوز، لأنه من التخصيص على المشتري.

١٦ - أم شرط التمثيل، وهو الإحلال بالثمن،
 فهو مقرر بالمهر.

الأول جهل الثمن، وهذا بمنزلة بالبيع

(١) الشرح الكبير للشيخ الصغير، ص ١٢٨، ح ١٦٦.

مصرف، بالنظر أيضاً شرح عمراني، ص ١٥، ح ٨.

(٢) الشرح الكبير، ح ١٢٦، ح ١٢٦.

(٣) العودين الطهية، ص ١٦٦.

(٤) الشرح الكبير، ص ١٢٦، ح ١٦٦.

ص ١٢٦، ح ١٢٦.

(٥) الشرح الكبير، ص ١٢٦، ح ١٦٦.

المشروط، هو - وقته كان يسمى على حد ذاته - قد
أعياناً، فأراد أن يسهل - وقته - وقته
شعاعي، وحسبته، فصار سبباً، فصار سبباً،
فقال بعينه، فقلت لا ثم كان بعينه،
فصحة، واستبقت حملها إلى أهل، وفي رواية
«وشرطت ظهره إلى المدينة»^(١)

ويروى أن هذا شرط جائز عند كثير من، فقد
علق الشريكان على هذا الحديث بقوله وهو
مثل على هذا البيع مع استثناء الركوب، وبه
قال الجمهور، وحسبه مالك إذا كان مساهمة
المشروط به، وحدها بثلاثة أيام، وقال شافعي
وأبو حنيفة وأحمد لا يجوز ذلك، سواء أعلق
الشاه أم كثر^(٢)

والحديث - وإن كان في الانبعاث ليس
مالم يبع إلا كان مما يركب من الخيول، تكن
الملكبة فسوا عليه ألا يندفع سير ملكي صبيح
معه يبع، على سبيل الاستعانة، بسبب هذا
الحاجة للعاب

١٧ - والخبر بالذکر عند مالك، هو أنه إن
استبعد الشرط ففعل بالعقد، سواء كان شرطاً
بمقتضى المقصود من البيع كشرط عدم بيع
المبيع، أو كان شرطاً يعلق بالثمن كشرط

والقياس بالمعنى، ورد الموصى عند انقضاء
البيع، فهذا الأمر لازمه جود شرط، ونقصه
انقضاء بتمامه، فشرطها تأكيد - كما يكون
الندوي^(٣)

١٥ ولما اشترط من الشرط، فهو كشرط
الأجل المعلوم، وهو الخيل، والخيل (أو
الكنفيل) عهداً الشرط لا يفتى بالعقد، ولا
يعتصمها، بل هي كعمدة عليه بمصاحبه، فإن
شرطت عمل بها، والأهلا.

وصححو شرط فروه، ولو كان عاباً،
وتوقف السلامة حتى يقضى الرمي للعاب
أما اشتراط الكفيل المتكثف لجائز أن يرب
غيره، لا إن معدت، لأنه قد يرضى وقد يابى،
فشرط فيه القرب

١٦ - وقد عرّف من جرت له صور من الشرط،
تصرف استثناء، فوفاك حكم خلاص، ما هذه
الصورة، وهي ما إذا شرط البائع مئة
لصده، كركوب القابة لو سكر المد رمله
معاومة، فمن يبيع حائزاً، والشرط صحيح^(٤)
مبدوناً هذا كالأستثناء من التخصيص
الشراعي، فتقدم^(٥) وتليه حديث جابر

(١) حديث جابر (١) في الترمذي والمسلم على وجهين
تخرج به البخاري (فتح الباري) ٢/١٥ ط القليوب،
رواه (٢) ط جزي، علي.

(٣) من الأوطار ١/٢٢٨، ٢٢٩

(٤) سلقه المصنف على شرح حكي ٢/٢٠٢
(٥) شرح الكبير ٢/٢٠٢ وحاشية المصنف على ١/٢٠٢،
والقوانين المنهية (٢٠٢)

(٦) راجع إلى ١ من هذا البحث

ونقله الآخر، فقد حكى ظهره، وكذا الذي
يلومن كلام الحدوي^(١)
وهنا سؤالان بطرحان:

١٩ - السؤال الأول ما الذي يلزم لو وقع البيع
بشرط المقرض وهو الشرط للحل بالتمن،
وهنا السبعة عند المشتري، بمصوت البيع
المسلم (كما لو هلك) من، أسقط مخرط
الشرط شرطه، أم لم يسقطه؟ وفي المطويات
أقوال

الأول - وهذا في الغدوب - إما أن يكون
المقرض هو المشتري أو البائع
أ - فإن كان المشتري هو الذي أقترض
البائع، فإن المشتري يلزم الأكثر من التم
الذي وقع به البيع، ومن القيمة يوم القبض
فإنما اشترها بعشرين والفبعة ثلاثون، لزمه
ثلاثون

ب - وإن كان البائع هو الذي أقترض
لمشتري، فعلى المشتري للبائع الأقل من
تمن ومن القيمة، فبدره في المثال المذكور
عشرون، لأنه انقضى ليرداد، فموجب شفيش
نصفه

الثاني - يتناول الذي في المدونة، وهو لزوم

السلف من أحد المتبايعين، فإنه يصح البيع
ولا ينشطر في هذه الحال سوى أن يكون
الإسقاط مع قيام السلفه

فقد عدل الحارثي صحة البيع هنا، بحذف
شرط السلف، بقوله لزوم المانع^(٢)

٢٨ - وهل يشترى بحكم في الإسقاط، في مثل
شرط المقرض، بين أن يكون قبل التمكن من
الاتصاف به، وبين أن يكون بعد التمكن؟ مولان
لهم في المسألة

أ - مشهور بالذهب، وهو قول ابن القاسم،
أنه إذا راد المقرض على المقرض، والسلفه
قائمة، صح البيع، ولو بعد عيه المقرض على
المقرض عيه بمكة، الانتفاع به

ب - وسواء سحروا وبين حبيب، هو أن
البيع يقتض مع العيب على المقرض، ولو أسقط
شرط المقرض، فوجود موجب الرضا بينهما، أو
تسام الرضا بينهما - كما عر الشيخ القديم - فلا
يضع الإسقاط

والمسند الأول عند القديم، كما صرح به،
وصال المدونة إلى الآخر، كما يشخص كلامه

(١) تطاول على القول في الظنية ١٧٢، فقد صرح ابن جزي
عنا بقوله - علام - ونظم شرح الكبير فندبر
وحاجبه المدونة عيه ٦٧/٢، وشرح الحارثي ٨١/٥

(٢) القترح الكبير وحاجبه المدونة عيه ٦٧/٢ مع بعض
نصرك - وظنية المدونة على شرح الحارثي ٨٢/٥

بعضه، ولا بيع ما ليس بمصلحة له، وبه يتصور
الأ ما ثبت استثناءه بالشرع، وطبلا ما رواه
من مقتضيات العقد أو مصلحته، فكان مدعيهم
بذلك أصيب انداهب ثلاثة

ومع ذلك، فقد قسم بعضهم الشرط،
فقال

الشرط إما أن يقتضيه مطلق العقد،
كالقبض والاستداع والرد بالعينة، أو لا
فالأول لا يصح بالمتفق.

والثاني وهو الذي لا يقتضيه العقد، فإنه أن
يتعلق بمصلحة العقد، كشرط السري،
والإتشاء والأهداف المقصودة، من الإنكاسة
والخيانة والعيبر^(١)، وبحرفك^(٢)، أو لا

فالأول لا ينفذ، ويصح الشرط عنه
والثاني - وهو الذي لا يتعلق بمصلحة
العقد - إما أن لا يكون فيه عرض بورث مازحاً،
كشرط أن لا تأكل الدابة اللحم إلا كذا، فهو
لا، والعقد صحيح، وإما أن يكون فيه عرض
بورث متازعاً، فهذا هو الغشاق، قصد، كالأمو
التي تأتي مقتضاه، بحرف عدم القبض، وعدم

القيمة مطلقاً، سواء أكان الشك هو المانع أم
المعري

الثالث أن تعزيم المشتري الأقل، إذا
فصرح من الملتزم عمله رداً له، يجب على
ما اقترعه، ولا ترعه القيمة بالعمد، بل بغير^(٣)
وهذا كنهه رد كذا، فليس فيها، فإن كان
مطلباً، فإنه يجب فيه نقل لأمه كمينه، فلا
كلام لواحد، فهو مدعى ما غلوك كذا، فإنه ورد
بغيره^(٤)

المسألة الثانية

٢٠ - ما الذي يرم، لو وقع البيع بشرط ناقص
للمقصود، وبات المسألة عند المشتري، سواء
أنقسط ذلك الشرط، أم لم ينفذ؟

والجواب - إن الحكم هو، أن النقص لا يترتب
بفسخ يوم القبض، ومن النقص، بفسخ البيع
بأنقص من شيء المعتاد، لأجل الشرط^(٥)

ثالثاً مذهب المالكية

٢١ - التزم منه عليه من الشارع عن بيع وشرط
في الحديث المتقدم، واشترى حديثاً، ثم عجز
وصي الله عليهم أن الشك في ذلك حال، ولا يخل
سلف وبيع، ولا شرطان في بيع ولا ربيع، لا

(١) حديث لا يخل من ذلك، ولا شرطان في بيع

أما قوله القرضي ٢١/٢٥٥ - مقتضى علمي، وقال

حسن صحيح

(٢) مذكور في الأصل من موقوف والمكرر

(٣) حاشية المحلل من شرح الترمذ ٢١/٢٥٥، ٢٥

(٤) القرض الكبير وحاشية المحققين على ٢١/٢٥٥

(٥) سائيه المسمى في الموضع نفسه

(٦) القرض الكبير وحاشية المحققين على ٢١/٢٥٥

المتصرف وبأنه ذلك (١)

وحلله هذا للتصريح

(١) أن الشرط ما يقتضيه العقد، أو يتعلق

بمصلحته، أو بمنعته، صحيح

(٢) وأن الشرط ما لا عرص له لا غ،

ولا بعد العقد

(٣) وأما الشرط ما فيه عرص يورث

تأخره، فهو شرط للعقد، وذلك كشرط

ما يخالف مقتضاه (٢)

٢٢ - ومن هم ما نصوا عليه تطبيقاً للمحدثين،

وهذا التصية

(١) البيع بشرط بيع، كأن يقول: معتك

هذه الأرض بألف، على أن يبيعني دارك بكذا

أو تشتري مني دفتي بكذا، فهذا شرط فاسد

معد، لا يقتضيه العقد

(٢) لبيع بشرط القرض، كأن يبيعه لوصه

بألف، بشرط أن يقرضه مائة، ومثل القرض

الإحدية، والترويع، والإعارة (٢)

(٣) شراء درع بشرط أن يعهده البائع، أو

قوب بشرط أن يعطيه، ومنه كم يمول عميرة

قبرلي شراء حطب بشرط أن يعهده إلى

بيته، فلهذا ذهب في هذا والمثله بطلان الشراء

لاشتماله على شرط عمل فيه م يملكه مد،

وبذلك فاسد، ولأنه كما قال الأسوي: شرط

مخالف مقتضى العقد، فهو السع والشرط في

الأصح وإن يكن عندهم بولان حران في هذه

الجواب

أحدهما أنه يصح بيع، ويغزى الشرط،

وهو يسمي بيع وشارة، ويردع المسمى

عليها باعتبار القيمة

وثانيهما: يبطل الشرط، ويصح البيع به

بماثل المبيع من المسمى (١)

٢٣ - واستحق الشافعية مسائل معدودة من

البيع " صححوها مع الشرط وهي

أ - البيع بشرط الأجل المعتبر، لدوله تعالى

فإذا تدبرتم بلغني أنه أجر مسمى

بأنه يوم (٢)

ب - البيع بشرط الزهر، وللهذه بالملووية

ج - السع بشرط الكفيل المعتبر أيضاً،

لحرص ماء من صبح لو لمس ثاب في القعدة،

ودلت بمحاذاة بينهما في معامه م لا يرصى لا

بها

د - الإشهاد على جريان البيع، للأمر به في

(١) حاشية عميد على شرح لمحمد بن المصنف ١/٧٧.

وتخرج المصنف بحاشية ١/٧١، ٧٢، ٧٣.

(٢) حاشية لمحمد بن المصنف على شرط المصنف ١/٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧.

لمحمد بن المصنف على شرط المصنف ١/٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧.

(٣) سورة البقرة ٢٨٢.

(١) حاشية لمحمد بن المصنف على شرط المصنف ١/٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧.

(٢) حاشية لمحمد بن المصنف على شرط المصنف ١/٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧.

(٣) حاشية لمحمد بن المصنف على شرط المصنف ١/٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧.

وهو براء، وحاشية لمحمد بن المصنف ١/٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧.

الآية: قال تعالى: ﴿وَلْتَعْلَمُوا أَنَّمَا خُنْتُكُمْ﴾^(١)

هو البيع بشرط تخلف^(٢) ر. ه. سقطت
حديث بن مقلد المعروف^(٣)

٢٤ - البيع بشرط عتق المبيع، وجه أقول
عندهم

المقول لأول، وهو إما مباحها أو الشرط
صحيح، والبيع صحيح، وذلك حديث عائشة
رضي الله عنها، أنه أُرسل أن نسي في بيعه
لمنقو، فأمره بطله، ولا، ه. قد كثر ذلك
لرسول الله ﷺ فقال: «اشرب وعتبها» فأنزل
الولاء لمن اعتق^(٤) ولم يذكر النبي ﷺ أن شرط
الولاء لهم، بل كان «صالحا» فهو بشرط
شرطا ليس في كتاب الله؟ من شرط شرط
ليس في كتاب الله فهو باطل^(٥)

ولأن استعقاب المبيع العتق عهد في شراء
القرى، فاحتمل شرطه وتنبؤ الشرع
للمعتق

على أن به منقذ للمشري، دنا بالولاء،

(١) سورة البقرة ٢٨٢

(٢) للحديث (سبر أخرجه عنه)

(٣) حديث أنس بن الولاء بن أنس، أخرجه البخاري
(فتح الباري ١/ ٣٧٦ ط الثانية، وسبب ١١٥٩ ط
جسي اعلم)

(٤) حديث من اشترى شرطاً ليس في كتاب الله فهو
باطل، سبق أخرجه (ص ١٠٠)

وأخرى بالكتاب، ولما منع بالكتاب فيه^(٦)

المقول الثاني أن الشرط باطل، فيبيع
باطل، كما لو شرط بعهده، هـ

والمقول الثالث أنه يصح البيع، ويطل
شرط^(٧)

٢٥ - وعالمته المانع لخاص من مبي
شرط ثلثه، اعتبر لسمي مع الحس، في
صحب القولين عندهم، فيصح البيع ويطل
الشرط، فظاهر حديث يروى في بعض رواياته.
وقوله عليه الصلاة والسلام: «لما نشي صبي
الله عنها» فوكله على لهما بالولاء^(٨)

لكن لا يصح بطلان الشرط والبيع في هذه
حالة، لما تقر به الشرع، من أن بولاً لمن
أعني

دنا من هؤلاء، عن حديث عائشة
وشرطي لهم بالولاء، لكن الشرط لم يقع في عهد
البيع، ودنا خلاص خضبة عائشة، وإد بالولاء -
لهم، سعي عندهم^(٩)

٢٦ - وما أشبهه بغير شرط المراء من
المعروف في البيع، لأنه يحتاج لتدبير به إلى

١- نسخة المطبع ٣٠٠/١

٢- حاشية البص ٦٤/٢ ٧٦ وتطرق فيه شرح لم ينج فيه
٧٦/٢

٣- حديث بالولاء، أخرجه (ص ٢٤٥)

٤- حاشية البص من شرح المبيع ٧٦/٢، وأظهر شرح
المبطل من المبيع ٦٤/٢

لأنه تصريح بمقتضى العقد^(١)
 بـ شرط قطع الثمار أو بعضها بعد صلاحها
 ونقصها، فهو حذر في عقد البيع. كذا جاز
 بيعها بعد النقص مضاف من شرط
 مازوني عن أبي حمزة رضي الله عنهما أن
 النبي ﷺ قال: من بيع ثماراً حتى يولد
 صلاحها^(٢)، وفي رواية عن أبي حمزة رضي
 الله عنه: قال: قال رسول الله ﷺ: لا يبيعوا
 ثماراً حتى يولد صلاحها^(٣)
 وأما حديث أبي حمزة رضي الله عنهما في حواله بيع الثمر بعد
 صلاحه، وهو حديث يكتفي بالأحوال الثلاثة
 ببيع من غير شرط، وشرط فسخه، وشرط
 بطله^(٤)

جـ - شرط أن يعمل الشئ عملاً معدياً في
 المبيع، كما هو شرط في نوب شرط أن يجهز
 المبيع، أي أصنف كونه ثلاثة، وقد
 ثبت^(٥)

د - شرط أن وصف موصوف في المبيع عرفاً،
 ككون القند حاملاً، وأما ثلث، والشرط

شرط مبرأة، ينفذ ولم يتم البيع فيها لا يصح
 الحقي، كون مبرأة، مطلق في حيوان أو
 غيره، فليصح مع شرط المذكور صحيح مطلقاً،
 سواء أصبح الشرط أم لا يصح. لأنه شرط يتردد
 انعقد، ويوافي ظاهر الحديث وهو السلامة من
 العيوب^(٦)

وإذا علم هذا، أي أن من عسر رضي الله
 عنهما باع عبداً له شرطاً فخرهم، ماله،
 فليكن له بشرط به ذلك اسمه في شخص
 إلى عشرين رضى الله عنه ففرض على من عمر
 أن يخلط له بعد سنة بعدد ما به له يخلط،
 فليكن أن يخلط وأرجع العبد، فباعه ثلث
 ومائة^(٧)

والجواب: أن دلالة نصها على أن
 المصنف في غير شرط المبرأة من
 العيب، وهو مشهور من الصحابة، فليكن
 الإجماع الكوفي^(٨)

٢٧ - وفي أسننه أيضاً

أ - شرط عمر المبيع، فيمكن المانع، جاز

(١) حاشية الجليل على شرح معجم ٢٩٢
 (٢) حديث أبي حمزة رضي الله عنهما في بيع الثمار حتى يولد صلاحها.
 لمصرجه السبكي مع البحري ٢٩١ ط مطبعة
 ومسلم ٢٩٧ ط ١ حاشية السبكي لمصرجه
 (٣) حديث الأئمة رضي الله عنهم في بيع الثمار حتى يولد صلاحها.
 لمصرجه مسلم ٢٩٧ ط ١ حاشية
 (٤) شرح المقي على البيع ١٢٢
 (٥) معجم ومصرجه ٢٩٢ مع هذا الجمع

(١) شرح البيع ٢١٢ ط ١
 (٢) كذا في أسننه مع هذا الجمع، ذكره شرح الإسلام
 وذكره الأصناف في شرح البيع ٢٢٢ ط ١
 (٣) وعرف إلى جهته، وليس عنه أنه صححه، ولم يحد
 كتاب الفتن للبيهقي بعده في حديثه البحري
 (٤) فخر شرح المجمع وحاشيته في ٢٩٢ ط ١، وشرح
 لفظي على المجمع ٢٨

أحدهما ماعرف مقتضى العقد يحكم الشرع، كالنفاذ، وحلول الشرع ونصرف كل واحد منهما فيما يصير إليه، وبغير مجلس، والرد بحسب مذهبهم

فهذه الشروط وجوده كعدمه، لا يبعد حكمها ولا يؤثر في العقد، لأنه بيان وتأكيده لمقتضى العقد^(١)

الثاني، شرط من مصلحة العقد، أي يتعلق به مصلحة تعود على المشرط من المتعاقدين كالخيار، والشهانة، أو المشرط صفة في الثمن، كتأجيله كنه أو بخصه، أو زرع معين به، أو كميل معين به، أو اشتراط صفة موصوفة في اللب، كالصناعة والكتابة، أو اشتراط كون القدح ديب لبر، أو غريزة الدب، أو العهد صبيدا، أو الطير حصونا، أو بهيمة، أو يجه من مسافة معلومة، أو كون حراج الأوس كما أوضحه المشروط في كل ما ذكره، ويلزم للرجاء به^(٢) وذلك لحديث: «السمعون عند شروطهم إلا شرطا أهل حرام» أو حرم حالاه^(٣)، ولأن المرافعات تختلف باختلاف ذلك، فعدم بصرح اشتراط ذلك لعانت الحكمة التي لأجلها شرع البيع

صحيح، وبمشرط الخيار إن تخلف الشرط فالأول روح الصحة، أن هذا الشرط يتعلق بمصلحة العقد^(٤)

ولأن التزام موجود عند العقد ولا يوجب التمسك على إنشاء أمر مستقبل، ذلك الذي هو حقيقة الشرط، فلم يشملته التخي عن بيع وشرط^(٥)

وهذا لأنه لا سلم للبيع حتى يستوي الثمن

و - شرط الرد بالبيع، لأنه مقتضى العقد^(٦)

ز - خيار اسوية فيما إقناع ما لم يره، على القول بصحة، بلحاجة إلى ذلك^(٧)

وأما مذهب الحنفية

٢٨ - قسم معالجة الشروط في البيع إلى قسمين

الأول صحيح لازم، ليس بشي اشتراط عليه فكه

الآخر فسد بمرم اشتراطه

(١) فالأول وهو الشرط الصحيح اللازم، ثلاث أنواع

(١) شرح المصنف، ج ٢، ص ٢٨٧، ٢٨٠، وشرح المصنف وحشية القوي عليه ١٨٠ / ٢، ٢٨١

(٢) لجنة المصنف ١٨١ / ٢، والرد والرجعة في الثمن من مذهب الشافعي عليه

(٣) شرح المصنف على المصنف ١٨٠ / ٢

(٤) حاشية المصنف ١٨١ / ٢

(١) كتاب النكاح ١٨٩ / ٢، والمصنف ١٨٥ / ٤

(٢) كشف المصنف ١٨٩ / ٢، ١٩٠، والمصنف ١٨٥ / ٤، ٢٨٦

(٣) مذهب، والمسلمون على شروطهم، ١، سهل قوله

(٤) (١٨٥)

بمعرفة نفعه مثلاً معروفة، من ألفت العين
بشرط استثناء نفعها، لمن استيفاء البيع
أبطل

وإن كان الثابت بعمل بشري وتوسطه،
نومه أجبره مثله لتعويته بمعرفة المستحقة على
مستحقها وإن ظف به غير ذلك، لم يلزمه
عوض^(١)

ب- وكذا لو شرط المشرى على السامع حق
احتطب، أو تكسيره، أو حياطة ثوب، أو
نقصه، أو حصاد ربح، أو جرد حبه، فيصح
إن كان السامع معلوم، ويلزم البائع عمله ولو
شروط عبثية أو بمجمل متبذره إلى منزله، والسامع
لا يبرره، اللهم فيه وجهان^(٢)

ثم إن قصد العمل بالشروط بلفظ البيع، أو
استحقاق النفع بالأجرة، خاصة، وبغير عوض
البائع، رجع القسري بعوض نائب النفع، كما
لو اشترى الأجرة بعد بعض عوضها، ورجع
شاسأجر بعوض النفع

وإن عدل العمل على جائع بعرض، فقيم
مذاقه من يعمل، والأجرة على السامع، كما في
الإجازة^(٣)

٢٩ - استثنى المسألة من حوار شرط المصح

هذه الشرط إن وقع به لزم، وإلا فله شرط
تفصيله نواته، أو أوش عقد الصفة، فإن نعد
الرد بعين أو ش قصد الصفة، كان يجب إذا بلف
عند الشري^(١)

الثالث شرط ليس من مخصص العمد،
ولا من مخصصه، ولا ينافي مقصده، لكن فيه
بعض مضمون سابع أو للمشتري

أ- كما لو شرط السامع سكر سكر القليلة
شهر، أو أن يحمله الدابة (أو المبراة) إلى
موضع معلوم فإنه يصح لحدوث حذر رضي
تبعه عنه، حين دفع حمله عن النبي ﷺ، فإن
وعدته واستثنى حلاله إلى أبي^(٢)

وحدوث جابر ليفد، أو أبي ﷺ حتى
عن الحافه ومراصة، والفتي^(٣) أن نعمته^(٤)
والمراد نائب الامتياز

يجب على ما لو رافقه فلما أمر جرة
ومثل ما تقدم أيضا بشرط السامع أن
يحمى البيع حتى يتوفي ثمنه، وكذا بشرطه

(١) كتاب الفخا ١٨٩/٣ - ١٩٠

(٢) كتاب جابر لضمه به البخاري وفتح الباري ٣٩٤/٥ ط
الطبعة، وسلم ١٩٦/٣ ط عيسى الحلبي

(٣) حديث أبي حنيفة في المحققين والبرزنجي والكنز لا
تقدم، والخبر به صمد ١١٧٥/٣ ط عيسى الحلبي،
والفتح، يفتح البخاري ٥٠ ط الطبعة، ورواه
بوالفتي إلا أن معناه والشرح القرمذي ٨٥/٣ ط الطبعة
الشرعية المذكور مواتها إلا أنه قد علم

(١) كتاب الفخا ١٨٩/٣

(٢) طبع الترمذ

(٣) كتاب الفخا ١٩٦/٣

ان شرط وحده احتسب لا همه هم ، وهو رواية عن
الإمام أحمد

وبن سفيان

أما بيعه في بيعه ، وأما بيعه في بيعه ،
عن بيعه في بيعه ^(١) ، وأما بيعه في بيعه ،
ب - وهو أن يشترط في بيعه ،
والمعنى في بيعه ^(٢)

ج - وأنه شرط على في آخره ،
ككأن الشارح

وكذلك كأي ما كان في معنى ذلك ، مثل أن
يقول بعثت داري بكذا عن أن تروحي
إسب ، أو عن أن تصلي على داهي ، أو على
حصي من ذلك ، أو على أن يجمع ^(٣)

البيع الثاني

٣١ - أن يشترط في العقد ما ينافي منصفه .
مثل أن يشترط البائع على المشتري أن
لا يبيع المبيع ، ولا يبيعه ، ولا يفتنه ، أو يشترط
عليه أن يبيعه ، أو يفتنه ، أو أنه متى (عالت)
المبيع لها ، ولا يفتنه ، أو أن يفتنه فاصب وجمع

(١) راجع الإيضاح ٢٢٩/٢ ، ٢٥٠

(٢) حديث أبي هريرة ، وهو لمرحوم أحمد ٢٣٥/٢

طهيمية ، والترمذي ٢٣٢/٢ ، المعصني (الخطي)

وقال الترمذي حديث حسن صحيح

(٣) ككتاب الشرايع ١٩٣/٢ ، وقطر ١٢٢/٢ ، ٢٨٦/٢

والشرح الكبير في بيعه ٥٢/٢

فقط ، ما يجمع في الاستثناء بين شرط
وكذا صحيح كجمل المذهب وتكرار ، أو
جباة الشرب وبعبارة ، فإن البيع لا يصح ،
فليت عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن
لبيبي ^(١) قال : لا يخل مذهب وبيع ،
ولا شرط في بيع ، ولا يجمع ما لم يفسد ، ولا
بيع ، ليس عليه ^(٢)

أما أن كان الشرطان المجموعان من منصف
لصحة ، كأن شرط حصول الثمن مع تصرف كل
مهما فيها يصير به ، فإنه يصح بلا خلاف ، أو
بكونها من مصلحة البيع ، كأن شرط ومن وكمن
معيّن يفتن ، فإنه يصح ، كأي لو كان من
مصلحة ^(٣)

(٢) والأخير وهو الشرط القاسد المحرم ،
حتى أيضا ثلاثة أم ع

البيع الأول

٣٥ - أن يشترط أحدهما على صاحبه عهد
آخر كعهد ستم ، أو مرض ، أو بيع ، أو حرفة ،
أو شركة ، عهد ، شرط قاسد ، عهد به البيع ،
سواء بشرطه أو بغيره أم المتقري

وهذا مشهور المذهب ، وإن كان بطلان

(١) حديث الأعمش مذهب وبيع ، وهو لمرحوم أحمد ٢٣١/٢

(٢) كتاب الشرايع ١٩٦/٢ ، ١٩٦/٢ ، وقطر ١٢٢/٢

(٣) والشرح الكبير في بيعه ٥٢/٢ ، ٥٢/٢

يحصل له من العرصه الذي شرطه، فلا يلزم
محصول له عرصه وجع بالخص

حـ - وبمشري الرجوع يربطه الشرع بالقاء
الشرط، لأنه إما أن يشرى بربطه الشرع، لا
يحصل له من العرصه الذي شرطه، فلهذا
يحصل له عرصه رجوع ما يريه أي سمح بهاء
كما لو وجدته معها

ملبانع الخيار بين الفسخ وبين أنه نزل
الخص

وبمشري الخيار بين الفسخ وبين أنه
ما يريه على أن يضمن^(٢٦)

و مع ذلك فقد ذكر خصامه أيضا احتيال
نحوه الخيار، بدون الرجوع شيء، وذلك
فما على من شرطه أو خصمها، فاصح
الراي ونصحه، ولأنه ما يضمنه الشرط من
الشرع بمجهول، فهو الشرع مجهول، ولأن
البي^(٢٧) لم يحكم لأرسل من شيء، مع
مسند الشرط، وصحة البيع^(٢٨)

الفرع الثالث

٣٤ - أن يشرط الفاعل أن يشرى شرطه
عليه البيع والشراء، كمن شرط البائع
أن يشرى بكده أو بعينه أو بغيره، وكقول

(٢٦) الفرع نفسه، وانظر للقي ١/ ٦٨٧، والفرع الكبير

١٩/ ١٠

(٢٧) الفرع الكبير، في دليل القضي ١/ ١٠١

عليه الفسخ، وإن أمضاه فالولا، له، يهدد وما
أنهها ثم وجد فاسد

وفي مسند البيع ما رواه في المسند
والمنصوص عن أحمد أن البيع صحيح،
ولا يطل الشرط، بل يطل الشرط فقط، لأن
البي^(٢٩) أطلق الشرط في حديثه بمره
للمعروف، وم يطل العقد^(٣٠)

٣٥ - وقد استثنى مخالفة من هذا الشرط
الباطل المتيقن، فصح أن يشرطه البائع على
المشتري، لحديثه بمره المذكور، ويحرم
المشتري على المعنى إن أبيه، لأنه حر في ماله
كالمعروف، فإن أمضى المشتري من عهده اعتضه
الحاكم عليه، لأنه عتق منق عليه، لكونه
هره أثابها، كالمعروف^(٣١)

٣٦ - وبما على المحكم بصحة البيع بها
تقدم، وبما الشرط فقط بناء على مدعهم
فإنه من يشرى ذات عرصه بفساد الشرط من
البائع والمشتري، سواء أعلم بفساد الشرط أم لم
يعلم - ما يبي

أ - فصح البيع، لأنه لم يعلم له ما يضمن عليه
من الشرط

ب - وبما من الرجوع بما خصه الشرط من
الشرع بالفاء الشرط، لأنه إنما يضمن ما

(٢٩) حديثه بمره من نسخة ٢٢/ ١٠١

(٣٠) كتابه للمعروف ٣٣/ ١٩١

واحد وسبعة ذلك العقد يعتبر باعتدائه
الشر

واشار الكمال من اقسام من خضعه إلى توهم
من يكلم في الحديث أن الحديثين معي
واحد، وبس كذا كذا، بل حديث اليقين
لخص من حديث الضعيفين، لأن الأول
خصوص حقيقة من الضعفاء، وهي البيع^(١)
وأما حديث معتق فهو رافع لشبهة البيع
وعينه، كالإحارة، واختلفت الصور التي ألفها
القضاة تصور التي عنه

الشرعي. قوله: إن جاءه رد، فلا يصح
البيع، وذلك لأن مقتضى البيع هو الملك حراً
النايع، والشروط ما يسهل، ولأنه علق البيع
على شرط مستصر، فلم يصح، كما قد كان
بذلك إذا جاءه أحد الشهود. واستثنوا من ذلك
قول الجائز: بعتك إن شاء الله، يقول
المشتري: بعتك إن شاء الله، ويبيع المربون،
فإنه يصح، لأن بيع من الخلو سري لغير
والمسكن من صفواته، فإن رهي عمر، ولا
له كذا وكذا^(٢)

(د. مصطفى عربون)

على لمصطلح ينظر في مصطلح (يعتد في
بيعة)

يعتد في بيعة

٣٥ - ورد في حديث أبي هريرة رضي الله عنه
قال: قال النبي ﷺ عن بيعته في بيعة^(١)
ورود في حديث أبي مسعود رضي الله عنه
قال: قال النبي ﷺ عن صديقين في
بيعة^(٢)

والمراد به المسألة: جمع بيعتين في عقد

بيع الوضعية

نظر وضعه

(١) كتاب الطاع ١٩٥/٢، وشتر: الكبير في بيع المص
٥٨/٤

(٢) سنن ترمذ

(١) حاشية العدوي على شرح كتابه لأطال الرب، في شرح
رسالة أبي أبي ربه القحولي (٥٧٢/٤)
(٢) بيع القديم ٨١/٩

(٣) حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «المراد به المسألة»
في البيعة، ومصحح أحمد شافعي في حقه على حد
(٤) ٧٩٥/٢ دار المعارف

منها الفسخ، صحيح في حق بعض الأحكام
فمثل الأسرار، وصاحب البيع، ومن له حق
المعسر حتى لا يملك المشتري منه من آخر
ولا ربه وسقط الدين بملأه فهو مركب من
المعقود الثلاث، فالرأفة فيها صفة الجبر والبقره
وسر، فجور طابعه أناس إليه بشرط سلامه
البتين لصاحبها، فإن في الجبر وبقي أن
لا يفسد في الإلزام عن الفوق خاسم وفي
النهر والمعمل في ديالوما هي مارجعه
أريلمي^(١)

٥ - وقال صاحب بيع المعسر شمس من مناسري
الشخصه بيع المعقود صحيح حازر وثبت به
صحة شرعا وعرف على قوله الثقاتين به، ولم يؤ
من صرح بغيره، وقد جرى عليه العمل في
عالم جهات المستحسن من من مذهب وحكمته
مقتضا الحكم، وأقره من يعون به من علماء
الإسلام، مع أنه يمين من مذهب الفقه،
واسما اقتضاه من احتلوه ولقعه من مذهب،
فمهوره الماسة إليه، ومع ذلك والاختلاف في
صحته من أحد وفي التصريح عليه، لا يخفى
على من له إلمام بالحق،^(٢)

شرط بيع الوفاء عند من يجيزه

٦ - كتفني أحكام بيع الوفاء شرعا عند من

القواعد نزلت بالتمليل، كما في الاستصناع^(٣)
٣ - ذهب أبو شجاع وعلى السعدي والفاصي
أبو الحسن ابن سريدي من الخصية إلى أن بيع
الوجهاء ومن ربي بيع، حسب ما جميع أحكام
المرحى فلا يملكه المشتري ولا ينتفع به، ولو
استأجره لم يرمه كغيره، كالمز من هذا استأجر
المشهور من الميراث، وسقط سبب يلاكمه
ولا يضم ما راد عليه، وإذا مات سرق كان
المرجى أحقر به من سائر الغرماء

وحسنهم في ذلك، أن النسخة في النسخة
لصاحبها، لا للألفاظ والمباني وهذا كانت الحجة
شروط العوض بها، وكانت النكاحه شرط براءة
الأصل حوائه، ومثل ذلك كثير في الفقه
وهذا البيع فاشترط فيه أحد مبيع عند رد
للمس كان ربه، لأنه هو الذي يؤخذ عند أداء
الدين^(٤)

٤ - قال ابن عابدين في بيع بركة قولاً،
الأول أنه بيع صحيح منه بعض أحكامه
من حل الانتفاع به، إلا أنه لا يملك المشتري
بيعه، قال الربيعي في إكراهه، وعنه الفتوى
الظاهر القول، بل جامع لبعض المحققين أنه
فأنسد له من بعض الأحكام حتى يملك كل

(١) جود سلطان الربيعي ٥٨٤/٥ والبحر الرافق ٥٨٦/٦

والفتاوى المصنوعة ٥٠٨/٣ - ٥٠٩/٤ وابن عابدين ٢٤٦/٦

٢٤٧ بعض محتاج ٢٦١/٢، ومبينة محتاج ٤٢٢/٢

وربقة المستدين من ١٢٣، والإجماع ٥٨١/٢

(٦) تبيين عقائد ١٨٢/٥ والفتاوى جامع المقنن ٢٠٥/٤

(١) ابن عابدين ٢٤٦/٥ - ٢٤٧/٦ في ديواني

(٢) بنية الموشقين من ٣٣ ينصرف

بجزء لا بد من نواحيها وهما

١ - أن يصر في العقد على أنه متى رد البائع
النسب رد بشري البيع

ب - سلامة البديلين، فإن نكح ببيع وفاء
وكانت قيمته مساوية للبديلين (أي النسي) سقط
البيع في وفاءته وإن كتب رثاءه على مقدار
الطير، وهنك المبيع في يد المشتري، سقط من
قيمتة قدر ما يثبت للبائع، وهو في هذا، كأنه
عند الحصة^(١)

الأثر المترتبة على بيع الوفاء

هناك آثار ترتب على بيع الوفاء، عند من
يبيعه من يباخره القندية وغيرهم عملها
مباطل

أولاً - عدم نقل الملكية

٧ - إن صد الوفاء لا يسرع للمشتري التصرف
الناقل بملك كالبيع وألمح عند من يجوز
ويرتب على ذلك عدة مسائل

١ - عدم انعقاد بيع المبيع وفاء من غير النكاح،
وذلك لأنه كأنه من الوفاء، والوفاء لا يجوز بيعه^(٢)
ب - لا يجوز للمشتري في بيع الوفاء

السعة رضى التمتع لئلا يفسد
مصلحة نفعه من فوائده التي يفسد. له مثلي
من كرم بعد وحل ولاسرة، ما عت خرافة نصيبها
من أرجل، واشترقت انت من حامت بالنسب
رد عليها نصيبها، ثم ساع الرجل نصيبه، هل
للزوجة فيه شفعة^(٣)

قال (أبو القاسم) إن كان البيع بيع معاينة
ففيه الشفعة للزوجة، سواء كان نصيبها من
الكرم في يدها أو في يد الرجل

وبيع الوفاء وبيع المعامنة واحد، كما في
النفاء بخانية^(٤)

ح - إخراج في الأرض، يسهل بيع وفاء على
الناقل^(٥)
د - لو هنك المبيع في يد المشتري فلا شيء
واحد منها على الآخر^(٦)

هـ - مبيع لبيع بيع وفاء يبيع كالإجارة
ويشتر الأشجار ويحرقها، مبيع دفعه من آخر
شمن معلوم بيع وفاء، ونفادها، ثم استأجرها
من المشتري مع شرائط صحة الإجارة ومصلها
ومضيق المدة، هل يضمنه الآخر؟ قال لا، فتن
ثم، حيث ينتقل للمشتري، إذ لو انتقل
بحسب الإجارة، وكذلك تعمر اشجار للمنازل دون
اقتنائه، فإن المشتري لو أحد من سوا الأشجار

(١) المختار في الفقه ٩/٣٢

(٢) معون حقه ١٠٣

(٣) المراجع السابق

(٤) ابن حبان ١/١٧٧، وهاهنا الأشجار للمعينة عليه ٣٩٩

و ١٥

(٥) ابن حبان ١/١٧٧

وهاء من ورثته يقومون بحقه في أحكام الوفاء،
مطوعا بحسب الرضى^{١١}

ولها اختلاف المتأخرين في بيع الوفاء
١٠ - من هم الأحكام التي تعمم بانحدلاف
المعاقد في بيع الوفاء على

١ - اختلاف المتعدي في نفس بيع
السواء، أي قال أحدهما كان البيع به الم
وفي الثاني لم يرد لي الخد والتب إلا بقرعة
لوف، هناك من أقرعه لمحبه القول
لمطفي بوف، استعاضا^{١٢}

ب - إذا أنصت كل من المشتري، الباع اليه
تقدم بينه الوفاء، لأنها خلاف الظاهر^{١٣}

ج - إذا لم يكن لأحد مما ياب القول قول
صحي لئلا

قال من عاقدتين - فمحض ان لا استعاض
في الاختلاف في اليه ترجيح بين بوفاء، وفي
الاختلاف في القول ترجيح لوف مدعي
لئلا^{١٤}

شيئا، فإن حده بكونه لم ينع بركت دمه، وإن
أخذه بعينه دمه ورثه جميعا^{١٥}

و - انتقال المبيع وهاء بالمرز إلى ورثته
المتبع، فلربح رجل مبتاع من آخر ببيع ولاء،
وهاء بقاء، ثم باع المشتري من آخر بقاء ما
وسلم وعاب، فباعت كورثته أن يبايعوه
لمشتري الثاني ريسه واثمة البتة

وكذا إذا مات المتبع والمشتريان وبكثير
ورثة، فلوثة، هناك أن يستعوضوا من الذي
ورثه لشري الثاني، ولوثة لشري الثاني أن
يرجعوا إلى الذي من الثمن إلى رثته في رثته التي
في ليد ورثه، وبورثة لشري لأول أن
يستردوه، ويحسد بدين مورثهم إلى أن يعضوا
أئديس^{١٦}

ثالثا - حق لائق في استرداد المبيع

٨ - يجوز للمائع ان يمسك به مبيع إذا دفع الثمن
للمشتري في حالتي التوحيث وعقده^{١٧}

ثالثا - أثر موت أحد المتعاقدين في بيع الوفاء
٩ - سبق فريد أنه إذا مات لشري أو الباع بيع

١١ - البصر له بعض المتعدي ١١١، والضاوي المتعدي

١٢ - وحاشي المتعدي على المر فحاش ١٤٣

١١١ -

١٣ - المتعدي مع المر فحاش ١٤٣

١٤ - مرجع السابق

١٥ - من عاقدتين ٢٤٨

١٦ - المتعدي ١١١، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤

ومن القرائن الدال على الفرقه قصصان النقص
كثيرا، وهو مالا يتعابر فيه النقص خالدا ٧١ ان
يؤدي صاحبه بغير السعر. ^(١)

بيعتان في بيعة

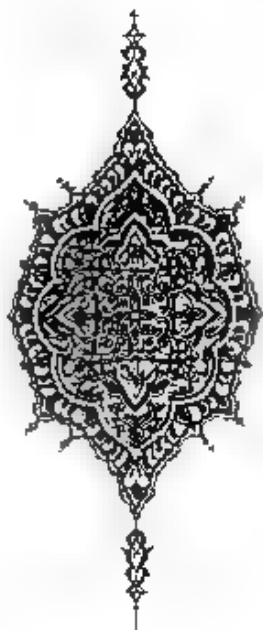
النسب

١ - البيعتان لغة مثنى البيعة والبيعة اسم
لمرة الواحدة من البيع

والبيعتان في بيعة في الاصطلاح قد يختلف
العلماء فيها على أقوال

الأول: معناه أن يبيع الرجل السلعة
فبمرة، هي بقدر يكاد، وبسببه مكافئ أي
بمرة أكثر من النقص الأول وقد صوره هذا
صياغة - روي حديث النبي عن البيعتين في
بيعة - عن ابن مسعود رضي الله عنه عند الإمام
أحمد - وقد أخذ هذا التفسير أبو جعفر، والشيخ
مسعودان أحد الثمنين بعد ذلك، ومن هنا صرحوا
الرياسة في بيعة السبعة سبعة عن سعر يومها كما
صياغة

الثاني: صوره بعضهم بالتفسير السابق
نصه. لكن عهد الأخرى على الإيهام بين
السبي، فقالوا معه أن يقول بعتك هذا
بعدا يكاد، أو بسببه يكاد ثم يفرقان قبل أن
يلتزموا بكون البيع على أحد الثمنين، بل
بغيره لأن معنى الإيهام قال الشافعي هو أن
يقول ممتلك هذا مائة نقد 'و' لعين إلى سه



أولهم الأول فكيف يكون هؤلاء كسبي وهو
عصه بسم درهم عاجله يترده من جلة أكثر
هياه ولا يباح إلا في سنة

ووجه كونه من باب شجيرة في بعضه انما
يعتق حياءه شمس مؤخر، والأخرى من
مجلس، ولد مرة في صفه و حيا

الخاص هو أن شرطه في مع

بالد لمراد يدا لوحة أيضا في بعضه ، ذلك
هو أن يكون بحيث هذه الفرس مائة على أن
يعني دوت بك ، أي ذا واجب ث خدي وقد
وجب في عندك قال المشوكتي وهذا ابداع
خصم لمراديه الأولى من حديث في هريه
لأخرى في قوله دلوكهها يد من له
ماع القسي الواحد يعتق منه أد - سنة
أكثر^١

وحد من مسروق اليه يقول بحث هذا الم
تكداد وكذا ديار مطلقا بالعبارة عنده داهه
في لا مع بين ومع وصف^٢

المسادم وهو عبد اختبه اسم في فوجه
الحاس ، إذ يدخل فيه أن بيع دار مسوط أو
يسكنها الباني شهرا أو دله على أن يستخدمه

بعد بأنها من ث وثنا في ذلك العصر
من الشاعبه مائة مصرية عن ، في
على الإلهام المودن جلب بالغ بعد ،
قال فبث بالغين بيته صح دلت^٣

وقدر يدك أسو عبيد والثوري وإسحاق
والسلكية ، وحالة صفه مع تفسيرهم
تفسيرات أخرى كما يأتي

الثالث ما مائة أيضا هو مائة في
سبعة بديار أو مائة ، أو يشرى بديار مائة أو
ثوبان قد وجب أحدهما للمشتري

قال المباحي سواء كان الإسماء هي أو
لأحدهما فدخل في هذه اللوحة الواحة المانق
أبضا ، وأندرعار النجيب بين تفسير الإسماء
مع الإكزام بأحدهما لا يعتق^٤

الرابع ما قاله بن القيم في تهذيب السير
هو أن يقدل بحيث هذه السلعة بماهية مائة
على أن أسيرها مائة في بعد ذلك - سراج
حالة قال وهذا معنى الحديث السوردي
اليعني في بعضه ، وهو أندي لا معنى له غيره ،
وهو مطابق من السبي بفتح دله أو كنهها أو
المراد^٥ فإنه ، أن يأنجد الثمن الزك ، فرب ،

١ ط دائرة معارف مسابقة معارف ، دائرة المعارف وصحة
ورأته أن يفي

٢ التعليق على حياة الفقيهات في مجلس (ص ١٠١) المكت

٣ ١٩٠٩ ط ٣٠٩ سنة ١٢٢٩ هـ

٤ ١٩٠٩ ط ٣٠٩ سنة ١٢٢٩ هـ

٥ ١٩٠٩ ط ٣٠٩ سنة ١٢٢٩ هـ

١٦٦ ميل (الأوطار ١٧٢٠ هـ) وهو الميرور ثم فكته نسخة
بكتبة الثور ١٩٠٩ هـ ١٧٢٤ هـ ، وهذا الر

٢٠٩٥ هـ ١٧٢٤ هـ ١٩٠٩ هـ

٢٦٥ هـ ١٧٢٤ هـ ١٩٠٩ هـ

٢٦٥ هـ ١٧٢٤ هـ ١٩٠٩ هـ ، وأما هذا ١٩٠٩ هـ ١٧٢٤ هـ ١٩٠٩ هـ

قال الشوكاني منسكهم ورواه عنه
أوكسها أو الرضا قال وقد روت ما في رويه
من اتصال، ومع ذلك فالشهور عن أبي هريرة
وصي الله عنه القبط الذي رواه غيره وهو
أبي عن يميني، ولا حجة فيه على المطالبين
ثم قال على أن عليه ما فيه دلالة على البيع
من البيع إذا وقع على هذه الصورة، وهي أن
يقول هذا بكذا وبسته بكذا، لا إذا قال من
أول الأمر بيعة بكذا فقط، وكان أكثر من
مصر يرويه مع أن المتسكين هذه الرواية
يمنعون من هذه الصورة، ولا بدل الحديث
عني ذلك، فالذي يدل على صحة ما
وظاهر ما تقدم عن شيخ (ر ف ١) أنه كان يرى
المحرم أن يقول هو هذا بكذا وبسته بكذا،
فدلالة الحديث عليه مطابقة (١)

الشرع الثاني بيع بشئ معجل ومؤجل
أعلى منه مع الإجماع
١ إذا باع بصفة جلف حابه والى وماله إلى
حسه، وقد وجب عليه أحدهم، وإن عينا أحد
النسرين بثلث الأصغر من حدر البيع، وإن افترقا
عني الإجماع لم يبر.
وقد نص الشافعي في تقديم على أن هذا من

بيعة (٢) فما قدم فيه الثمن وأحسن فيه تسليم
الثمن، فهو السند، وقد ورد الشرع بحواره،
واتخذ عليه الإجماع، وهذا مثله، لأن تأجيل
لأحد العوضين، وهذا كله يشهد أن لا يكون
العوضين كما يرى يميناً وبها أسه، كانذهب
بالذهب، وبالعصاة، وكالتمتع بالشعب

هذا، غير أن الإمام أحمد كره أن يخص
المحل بالبيع السببة، لا يبيع إلا ب، ولا يبيع
بقط

قال ابن عثيل وإيا كره البيعة لمصارعتها
الربا، فإن المد الب إلى البائع سببة بحد
الربا بلاحس لكن البيع سببة ليس محرم
تقاعاً، ولا كره، إلا أن لا يكون له تجارة
غيره

عم أنه إن كان الثمن الذي وقع عليه البيع
بالسببة اعني من الثمن الخاص بنسب السببة،
فقد حصل اختلاف فيه عن ربر العاديين
علي من الخصم، فقد قيل فهو كره عنه، ثم
كان يرى حرمة بيع فنيه بأكر من سريومه
لأجل الساء (٣)
وهو صاحب سبل السلام اختلف فيه عن
حرم لم يسمهم (٤)

(٦) كسر العرطي ٣٣٧، ومع القدير لاس الميام ١٦٨٢٥

(٧) للمص ١٧٩/١

(٨) سبل الأوطار ١٣١/٥

(٩) سبل السلام ١٦/٣ ط رابحة ١٢٧٠ هـ

(١) سبل الأوطار ١٧٢/٥ قال الشوكاني وقد جعلنا ذلك
وسبباً مستحقاً لثمة العقل في حكم الربا في البيع فخره
الأجل وحفظاً لتقليد لم يسبق إليه

[illegible]

الحياة لا تتركنا
نحياها كما نريد
بل تتركنا نحياها
كما نريد

الوعاء الثالث ماء دافئ له التيمم
بمسح اليدين مسحا جافا ، ومسح القدمين
مسحا جافا مسحا بغير ماء أو أقل من ذلك
ليرجى

الأفضل قال ثالث لا بأس بشراءه - في
ثوبين بخلافه يعني كذا - في حسن من ماله ثوبان
في عمل ختف - كانت حسنة وإحدى زوجة
فاحتها - ن سحبا - رصدها، وزاد (١٠) ربات
التي - رصدها - رصدها - رصدها - رصدها - رصدها
رصة رصدها - رصدها - رصدها - رصدها - رصدها

[illegible]

پولیس، پھر یہ سڑک پر منتقل کیا گیا اور وہ
 چار بجے کو یہاں پہنچا۔ وہاں ایک اور
 شخص بھی وہاں تھا۔ اس نے اسے
 دیکھا اور اسے اس کے پاس لے گیا۔

وہ تھا حضرت زبیرؓ کے لئے جس نے اپنے آپ کو
 قربان کر دیا۔ اس نے اپنے آپ کو قربان کر دیا
 کیا وہ علیؓ کے لئے تھا جس نے اپنے آپ کو
 قربان کر دیا۔

2000 年 4 月 24 日 星期一

٢٤

$$A = \begin{pmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{pmatrix} \quad T_1$$

بشيء منه وإن كان المجهول، وهذا ما لا يصححه
إلى كونه من البيع في بيعة عند الأكثر

المتكفئة، أن يشترط في البيع بما عر ويحدد
نسخة والتشريع كان يقول: "بذلك داري هذه
بالف على أن تبقي برك مالف وحسبانه أو
عنى أن تشتري منى دولي الأجرى بالف
وحسبانه

وقد صرح حبيب والسامعي وحبيب بن
هد من البيعة في بيعة الشيء عنه وهو عند
حسبة والتشريع بهذا من باب البيع بشرط
بشيء عنه في السه لويه^(١) (٢) بيع
(٣) (٤)

١١ - والحي عن بيع والتشريع وإن حبيب
المجهول في الأخر به - فمعه اختصه بالسامعي
وأحاطه اختاينه إن كان شرطاً واحداً عنى
فصيلة عند الجميع بين هذا موضع سانه، إلا
أن الشرط إن كان بعد عر فإنه يعد "المره
وبفساد البيع كفساد على عند اختاينه^(١)

١ - شرح البيوع وحسبه الشيرازي، ج ١، ص ٦٧١، ٦٧٢ والحي
١٩٣١ هـ

وحديث موسى عن بيع وشروط - عر به الحديث
في الأوسط، وحديث الربيعي عن ابن القطن أن حبيب
حسب الزيد ١٩٥ ط معلق على طبعه

٢٠ - المعنى، ٢٦٣، ٢٦٤، وشرح فتح القمبر على الهداية
١٩٨٨ هـ

٩ - وهذا النوع أيضاً بيع فاسد عند كل من يرى
طلال بيع المجهول، فإنه بيع المجهول أن يبيع
لرحل بشرط معجل سلعه كان قد سترها منه
بشيء مؤجل أكثر منه وهي من حيل الربا،
فإن السلعة رجعت إلى صاحبها، وثبت له الكف
ومائتان مثلاً في دمه صاحبه إلى آخر، وأحد في
مقابلها ألفاً حاله (انظر: بيع العينة)

فلا بد من فالفو بتحريم بيع عنه فالفو - بحرم
ذلك وحسب إذا وقع، سواء وقع البيع الثاني
تتبعاً، أو بوط عليه عند العقد الأول^(١) فإذا
وقع على أساس اشتراط العقد الثاني في العقد
الأول فهو أولى بتحريم والفساد

لما ليس أجارو بيع العينة ومنهم السامعي
وأصحابه - يحرم هذا بيع عديم كذلك،
ويصد، وهو عندهم من البيعة في بيعة للمجهول
عنه، ومن اسع أو الشرط كذلك، وهو محل
في النوع الثاني

فالنوع الرابع، أن يشترط في عقد البيع بما عر
أو غيره من العقود
١٠ - وهو عنى شرطتين

الأولى أن يشترط في عقد البيع بما عر
ولا يحدد بيع الثاني أو التمس عهداً لا يصح
من وجهين الأول - أنه من البيع والشرط

(١) المعنى، ١٩٧، ١٩٨ ط

١٩٦٠ شرح البيوع وحسبه الشيرازي، ١٧٧

البيع بعينه قال ابن قدامة، وهذا باطل لأنه شرط في العقد أن يصرفه بالنس إلتزقي وقع العقد به، والمصلحة عقد، يكون من باب البيعين في بيعه، ثم قال وهذا جائز لا أكتب إلى اللفظ المسمى إذ كان معلوماً جلالاً، فكذا بيع السلمه بالنس هم التي يأخذها

بمن ادانين

١٤ - ويبي التصرين من هذه خلافه اليه أعلاه، وبني أن يبيع سمعين متضمنين بفس واحد، كما لو باع دابة ودار بألف دينار، فإن هذا جائز اتفاقاً وليس من البيعين في بيعه وقد سوبع الدار طاعة وألف دينار

١٣ - ومنه ما لو جمع بين بيع في جارية. أو بيع وصدف، أو جارية ونكاح عوض واحد، كما لو قال بعت دائري هذه واجرنت دائري الأخرى منه بألف دينار، فهذا جائز لأنها عينان يجوز أحد العوض عن كل واحد، منها مفرقة، فجاز أحد العوض عنها عنصمين، كما لو قال، بعتك هذهين ثوبين بألف وهذا قول جماعة الأصح عندهم، ولأظهره عند الشافعية، وسوبع العوض عند المالكي في أحدهم حسب قيمتها (أي لبيعة المأجور مثلاً حيث الأجرة للبيعة انفسه به، وفيه وقه للبح)

والقول الآخر عند كل من المصنفين لا يصح، لأن حكمه محض، فإن انفس يصير منجزة للبيع، وإلجازه بخلافه، وقد

وهذا النوع يفسد أيضاً سواء أكان اضروط في عقد البيع بما أوقبه، كسب أو غيره أو عرض أو غير ذلك من العقود، فبما على اشراط البيع، وتدخله في عموم الرواية الأخرى ليس من صفتين في صفته، فإن انصفته يمتنع العقد، فتشمل كل عقدين مع بينهما في عقد واحد، وورد في الجمع بين البيع والصدف، هو قول أبي حنيفة لا يحل سب وبيع، قال ابن قدامة وهذا مذهب مالك والشافعي ولا أعلم فيه خلافاً، إلا أن مالك قال إن مرث مشترك سلب شرطه صح البيع

وعمل ابن قدامة لفساد البيع بالإحصاء إلى كونه من الصفتين في صفقة، بأنه إذا اشترط المحرص مثلاً زاد في الثمن لأجله، فتعبر الزيادة في الثمن عوض، من المحرص وصدق له، وذلك إذا عزم، بعد كما لو صرح به.

ولم كان العقد انفس هيها يبيع صفداً كذلك، كما لو شرط في الإحصاء سبها أو نكاحاً أو شرط في نكاح نكاحاً، وهو الشغل الذي عه على أحد العوضين في نصيره (ر شغل) ومن عه به يصدق في هذا النوع أيضاً من يبيع سبعة دنانير ذهبية، ويشترط أن يسلطه الثمن دواهم مفرط يفتان عليه في عقد

بعض من ذلك لاجل حكمهم بالعدالة .
 الصبح ولا تضاح وعبر ذلك ما من من صبح
 بعدهم . يحتاج إلى التوب . ولهم الحق
 عند الله . حق كلامهم من بعض
 وذلك بحسب . غير أنه في " عند القمدين
 كذا صبح . بهر الحق لا النسبة ليس
 لهم في صبحه " ١

وعنه فانكره على تهمه
المصريح به لا يجوز الجمع مع صده
ولا محاسبه ولا ائلافه ولا مرفقه ولا فرائض
ولا كفايه ولا مصف ولا محو صحه شيء
منه بعد ذلك الا ان لا جمع معه احد
منه فوجهه ان مجموع من جسد ائلافه

القروح الخماسية
التهابية

١٤٤ وسانه يا يعقوب بعتك هذه يد ابراهيم بن
اسكنبايه. ثوبان بعتك هذه. ثوبان علي بن
اسكنبايه سهر. وقد دُخِلَ حديث هذا المرحوم
في الامم في بعض النسخ عنه. وبعثنا له
يد ابراهيم بن داود. لانه من يد ابيه بالخط
الغليظ عنه. في النسخ والتميز.

ووجه شوق من انجمن بی ادب و کفری
از ماه ریح القلندر آید در دست خنده

١٦١) مجي' ٢٢ وشرح القسبي (١٩٤٠)، ومجلة اللسان
 (١٩٦٤) ١٦٨، وشيخ القسبي على سبيل (١٩٦٤)
 ١٦٩، ص ٢٠٠

والأخى هاهنا، هو نفس، فان معه
نفسين متساويتين، بوجه واحد، وهو
والممكن، في ذلك جوارق، ومع
لا يملكها شيء، كما يتصور في سبع، ووجه كونه
رب الزمان، والبرهان في الفهم، من جهة
للعوض، وهو معنى الرب.

وَمِنْهُ عَمَّا أَتَاهُ مَا لَوْ بَاعَ بِشَرٍّ عَيْبَهُ ثُمَّ
 وَتَمَّ طَرَفَهُ الْبَيْتُ عَلَى الْبَيْتِ مَدَّةً وَوَحْدَةً
 مَدَّةً مَكُونٍ حَارَةً وَأَوْجَاهَهُ إِلَى مِيقَاتٍ وَفُجُورٍ
 بِأَسْمَاءِ الْبَيْتِ الْبَيْتِ الْبَيْتِ

وَمَا يَكُنْ مِنْكُمْ شَيْءٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ
وَمَا يَكُنْ مِنْكُمْ شَيْءٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ

[illegible]

2000 年 4 月 11 日 星期一

۲۰. لا حیل الاصل: حضرت ۲ ط مکتبہ و بیروت

[illegible]

والله اعلم
بما فيه

الأحكام ذات الصلة

أ - العقد

٣ - العقد وجده العقود، وله في اللغة معان منها

عقد الحبل ونحوه، ومع العقد^(١)

وفي الاصطلاح، وسط أجراء التصرف

بجانب وفلور شرعي^(٢)

فالعقد عزم من البينة

ب - العهد

٤ - من مبادئ في اللغة كل ما عهد الله عليه،

وكل ما بين عهد من التوثيق

وعهد النبي يكتب لولاه عند عليهم

الأعمال، ولجمع عهد، وقد عهد إليه عهد

والعهد الوثيق واليميني يختلف بها لرجل

بموجب عهد الله وبشرائه، وأشدت عليه

عهد الله وبشرائه^(٣) فالبينة نوع من العهد

أحكام التكديمي ببيعة

٥ - مختلف حكم البيعة باختلاف أبايع،

فهل أحل والعقد عزم عليهم ببيعة من يتكثرون

بالإمامة من عد مستوي الشروط لشرعية لها

وأما سائر الناس - والأصل وجوب البيعة

على كل واحد منهم سواء على وجه أهل غير

والعقد لقول أبي ٣٢٢ وهو ما يفسر

عنه ببيعة الإمام ما يفسر به، وأما

لأنه ذهبوا إلى أنه يكفي سائر الناس أن

يعتقدوا فيه عند أمر الإمام لبياعه رؤس

مفروض بقطعه له^(٤)

هذا والله أعلم من أهل غير والعقد

وسائر الناس.

أما من جهة الحديث فيكون

قول النبي إن بيعت الإمامه، فإن لا يوجد

عده موصوفات وحده، فإن كان

لمسروط أكثر من واحد، كان مبطل

فرضه (ومعظم مصطلح الإمامة التبري،

وأهل الحل والعقد)

أدلة مشروعية البيعة

٦ - صفة المستعمل للمسلمين إنما هي صفة

الله لا لملك وتعالى، وذلك كما في قوله سبحانه

﴿إِنَّ الدِّينَ مَعْبُودٌ إِنَّمَا يُدْعَوْنَ إِلَى اللَّهِ، بِدِينِهِ

هُوَ أَعْلَمُ﴾^(٥) فإنه سبحانه في إثبات لولا

(١) حديث «من مات وليس في عنقه بيعة» ٤٣٠٠

مسلم ١٢٧٨ ط الخ

(٢) من عامين ٣٠٤٠، والشرح الكبير ١٤٠٤ ر. ظر

نحتاج لفتاوى ودالية مظبور ١٠٤٠، ومطبعة ادب

العلم ١٣٢٥

(٣) سورة الحج ١

١٦ لسان العرب والمصباح المنير

١٧ التبريد - البحر المحي ١٥٣

١٨ لسان العرب والتبريد القدر على

أثر البيعة في انعقاد الإمامة

١٠ احتيار أهل الحل والعقد بالإمام وبيعتهم له هي الأصل في انعقاد الإمامة، وأهل الحل والعقد هم المعنوي وحاشاه أهل الرأي والتفسير فليس احتيارهم فيه التعميم بشرط الإمامة والعقدان الواقعي (و: أهل الحل والعقد)

ما انعقاد الإمامة بولايته العهد أم بالتصليب^{١٠} ينظر حكم ذلك في مصطلح (إمامه ك: و)

وليس من كان في شد الإمامة على غيره من أهل البلاد فضل مره بتكلم به على غيره في الاختيار، وما صدر من يخصر بين الإمام منزلي لعقد الإمامة عرفاً لا شرعاً، حق عندهم بصورة، لأن من يصنع له خلافة في الأغلب موجوداً في ذلك^{١١}

والإقرار بامانة وإشراف من المباحين بأمانة العقد والإيمان والقيام بمرورهم بالإمامة ويرتد عنهم إذا خاف على الوجه المشروع مع انعقاد الإمامة لم يابعد، أهل الحل والعقد، وما سائر الناس غير أهل الحل والعقد عندهم لا يبايعوه بعد ذلك نبيد لأهل الحل والعقد

هل البيعة عهد وتوقف على القول^{١٢}

٩ البيعة عهد مرابطة واختيار لا يدخله إقرار ولا إختيار، هو عقد بين طرفين أحدهما أهل الحل والعقد والآخر وإنهما الشخص الذي أدامهم اختيارهم من اختياره عن حد مسؤول شرط الإمامة يكون إماماً لهم، هذا، جنس أهل الحل والعقد بالاختيار، ويصححو: أحول أهل الإمامة الموجوده فيهم شروطها، عهداً وليهم عنهم أكثرهم نصلاً وأكثرهم في تلك الشروط، ومن يصرح الناس في ممانته ولا يتوقفون عن بيعته فإذا نصرتهم من بين الحشود من أدامهم ولا اختياراً به اختياراً عريضاً عنه، فإن اجاب إليهم ما يرضونه عنهم، واعتقدت بينهم له الإمامة، عدم كونه الأمام، فله حول في بيعة والاعتقاد نظامه، ومن صبح من الإمامة ولم يجبه إليها لم يجبه عليها، وعقد عنه إلى من سواه من منحها^{١٣}

١٠ دار الكتب العلمية، وحشة مطبوعه عن مناج الطائفة ١٣٧١/١، والأحكام السلطانية لأبي يعلى من الطائفة لأبي يعلى الطائي، وطبعت ابن خلدون ٢٠٩

(١) ابن عسكرو ١٣٦٩/١، ٣٠٦٣، والشرح الكبير ١٣٩٨/١، والأحكام السلطانية لغيره من ١٣٩٨، والطائفة وحشة طائفة من ١٣٩٨، وطبعت لولي المي ١٣٩٨/١، والأحكام السلطانية لأبي يعلى من ١٣٩٨

(٢) ابن عسكرو ١٣٦٩/١، والشرح الكبير ١٣٩٨/١، والأحكام السلطانية لغيره من ١٣٩٨، وطبعت لولي المي ١٣٩٨/١، والأحكام السلطانية لأبي يعلى من ١٣٩٨

(١٠) مطاب لولي المي ١٣٩٨/١

(١١) الأحكام السلطانية والولايات الدينية لغيره من ١٣٩٨

كيفية البيعة

١٢ . كصحة أن يقول كل من أهل حر والعقد
 يسلمين من يبايعونه بالخلافة بعد ما بعد - على
 صاحبه المذهب والإصناف والقبائل بشره
 لإمامه . ولا يحتاج ذلك إلى صفة الهدى . وقد
 كانت البيعة على عهد رسول الله ﷺ وحلفته
 الراشدين بالمصادقة . فلما ولي الخوارج ربيعة
 بهذا تشتمل على الميراث والملك والعتاق والعتاق
 وصفة المال . وولد لبيس الخميني . سلام
 مؤلفين . وبيعة النساء بالكلام وما مست به
 رسول الله ﷺ بعد امره لا يملك مصمب^(١)

وفي مبايعة أبي بكر رضي الله عنه من طرف
 عصر من الخطب . هي الله عنه لاختلافه بين
 المسلمين . قال لأبي بكر رضي الله عنه أبسط
 بذلك يدأما بكروا . أبسط يده صاحبه . ثم يبيعة
 بها جرو . ثم يبيعة الأنصار

وحديث عائشة رضي الله عنها في بيعة
 النساء . وأبى كاتب كلامه من غير أن يصرح
 يده على يدهن كي كان يبيع أو حال

عدد من عقد مبايعتهم الإمامة

١١ . نعم القهاء على أن الإمامة عقد إجماع
 أهل الحر والعقد على البيعة . ومبايعه جمهور
 أهل الحر والعقد من كل مذهب . وهذا من
 القهاء . إلى أبى لا تتعدد باع من ذلك . كتبه
 الحرصاء . واستسبب لإمامه . وقد روي البخاري
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذلك . وهو
 يلزم رجلا من غير مشورة من مسلمين فلا يبيع
 هو ولا آت يبعه^(٢)

قال أبو بكر . لما انعقد الإمامة فاختار
 أهل الحر والعقد فلا تعقد . لا جمهور أهل
 الحل والعقد . قال أحمد في ربه إسحاق بن
 إبراهيم . الاسم الطي يجمع بين أهل الحل
 والعقد . كنهه يصور بعد إمام . قال
 أبو بكر . وظاهر هذا أنها بعد بجماعتهم

وقيل تعدد باع من ذلك

وعن قال بعد اعترافهم إلا جمهور أهل
 الحل والعقد للملكية والحدثة . وقال الميراث
 باعقاده . محمسه . وقال الشافعي بالعتاق
 بالبيعة . الثلاثة والاعتق . وقال الحنفية
 باعقاده . الواحد^(٣) . وأظهر بتعصيل مصطلح

(إمامة كبرى)

١-٦٠ . وحديثه المصنوع ٢٦٨/٢ . وشرح الكبير
 ٢٦٨/٢ . ومطالب أولي النهى ٢٦٨/٢ . وابن عسك
 ٢٦٠/٢ . ومنه المطالب . ومائة طبري ١٧٢/١
 (١) طلب أولي النهى ٢٦٦/٢ . والأحكام السعدية لأبي
 يحيى

(١) عمر بن الخطاب رضي الله عنه من غير مشورة
 الحرصاء البخاري . مطولا وضع . روي ١٢٥/٢
 الشافعي
 (٢) الأحكام السعدية لأبي بكر من ٧ . وفهردي

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء التاسع

ابن طه هو عبد الله بن محمد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٦

٤

ابن بويه (قبي الدين)

هو أحمد بن عبد الحليم تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٢٢٩

ابن حبيب

هو عثمان بن عمر تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٢٨٧

ابن حبيب

هو عبد الملك بن حبيب تقدمت ترجمته في ج ١
ص ٢٩٩

بن حجر هو أحمد بن حجر المصني
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

بن مخلد هو عبد الرحمن بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

بن رشد هو محمد بن أحمد (الفيلسوف)
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٨

بن رشد هو محمد بن أحمد (الحفيد)
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

إبراهيم المقدسي (٩ ٥٩٨ هـ)

هو إبراهيم بن مسلم، أبو الفتح، المعروف بعقبة
سلطان المندلس، حقه شافعي، كان الدهلي
أحمد عن مصر، المندلسي وسمع من أبي بكر
الحطاب، دار الأسوي وعلي سلامة المقدسي
برع في المذهب، ودخل مصر بعد السجعي
وسمع بها، وكان من أئمة المعاهد بمصر، وعنه
مرا أكثرهم

من مصنفاته: دقيان في أحكام الخفاء
المختار، ودقائق الآثار في اللغة.

[خوارزمي، المذهب ٥٨/٢، والجوم الخوارزمي
٥/٢٢٩، ومعجم المؤلفين ١/١١١، وكشف
المستوفى ١/٢٦٣]

ابن أبي موسى هو محمد بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

ابن الأثير هو ياروك بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن الترمذی (٩٤٥ - ١٠١٠هـ)

هو أحمد بن محمد بن علي بن مرفع بن
حازم، أبو العباس، الأنصاري، المصري،
المروفي باب الترمذی، فقيه شافعي، من مصلا،
حضر نقض على الظهير الترمذي، والسرمد
المسلمي، والفيلسوف، وسبح الحديث من
محيي الدين الدمري ودرس بالمدرسة لغزية.

من مصنفاته: «المطلب في شرح الوسيط»
و«الكعاب في شرح النجاة» و«بدل المسامح
الشرعية في ما على السلطان وولاية الأمور وسائر
الشرعية» و«الإيضاح والبيان في معرفة المكمل
والميزان» و«الروية في الحسية»

[شذرات الذهب ٢٢/٩، والبدر الطالع
١١٥/١، و«طبقات الشافعية» ١٧٧/٥، ومعجم
المؤلفين ١٣٥/٢، والأعلام ٢١٣/١]

ابن سبابة هو محمد بن سبابة التميمي
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤١

ابن سيرين: هو محمد بن سيرين
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن الصلاح هو عثمان بن عبد الرحمن
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عابدين هو محمد أبي بن عمر
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عباس هو عبد الله بن عباس
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد البر هو يوسف بن عبد الله
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٠

ابن عرفة هو محمد بن محمد بن عرفة
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عجل هو علي بن عجل
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠٩

ابن عمر هو عبد الله بن عمر
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن فرحون هو إبراهيم بن علي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن قاسم الصبائي: هو أحمد بن قاسم
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن القاسم هو محمد بن قاسم
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

ابن المهدي

(ملحق) تراجم الفقهاء

أبو زيد

وشهدت إمامته ١٤٩/٢، والنجم الزاهرة
[٤١/٢]

عون وسدسه بن كهل والشعبي والحكم بن
عنبه وغيرهم وسكن الكوفة وولي بيت المال
واشرطه لعل، فكان يدعوهم وذهب أخيراً.

ابن المهدي هو محمد بن عبد الواحد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٥

[الإصابة ٦٤٢/٢، وهدى التهذيب
١٦٤/١١، والأعلام ١٤٩/٩]

ابن يونس هو أحمد بن يونس المالكي
سكني ترجمته في ج ١ ص ١٠

أبو حنيفة هو الثمان بن ثابت
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٦

أبو أيوب الأنصاري هو خالد بن زيد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٤٥

أبو الخطاب هو محمود بن أحمد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٧

أبو بكر هو عبد العزيز بن جعفر
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبو داود هو سليمان بن الأشعث
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٧

أبو بكر الصديق

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٩

أبو زيد (٣٠١ - ٣٧١هـ)

هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد،
أسوري، عراقي، فقيه شافعي، محدث
والفاحش نسبة إلى قرية من قرى مرو حدث
عن محمد بن يوسف الترمذي، وعمر بن حلك
أسروزي، ومحمد بن عبد الله الشافعي
وعمرهم روى عنه أئمتهم بن أحمد الشافعي،
وعبد الوهاب القيداني، وأبو عبد الله الحناكي
وغيره وقال الخطيب كان أحد أئمة الشافعيين
حافظ إمام لثقة

أبو ثور هو إبراهيم بن خالد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٣٦

أبو حنيفة (٢ - ٦٤هـ)

هو وهب بن عبد الله بن مسلم بن جندب،
أبو حنيفة، السدي، صحابي، توفي
لحقه سنة وهو مراهق روى عن النبي ﷺ وعن
علي والزبير بن عمار رضي الله عنهما روى عنه

[شذرات معدة ٣/٧٦، والجزء الرابعة
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٣

أبو سعيد الخدري - هو سعد بن ميث
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

فيوشع (٩ - ٩)
أبو هريرة - هو عبد الرحمن بن صخر
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو يعلى - هو محمد بن الحسين
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

أبو يوسف - هو يعقوب بن إبراهيم
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أناسي - هو خالد بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

الأثرم - هو أحمد بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

الأحرار

أحمد بن الأحمر - هو أحمد بن محمد بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن الأحمر - هو أحمد بن محمد بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

الأدري

(ملحق) تراجم الفقهاء

بإمام الحرم

الأدري هو أحمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

الإسبيعي (٤ - ٤٨٠ هـ)

هو أحمد بن منصور القاضي، أبو نصر،

الإسكندري، أخرج عنه نسخة إلى

تيجان سنة كبيرة من نحو مائة ألف

السوف في أخراهم نقلها عن عمر بن محمد

السفي أنه دخل صوفيا وأجسه بغيره

وصار الرجوع إليه في الوقائع، وكتب له

الأمور الدينية، وظهرت له الآثار بجملة

ووجد بعد وفاته مصاديق له في نحو كثيرة

من تصانيفه شرح مختصر الطحاوي،

واشرح عن كتاب الصلوات في الصلاة وأخرج

لكافي، وأما في كتبه في فروع الفقه

الحلي

(تمت ترجمته في ١٢٧/١، والصادر إليه

٤٢، ومعه المأثور في ١٨٢/٢)

صالح بن دونه

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

إسحاق بن منصور (٤ - ٦٥١ هـ)

هو إسحاق بن منصور بن هارون، أبو

عقوب، الكندي، المروزي، لقب حلي من

أصحاب الإمام أحمد، ومن رجال الحديث،

سمع من أبيه وعنه يحيى بن سعيد القطان،

وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم وروى عنه

إبراهيم بن إسحاق الحارثي وعبد الله بن

أحمد بن حنبل، والبخاري ومسلم في

التحقيقين، وأبو زرعة، وأبو عيسى الترمذي

وعنه قال مسلم بن الحجاج وأبو عبد الرحمن

اليسائي إسحاق بن منصور ثقة مأمون وثقة

أبو يحيى كان إسحاق دائما معها وقد روت عن

الإمام أحمد المستقل في الفقه

من تصانيفه - واليسائي في الفقه

(تقدم ترجمته في ١١٣/١)

وشهدت له في ١٢٣/٢ والأعلام

٢٨٩/١، ومعجم المؤلفين ٣٩٩/٢)

الإسوي هو عبد الرحمن بن الحسن

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣١٩

أصبح هو الشيخ بن المرح

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الإمام أحمد هو أحمد بن محمد

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

إمام الحرم هو عبد الله بن عبد الله

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٠

أنس بن مالك

(محقق) تراجم الفقهاء

اليهودي

أنس بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

١١٠/٤ - مجمع الزوائد ١٧٣/٥ - مجمع

مطبوعات ٥١٧]

الأوراعي هو عبد الرحمن بن عمرو

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

البحاري هو محمد بن إسماعيل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

ب

البائري: هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

الباهي هو سليمان بن خلف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

بربرة (٩٠ - ٩٠)

صحابية هي بربرة مولاة عائشة سباني

بكر الصديق. حكي الله عليهم. كتبت معه بعض

من هلال، فكسبها، ثم باعوها من عائشة

حكي الله عهداً فاعتصمها، وكسب خدم عائشة

فصل ابن تشريب، وحكى الحديث في مسانيد

والولاء في السنن، وروى محمد بن يحيى، وأبو داود

هذا الحديث وعنه ثعلب بن رباح، وكان قسم

زوجها مبيعاً، وقد خلف في زوجها. هو كذا

عبد أو حراً، والصحيح أنه كان عبد

بالعوي (٩٠ - ١٢٥١ هـ)

هو عبد الرحمن بن محمد بن يحيى بن عمر

بالعوي، الحضرى، أثنى له علي بن يقطين، وفي

إفتاء الدار الحضرية

[الإصابة ٢٥١/٤ - وأمه العام ٣٩٠، ٩٠]

والإستيعاب ١٧٩٥/٤]

البحوي هو الحسين بن مسعود

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

من تصانيفه وبقيت المرسدين في بعض

قضايا بعض الأئمة من علماء الناصريين،

وبغاية لبعض المراد من فتاوى بن زبادة

[صديق الناصري ٥٥٧، والأعلام

اليهودي، هو منصور بن موسى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الحصاني هو احمد بن حو
تقدم ترجمته في ١ ص ٣٤٥

ت

النوري هو علي بن عبد السلام
تقدم ترجمته في ٥ ص ٣٣٩

الشمري هو محمد بن صالح
تقدم ترجمته في ٣ ص ٣٥٢

ح

الحسين بن زياد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحصاني هو محمد بن علي
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

ث

الحطاب هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحكيم هو الحكيم بن عثمان
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٤١

النوري هو عثمان بن سعيد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ج

الحكيم بن حزام
تقدم ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٤

الحلواني هو محمد بن علي
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحكيم بن عثمان
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

د

خ

ر



السبکی هو علی بن عبد اللہ کانی

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵۴

السرعسی هو محمد بن احمد

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵۴

محمد بن ابی وقاص

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵۴

محمد بن مسعود

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵۴

سہوں بن ابی حنفہ (۲-۱)

هو سہوں بن ابی حنفہ بن ساعدہ

بن عامر بن عقیق، الأنصاری، الأوسی

اختلف لی اسم آیه، عقیل، عبد اللہ، وقیل

عمر، وروی عن ابی حنیفہ وعن زید بن ثابت

ومحمد بن مسلمہ وصی اللہ علیہم وغیرہم

وروی عنہ آیه محمد، وابن اخیہ محمد بن

سہیب، وشیر بن مسلم، ودافع بن جریج بن

مضرم وشیرہم قیل بن مسدد وابن حبان

واحاکم وغیرہم، کان لہ ثلث منہ لوجوہا

حدیث ابی حنیفہ وحرم الطبری ما ملک

فی لہو خلاصۃ معارفہ وفان ابن ابی حاتم عن

آیہ بابیع تحت الشجر، وشہد شہد إلا

یدرا

ز

زفر: هو زفر بن امدیل

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵۴

زید بن ثابت

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵۴

الزبلی هو عثمان بن علی

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵۴

س

السائب بن زید

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵۴

سالم بن عبد اللہ

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵۴

[الإحصاء ٨٦/٢، والمطيب تهذيب
١٢٤٨/٤، أسد بعدہ ١٢٦٩/٢، الاستيعاب
٦٦١/٢]

لشرواني هو الشيخ عبدالحبيب
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الثاني (١٠٦١-١٠٦٢ هـ)

البيوطي هو عبد الرحمن بن أبي بكر
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

ش

هو حمد بن محمد بن محمد بن موسى،
بوأبيباس مصري، المعروف بالنسب قتيبة
حمي، حدث، محبوب، جليل، والده وعي
الحسين بن يوسف بن القاصي ذكره وغيره، وعنه
أحد الشهاد حمد الشافعي في شرح حسن
الشرنبلاني، والمفسر محمد المالكي، وغيرهم

من تصانيفه بحرر السور، الرقائق في
شرح كبر الرقائق، في حاشك طبع، وادوي
حمد، حقه، عن من حمد

[مخلاصة الأثر ٢٨٩/١، وعلامه المدعي
٧٨/٢، وعلامه ٢٢٥/١]

الشافعي، هو محمد بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٥

الشافعي هو لداسم بن مرة
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

الشوكاني هو محمد بن علي
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشافعي هو محمد بن إدريس
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشيخ حبيب
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢١٩

الشريني هو محمد بن أحمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشيخ المعدي هو علي بن حمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٥

الشرنبلاني هو الحسن بن علي
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

الشيخ عفتي

المحقق مرجع الفقهاء

الصاحبان

الشيخ عيسى هو كمال بن أحمد

صاحب الخلاصة هو طاهر بن أحمد

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٤٦٦

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٢٤٤

التبليغ

صاحب التلخيص الكبير هو عبد الرحمن بن محمد

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٢٥٤

ابن صفية الطبري هو والده (ابن التلخيص)

صاحب التلخيص الكبير هو محمد بن أحمد

ابن سفي

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٢٥

ص

صاحب كتاب الفوائد هو منصور بن يحيى

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٢٤٤

صاحب الامتداد هو علي بن محمد

الطوسي

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٢٤

صاحب المصنف هو إبراهيم بن علي

الشيرازي أبو إسحاق

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٤٤

صاحب البحر المير هو حسن التميمي

ابراهيم

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٢٢٤

صاحب النهر هو محمد بن إبراهيم بن محمد

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٢٢٥

صاحب التلخيص هو بكر بن مسعود

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٢٢٤

صاحب الهداية هو علي بن أبي بكر

مرياني

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٢٢٤

صاحب الهداية هو

أبو محمد

تأليف مرجع

صاحب الهداية نظر إبراهيم بن محمد

تأليف مرجع ١ - ٢ من ٢٢٤

الصاوي

(معجم تراجم الفوائد)

عبدالله بن عمر

حتى شلت أعضاه، شهد الخلفاء واستمر
الشاهد، وكانت له عمارة، فجمع الصاوي روى
عن النبي ﷺ وعن أبي بشر وعمر رضي الله
عنه وغيرهم وعنه أولاده محمد وموسى
ويحيى وعمران وعائشة ومالك بن أوس بن
الحديث وغيرهم

[الإصابة ٢/ ٢٢٩، والاصابع
٢/ ٢٢٩، وتلخيص التهذيب ٢/ ٢٠٠، والاعلام
٢/ ٢٢٩]

الصاوي هو أحمد بن محمد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

ط

الطحاوي هو أحمد بن محمد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحاوي هو أحمد بن محمد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ع

طلحة بن عبد الله (٢٨ ق هـ - ٤٣٩ هـ)

هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو
القرشي رضي الله عنه، أبو محمد، صحابي،
شجع وهو أحد الأنصار، الجشري، وأحد
الجنة أصحاب الشورى، وأحد أصحاب
البايعين من الإسلام، ويقال له وطلحة الحرة،
وطلحة الحرة وطلحة البيضاء، كل ذلك
لقبه به رسول الله ﷺ في مناسبات مختلفة

شهد أحداً وثبت مع رسول الله ﷺ، وناجه
عمر الموت، فأصيب بأربعه وعشرين جرحاً،
ووقى النبي ﷺ بنفسه وعن أبيه أبا عبد

عائشة

تقدم ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

علاء بن لهيعة

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٦٢

عائذ بن الصامت

تقدم ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٠

عبدالله بن عمر

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

عبدالله بن عمرو (ملحق) تراجم الفقهاء القاضي أبو الحسن

عبدالله بن عمرو
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢١
عبدالله بن عمرو
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

عبدالله بن عمرو
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٠
عبدالله بن عمرو
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

عبدالله بن عمرو
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢١
عبدالله بن عمرو
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

عبدالله بن عمرو
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢١
عبدالله بن عمرو
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢١

غ

الغزالي هو محمد بن محمد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢
الغزالي هو محمد بن محمد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

ق

عبدالله بن عمرو
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢
القاضي أبو الحسن
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

القاضي زكريا الأنصاري

(ملحق) تراجم القديس

الأنثريدي

القاضي زكريا الأنصاري هو زكريا بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

ك

القراي هو أحمد بن إدريس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

الكاشاني هو أبو بكر بن مسعود

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي هو عبد الله بن الحسن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

القشيري هو محمد بن أحمد الحسين

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي هو أحمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

القشيري (٩ - نحو ٩٥٣ هـ)

هو محمد بن حسام الدين، الحراماني،

شمس الدين القشيري ومهمل فقه من

قضايا الحراماني، عليه جمعي كان مفتيا

محلي. قال بن القيم في سيرته الذهب

كان له كتاب عالم راجع فيها مشهور، يقال إنه

ملكي قد مات في سنة

من تصانيفه: جامع الرموز في شرح

الفتاوى بجمهر الوفاة، وجامع لدي في شرح

فقه الكبداني، وشرح مفصلة الصلاة كلها في

فروع الفقه الحنفي

[شذرات الذهب ٨/ ٣٠٠، والأعلام

٢٣٣/٧، ومعجم المؤلفين ١٧٩/٩]

الأنثريدي (٩ - ٥١١ هـ)

هو علي بن حنبل بن علي بن محمد بن

عبد الله، أبو الحسن، القاضي، الأنثريدي

شيخ الإسلام أبي منصور الأنثريدي، بعد علي

جده لأمة

[المجلد الفصيلة ١/ ٣٥٦]

مالک، هو مالک بن انس،

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الحاجلي هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣١٦

اللاودي هو علي بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الحفي هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

محمد بن الحسن

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المقوي هو عبد الرحمن بن مكنون

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٠

المردوي هو علي بن سليمان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

حنس بن جامع (من أهل القرون الثالث)

المرعيني هو علي بن أبي بكر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

هو حنس بن جامع، أبو الحسن، الأنباري

من أصحاب الإمام أحمد حدث عن سعد بن

سليم السدوسي، ومحمد بن الصباح

الدولابي، وهما بن نصر الخراساني وأحمد بن

حسب وعنه حماد وروى عنه أحمد بن محمد بن

الحيثم السدي، ويوسف بن يعقوب بن

سليمان وعنه محمد بن قتيل، ويذكر الحلال كان

حتى ودفن حنبل القفط وعنه بشر بن الحارث

وعنه عبد الوهاب التوافقي وكان مذهبه أن

يجزئ بين أهل البدع، وكان أبو عبد الله يعني

الإمام أحمد بن حنبل بن علي بن حنبل بن

سليمان بن أحمد بن حنبل بن علي بن حنبل بن

سليمان بن أحمد بن حنبل بن علي بن حنبل بن

سليمان بن أحمد بن حنبل بن علي بن حنبل بن

سليمان بن أحمد بن حنبل بن علي بن حنبل بن

سليمان بن أحمد بن حنبل بن علي بن حنبل بن

سليمان بن أحمد بن حنبل بن علي بن حنبل بن

ن

نافع هو نافع المذني، أبو عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

سائل حسنا

[طبقات أئمة ١/ ٢٣٦]

النجمي

(ملحق) تراجم النسخات

یہی ہیں اہی کثیر

النجمي هو اسم النجمي

1. ہیکل المصنف ۶۶۸/۱۱ ، (اعلام)

نظامت ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۶۵

[۱۸۶/۹]

النووي هو يحيى بن شرف

نظامت ترجمہ ل ج ۱ ص ۲۶۳

ی

یہی ہیں اہی کثیر (۴-۱۶۹ھ

ہو یحییٰ بن صالح اہی کثیر الطائفي مازولاء

ابن نصر بن يحيى روى عن سيده

عنه وثقه ياقوت وهو ابي شعبة بن عبد الرحمن بن

عبد محمد بن اسحق بن اسحق بن يحيى بن

ابن ميمون بن عيسى بن روى عنه بن عبد الله

ويحيى بن سعيد الانصاري وذكره بن عمار

وعلى بن مبارك وغيرهم عن النعماني ثقة

كان يحد من مصنف الحديث وقيل

هو جليل يحيى بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله

وذكره بن جرير في الشفاء ورجل بعض أهل

الحديث عن ابي جري

فهرس تفصیلی

الصفحة	الموضوع	الفرق
١٢ - ٥	المبيع	١٧ - ١
٥	المعرف	١
٦	الألفاظ - نصيب عليه والموجب (جاء)	٢
	المصريح، ونص	
٧	الحكم المكتسب	٦
١٠ - ٨	تقسيم بيع	١٧ - ٨
٩ - ٨	أركان البيع المبرم، اعتبار منه	١٧ - ٩
٨	شئ من مطلق	٩
٨	بيع مسلم	١٠
٩	بيع مصرف	١١
٩	بيع مبرم	١٢
٩	شئ من مطلق	١٣ - ١٥
٩	بيع مسلم	١٣
٩	بيع مبرم	١٤
٩	بيع مبرم	١٥
١١ - ٩	نكاح، تقسيمه، بيع، ما يختار به المهر	١٦
١٠	أما، تقسيمه، بيع، ما يختار به المهر	١٧
١٩ - ١٠	أركان البيع وشروطه	١٨ - ١٩
١١	التعيين، وشروطه	٢٠
١٢	استعداد البيع، وشروطه	٢١
١٣	نقد البيع، وشروطه	٢٢
١٣	استعداد البيع، وشروطه	٢٣
١٤	شروط البيع، وشروطه	٢٤
١٥ - ١	شروط البيع	٢٥ - ٢٦
١٥ - ١٦	شروط البيع	٢٦ - ٢٧

الصفحة	الموضوع	العدد
١٤	- أن يكون موجود حتى العهد	٢٨
١٤	- أن يكون مالا	٢٩
٥	- أن يكون مملوك من بل نعمه	٣
١٥	- أن يكون مقدور لتسليم	٤
١٥	- أن يكون محبوب لكل من المؤمنين	٣٢
٢٦ - ٦	اسم وأحكامه وأصله	٣٣ - ٤٧
٦٦	أولا معنى وأيه	٣٣
٦٦	ثانياً وسبب معرفته بهم وعينه	٣٤
٦٦ - ٢٦	ثالثاً شموله بهم	٣٥ - ٤٧
٦٦	رابعاً معنى	٢٥
٦٩	أخيراً من مع	٢٦
٢٠	مع الأسماء	٣٧
٢٩	مع الشبه	٤٢
٢٢ - ٢٤	مع الخصم. المعنى وأصله	٤٢ - ٤٤
٢٢	أ- خصم مع	٤٣
٢٣	ب- عراب مع	٤٤
٢٢ - ٢٤	حاشياً ظهور المعنى والمراد به من المعنى	٤٥ - ٤٧
٢٤	د- مع عراب	٤٦
٢٤	هـ- مع عراب	٤٦
٢٩ - ٢٩	المعنى وأحكامه وأصله	٤٨ - ٥٣
٢٦	أولا معنى والمراد	٤٨
٢٦	- حكم التسمير	٤٩
٢٧	ثانياً معنى وأصله	٥٠

الصفحة	موضوع	التفصيل
٢٨	ثالثا: تعين النسخ وتغييره عن البيع	٥٦
٢٩	رابعا: بهام النسخ	٥٦
٢٩	خامسا: تحديد نسخ بالنظر إلى ذلك	٥٣
٢٩ - ٣٠	أحكام مشتركة بين البيع والنسخ	٥٤ - ٥٩
٢٩	أولا: الزيادة في البيع أو النسخ	٥٤
٣٠	ثانيا: الخط من البيع أو النسخ	٥٥
٣٠	ثالثا: آثار لزمادة لم يخط	٥٦
٣٣	رعا: مواقع التحقق لزيادة وخط في حق المبر	٥٧
٣٣	سادسا: صورة تسليم القيد أو النسخ	٥٨
٣٤	سابع: خلال اميع أو النسخ اذ يبر كليا	٥٩
	أوجرتا على النسخ	
٣٦ - ٤٢	- الآثار عارضة على النسخ	٦٠ - ٦٦
٣٦	أولا: اتفاق على	٦٠
٣٧	ثانيا: لزم النسخ وطول	٦١
٣٨	الثالث: عدم تسليم أحد البع	٦٢
٣٨	أحد الأولي الذي يكون معين (القايعة)	٦٣
	أو سبب (الصرف)	
٣٨	أحواله ثلثه - يكون أحدهما معيا والآخر	٦٤
	بعض أو لزم	
٣٩	- شرط الطر أو بالخلف عن الأداء	٦٥
٤٠	أولا: تسليم مبيع	٦٦
٤٢	ثانيا: بيع	٦٧
٤٣ - ٤٧	بيع لاستيراد	٦٨ - ٧١
٤٣	التسليم	٧١
٤٣	الاحتفاظ به بعد البيع بالمعني	٧٢

الفصل	الموضوع	الصفحة
١٦٠٣	الحكم المتعلقة مع الاستبراء	٤٣ - ٤٧
٣	مدفوع الحقة	٤٣
٧	مدفوع المالكة	٤٤
١١	مدفوع الشافعية	٤٥
١٢	مدفوع الحيلة	٤٥
	بيع الاستقامة	
	الطرق من سائر	٤٧
١٥ ١	بيع الأمانة	٤٨ - ٥٢
١	التعريف	٤٨
١٠ - ٢	نوع بيع الأمانة	٤٨ - ٥٠
٥	بيع الوفاء	٤٨
٦	بيع المرحمة	٤٩
٧	بيع النجاسة	٤٩
٨	بيع الاشتراك	٤٩
٩	بيع محبة	٤٩
١	بيع من سائر	٥٠
١١	حكمه حياته في بيع الأمانة	٥٠
١٦ ١	بيع العاص	٥٢ - ٦٢
١	التعريف	٥٢
٢	الأقسام من العاص	٥٣
	والع مكرهه	
٤	الحكم الشككي	٥٣
٦	اصناف عقالات لبيع	٥٤
١١ ٨	ما يحسن بانيه الشاغل من الحكم	٥٦ - ٦٢

الصفحة	موضوع	العدد
٥٧	أ. التردد	٩
٥٧	ب. التصرف في البيع	١٠
٥٧	ج. الخصمان	١١
٥٨	د. تحقق البيع بالباطل	١٢
٥٩	هـ. تصحيح البيع باطلا	١٣
٦٩ ٦٢	بيع النحلة	١٧-١٤
٦٩	التعريف	١
٦٢	الألفاظ ذات الصلة ببيع البود، ببيع المنكوه، وبيع الحارل	٢
٦١	النحلة في غير النبه	٥
٦٩ ٦١	الاسم ببيع النحلة	١٦-٦
٦١-٦٤	الاسم الأول - أنه يكون النحلة في نفس البيع	٩-٧
٦٤	- الضرب الأول - بيع يكون النحلة في إسمائه	٧
٦٦	- الضرب الثاني - بيع يكون النحلة في إفراد	٩
٦٩-٦٦	الاسم الثاني - بيع يكون النحلة فيه في نفس أو البود	١٩ ١٠
٦٦	- الضرب الأول - بيع يكون النحلة فيه في نفس النفس	١٠
٦٧	الضرب الثاني - بيع يكون النحلة فيه في نفس النفس	١١
٦٩	أثر الاعتلاف بين البائع والمشتري	١٧
٦٩	بيع التولية	
	مقرر موقفة	
٦٩	بيع التبه	
	مقرر ببيع التوفاء	
٧٢-٧	البيع الحري	٩ ١
٧٠	تعريف	١
٧٠	الألفاظ ذات الصلة بإكراه على البيع، ببيع النحلة	٢
٧٠	حكمية التكليم	٤

الصفحة	الموضوع	القرارات
٧١	إجبار اعدى على بيع ماله	٥
٧١	- بيع الموهون	٦
٧٢	- جبر المحكم	٧
٧٢	عدم على البيع للصفة الزوجه	٨
٧٢	- لأخذ بالصفة جبر	٩
٨٠ - ٧٢	بيع الخراف	١٠ - ١١
٧٢	التعريف	١
٧١	حكمه المكتومي	٢
٧٢	له وبيع الخراف	٣
٧١	بيع الصيرة برفا	٤
٧٥	بيع جرافع علم أخذ منابيع بدار المبيع	٥
٧٦	بيع ربوي بحسنه جرافعا	٨
٧٦	حكم معلوم في البيع في حراف اي جراف	٩
٧٨	ظهور لبيع على أكثر من سمس	١١
٨٠ - ٨٧	بيع المحاصر لبيادي	١٠ - ١١
٨٠	التعريف	١
٨٢	سبي عن هذا البيع	٢
٨٢	عنه السبي عن بيع المحاصر لبيادي	٥
٨٢	لبيد السبي	٧
٨٤	حكم بيع المحاصر للبيادي	١١
٨٨ - ٩٠	بيع الحصاة	١٠ - ١١
٨٨	تعريف	١
٨٩	حكم بيع الحصاة	٧

المصنف	الموضوع	الصفحة
٩١-٩٣	بيع العربا	٩١
٩١	البيع	٩١
٩١	حكمه	٩١
٩٣-٩٤	بيع العربون	٩٣
٩٣	البيع	٩٣
٩٤	حكم الإجمالي	٩٤
٩٤	من أهم الأحكام في بيع العربون	٩٤
٩٥	بيع الملهة	٩٥
	انظر بيع الوفاء	
٩٥-٩٧	بيع العينة	٩٥
٩٥	البيع	٩٥
٩٦	صورتها	٩٦
٩٦	حكمها	٩٦
٩٧	بيع القصور	٩٧
	انظر حرر	
٩٨-٩٩	البيع الفاسد	٩٨
٩٨	البيع	٩٨
٩٨	الألفاظ ذات الصلة بالبيع التصحيح، البيع الساطل،	٩٨
	البيع المكرر، والبيع موقوف	
١٠٠	الحكم التكميلي	١٠٠
١٠٣-١٠٤	أبواب الفاسد	١٠٣
١٠٠	أ- عدم انقضاء على السليم لا يجعله عسور	١٠٠
١٠٠	ب- مهلة البيع أو الثمن أو الأجل	١٠٠
١٠١	ج- البيع بالأكرد	١٠١

المقررات	التمهيد	الصفحة
١٢	د- اشترط المفسد	١٠١
١٣	هـ- فتنه مال المقعد على التوحيث	١٠٢
١٤	و- اشتبه المفسد على ثوبا	١٠٦
١٥	ز- البيع بحر	١٠٣
١٦	ح- بيع الثمن من بضعه	١٠٤
١٧	تجوز الفساد	١٠٥
١٨	تمثلة للبيع المفسد	١٠٤
٢١	البيع المفسد	١١٤ - ١١٦
٢٢	أولا - انتقال المثل بالقبض	١٠٧
٢٣	انتقال ذلك بتقوية لا بتلخيص	١٠٨
٢٥	ثانيا - استحقاق المصح	١٠٨
٢٦	شروط المصح	١٠٨
٢٨	طريق مسح مبيع العاصم	١٠٩
٢٩	مباطل به حق المصح	١١٠
٣٠	الصوره الأولى - التصرف الموقوف في المبيع يبيح له	١١٠
٣٣	الصوره الثانيه - الأفعاء التي ترد على المبيع بها وسفاه	١١١
٣٦	ثالثا - (من استحكاه المبيع المفسد) - حكمه المصح في التلخيص بالبيع المفسد	١١٢
٣٧	رابعا - ميراث المبيع المفسد للمصحيح	١١٣
٣٨	خامسا - الضمان إذا حدث للمبيع	١١٣
٤٠	سادسا - ثبوت الخيار به	١١٤
١٩ - ١	بيع الفضولي	١١٥ - ١٢٣
١	التعريف	١١٥
٢	الحكم التكميلي	١١٥
٣	الحكم الإجمالي	١١٦

المصنف	الموضوع	الصفحة
٤	الأمانة	١١٦
٦	١- تصرف المصنوع في البيع	١١٧
١٦	٢- تصرف المصنوع في الشراء	١٢١
١٤-١	بيع عالم بقصر	١٢٣ ١٣٧
٩	صاغة ما يبيع من التصرف في غير بيعة	١٢٨
١٠	مدينه للبعض ومعه	١٣٢
١٣	بيع لفعله وحب فيل القصر	١٣٤
٢-١	بيع لخاله	١٣٨
١	التصرف	١٣٨
٢	حكم بيع لخاله	١٣٨
	بيع لخاله	١٣٨
	انظر مراهنة	١
٢ ١	بيع مراهنة	١٣٩ ١٤١
١	للمعرف	١٣٩
٢	حكم بيع المراهنة	١٣٩
	بيع المراهنة	١٤١
	انظر مراهنة	
	بيع مراهنة	١٤١
	انظر مراهنة	
	بيع لمعرف	١٤١
	انظر مراهنة	

الفقرات	المسائل	الصفحة
١ - ١	بيع الملامسة	١٤٠ - ١٤١
٢ - ١	بيع المتباينة	١٤٢
٢ - ١	بيع المتباينة	١٤٦ - ١٤٣
١٥٣ - ١	بيع مسمى عام	١٤٣ - ٢٣٦
١	التبرع	١٤٣
٢	الأصل في بيع محل الاضطرار	١٤٣
٣	موجب البيع	١٤٤
١٤٨ - ١	أسباب التبرع عن البيع	١٤٥ - ٢٣٣
٩٨ - ٥	أسباب التبرع المقدم	١٤٥ - ٢٠٩
٣٥ - ٥	الأسباب التي يمنع من جعل العقد	١٤٥ - ١٦٧
٥	الشرط الأول - ان يكون المقصد عليه مباح	١٤٥
٦	الشرط الثاني - ان يكون المقصد عليه مباح	١٤٦
٨	الشرط الثالث - ان يكون	١٤٨
٣	- بيع التكلب	١٥٢
١٤	بيع متاع الهادم وجوزج الطير وحصان	١٥٢
١٩	بيع آلات الدهور معروف	١٥٧
٢	بيع الآدمي، معروف	١٥٨
٢١	الشرط الرابع - ان يكون البيع المثلث لافس بعدم ممانه	١٥٨
٢٢	١ - بيع المصوب	١٥٩
٢٢	١ - بيع المصوب	١٦٠
٢٢	٢ - بيع المصوب	١٦٠
٢٢	٣ - بيع المصوب	١٦١
٢٢	٤ - بيع المصوب	١٦١
٢٣	٥ - بيع المصوب	١٦٠

الصفحة	المسود	القرآن
١٦١	٦- بيع نصفه وطية فين تبصر	٢٤
١٦١	٧- مع نصفه نصف	٢٥
١٦٤	الشرط الخامس أن يكون المبيع مقدراً تسليم	٣٢
١٦٦ - ٢٠٠	للأشياء التي تدعى بالأول العقد	٣٦ - ١٨
١٦٦ - ١٨٨	أشياء التي تنصفه بالمر	٣٦ - ١٩
١٦٨	أ- مع المبيع	٣٧
١٦٨	ب- مع غيره	٣٨
١٦٨	ج- مع المضاف	٣٩
٦٩	د- مع غيره	٤٠
١٦٩	هـ- مع غيره	٤١
١٦٩	و- مع العقد حتى يري فيه النصف	٤٢
١٧٥	ز- مع الكال - الكال	٤٣
١٧٩	ح- مع النصف الجواز	٤٨
١٧٩	أهـ - من النصف لغيره - جـ - جـ	٤٩
١٨٠	ثانياً مع النصف مضاف من جهة	٥٠
١٨١	ثالثاً مع النصف مضاف من جهة	٦١
١٨١	رابعاً مع النصف مضاف من جهة	٦٢
٨٢	ط - مع مضاف مضاف	٦٣
٨٤	ي - مع مضاف	٦٥
١٨٥	ك - مع مضاف	٦٦
١٨٥ - ٢٠٠	أشياء التي تنصفه بالمر	٦٧ - ٩٨
١٨٦	أ - مع غيره مضاف من جهة	٦٩
١٨٧	ب - مع المضاف من جهة	٧٠
٨٨	ج - مع المضاف	٧١
١٨٩	د - مع المضاف من جهة	٧٢

الصفحة	العنوان	الفتاوى
١٩٤	١- هل يشرط لصحة بيع الثمر بدو صلاح كذا؟	٧٩
١٩٨	٢- مع ملاحق من الثمر ومحوه	٨٥
٢٠١	٣- بيع - بيع	٨٨
٢٠٥	٤- بيع - بيع في الله	٨٩
٢٠٦	٥- بيع للعبد الأول	٩١
٢٠٧	٦- بيع بشر في الصرع	٩٢
٢٠٨	٧- بيع للموحد وهو على الظاهر	٩٣
٢٠٩	٨- بيع - بيع في الله	٩٤
٢١٠	٩- طلب ' امتناء الجمهور في البيع)	٩٥

٢١١	١٠- طلب النبي عليه الصلاة والسلام	٩٩
-----	-----------------------------------	----

البيع الأول

٢١٢	١١- الأساس الذي يؤدي إلى الضرر والظلم	١٠٠
-----	---------------------------------------	-----

٢١٣	١٢- طهره بين الأم وبين ولده في بيع الثمرين	١٠١
٢١٤	١٣- مدح - المدح في حكم هذا التمريض	١٠٢
٢١٥	١٤- حكم للفرقة بين الحيوان والصغير وبين أمه	١٠٣
٢١٦	١٥- م - بيع الصغير إلى يتخلفه آخر	١٠٤
٢١٧	١٦- م - عدم قبائح يفسد لمشار في الخلال المصير للصغير	١٠٥
٢١٨	١٧- حكم بيع الصغير لنفسه بحد آخر	١٠٦
٢١٩	١٨- حكم في بيع الصغير بسموه لصرفه	١٠٧
٢٢٠	١٩- حكم مع الصغير لشجده ثم من حيث الفسخ والطلاق	١٠٨
٢٢١	٢٠- بيع م - يفسد به فعل محرم	١٠٩
٢٢٢	٢١- حكم بيع م - يفسد به فعل محرم من حيث الفسخ والطلاق	١١٠
٢٢٣	٢٢- م - بيع الرجل على بيع كفيه	١١١
٢٢٤	٢٣- م - الشوم والشرارة على شراء كفيه	١١٢

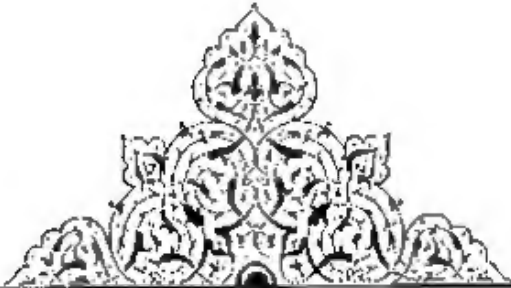
الصفحة	المواضع	الفتاوى
٢١٢	- حكمه	١٢٤
٢٢	أ- شجر	١٢٨
٢١٢	و- ينفى حب أو الرضا أو السع	١٢٩
٢٢٢	- حكم التلبيح التكليفي	١٣٠
١٢٢	- حكم التلبيح الوضعي	١٣١
٢٢٣	ز- بيع محاصر متداوي	١٣٤
السوق الثاني		
١٢٣. ٢٢٣	الأمليات التي تؤدي إلى مخالفة دينية أو عبادة عظيمة	١٢٣ - ١٢٨
٢١٤	أ- البيع عند أدان الجمعة	١٢٣
٢٢٥	- الحكم المكتبي فيه	١٣٤
٢٢٥	فيود لمريم عدا البيع	١٣٥
٢٢٦	قياس غير البيع من المقود عنه في التحريم	١٣٦
٢٢٦	استمرار محرم البيع حتى انقضاء الصلاة	١٣٧
٢٢٦ - ٢٢٦	- أحكام عامة في البيع عند الأذان	١٣٨ - ١٤١
٢٢٦	أولاً - حكم بيع من تلزمه الجمعة من لا تلزمه	١٣٨
٢٢٧	ثانياً - حكم التلبيح عند المسمي إلى الجميع	١٣٩
وفد مع البد		
٢٢٨	ثالثاً - حكم البيع في المسجد بعد المسمي	١٤٠
٢٢٨	رابعاً - حكم البيع قبل الأذان الثاني بعد الأذان	١٤١
٢٢٩	خامساً - سمول التلبيح بكل ما يشتر من الجمعة	١٤٢
٢٢٩	سادساً - هل يفتقر أوله أو ثمنه	١٤٣
٢٢٩	سابعاً - حكم الوضعي فيه	١٤٤
٢٣٠	- بيع المتصاحب المتكافئ	١٤٥
٢٣١	- ملحقات بالبيع	١٤٦
٢٣١	- مستلزمات من البيع	١٤٧

الصفحة	المستوفى	المقررات
٢٣٢	- حكم بيع السلم المصحف بشرائه	١٤٨
٢٣٣	أنذر البيع القسي منه :	١٤٩
٢٣٤	الفرق بين الاصطلاحات الثلاثة : الفسار والطلان والصحة	١٥٠
٢٣٥	أولاً : أحكام البيع المبطل عند الحنفية	١٥١
٢٣٥	ثانياً : أحكام البيع المفسد	١٥٢
٢٣٦	ثالثاً : أحكام البيع المكروه	١٥٣
٢٣٧ - ٢٤٢	البيع الموقوف	٧ - ١
٢٣٧	التعريف	١
٢٣٧	شروطية البيع الموقوف	٢
٢٣٩	أنواع البيع الموقوف	٤
٢٤٠	حكم بيع الموقوف	٥
٢٤٠	كراهية الموقوف	٦
٢٤١	التصرفات الواقعة على الموقوف عليه أثناء الوقف	٧
٢٤١	أولاً : التصرفات التي تستند إلى وقت إنشاء العقد	٧
٢٤٢	ثانياً : التصرفات التي يقتصر حكمها على وقت صلور الإجازة	٧
٢٤٣ - ٢٥٩	بيع بشرط	٢٥ - ١
٢٤٣	ماهية بيعت وبيع	١
٢٤٤	أولاً : مذهب الحنفية	٢
٢٤٧	ثانياً : مذهب المالكية	١١
٢٤٩	ثالثاً : مذهب الشافعية	٢١
٢٥٥	رابعاً : مذهب الحنابلة	٢٨
٢٥٩	يعتاد في بيعه	٣٥

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣٥٩	بيع الوصية	
	النظر في وصية	
٢٦٠ - ٢٦٤	بيع الوفاء	١٠ - ١
٢٦٠	التعرف	١
٢٦٠	حكم بيع الوفاء	٢
٢٦١	شرط بيع الوفاء عدم من يجرد	٦
٢٦٢ - ٢٦٤	لائحة الخزانة على بيع الوفاء	١٠ - ٧
٢٦٢	أولا : عدم ملكه للملكية	٧
٢٦٣	ثانيا : حق البيع في استرداد المبيع	٨
٢٦٣	ثالثا : لزوم أداء المتأخرين في بيع الوفاء	٨
٢٦٣	رابعا : خلافه لمصدقين في بيع الوفاء	١٠
٢٦٤ - ٢٧٢	بيعتان في بيعه	١١ - ١
٢٦٤	التعرف	١
٢٦٥	الألفاظ ذات الصلة بصفتها في المدة ، بيع وشروط	٢
٢٦٦	حكم البيعتين في بيعه	٤
٢٦٩	توضيح مهم للملكة في هذه المسألة	٧
٢٧٤ - ٢٨٠	بيعه	١٣ - ١
٢٧٤	التعرف	١
٢٧٥	الإنشاء ذات الصلة بالحدود والمعايير	٣
٢٧٥	الحكم التكفي في بيعه	٥
٢٧٥	أولاً : مفرقة البيعة	٦

الصفحة	العنوان	الفقرات
٢٧٧	المفروق بين مبايعة الصحابة للنبي ﷺ وبين مبايعة غيره من الأئمة	A
٢٧٨	هل البيعة عقد وتوثق على المفلول ؟	٩
٢٧٨	أثر البيعة في انعقاد الإمامة	١٠
٢٧٩	عدد من تعتقد بمبايعتهم الإمامة	١١
٢٧٩	كيفية البيعة	١٢
٢٨٠	مغرض البيعة	١٣
	بيعة	
	أطراف معاينة	
	بيعة	
	تظهر شهادات، إثبات	





تم بحمد الله الجزء التاسع من الموسوعة الفقهية
وبليه الجزء العاشر وأوليه بحث « تأبّد »

